UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF EDUCATION
RESEARCH AND STUDIES DEPT.

الإمـارات العـربيـة المتحـدة
وزارة التـربيـة والتعليـم
إدارة الدراسـات والبحـوث

# تطور التعليم

## في دولة الإمارات العربية المتحدة

## 1972 - 2012

# أعضاء فريق الإعداد:

- د.فوزية محمد سعيد بدري – مستشار تربوي / مدير إدارة الدراسات والبحوث التربوية بالإنابة.
- فاطمة عقل الصوافطة/إدارة التوجيه التربوي.
- إبراهيم عبد ربه المعايطة/موجه أول كيمياء/إدارة التوجيه و الرقابة على المدارس الحكومية.
- د.محمد حمد عيادات/موجه أول لغة عربية/إدارة التوجيه و الرقابة على المدارس الحكومية.
- د.هشام عمر داود/موجه أول مجال تربية إسلامية ولغة عربية/إدارة التوجيه و الرقابة على المدارس الحكومية.
- أحمد إبراهيم الحرباوي – خبير بإدارة الدراسات والبحوث التربوية.
- عبد الله محمد الدبل – رئيس قسم الإحصاء بإدارة نظم المعلومات.
- نعيمة عبد الملك – أحصائية بإدارة الدراسات والبحوث التربوية.

- المراجعة:

الاستاذ الدكتور تيسير النعيمي – مستشار وزير التربية والتعليم.

# كلمة معالي وزير التربية والتعليم

شهد نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ فجر الإتحاد تطوراً كبيراً مما جعل الدولة تتبوأ مراتب تعليمية متقدمة في إعداد الناشئة، وبناء الأجيال. ولقد برز في ثنايا تطور مسيرة التعليم دور القيادة الرشيدة التي أعطت التعليم جل إهتمامها من خلال مبادرات فاقت التوقعات، وحققت أعمق النجاحات. وان ما نشهده ونلمسه اليوم من انجازات عظيمة في التعليم بشقيه العام والتعليم العالي كان نتاج وثمرة لرؤية حكيمة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله مؤسس دولة الامارات العربية المتحدة والتي واصل رعايتها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله واخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وإخوانهما أصحاب السمو الشيوخ أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والذين قطعوا على انفسهم عهدا بأن تبنى المدرسة في كل مكان على ارض دولة الامارات العربية المتحدة وتوفير التعليم لكل أبناء الوطن والمقيمين على حد سواء. لذا سعت وزارة التربية والتعليم إلى توثيق الجهود الكبيرة، والإنجازات المتلاحقة في إطار مرجعي بعنوان ( تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 1972-2012) وهي حقيقة زمنية انطلقت ببداية الإتحاد، واستمرت في تجذر وثبات من خلال رؤية واضحة، وسياسات تعليمية بناءة، وخطط إستراتيجية طموحة، وأحدثت أكثر من نقلة نوعية من مسيرة التعليم وفق المستويين الكمي والنوعي مما يحقق تطور التعليم وتقدمه ووصوله إلى إقتصاد المعرفة، والتنافسية العالمية. ونجد في الكتاب المرجعي لتطور التعليم على أرض الدولة حركة تعليمية متلاحقة للتطور تم عرض مراحلها من خلال تطورات متلاحقة وفي إطار منهجي يستند إلى الموضوعية والدقة في تحري الحقائق، مما يمنحه مصداقية عالية ويجعله مصدراً هاماً للباحثين والدارسين لمضامينه في المعالجة المشمولة بالحقائق والأرقام. ويظهر في ثنايا الكتاب مجموعة من المشاريع والبرامج والمبادرات النوعية تتوجها مبادرة (محمد بن راشد للتعلم الذكي) والتي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رعاه الله والتي ترتكز إلى تطوير النظام التعليمي بشكل متكامل قائم على دمج التكنولوجيات واستثمارها في عملية التعليم. وتستمر مسيرة التعليم، مسيرة العطاء والبناء، بخطى واثقة من خلال الخطط والاستراتيجيات الخلاقة والنجاحات المتعاقبة في ظل قيادة واعية رشيدة تسعى لإرسال نظام تعليمي قادر على استشراف المستقبل، وبناء الأجيال، والإستثمار الأمثل في الإنسان على أرض الإمارات العربية المتحدة.

وبالله التوفيق

حميد محمد القطامي

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | 8 |
| **الفصل الأول:**<br>**أسس ومرتكزات النظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة.** | |
| **المبحث الأول: السياسة التعليمية : مبادؤها وأهدافها.** | 13 |
| تمهيد. | 13 |
| أولاً: منطلقات السياسة التعليمية. | 14 |
| ثانياً: مبادئ السياسة التعليمية. | 15 |
| ثالثاً: أهداف السياسة التعليمية. | 16 |
| **المبحث الثاني: الإدارة التعليمية.** | 18 |
| أولاً: الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم. | 18 |
| ثانياً: الهيكل التنظيمي للمنطقة التعليمية. | 20 |
| ثالثاً: الهيكل التنظيمي للمدرسة. | 21 |
| رابعاً: تمويل التعليم. | 22 |
| **المبحث الثالث: المعالم الرئيسية للنظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة.** | 29 |
| أولاً: أنواع التعليم والسلم التعليمي. | 29 |
| ا: التعليم الحكومي العام. | 29 |
| أ - مرحلة رياض الأطفال. | 32 |
| ب - المرحلة الأساسية (1-9). | 32 |
| ج - المرحلة الثانوية (10-12). | 34 |

| | |
|---|---|
| ثانياً: محو الأمية و تعليم الكبار. | 37 |
| ثالثاً: التعليم الخاص. | 42 |
| رابعاً: التعليم الفني. | 49 |
| خامساً: التعليم الديني. | 51 |
| **الفصل الثاني:**<br>**ملامح التطور في نظام التعليم.** | |
| تمهيد | 57 |
| **المبحث الأول: التطور الكمي في نظام التعليم.** | 57 |
| أولاً : التطور الكمي في التعليم الحكومي العام. | 57 |
| ثانياً : التطور الكمي في المراكز المسائية وتعليم الكبار. | 69 |
| ثالثاً : التطور الكمي في التعليم الفني. | 81 |
| رابعاً: التطور الكمي في التعليم الخاص. | 87 |
| **المبحث الثاني: التطور النوعي في نظام التعليم.** | 91 |
| أولاً : مراحل تطور المناهج التعليمية. | 91 |
| ثانياً: نظام التقويم والامتحانات. | 102 |
| ثالثاً : التدريب والتنمية المهنية. | 112 |
| 1- برنامج تطوير القيادات المدرسية. | 117 |
| 2- برنامج التطوير المهني للمعلمين والموجهين والإدارة المدرسية. | 118 |
| 3- البرنامج الوطني لتأهيل الموجهين الجدد. | 119 |
| 4- برنامج تأهيل وتطوير المعلم الجديد. | 119 |
| 5- برنامج تدريب المدربين. | 120 |
| رابعاً : الأبنية المدرسية. | 120 |

**الفصل الثالث:**

**الخطط الإستراتيجية: مشاريع وبرامج الإصلاح التربوي عبر مسيرة تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة.**


| | |
|---|---|
| أولاً : الخطط الاستراتيجية. | 131 |
| 1. رؤية 2020 | 131 |
| 2. الخطة الاستراتيجية 2008-2010 | 134 |
| 3. استراتيجية 2010-2020 | 135 |
| ثانيا : مشاريع وبرامج الإصلاح التربوي عبر مسيرة تطور نظام التعليم في دولة الإمارات. | 137 |
| أولاً : مشروع تطوير رياض الأطفال. | 138 |
| ثانياً : مشاريع تطوير التعليم في المرحلة الأساسية. | 142 |
| ثالثاً : مشروع تطوير التعليم الثانوي. | 147 |
| رابعاً : برنامج ترشيح وتأهيل الموجهين التربويين الجدد. | 153 |
| خامساً : مشروع دمج الفئات الخاصة ( المدرسة للجميع ). | 155 |
| سادساً: مشروع الاختبارات الوطنية والدولية. | 158 |
| سابعاً: المشاريع الخاصة بتطوير المدرسة. | 167 |
| 1- المدارس النموذجية. | 167 |
| 2- مدارس الغد. | 172 |
| 3- الاعتماد المدرسي. | 175 |
| 4- الرقابة على المدارس الحكومية. | 181 |
| 5-أفضل التجارب المدرسية الناجحة. | 188 |
| ثامناً : برنامج « محمد بن راشد للتعلم الذكي «. | 188 |
| تاسعاً : مشروع بنك الأسئلة . | 190 |

| | |
|---|---|
| عاشراً : مشروع إدارة الأداء الوظيفي لموظفي المجال التعليمي. | 193 |
| حادي عشر: مشروع تطوير الأنشطة الطلابية والمسابقات. | 199 |
| الثاني عشر: تطوير القيادات المدرسية | 200 |

**الفصل الرابع:**

**النظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤشرات، تحديات و حلول.**

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول: مؤشرات جودة نظام التعليم في دولة الإمارات.** | 205 |
| أولاً: تعميم التعليم ومعدلات الالتحاق والقيد والقبول. | 206 |
| ثانياً: المساواة وتكافؤ الفرص. | 213 |
| ثالثاً : تحسين نوعية التعليم. | 214 |
| رابعاً: زيادة عدد ساعات التدريس. | 215 |
| خامساً: زيادة معدلات الإنفاق على التعليم. | 219 |
| سادساً: الإفادة من تقانةالمعلومات والاتصالات. | 220 |
| سابعاً: التحفيز من خلال جوائز التميز. | 220 |
| ثامناً: التعاون الدولي والإقليمي في مجال التعليم. | 220 |
| **المبحث الثاني: مستقبل التعليم في دولة الإمارات والتحديات التي تواجهه.** | 221 |
| أولاً: التحديات التربوية التي تواجه نظام التعليم في دولة الإمارات. | 221 |
| ثانياً: الاستجابة للتحديات | 222 |
| **المبحث الثالث: استشراف مستقبل التعليم في دولة الإمارات والمشاريع المستقبلية لتطويره.** | 223 |

## مقدمة:

تحتل قضية تطوير التعليم أولى أوليات دول العالم المتقدمة والنامية ويزداد الاهتمام بها بشكل متسارع وملحوظ، ذلك أنها أصبحت السبيل الوحيد لأية نهضة حقيقية، بل إنها البداية الحقيقية والوحيدة لتقدم المجتمعات وتنميتها، وهي بوابة الولوج إلى عصر الثورة التكنولوجية والانفتاح الإعلامي والحضاري والثقافي العالمي، وأداة التفاعل الناجح والمنتج.

وانطلاقاً من هذه القاعدة سعت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها عام 1972 م إلى إيلاء التعليم أهمية قصوى باعتباره أساس التنمية، والقاعدة الراسخة لبناء الإنسان المواطن القادر على قيادة عجلة التنمية باقتدار، الواعي لمسؤولياته تجاه نهضة المجتمع، المؤمن بدوره في سباق التحديات وصولاً بدولة الإمارات الفتية إلى العالمية بنجاح.

و مما يدل على اهتمام الدولة بالتعليم ما نصت عليه مواد الدستور وما أكدت عليه السياسات التعليمية، وماأصدرته الدولة من قوانين وتشريعات وقرارات تنظيمية ووزارية هدفت إلى تعزيز مسيرة التعليم ونشره وتعميمه، فشهدت تطورات متلاحقة كماً ونوعاً، ولم تأت مصادفة، بل سبقتها إرهاصات واعدة تنبأت بها القيادة الحكيمة للدولة، ووضعتها إطاراً لسياستها، وخططها الإستراتيجية، وبذلت لأجلها جهوداً عظيمة حتى أصبحت واقعاً يُنبىء بمستقبل أفضل للتعليم في دولة الإمارات. فبدأت بمراجعة نظمها التعليمية وإدخال التحسينات الجديدة على مؤسساتها التعليمية، ومناهجها الدراسية، وأولت اهتماماً بالتعليم بأشكاله كافة، فعملت على رفع مستوى التعليم العام والخاص بجميع مراحله، وأولت اهتماماً خاصاً بالتعليم الفني والتقني، وبذلت جهوداً ملموسة في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.

ويمثل ما حققته دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التعليم خلال العقود الأربعة الماضية معجزة لافته وإنجازاً يتسحق التقدير، مقارنة بعمر الدولة القليل نسبياً، مما أسهم في بناء مؤسسات الدولة الحديثة، ودعم اقتصادها الوطني، ونشّط عملية تطورها، وزاد فرص تحركها الاجتماعي للدخول والاندماج الناجح مع المجتمعات الحضرية.

وقد جاء هذا الكتاب لتحكي سطوره مسيرة تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها عام 1972 إلى العام 2012م، وذلك في سياق سردي تحليلي يستند إلى التسلسل التاريخي المرتكز إلى البيانات والوثائق الرسمية المعتمدة لوزارة التربية والتعليم، وتقارير واقع التعليم في دولة الإمارات. والمراجع المحكمة والمصادر الموثوقة عن تاريخ التعليم في دولة الإمارات بالإضافة إلى المعلومات والبيانات المباشرة التي تم جمعها من الإدارات المختلفة لوزارة التربية والتعليم أثناء إعداد هذا الكتاب مما جعله يتسم بالحداثة ودقة البيانات والتي يخلو منها أي مرجع آخر في هذا الموضوع. مما يجعل هذا الكتاب مرجعا -حديثاً وشاملاً- للباحثين والدارسين عن تطور التعليم في دولة الإمارات والمتخصصين والتربويين بشكل عام.

و جاء هذا الكتاب ليسلط الضوء على تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر مسيرة واحد و أربعين عاماً، في أربعة فصول رئيسية: يعرض الأول فيها الأسس والمرتكزات التي يتسند إليها نظام التعليم في دولة الإمارات وذلك في ثلاثة محاور أساسية، أولها: السياسة التعليمية، منطلقاتها، أهدافها، ومراحل تطورها منذ نشأة الدولة، ويركز على مضمون أول وثيقة للسياسة التعليمية تم إقرارها عام 1995م. وثانيها: الإدارة التعليمية بعنصرها البشري والمادي، فيعرض الإطار التنظيمي المؤسسي لوزارة التربية والتعليم كممثل للدولة في إدارة التعليم، ويفصل الهياكل التنظيمية التي تربط أجزاء النظام التعليمي في مستوياتها:الوزارة – المنطقة – المدرسة، ثم يوضح تمويل التعليم وميزانياته ويبين تطور معدلات تكلفة الطالب في مراحل التعليم المختلفة. وثالثها : يبين المعالم الرئيسية لنظام التعليم في دولة الإمارات من حيث أنواعه وأشكال السلم التعليمي لكل منها، فيعرف

بكل من التعليم العام والخاص والفني والديني وتعليم الكبار ومحو الأمية ، ويبين مراحل تطور كل منها.

أما الفصل الثاني، فيتناول أهم ملامح التطور الكمي والنوعي في نظام التعليم في دولة الإمارات، إذ يعرض المحتوى في محور التطور الكمي جداول لإحصائيات وبيانات رقمية تدل على تطور التعليم في كل نوع من أنواعه وأشكاله، مبيناً فيها تطور أعداد المدارس والفصول وأعداد الطلبة والهيئات التعليمية والإدارية والفنية منذ عام 1972 إلى العام 2012 مع تضمنها أشكالاً تخطيطية ورسومات بيانية تسهم في قراءة المعلومات وتحليلها.

أما محور التطور النوعي فيتم خلاله إبراز معالم التطور في نظام التعليم في دولة الإمارات في أربعة مجالات رئيسية، أولها: المناهج التعليمية، فيعرض لأهم ملامح تطورها بدءاً من المناهج التي ورثتها الدولة غداة الاستقلال، وانتهاء بالواقع الحالي، وفق تسلسلها التاريخي بدءاً من مرحلة المناهج المتعددة، ثم مرحلة المناهج الكويتية، وأخيراً مرحلة المناهج الوطنية، وقد تم عرض أهم مرتكزات بنائها وتطويرها وأهداف هذا التطوير والجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم في بناء وتخطيط مناهج تعليمية تواكب التطورات الحديثة في مجال التقنيات وأساليب التعلم، وتسهم بفعالية في تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية لدولة الإمارات. وثانيها: نظام التقويم والامتحانات، ويتناول مراحل تطوره وأبرز جهود نظام التعليم في تطوير سياساته وطرقه وأساليبه كما يبين اللوائح المتعلقة بالتقويم والامتحانات، ويسلط الضوء على نظام التقويم المستمر الذي يتم تطبيقه حالياً في جميع المراحل والصفوف من الصف الأول حتى الصف الثاني عشر، بالإضافة لنظام الفصول الدراسية الثلاثة وأهم التفصيلات المتعلقة بأدوات التقويم وآلياته وإجراءاته وضوابطه. وثالثها: التدريب والتنمية المهنية، ويعرض فيه جهود نظام التعليم في الدولة في إعداد المعلمين والعاملين في مجال التعليم وتدريبهم وأهم خطط التطوير المهني التي تم إعدادها وتصميمها وفق تتابع زمني بنائي مستمر، مع التركيز على أهم المبادرات والمشاريع والبرامج التدريبية التي صاحبت إنشاء إدارة منفصلة في هيكل الوزارة للتدريب والتنمية المهنية والتي تم إنشاؤها تمشياً مع الخطط الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم بهدف الارتقاء بأنظمة التطوير المهني للعاملين في النظام التعليمي كافة لرفع جودة التعليم. أما المجال الرابع والأخير في هذا الفصل فيستعرض مظاهر اهتمام النظام التعليمي في دولة الإمارات بالأبنية المدرسية، ويبرز جهود الدولة في تطويرها بما يتفق مع متطلبات الحداثة والمواكبة لمستجدات التربية وتوجهاتها الحديثة، مع تفرد بعض أهم نماذج المبنى المدرسي وخصائصها عبر مسيرة تطور التعليم.

وفي الفصل الثالث من الكتاب تفصيل لأهم الإستراتيجيات وخطط التطوير التي اعتمدها النظام التعليمي في دولة الإمارات عبر مسيرة تطوره، والبرامج والمشاريع التي تضمنتها كل من هذه الخطط، بدءاً من رؤية 2020 ثم الخطة الإستراتيجية 2008 – 2010، وأخيراً الخطة الإستراتيجية الحالية 2010 – 2020. كما يتناول هذا الفصل في جزئه الثاني تفصيلاً لأهم مشاريع وبرامج الإصلاح التربوي عبر مسيرة تطور نظام التعليم في دولة الإمارات. والتي أسهمت – ولا تزال – في دفع عجلة تطوير التعليم إلى الأمام. منها مشروع تطوير رياض الأطفال ومشاريع تطوير التعليم في المرحلة الأساسية والثانوية ومشروع دمج الفئات الخاصة ومشروع ترشيح وتأهيل الموجهين الجدد. ومشروع الاختبارات الوطنية والدولية. ومشاريع تطوير المدرسة، ومشروع تطوير الأنشطة الطلابية والمسابقات، ومشروع إدارة الأداء الوظيفي بالإضافة لأهم المشاريع الحديثة والتي سيتم تطبيقها في المرحلة المقبلة مثل مشروع بنك الأسئلة ومشروع التعليم الإلكتروني، وأخير برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي.

ويأتي الفصل الرابع ليعرض مستقبل التعليم في دولة الإمارات ومؤشرات الحكم على جودته وذلك في ثلاثة محاور رئيسية: يعرض المحور الأول منها مؤشرات جودة التعليم في دولة الإمارات إستناداً إلى ما حققه من إنجازات في مجال تعميم التعليم ومعدلات الإلتحاق والمساواة وتكافؤ الفرص، وجهود تحسين نوعية التعليم، وزيادة عدد ساعات التدريس، وزيادة معدلات الانفاق على التعليم، وإنجازاته في مجال الاستفادة من تقانه المعلومات والاتصالات والتعاون الدولي والإقليمي في مجال التعليم، أما

المحور الثاني فيستشرف مستقبل التعليم في دولة الإمارات من خلال عرض أهم التحديات التي تواجهه والخطط المستقبلية والتوصيات لمواجهة هذه التحديات.

ومن الجدير بالتنويه أن هذا الكتاب تضمن تعريفاً لأهم المصطلحات والمفاهيم التربوية الواردة فيه، وفهرسة لكل من الموضوعات والجداول والأشكال والرسوم التخطيطية، وذلك تحقيقاً لأكبر قدر من الفائدة للباحثين والمهتمين ولغايات التسهيل على القارىء.

ونحن إذ نشعر بالفخر لإنجاز هذا العمل، لنقدمه إهداء متواضعاً لدولة الإمارات الحبيبة في عيدها الواحد الأربعين كما نتقدم بالشكر الجزيل لجميع الإدارات في وزارة التربية والتعليم على ما قدمته من دعم في مجال تزويدنا بالمعلومات والبيانات اللازمة لإنجاحه. والله نسأل التوفيق والسداد.

# الفصل الأول:

## أسس ومرتكزات النظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة

## المبحث الأول: السياسة التعليمية : مبادؤها وأهدافها.

أولاً: منطلقات السياسة التعليمية.

ثانياً: مبادئ السياسة التعليمية.

ثالثاً: أهداف السياسة التعليمية.

## المبحث الثاني: الإدارة التعليمية.

أولاً: الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للمنطقة التعليمية.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للمدرسة.

رابعاً: تمويل التعليم.

## المبحث الثالث: المعالم الرئيسية للنظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً: أنواع التعليم والسلم التعليمي.

1: التعليم الحكومي العام.

أ - مرحلة رياض الأطفال.

ب - المرحلة الأساسية (1-9).

ج - المرحلة الثانوية (10-12).

ثانياً: محو الأمية و تعليم الكبار.

ثالثاً: التعليم الخاص.

رابعاً: التعليم الفني.

خامساً: التعليم الديني.

## المبحث الأول : السياسة التعليمية: مبادؤها وأهدافها

### تمهيد:

السياسة التعليمية هي مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاط التعليم وتوجهه من خلال التحكم في عملية اتخاذ القرار(49). والسياسة التعليمية هي جزء من السياسة العامة للدولة وتنطلق من فلسفة المجتمع التي تستمد أصولها من الشريعة الإسلامية والقيم والمثل العربية، ومن طموح المجتمع وسعيه نحو الرخاء والتقدم ومن اليقين العام بأن المجتمع المتعلم على أرض الإمارات ليس مطلبا وطنيا فحسب، إنما هو مطلب قومي عربي، ومطلب إسلامي إنساني.

ومن أهم مبادئ العمل الوطني في مجال التربية والتعليم أن التعليم حق لكل مواطن ومقيم على أرض الدولة، وأن التربية هي الوسيلة التي تمكن الفرد من ممارسة حقوقه وأداء واجباته، وأنها الوسيلة التي تصهر الجماعات والأفراد في بوتقة سياسية متماسكة، وأنها وسيلة المجتمع لحفظ تراثه المادي والروحي على حد سواء ومن ثم تعزيزه وتطويره.

من أهم مبادئ العمل الوطني في مجال التربية والتعليم أن التعليم حق لكل مواطن ومقيم على أرض الدولة.

مرت السياسة التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة بعدة مراحل حددت الأهداف والأولويات التي تقتضيها كل مرحلة عبر مسيرة تطور الدولة. ويعد قيام دولة الاتحاد الانطلاقة الحقيقية لنشأة النظام التعليمي الرسمي تحت مظلة وزارة التربية والتعليم على اعتبار أنها السلطة المسؤولة عن التربية والتعليم في دولة الإمارات بمستوياتها ومؤسساتها وبوصفها ممثلا للدولة. وقد ركزت السياسة التعليمية أهدافها مع بداية قيام الاتحاد عام 1972م حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي على تحقيق التوسع الكمي للتعليم وتحقيق زيادة مطردة في النمو في أعداد المدارس والطلبة والهيئات التعليمية والإدارية، وقد حققت في هذا المجال نجاحا كبيرا يستحق التقدير. وفي عام 1975م اعتمدت وزارة التربية في دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من المبادئ التي استقت منها الأهداف التربوية ، كان على رأسها أن - دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة أصيلة وهي جزء لا يتجزأ من المجتمع العربي - ، ثم راجعت أهدافها عام 1980م وجاءت بمنظومة جديدة مستمدة من ثلاثة مصادر: العقيدة الإسلامية الغراء، السياسة العامة للدولة، والفلسفة الاجتماعية للدولة.

سعت السياسة التعليمية بالدولة إلى توجيه أهدافها نحو تطوير نوعية التعليم وكيفيته بعد أن حققت إنجازات مبهرة في مجال التوسع الكمي.

وفي منتصف الثمانينات من القرن الماضي وبالتزامن مع التطورات والأحداث التي سادت منطقة الخليج والعالم العربي والإسلامي عموما، سعت السياسة التعليمية بالدولة إلى توجيه أهدافها نحو تطوير نوعية التعليم وكيفيته بعد أن حققت إنجازات مبهرة في مجال التوسع الكمي ونشر التعليم. ففي عام 1987م عزز مجلس الوزراء في الإمارات هذه الرؤية الجديدة ، فألزم المؤسسة التربوية بالعمل على تحقيق خمس غايات اجتماعية عليا هي:

- الترجمة العملية لطموحات بناء الإنسان الصالح وترسيخ النهج العقلي.
- العمل على تكوين المواطن حضارياً وثقافياً وفق أحدث مضامين الفكر الإنساني والتقدم التقني.
- المعاونة في تحقيق مزيد من انتماء المواطن لأرضه وللعروبة وللإسلام.
- السعي نحو توصيل المعرفة والعلم إلى حيث يقيم المواطن.
- التوزيع المتكافئ للخدمات والأنشطة التربوية التعليمية.

وانطلاقا من هذه الغايات بدأت الوزارة العمل على تطوير نظام التعليم، والمناخ التعليمي بشكل عام، واهتمت بالمناهج الدراسية فتبنت توجهات جديدة تعلقت بصياغتها والقيم والاتجاهات المراد تعزيزها، كما بدأت العمل على توفير كوادر وطنية مؤهلة علميا وقادرة على الوفاء بالاحتياجات الوطنية ومتطلبات التنمية، وتبنت معايير جديدة لاختيار القائمين على العملية التعليمية.

تم إقرار أول وثيقة رسمية للسياسة التعليمية في دولة الإمارات بناءً على تكليف من مجلس الوزراء في إبريل عام 1995م تضمنت المبادئ والموجهات والأهداف الرئيسة للنظام التعليمي.

ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي تأثرت السياسة التعليمية في الإمارات بالمستجدات الإقليمية والدولية التي فرضت نفسها على المنطقة على حساب تأثير المعطيات المجتمعية الداخلية. حيث أصبحت إعادة صياغة غايات السياسة التعليمية ومناهجها وقيمها وتوجهاتها ضرورة مفروضة من ضرورات إصلاح التعليم (33). ولما كانت عمليات الإصلاح تتطلب سياسة تعليمية واضحة المنطلقات والمبادئ والأهداف فقد تم إقرار أول وثيقة رسمية للسياسة التعليمية في دولة الإمارات بناءً على تكليف من مجلس الوزراء في إبريل عام 1995م تضمنت المبادئ والموجهات والأهداف الرئيسة للنظام التعليمي.

تعرضت السياسة التعليمية في دولة الإمارات والعالم العربي والإسلامي عامة مع بداية القرن الحادي والعشرين لموجة تغيير دعت إلى تبني إعادة صياغة المناهج الدراسية وطرائق التدريس والمناخ الدراسي بما يعزز ثقافة السلام والتسامح والانفتاح على الثقافات الأخرى، ويستأصل قيم التطرف والعنف، مما أدى إلى نشوء حراك تربوي في النظام التعليمي كان أبرز ملامحه التغييرات سريعة الإيقاع في الخطط والإستراتيجيات، وما صاحبها من برامج ومشروعات وضعت لإصلاح التعليم في هذا الاتجاه (33). مما يؤشر على اهتمام القيادة السياسية بالتعليم واستنادها إلى موجهات ومبادئ حاكمة للعمل التربوي كان لها أثر في تحقيق فاعلية التعليم.

## أولاً: منطلقات السياسة التعليمية:

أول وثيقة رسمية للسياسة التعليمية في دولة الإمارات أعدتها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مؤسسات الدولة وذلك بناء على تكليف من مجلس الوزراء تم إقرارها في ابريل عام 1995م انبثقت من المنطلقات والموجهات التالية:

1. الدين الإسلامي باعتباره دين الدولة، والعقيدة التي يؤمن بها المجتمع.
2. دستور الدولة وتشريعاتها.
3. تراث الدولة ومكوناته المختلفة.
4. الواقع الإجتماعي والسكاني.
5. الواقع الاقتصادي.
6. سياسة الدولة وعلاقاتها الخارجية خليجياوعربيا و دوليا.
7. السياسات والواقع التعليمي.
8. التحديات والطموحات المستقبلية.

## ثانياً : مبادئ السياسة التعليمية:

ضمت الوثيقة ستة مبادئ أساسية للسياسة التعليمية توجه التعليم في الدولة وترسم مبادءه وغاياته وإستراتيجياته وخططه وهي(26):

### أولاً:

تربية المواطن وتنشئته تنشئة إسلامية قويمة، متضمنا الالتزام عند بناء محتوى التعليم في جميع مراحله وأنواعه، بما يوجه به الإسلام عقيدة وعبادة وسلوكا.

### ثانياً:

التعليم من أجل تعزيز الانتماء الوطني ، متضمنا: تعزيز الهوية الوطنية والذاتية الثقافية العربية الإسلامية، والالتزام – عند تحديد محتوى التعليم في جميع أنواعه ومراحله – بالمقومات الأساسية للهوية الوطنية، وبالأهداف العامة لمجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة واهتماماته العامة، وأن يكون الحفاظ على الهوية الوطنية والذاتية الثقافية معلما بارزا من معالم التنمية الشاملة في المجتمع، وهو يستوعب الحديث عن منجزات العلم والتقانة، مع الأخذ بالمعاصرة في شتى جوانب الحياة.

### ثالثاً:

التعليم من أجل ترسيخ المسؤولية المجتمعية، متضمنا العمل على أن تصل الخدمة التعليمية إلى كل مواطن بمستوى متماثل من الجودة والنوعية المتميزة، ومراعاة تعريف المتعلمين بحقوقهم ومسؤولياتهم المجتمعية المدنية، وتدريبهم عليها عند تحديد المحتوى التعليمي.

### رابعاً:

التعليم من أجل العمل النافع المنتج، متضمنا ربط المتعلم بالواقع في جوانبه وأبعاده المتعددة، وتنويع فرص التعليم وتطويرها بما يلبي حاجات المجتمع الاقتصادية ومتطلبات التنمية المستمرة الشاملة، وتنظيم التعليم والارتقاء بمستوى كفاءته ونوعيته وملاءمته، بما يحقق استجابته للاحتياجات الإنمائية، وجعل التعليم من أجل الإبداع والابتكار سمة رئيسية من سمات النظام التعليمي.

### خامساً:

التعليم للإعداد للمستقبل المتغير المتطور، متضمنا تعميق دراسة العلوم والرياضيات واللغات، وإكساب المتعلمين المهارات اللازمة والتفاعل الإيجابي للتعامل مع معطيات المستقبل، ومواكبة الجديد والاتجاهات العالمية المستجدة، سواء كان ذلك في نظم التعليم أم كان في أساليب التدريس.

### سادساً:

التعليم من أجل التعلم المستمر، متضمنا توسيع إطار التعليم وتعدد مؤسساته بما يحقق استفادة المتعلم من المؤسسات كافة ذات الأدوار التعليمية التي تسهم بدور تعليمي تكمل به دور المؤسسة التعليمية النظامية، التنسيق والتكامل بين جهود التعليم النظامي وغير النظامي، وتوزيع الأدوار بينها بما يحقق تقديم فرص تعليمية عديدة ومتنوعة، وتوفير حوافز اجتماعية ومعنوية ومادية تجعل الاستمرار في التعليم مسألة هامة وحيوية بالنسبة لكل فرد.

## ثالثاً : أهداف السياسة التعليمية:

وضعت الوثيقة أهدافا عامة للسياسة التعليمية في دولة الإمارات من خلال المبادئ والموجهات، الآتية(47):

1. بناء الشخصية الإنسانية المتكاملة، عقيدة وسلوكا ومهارة وأداء.
2. تدعيم الانتماء الوطني والعربي والإسلامي وتعزيز الذاتية الثقافية.
3. اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم.
4. التواصل مع ثقافات الشعوب الأخرى في ضوء الثقافة العربية الإسلامية.
5. الوفاء باحتياجات المجتمع من الموارد البشرية كما وكيفا.
6. التوسع في الإلزام في التعليم إلى ما يعادل نهاية المرحلة الثانوية (سن 18).
7. إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة لكل المواطنين.
8. تنويع الفرص التعليمية بما يتفق وقدرات المتعلمين واحتياجاتهم.
9. الارتقاء بنوعية التعليم ، وكفاءته الداخلية، وفاعليته في تحقيق أهداف المجتمع وملاءمته للاحتياجات الراهنة والمستقبلية.
10. التعليم المتميز للإبداع والابتكار.
11. ارتكاز التعليم على قاعدة تقنية متقدمة.
12. تحقيق المجتمع المعلم المتعلم ، متضمنا التنسيق والتكامل فيما بين مؤسسات التربية النظامية والتربية غير النظامية ، بما يتيح فرص التعلم المستمر طوال الحياة.

ومازالت الوزارة تسعى حثيثا مستنيرة بما يتحقق لديها من مرئيات تطويرية تسهم في تطوير السياسة التعليمية، وتعمق أهدافها بما يحقق الاتساق الداخلي، ويواكب المستجدات العالمية في المجالات كافة.

الشكل رقم (1) وثيقة السياسة التعليمية في دولة الإمارات

## المبحث الثاني: الإدارة التعليمية:

إدارة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من مسؤولية الدولة ممثلة بوزارة التربية والتعليم إذ تشرف على التعليم ما قبل الجامعي إشرافا ماليا وإداريا. وقد وجهت وزارة التربية والتعليم منذ قيام الاتحاد اهتمامها نحو إدارة التعليم، وسعت لتطوير أنظمته بما يتلاءم مع التغيرات الكثيرة والشاملة في مفاهيمه وطبيعته ووظائفه سواء على المستوى العالمي أو المحلي(16) . حيث تُعنى بعمليات التخطيط والتنظيم، والتوجيه والمتابعة والتقويم واتخاذ القرارات، ووضع القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم العمل موضع التنفيذ، كما تُعنى بالعناصر البشرية وتضم المعلمين والطلبة والآباء والعاملين، والعناصر المادية وتضم الأبنية والتجهيزات والأدوات والأموال، وذلك من خلال تنسيق السياسات التربوية والتعليمية ضمن ثلاثة مستويات تنظيمية : الوزارة والمنطقة التعليمية والمدرسة، في إطار تخطيطي متكامل ومنهجية علمية تتوافق في مكوناتها ورؤيتها المشتركة مع طبيعة عمل الوزارة وأهدافها. وفيما يلي تفصيل لكل منها:

### أولاً : الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم:

تقوم الوزارة بتحديث هيكلها التنظيمي باستمرار وفقا لما تقتضيه المستجدات ومتطلبات التطوير.

تقوم الوزارة بتحديث هيكلها التنظيمي باستمرار وفقا لما تقتضيه المستجدات ومتطلبات التطوير وضرورات مواكبة المعايير الدولية، وأسس علوم الإدارة الحديثة وقواعدها. وقد مر الهيكل التنظيمي للوزارة بعدة مراحل تطويرية هي هيكل 1980و هيكل 1987 تلاها هيكل 2000 وهيكل 2007 و أخيراً جاء الهيكل التنظيمي الحديث للعام 2010م ليترجم هذه التوجهات حيث كفل توافر المساحة المطلوبة لتعزيز السياسة اللامركزية، ودعم جهود الميدان التربوي في الوقت الذي يضمن فيه تكامل الأدوار وتوزيع الاختصاصات والمهام بين مستوياته الوظيفية بشكل علمي مدروس، قائم على أرقى معايير الأداء المؤسسي . وقد تضمن الهيكل(26) إدارة مركزية، و(4) مكاتب متخصصة وتابعة، مشتملاً في بنيته المطورة على (68)قسماً، تم إقرارها وفق رؤى مستقبلية، لتعزيز مشروعات التطوير وما رصدته الوزارة في إستراتيجيتها ( 2010/ 2020 ) من أهداف، وما تبنته إدارات المناطق التعليمية والمدارس من مبادرات مبدعة، منبثقة عن خطط الوزارة وبرامجها التطويرية(31).

يتشكل الجهاز الإداري المركزي في الوزارة من مجموعتين من وزير التربية والتعليم وتعمل معه إدارة التخطيط الإستراتيجي والخبراء والمستشارون ومكتب التدقيق الداخلي، ويساعده وكيل الوزارة ويعمل معه مكتب المنظمات والعلاقات الدولية والتربوية وإدارة الاتصال الحكومي وإدارة التميز المؤسسي. وتتكون المجموعة الثانية من خمسة من الوكلاء المساعدين المختصين يرأس كل منهم قطاعا يضم عددا من الإدارات.

والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات للعام 2010م

الشكل رقم (2) المخطط التنظيمي لوزارة التربية والتعليم للعام 2010م

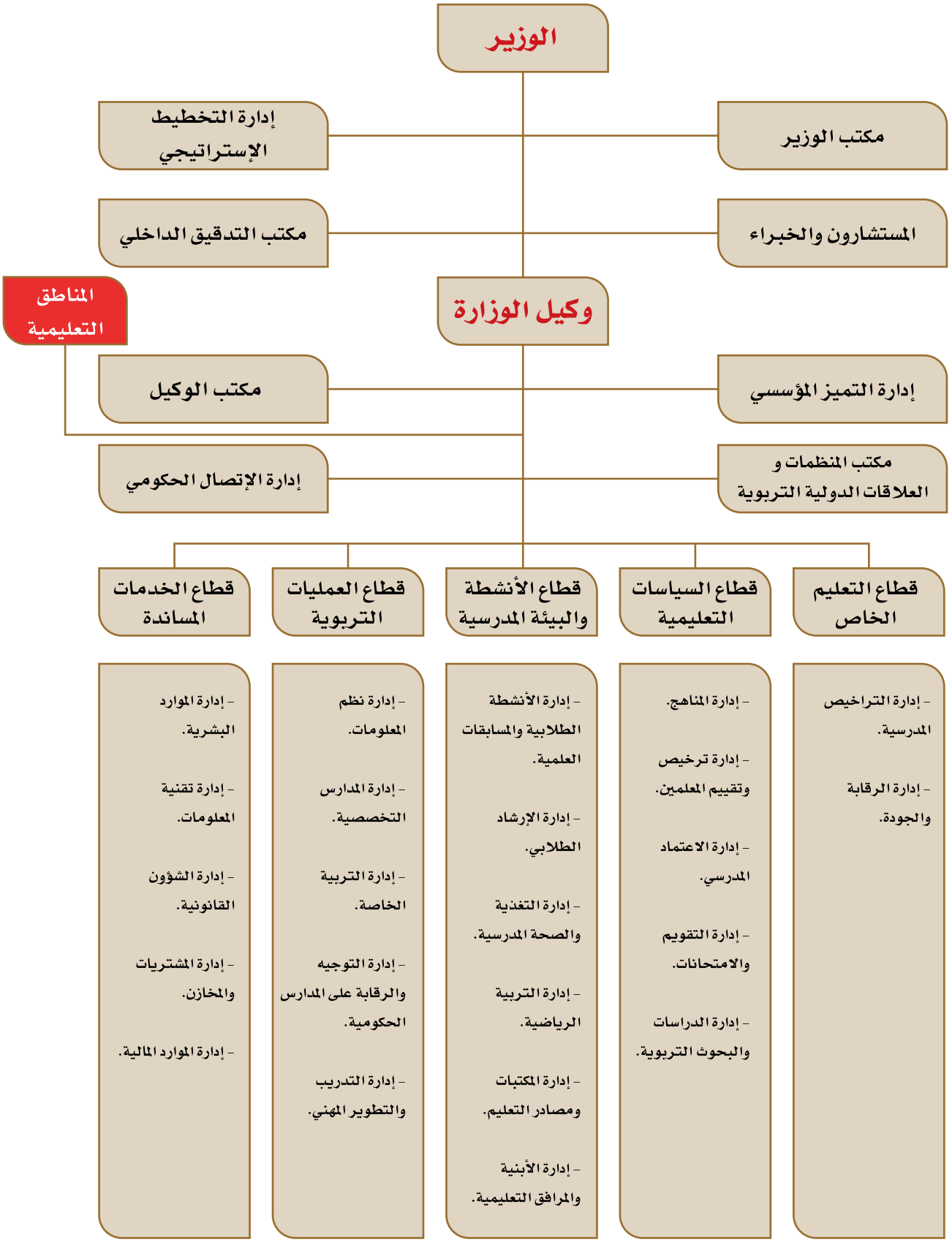

## ثانياً : الهيكل التنظيمي للمنطقة التعليمية:

تم تشكيل المناطق التعليمية لتكون تابعة لوزارة التربية والتعليم وممثلة لها في إمارات الدولة، وذلك مع صدور القرار الوزاري رقم (1) بتاريخ 1987/1/5م، ثم صدور القرار الوزاري رقم 378/2 لسنة 1988م بتشكيل سبع مناطق تعليمية هي ( أبو ظبي - دبي - الشارقة - رأس الخيمة - العين - الشرقية - الغربية ) فضلا عن مكتبين تعليميين في كل من عجمان وأم القيوين وفي عام 1999 تم تشكيل هيكل جديد ضم (8) مناطق تعليمية و مكتبين. ثم أصبحت فيما بعد عشر مناطق تعليمية هي : (أبو ظبي- الغربية - العين - دبي - الشارقة - رأس الخيمة - الفجيرة - عجمان - أم القيوين - مكتب الشارقة التعليمي) وقد ضم مكتب الشارقة إلى منطقة الشارقة التعليمية عام 2012م، وفقا للقرار رقم (372) لسنة 2012 وتقوم وزارة التربية والتعليم بتحديد اختصاصاتها الإدارية وصلاحياتها، وتعمل على توزيع أنشطتها واعتماداتها المالية وإمكاناتها البشرية والتقنية على أساس الاحتياجات القائمة واحتمالات النمو، والتوسع والظروف البيئية لكل منطقة. كما تنظم بقرار وزاري نطاق المنطقة التعليمية، وحدودها والصلاحيات والأدوار لجميع العاملين فيها بدءاً من مدير المنطقة التعليمية، وفق هيكل تنظيمي للمناطق التعليمية يتضمن الأقسام الموازية لإدارات الوزارة (31).

تم تشكيل المناطق التعليمية لتكون تابعة لوزارة التربية والتعليم وممثلة لها في إمارات الدولة.

ويتكون الهيكل التنظيمي للمنطقة التعليمية من مجموعتين الأولى مدير المنطقة التعليمية ويساعده نائب مدير المنطقة وتعمل معه وحدتا الاتصال الحكومي، والتخطيط الإستراتيجي والتميز المؤسسي. وتتشكل المجموعة الثانية من أربعة رؤساء أقسام يرأس كل منهم قسماً يضم عددا من الوحدات.

المجالس التعليمية الخاصة بالإمارات المختلفة التي بدأت بالظهور منذ العام 2005م فقد تم إنشاؤها بحيث تتمتع بميزانيات مستقلة تسمح لها بتنفيذ خطط ومشاريع لتحسين التعليم فيها.

أما المجالس التعليمية الخاصة بالإمارات المختلفة التي بدأت بالظهور منذ العام 2005م فقد تم إنشاؤها بحيث تتمتع بميزانيات مستقلة تسمح لها بتنفيذ خطط ومشاريع لتحسين التعليم فيها، حيث أنشىء مجلس أبوظبي للتعليم بموجب قانون رقم 24 لسنة 2005م الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وأنشئ مجلس رعاية التعليم والشؤون الأكاديمية بإمارة الفجيرة بمرسوم رقم 4 لعام 2005م من صاحب السمو عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الفجيرة، وتم إنشاء مجلس الشارقة للتعليم بمرسوم أميري رقم 45 لعام 2006م من صاحب السمو عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، كما تم تأسيس هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي بموجب القانون رقم 30 لعام 2006م الصادر عن سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم(11). والشكل الآتي يبين الهيكل التنظيمي للمناطق التعليمية للعام 2012م.

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي للمناطق التعليمية للعام 2012م

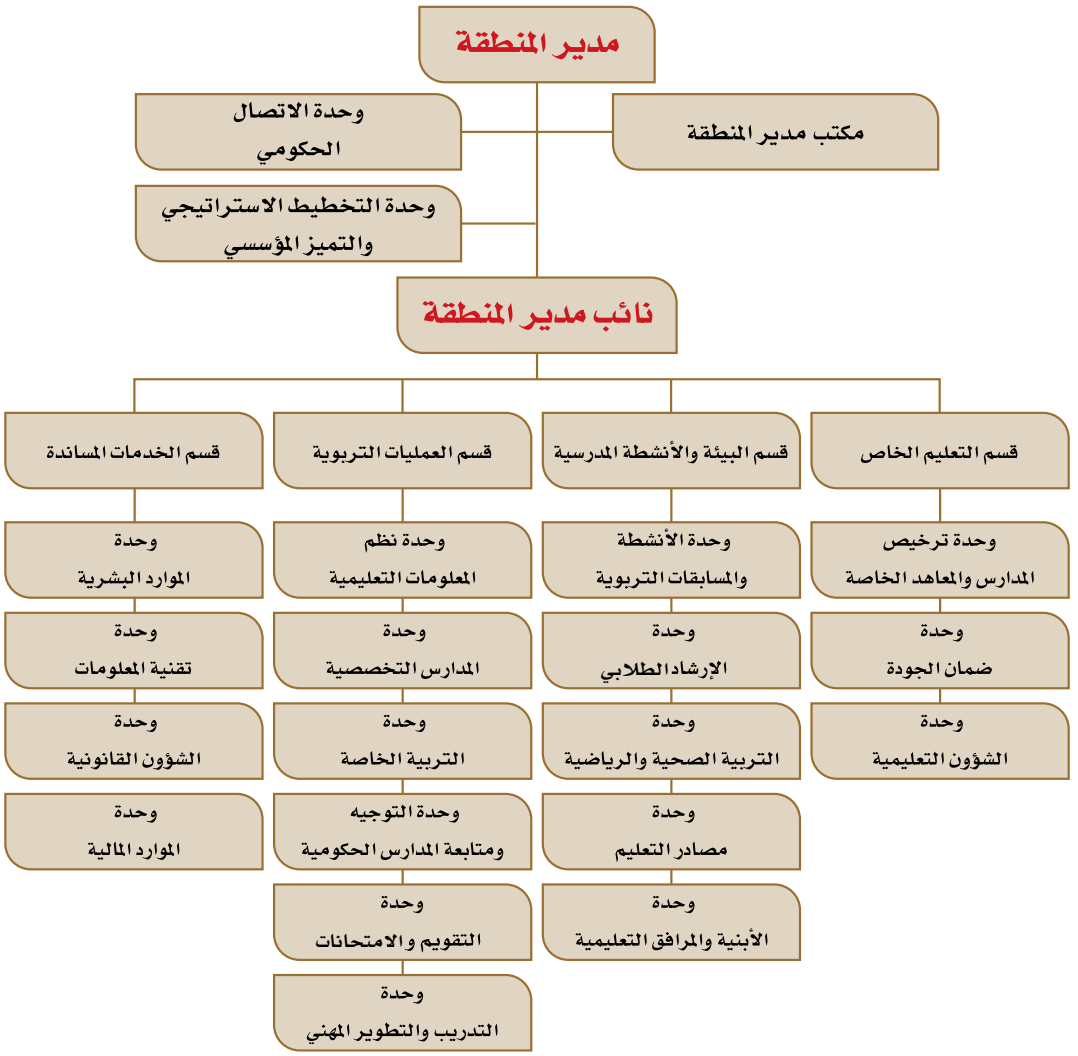


## ثالثاً : الهيكل التنظيمي للمدرسة:

تعد المدرسة في نظام التعليم التابع لوزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات وحدة الأداء الأساسية للخدمات التعليمية والتربوية على المستوى الإجرائي، والنافذة التي تصل الوزارة من خلالها إلى المجتمعات المحلية وتؤثر فيها والنمط العام للمدرسة في الإمارات هو أن يترأس المدرسة مدير يعمل بمساعدة مجموعة من الإداريين والفنيين والعاملين وهم مساعد المدير (وكيل المدرسة) والهيئة التدريسية والفنية والسكرتارية، ومجموعة من المستخدمين. ويلتزم جميع العاملين في المدرسة بتنفيذ السياسات التربوية العامة وما تتضمنه من مبادئ وأهداف وقوانين وقرارات فنية وإدارية وتوجهات وتعليمات صادرة من المستويات التنظيمية المختلفة في الوزارة. لذلك تسعى الوزارة لتقديم كل ما هو ممكن من مستلزمات الأداء عالي الجودة في مدارس الدولة كافة في إطار من العدالة والواقعية. كما تقوم الوزارة بإصدار قرارات وزارية تحدد المستويات الفنية والإدارية للمدرسة وعلاقاتها

ببعضها ونظام العمل بها، وتحدد الصلاحيات التي تمنح للمدارس في الشؤون الفنية والإدارية والمالية، ويقوم مدير المدرسة بتنفيذ سياسات الوزارة وأنظمتها تحت الإشراف المباشر للمنطقة التعليمية(11). ويجري العمل على إعداد هيكل تنظيمي جديد يتسق مع التوجهات الجديدة والخطط المستقبلية كما ينسجم مع الأدوار الحديثة للمدرسة كوحدة تطوير مستقلة في نظام التعليم.

## رابعاً: تمويل التعليم:

تخصص دولة الإمارات جزءا كبيرا من ميزانيتها لتمويل التعليم كجزء مهم من قطاع الخدمات الاجتماعية. و تحظى وزارة التربية والتعليم بالنسبة الأكبر من ميزانية التعليم للإنفاق على المدارس الحكومية في الدولة، حيث بلغت المخصصات المالية لوزارة التربية والتعليم وفقا لإحصاءات الميزانية الاتحادية لعام 2010م سبعة مليارات ومائة وواحداً وسبعين مليوناً وثلاثمئة وثمانية عشر ألف درهم خصصت لاستكمال تنفيذ خطة الوزارة في تطوير البيئة المدرسية، وتحديث تقنية المعلومات وتنفيذ مشاريع المباني المدرسية، وتكون الوزارة بهذا قد استحوذت على 16،43٪ من ميزانية الدولة.

تسعى الوزارة لتقديم كل ما هو ممكن من مستلزمات الأداء عالي الجودة في مدارس الدولة كافة في إطار من العدالة والواقعية.

جدول (1) يبين معدلات ارتفاع مخصصات التعليم مقارنة بميزانية الدولة خلال الأعوام 1973-2011م

| العام المالي | ميزانية وزارة التربية والتعليم مع المشاريع | ميزانية الدولة | النسبة المئوية لميزانية وزارة التربية والتعليم من ميزانية الدولة |
|---|---|---|---|
| 1973م | 247،241،820 | 2،382،956،000 | ٪10،4 |
| 1983م | 1،800،443،000 | 18،406،000،000 | ٪9،7 |
| 1993م | 2،657،333،000 | 17،615،400،000 | ٪15 |
| 2003م | 4،240،405،000 | 23،280،000،000 | ٪18،2 |
| 2010م | 7،171،318،000 | 43،627،000،000 | ٪16،43 |
| 2011م | 15،171،138،000 | | |

تحظى وزارة التربية والتعليم بالنسبة الأكبر من ميزانية التعليم للإنفاق على المدارس الحكومية في الدولة.

من الملاحظ أن ميزانية وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى نظرا للتوسع الكمي والتطور النوعي المستمر في نظام التعليم، حيث إن الزيادة الهائلة في أعداد الطلبة والذي يقابله زيادة في أعداد المدارس والهيئات التعليمية والإدارية والفنية، وارتفاع رواتب المعلمين وأصحاب المهن التعليمية، وزيادة الأبنية والمنشآت المدرسية وتجهيزاتها التعليمية، إضافة إلى تكفل الوزارة بنفقات توافر الحافلات المدرسية لنقل الطلاب والطالبات، وما يرافق ذلك من خدمات صيانة دائمة للحافلات وأجور السائقين، و ما تقوم به وزارة التربية والتعليم من صرف ميزانيات خاصة لكل مدرسة حسب المرحلة التي تخدمها، كل هذا وما يقابله من عناية بنوع الخدمة التعليمية وجودة الأداء؛ أدى إلى ارتفاع تكلفة الوحدة التعليمية مما جعل تكلفة الساعة الزمنية في عمر الطالب التعليمي أعلى مما كانت عليه.

وبالرغم من زيادة مستوى الإنفاق على التعليم، إلا أن النسبة الأكبر من هذه الميزانية تصرف على الرواتب والأجور حيث تصل إلى 81،5٪ من ميزانية العام المالي 2010م.

جدول (2) يوضح تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم (بالدرهم) أعوام2000م و2005م و 2010م و 2013 (دون ميزانية المشاريع)

| السنة المالية | الرواتب والعلاوات والبدلات | المستلزمات السلعية والخدمية | الأصول الثابتة | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 2000م | 3,213,704,000 | 363,077,000 | 39,124,000 | 3,615,905,000 |
| 2005م | 3,527,611,000 | 814,357,000 | 29,032,000 | 4,371,000,000 |
| 2010م | 5,848,162,000 | 1,244,356,000 | 78,800,000 | 7،171،318،000 |
| 2013م | 4،683،137،000 | 195،969،000 | 45،449،000 | 5،700،165،000 |

جدول (3) يوضح نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والمؤشرات المتعلقة بذلك 1985-2010م(1)

| السنة | نسبة الإنفاق من الميزانية على التعليم | عدد المدارس الحكومية | عدد الطلبة المسجلين في المدارس |
|---|---|---|---|
| 1985م | ٪10,48 | 395 | 179276 |
| 1990م | ٪14,53 | 499 | 257773 |
| 1995م | ٪15,75 | 615 | 295322 |
| 2000 م | ٪16,35 | 728 | 318225 |
| 2005 م | ٪19,6 | 759 | 280951 |
| 2010 م | ٪16,43 | 725 | 265431 |

شكل رقم (4) عدد المدارس الحكومية من 1985/2010

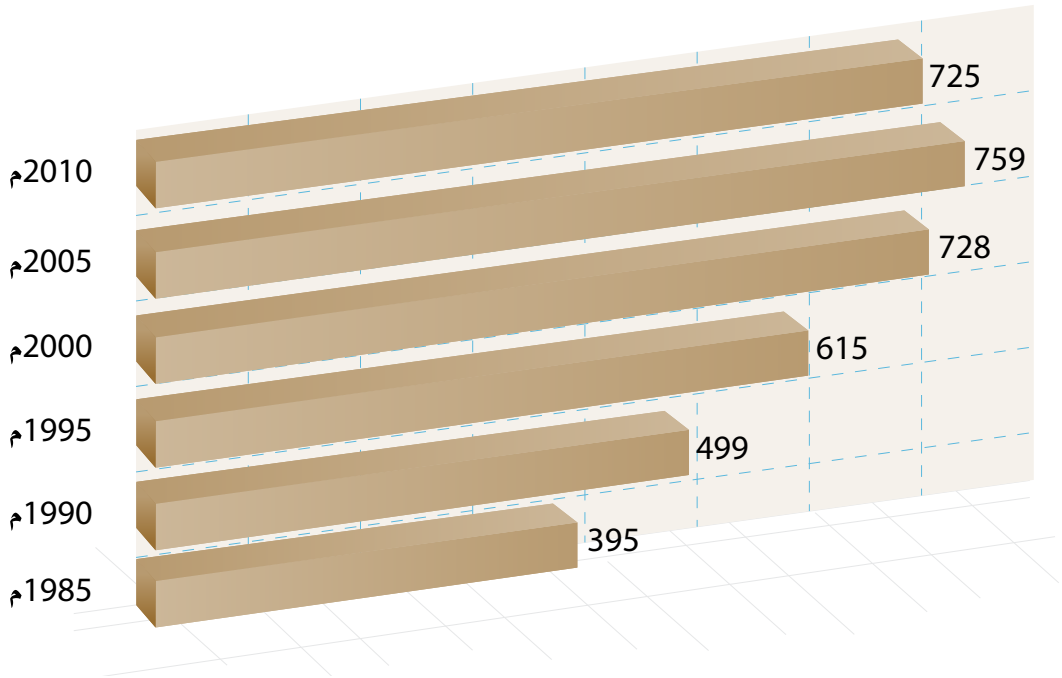


شكل رقم (5) عدد الطلبة المسجلين في المدارس الحكومية من 1985/2010

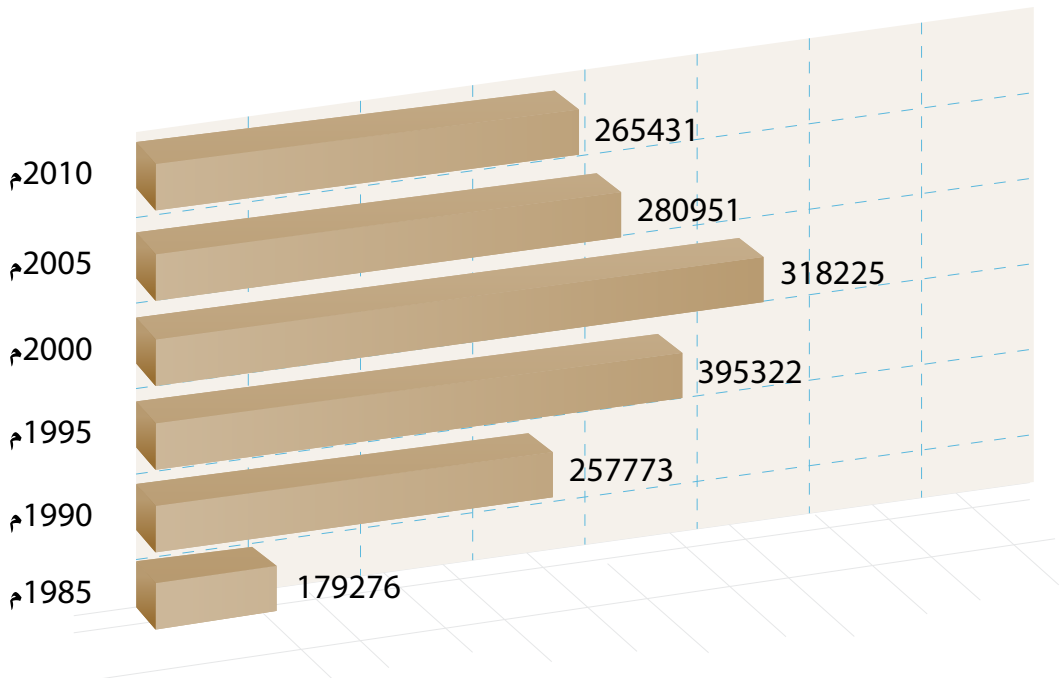

يلاحظ أن هناك تطوراً في نسب الإنفاق مع تطور أعداد الطلبة وزيادة أعداد المدارس بشكل عام، حيث بلغت النسبة 16,43٪ عام 2010م بينما كانت النسبة 10،48٪ في العام المالي 1985م. وبالرغم مما يظهره الرسم من انخفاض في أعداد الطلبة في الفترة من 2000 - 2010 م والتي ربما تعود إلى صدور التشريعات المتعلقة بتقنين قبول الطلبة الوافدين في المدارس الحكومية، إلا أن معدل التكلفة المالية للطالب ارتفعت إلى أكثر من الثلث خلال الفترة 2000م إلى 2008م ، والتي يعزى سببها إلى اهتمام نظام التعليم بإدخال التحسينات في بيئة تعلم الطالب، والاهتمام بتجهيز المدارس بالتقنيات والتجهيزات المادية الحديثة، كالإنترنت والحواسيب والتجهيزات المخبرية وغرف المصادر وغيرها من متطلبات التطوير، التي تزداد تكلفتها للطالب الواحد مع تقدم المراحل الدراسية بما يتناسب مع متطلبات ومدخلات كل مرحلة تعليمية. كما يظهر بالجدول التالي:

إن معدل التكلفة المالية للطالب ارتفعت إلى أكثر من الثلث خلال الفترة 2000م إلى 2008م ، والتي يعزى سببها إلى اهتمام نظام التعليم بإدخال التحسينات في بيئة تعلم الطالب.

جدول (4) يوضح تطور تكلفة الطالب ( بالدرهم ) في مراحل التعليم المختلفة للأعوام الدراسية 2000/2001م -2005/2006م-2008/2009م(3)

| العام الدراسي / المراحل التعليمية | 2000/2001م | 2005/2006م | 2008/2009م |
|---|---|---|---|
| رياض الأطفال | 11682 | 18021 | 28998 |
| الحلقة الأولى | 11510 | 17730 | 29810 |
| الحلقة الثانية | 11497 | 15741 | 26668 |
| الثانوي | 12382 | 16794 | 27878 |
| الفني | 21291 | - | - |
| الديني | 14061 | 20758 | 36440 |

شكل رقم (6) تكلفة الطفل برياض الأطفال بالدرهم 2009/2000

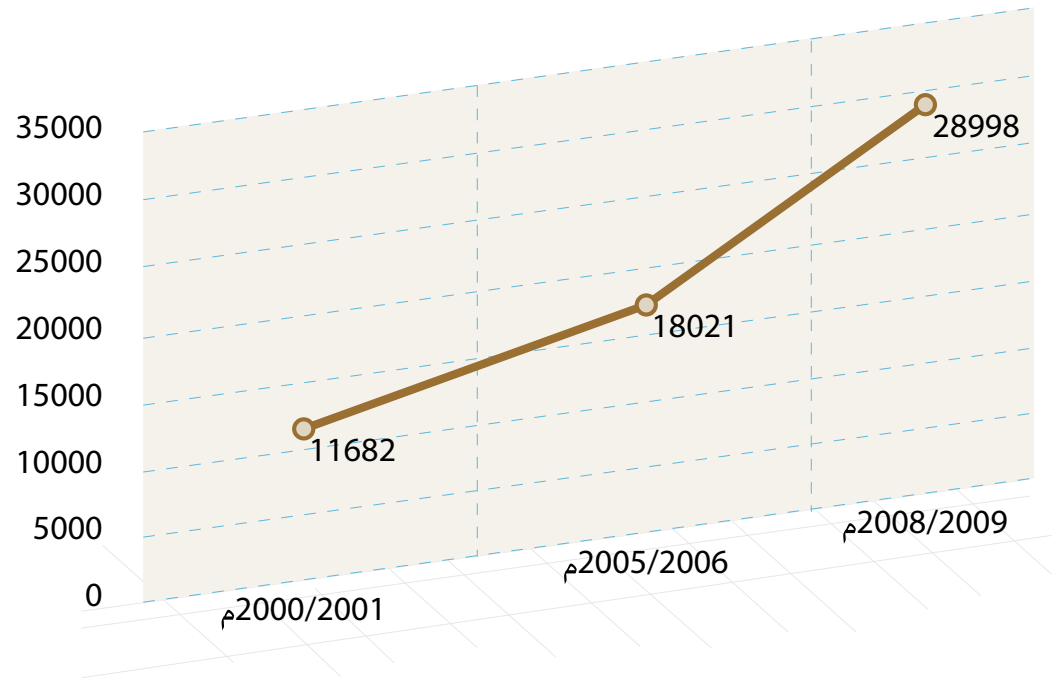


شكل رقم (7) تكلفة الطالب بالحلقة الأولى بالدرهم 2009/2000

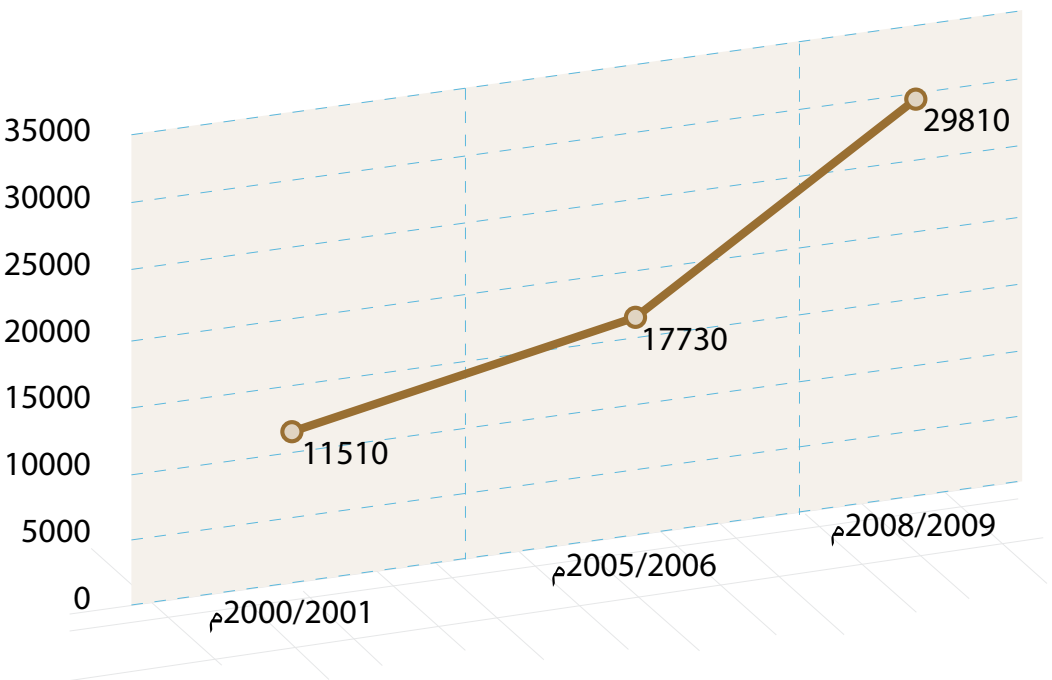

شكل رقم (8) تكلفة الطالب بالحلقة الثانية بالدرهم 2009/2000

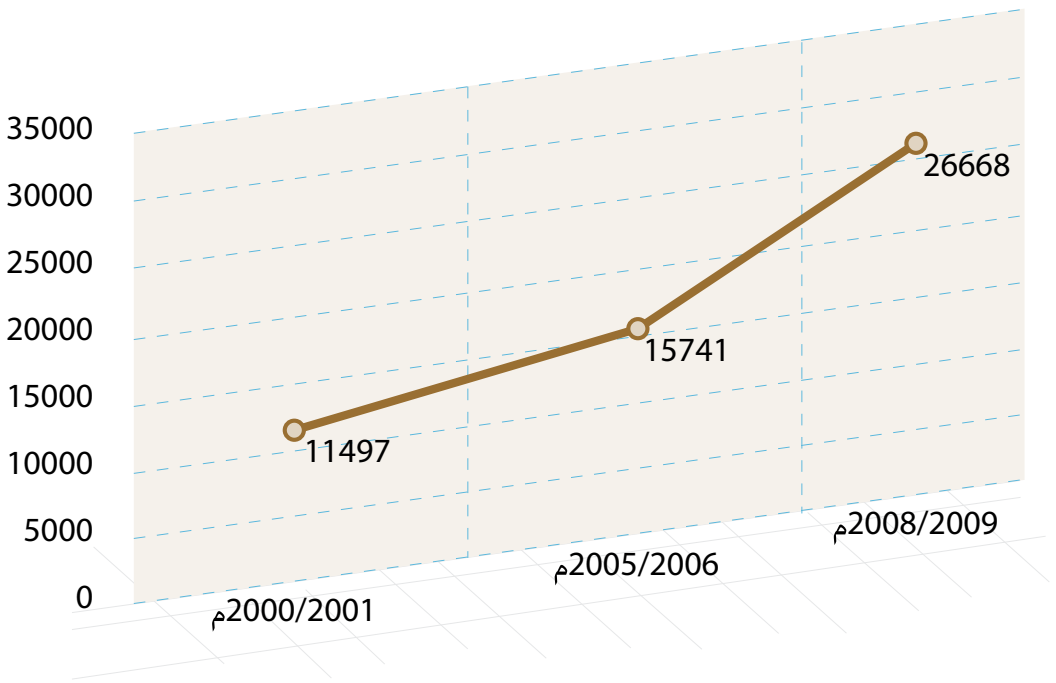


شكل رقم (9) تكلفة الطالب بالمرحلة الثانوية بالدرهم 2009/2000

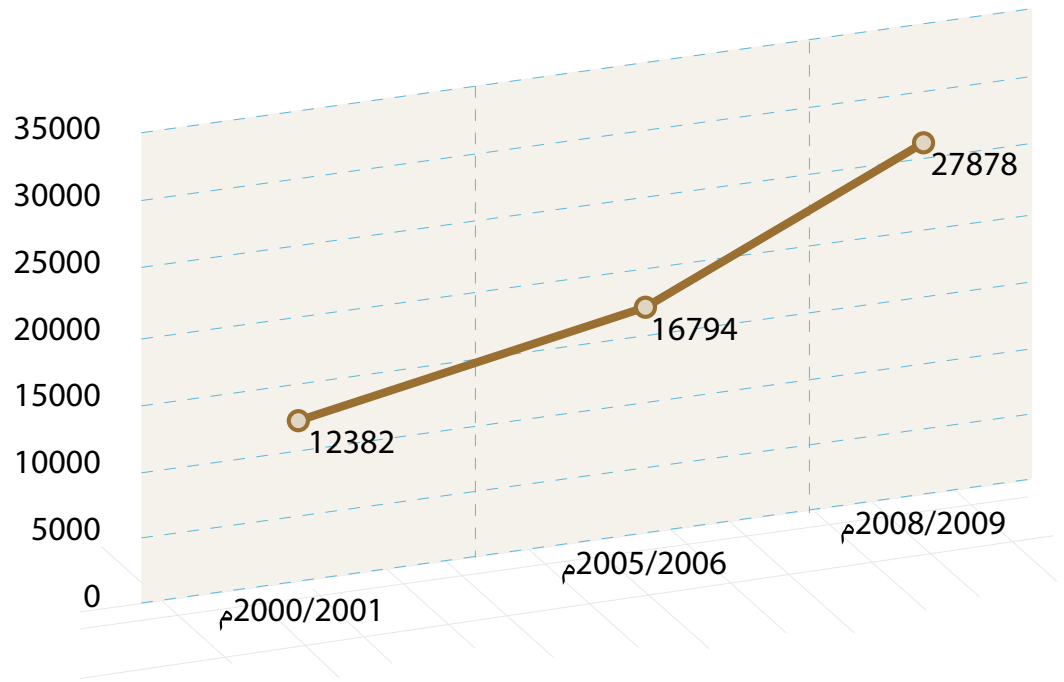

شكل رقم (10) تكلفة الطالب بالتعليم الديني بالدرهم 2009/2000

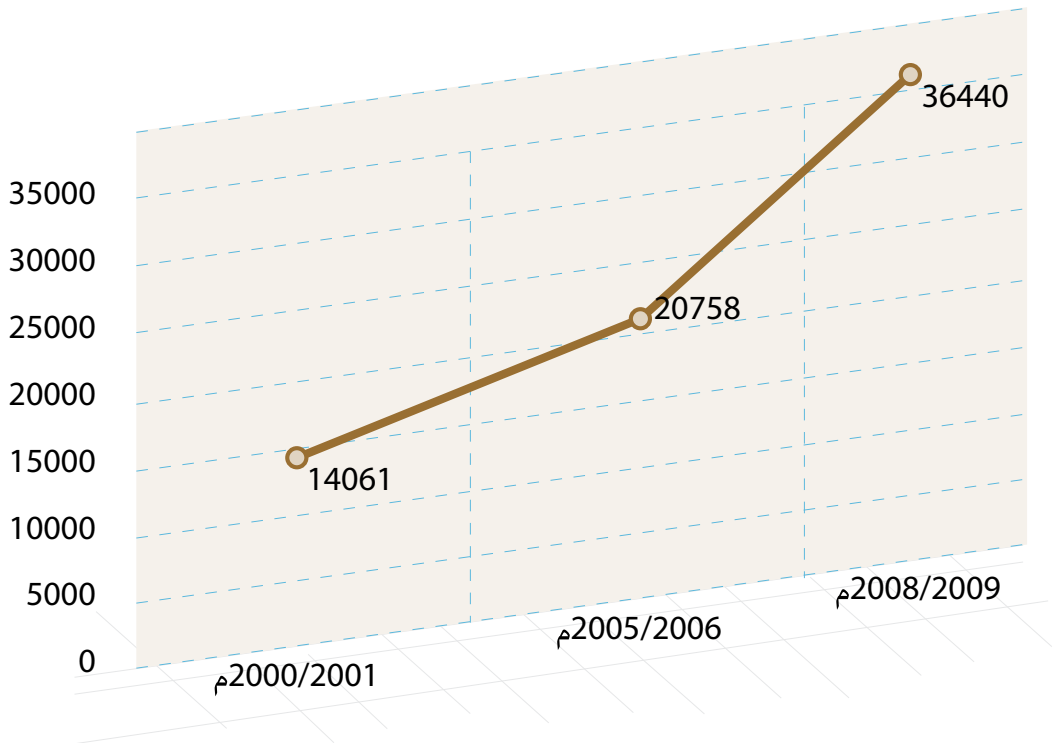

يلاحظ من مراجعة الجداول الخاصة بتكلفة الطالب في كل مرحلة تعليمية أن هناك تطورا في التكلفة الخاصة بكل طالب سواء أكان ذلك على مستوى السنوات أم كان على مستوى المرحلة التعليمية حيث بلغت تكلفة الطفل في رياض الأطفال عام 2000م (11682) درهماً ووصلت إلى أكثر من الضعف عام 2008م لتبلغ (28998) درهماً ، أما بالنسبة للمرحلة الأساسية فقد بلغت التكلفة الخاصة بكل طالب في الحلقة الأولى (11510) درهماً عام 2000م ووصلت إلى (29810) درهماً عام 2008م أي ما يقارب الثلاثة أضعاف، وينطبق الأمر على الحلقة الثانية حيث بلغت تكلفة الطالب في هذه الحلقة (11510) درهماً عام 2000م ووصلت إلى (26668) درهماً عام 2008م أي بزيادة بلغت أكثر من الضعف. أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فقد بلغت تكلفة الطالب فيها (12382) درهماً عام 2000م لتصل إلى (27878) درهماً عام 2008م بزيادة تفوق الضعف. وهذا يؤكد حرص الدولة على تقديم أفضل الخدمات للطلبة من حيث التوسع في المدارس وتطوير المناهج والبرامج التطويرية الأخرى.

## المبحث الثالث: المعالم الرئيسية للنظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يتسم نظام التعليم التابع لوزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات بالخصائص الآتية:

- المرونة العالية والتنويع المنهج مما يسمح بتوفير فرص التعليم كاملة لمن هم في سن التعليم الإلزامي بالإضافة إلى الأميين والكبار وذوي الاحتياجات الخاصة، مع توفير الفرص المناسبة لاستمرارهم في التعليم.
- إلزامية التعليم في جميع مراحله لكل من أكمل ست سنوات، ويظل الإلزام قائماً حتى نهاية التعليم أو بلوغ سن الـ18 أيهما أسبق، ومجانيته في جميع المراحل للطلبة المواطنين، وجزئيا لأبناء العاملين في القطاع الحكومي في الدولة.
- التوسع الكمي المستمر بزيادة أعداد المدارس والطلبة والهيئات التعليمية والفنية والإدارية.
- تقديم تسهيلات مجانية للمتعلمين حيث تقدم وزارة التربية والتعليم الكتب اللازمة للطلبة، وتوفر لهم المواصلات، والخدمات الصحية، والرعاية الاجتماعية مجانا.
- التطور النوعي المطرد في الخطط والمشاريع والبرامج.

### أولاً : أنواع التعليم والسلم التعليمي:

**توفر وزارة التربية والتعليم أنواعا متعددة من التعليم هي:**

1 : التعليم الحكومي العام: يختص هذا النوع من التعليم بالمدارس ورياض الأطفال الحكومية التي تشرف عليها تنظيما وإدارة وتمويلا حكومة الدولة متمثلة بوزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتمتد من مرحلة رياض الأطفال (غير إلزامية) إلى مدى اثني عشر عاماً تبدأ من سن الخامسة والنصف ( الصف الأول) وتنتهي في سن الثامنة عشرة (الصف الثاني عشر) والتي أصبحت إلزامية. وقد حظي هذا النوع من التعليم باهتمام الدولة عبر تاريخ نشأتها حيث عملت على تحسينه ورفع جودته باستمرار من خلال إجراء التحديث اللازم لقوانينه وأنظمته وهيكلته، كما عملت على تطوير خططه ومشاريعه بناءً على ما تقتضيه متطلبات التطوير.

**وفيما يلي نبذة تاريخية حول تطور التعليم الحكومي العام يلخصها المخطط التالي:**

الشكل رقم (11) يوضح المراحل التاريخية لتطور التعليم في دولة الإمارات منذ نشأة الدولة ثم قيام الاتحاد وما بعده

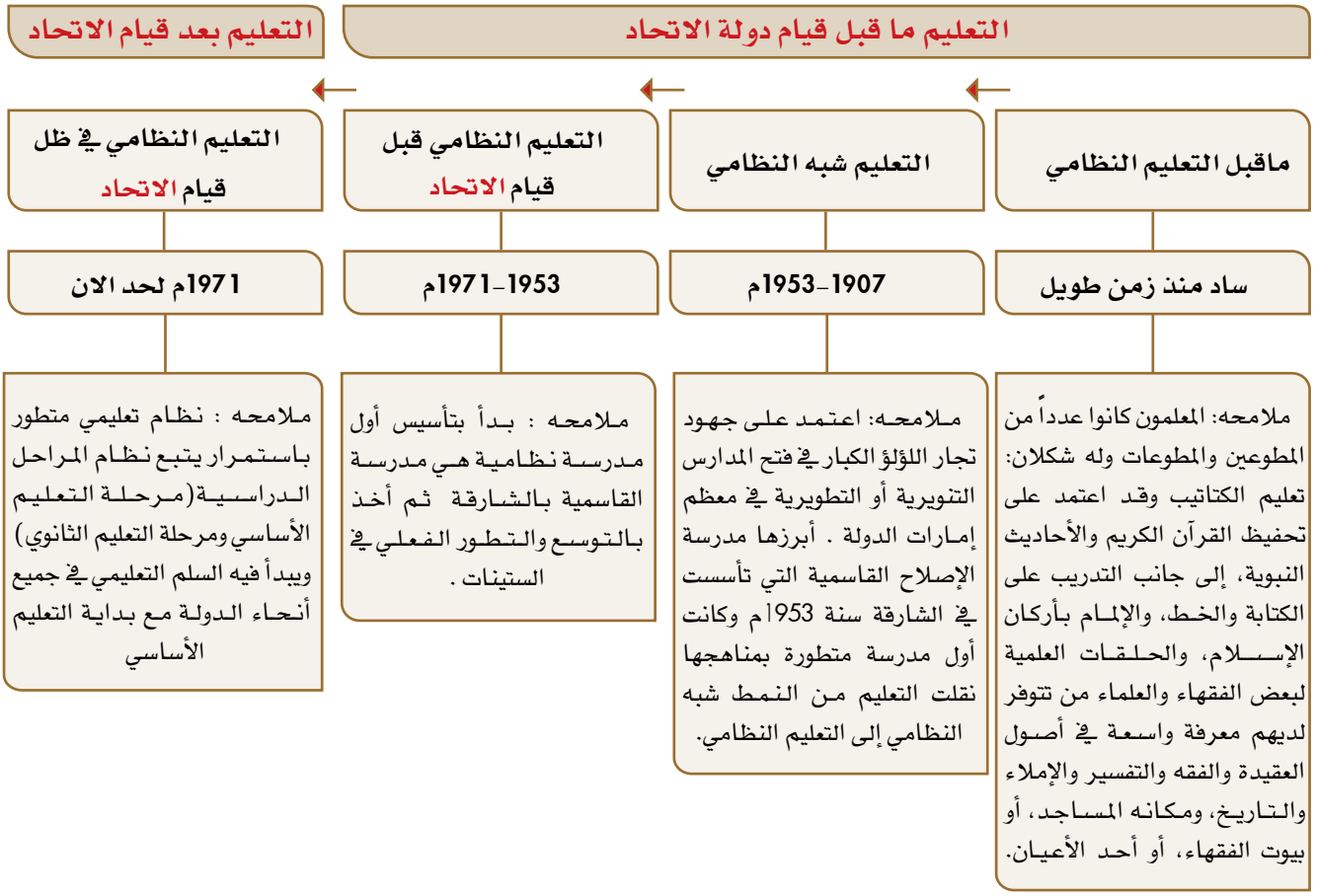


ويتضمن سلم التعليم الحكومي العام المراحل التعليمية التالية:

- رياض الأطفال
- مدارس التعليم العام، وتتكون من مرحلتين:
- المرحلة الأساسية وتتألف من:
- الحلقة الأولى ولها مستويان: المستوى الأول ويضم الصفوف (الأول والثاني والثالث)، والمستوى الثاني ويضم الصفين (الرابع والخامس).
- الحلقة الثانية ولها مستويان: المستوى الثالث ويضم الصفين (السادس والسابع)، والمستوى الرابع ويضم الصفين (الثامن والتاسع).

- المرحلة الثانوية وهي المستوى الخامس من السلم التعليمي وتضم الصفوف ( العاشر، الحادي عشر، الثاني عشر) وتتشعب فيها مسارات الدراسة في فرعين (الأدبي والعلمي) بعد انتهاء الصف العاشر.

والجدول التالي يبين السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام وفق قرار مجلس الوزراء 185/1 لسنة 2001م:

جدول (5) يوضح السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام للعام الدراسي 2011-2012م

| المرحلة التعليمية | | الصف | المستوى التعليمي |
|---|---|---|---|
| المرحلة الثانوية | | 12 | الخامس |
| | | 11 | |
| | | 10 | |
| المرحلة الأساسية | الحلقة الثانية | 9 | الرابع |
| | | 8 | |
| | | 7 | الثالث |
| | | 6 | |
| | الحلقة الأولى | 5 | الثاني |
| | | 4 | |
| | المرحلة التأسيسية | 3 | الأول |
| | | 2 | |
| | | 1 | |
| مرحلة رياض الأطفال | روضة ثانية | من سن (5-6) سنوات | |
| | روضة أولى | من سن (4-5) سنوات | |

وفيما يلي وصف مختصر لكل مرحلة من مراحل التعليم العام وأهدافها:

## أ- مرحلة رياض الأطفال

تعتبر هذه المرحلة الأساس والتمهيد الطبيعي للمرحلة التأسيسية لأنها تشكل جسراً قوياً يصل بالطفل الصغير من عالم بيئته المحدود المتمثل في أسرته إلى أجواء المدرسة المتنوعة. لهذا فقد اعتُبرت هذه المرحلة جزءاً لا يتجزأ من النظام التعليمي العام له فلسفته التربوية ومتطلباته التعليمية وأهدافه وبرامجه. وهي مرحلة غير إلزامية والتعليم فيها مجاني، تمتد على مدى سنتين دراسيتين يقبل فيها الأطفال من سن الثالثة والنصف بالروضة الأولى ومن سن الرابعة والنصف في الروضة الثانية في المدارس الحكومية، أما في المدارس الخاصة فيقبل بالروضة الأولى منها الأطفال في سن الثالثة، ويقبل في الروضة الثانية الأطفال في سن الرابعة. وأهداف هذه المرحلة(1):

- تمكين الطفل من اكتساب الفضائل الإسلامية وتعزيزها.
- تعويد الطفل على الجو المدرسي، ونقله تدريجيا إلى الحياة الاجتماعية.
- تعويد الطفل على العادات الصالحة، والنظام والانضباط.
- إثراء الحصيلة اللغوية للطفل، واكتساب المعلومات الجديدة، وإتقانه المهارات اللفظية، والتعبير عن النفس.
- تنمية شعور الطفل بذاته، وتحقيق الشعور بالأمن والمتعة، والانتماء والسعادة.
- تنمية حواس الطفل ومهاراته، واستعداداته وقدراته.
- تكوين المفاهيم لدى الطفل تكويناً واضحاً منظماً وفعالاً، ورعاية تفكيره، وحفزه على الملاحظة والاستكشاف.

وقد سعت وزارة التربية والتعليم إلى تطوير البيئة التعليمية في رياض الأطفال، وتحسين مدخلاتها من أجهزة وتقنيات ووسائل ومتطلبات. كما عملت على إعداد منهج مطور في ضوء فلسفة تربوية ورؤية واضحة لطبيعة مرحلة رياض الأطفال، وتم إنشاء مركز متخصص دائم لتطوير رياض الأطفال، وتدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها للعمل في هذه المرحلة؛ مما أدى إلى بروز مؤشرات عديدة على نجاحه وملاءمته بدرجة عالية.

تعد المرحلة الأساسية من مراحل التعليم القاعدة الرئيسة والتعليم فيها مجاني وإلزامي.

## ب- المرحلة الأساسية (1-9)

تعدالمرحلة الأساسية من مراحل التعليم القاعدة الرئيسة والتعليم فيها مجاني وإلزامي، ويبدأ القبول فيها للصف الأول من سن خمس سنوات ونصف بالنسبة لمدارس التعليم العام، مع قبول التلاميذ الذين أتموا السنوات الخمس بشرط دراستهم للروضة الثانية. بينما يبدأ سن القبول للصف الأول في مدارس التعليم الخاص من سن خمس سنوات. وأهداف هذه المرحلة هي (2):

- تنمية العقيدة الإسلامية وتعليم الواجبات الدينية، وترسيخ الانتماء للوطن، والمسؤولية الاجتماعية.
- اكتساب مهارات اللغة العربية واستخدامها في الاتصال والتفكير، وتعزيز المهارات الأساسية للغة الأجنبية.

- تعزيز النمو المتكامل للطالب لتحقيق الاتزان الانفعالي، وتكوين الاتجاهات الإيجابية نحو ذاته ونحو الآخرين.
- تنمية الميول والاتجاهات والمهارات.
- اكتساب المعارف والعلوم المختلفة لفهم المجتمع والبيئة الطبيعية.
- تعرف معطيات التكنولوجيا الحديثة، والإلمام بكيفية التعامل معها.
- بناء الجسد السليم، وتنمية العادات الصحية والغذائية الملائمة.

**وتنقسم المرحلة الأساسية في نظام التعليم في دولة الإمارات إلى حلقتين:**

- الحلقة الأولى ومدتها خمس سنوات، ويتم فيها التركيز على إكساب التلاميذ المهارات التعليمية الأساسية. وقد تطور عدد التلاميذ في هذه الحلقة تطورا كبيرا منذ نشأة الدولة وإلى الآن، واقتضى هذا التطور بالضرورة زيادة في أعداد المدارس وأعداد المعلمين.

والجدول (6) يبين تطور أعداد المدارس والطلبة والمعلمين في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي خلال الفترة من 1973 إلى 2010م:

| العام | البيان | ذكور | إناث | مختلط | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1973-1972م | مدارس | 37 | 22 | 26 | 85 |
| | طلبة | 15930 | 10757 | - | 26687 |
| | معلمون | 626 | 466 | - | 1092 |
| 1994-1993م | مدارس | 121 | 111 | 5 | 237 |
| | طلبة | 77107 | 75860 | - | 152967 |
| | معلمون | 4044 | 5592 | - | 9636 |
| 2010-2009م | مدارس | 107 | 104 | 5 | 216 |
| | طلبة | 43225 | 48754 | - | 91979 |
| | معلمون | 1477 | 6659 | - | 8136 |

يشير الجدول رقم ( 6 ) أعلاه إلى أن هناك تطوراً في أعداد مدارس الحلقة الأولى والمختلطة حيث كان عددها في العام الدراسي 1972/1973م (85) مدرسة قفز إلى (216) مدرسة في العام الدراسي 2009-2010م، أما بالنسبة لعدد الطلبة فقد حقق قفزة كمية واضحة حيث انتقل من (26687) طالباً في العام الدراسي 1972-1973م إلى (152967) طالباً في العام الدراسي 1993/1994م و إلى (91179) طالباً في العام الدراسي 2009-2010 م. أي أن العدد تضاعف ست مرات خلال الفترة ما بين 1972-2010م.

- الحلقة الثانية ومدتها أربع سنوات من التعليم الأساسي، ويقبل فيها من أكمل الحلقة الأولى، والتعليم فيها مجاني وإلزامي ويتم فيها التركيز على إعداد الطلبة إعدادا مناسباً حسب استعداداتهم وقدراتهم التي تهيئهم للمرحلة الثانوية. وقد تطور عدد الطلبة في هذه الحلقة تطورا كبيراً منذ نشأة الدولة حتى الآن، وهذا التطور رافقه تطور في أعداد المدارس وأعداد المعلمين.

والجدول (7) يبين تطور أعداد المدارس والطلبة والمعلمين في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي خلال الفترة من العام 1973 إلى 2010م:

| العام | البيان | ذكور | إناث | مختلط | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1972-1973م | مدارس | 32 | 15 | - | 47 |
| | طلبة | 6841 | 3311 | - | 10152 |
| | معلمون | 635 | 321 | - | 956 |
| 1993-1994م | مدارس | 49 | 47 | 3 | 99 |
| | طلبة | 32608 | 34655 | - | 67263 |
| | معلمون | 3737 | 4782 | - | 8519 |
| 2009-2010م | مدارس | 88 | 87 | 1 | 176 |
| | طلبة | 41480 | 43453 | - | 84933 |
| | معلمون | 3464 | 3810 | - | 7274 |

توضح بيانات الجدول السابق رقم (7) تطوراً واضحاً في أعداد الطلبة في الفترة ما بين 1972-2010م حيث ازداد عددهم في الحلقة الثانية من (10152) طالباً وطالبة في العام الدراسي 1972-1973 ليصل إلى (67263) طالباً وطالبة في العام الدراسي 1993 - 1994م واستمر العدد في النمو المتسارع ليقفز في العام الدراسي 2009- 2010م إلى (84،933) طالباً وطالبة. وهذه نقلة كمية كبيرة تشهد لدولة الإمارات اهتمامها الكبير بقضية التعليم، هذا وقد واكبت زيادة أعداد الطلبة زيادة ملحوظة أخرى متعلقة بأعداد المدارس والمعلمين في كافة أنحاء الدولة، وكما يتضح من الجدول السابق نلحظ تساوياً في عدد الذكور والإناث وهذا يدل على أن الدولة تسعى دائما إلى تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين.

## ج- المرحلة الثانوية (10-12)

هي مرحلة التعليم ما قبل الجامعي وتتكون من ثلاث سنوات دراسية يقبل فيها من أتم مرحلة التعليم الأساسي بنجاح، والتعليم فيها مجاني وإلزامي ومتنوع في أشكاله وبرامجه بما يتناسب مع ميول الطالب وقدراته لمتابعة التعليم الجامعي بمستوياته المختلفة أو العمل في ميادين الحياة المختلفة. ويمكن للطالب في هذه المرحلة اختيار أحد فرعي هذه المرحلة : العلمي أو الأدبي كما يمكنه اختيار التعليم الديني أو الفني وتركز هذه المرحلة على إعداد الطالب إعدادا مناسبا حسب استعداداته وقدراته.

### وأهداف هذه المرحلة(5):

- ترسيخ العقيدة الإسلامية وتعزيز ممارسة السلوك الإسلامي، وتدعيم النظرة الإيجابية للكون والحياة.
- تعزيز إتقان اللغة العربية كوسيلة للاتصال ووعاء للفكر وتعبير عن الثقافة، وتعزيز اللغة الأجنبية كوسيلة للتعلم الحديث والتكنولوجيا والانفتاح على حضارات الشعوب.
- تعزيز النمو المتكامل للطالب.

- تدعيم الانتماء الوطني.
- اكتساب المعارف والعلوم المتخصصة، وتعميق المنهج العلمي لفهم الظواهر وحل المشكلات.
- تنمية الميول والمهارات والاتجاهات والممارسات الواعية نحو الديمقراطية والمسئولية.
- إعداد الطالب حسب استعداداته وقدراته لمتابعة التعليم العالي أو للعمل.
- استيعاب التكنولوجيا الحديثة وإنتاجها، وإتقان مهارات التعامل معها.

وقد تطور عدد الطلبة في هذه المرحلة تطوراً كبيرا عبر مسيرة تطور التعليم، مما أدى إلى زيادة مقابلة لها في أعداد المدارس وأعداد المعلمين.

مؤشرات التعليم بالمرحلة الثانوية تشير إلى أنها حققت تطورا ملموسا إذ بلغ معدل عدد الطلبة في كل فصل حوالي (24) طالباً، ولكل معلم (10) طلاب.

التعليم حق لكل مواطن توفره الدولة مجاناً في المدارس والمعاهد الحكومية، ويكون إلزامياً لكل من أكمل ست سنوات، ويظل الإلزام قائماً حتى نهاية التعليم أو بلوغ سن الـ18 أيهما أسبق.

والجدول (8) يوضح بيانات المرحلة الثانوية موزعة حسب المدارس والطلاب والهيئة التعليمية والإدارية من العام 1973 إلى 2010م

| العام | البيان | ذكور | إناث | مختلط | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1972-1973 م | مدارس | 25 | 15 | - | 40 |
| | طلبة | 4361 | 2918 | - | 7279 |
| | معلمون | 354 | 254 | - | 608 |
| 1993-1994م | مدارس | 73 | 82 | 1 | 156 |
| | طلبة | 16202 | 21425 | - | 37627 |
| | معلمون | 3737 | 4728 | - | 8519 |
| 2009-2010م | مدارس | 105 | 114 | - | 219 |
| | طلبة | 27913 | 35119 | - | 63032 |
| | معلمون | 3063 | 3680 | - | 6743 |

من خلال قراءة الجدول (8) يلاحظ أن إجمالي عدد الطلبة في عام 1972 - 1973م قد بلغ (7279) طالباً وطالبة، بينما أصبح في العام الدراسي 1993 - 1994م (37،627) طالباً وطالبة، ووصل عدد طلبة المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2010/2009م إلى (63،032) طالباً وطالبة منهم 56,5٪ إناث. حيث نلاحظ أن إجمالي عدد الطلبة قد تزايد عما كان عليه خلال 34 سنة وقد واكبت زيادة أعداد الطلبة زيادة ملحوظة أخرى متعلقة بأعداد المدارس والمعلمين في كافة أنحاء الدولة و يعتبر هذا تقدماً كبيراً ومشهوداً خلال فترة وجيزة، كما يؤكد استمرار الدولة في توفير وإتاحة الفرص التعليمية للجميع.

والجدول (9) يوضح بيانات المرحلة الثانوية موزعة على الفصول والطلاب والهيئة الادارية والتعليمية على مستوى كل إمارة للعام الدراسي 2009-2010 م

| البيان | | ذكور | إناث | مجموع |
|---|---|---|---|---|
| أبو ظبي | فصل | 570 | 658 | 1228 |
| | طالب | 13432 | 16301 | 29733 |
| | معلم | 1344 | 1512 | 2856 |
| | إداري | 274 | 451 | 725 |
| دبي | فصل | 110 | 148 | 258 |
| | طالب | 2704 | 3800 | 6504 |
| | معلم | 278 | 353 | 631 |
| | إداري | 68 | 95 | 163 |
| الشارقة | فصل | 192 | 254 | 446 |
| | طالب | 4342 | 5700 | 10042 |
| | معلم | 593 | 588 | 1181 |
| | إداري | 124 | 190 | 314 |
| عجمان | فصل | 72 | 89 | 161 |
| | طالب | 1736 | 2140 | 3876 |
| | معلم | 175 | 210 | 385 |
| | إداري | 29 | 69 | 98 |
| أم القيوين | فصل | 30 | 39 | 69 |
| | طالب | 514 | 756 | 1270 |
| | معلم | 106 | 167 | 273 |
| | إداري | 21 | 36 | 57 |
| رأس الخيمة | فصل | 146 | 155 | 301 |
| | طالب | 3176 | 3684 | 6860 |
| | معلم | 346 | 365 | 711 |
| | إداري | 114 | 119 | 233 |
| الفجيرة | فصل | 88 | 114 | 202 |
| | طالب | 2009 | 2738 | 4747 |
| | معلم | 221 | 485 | 706 |
| | إداري | 49 | 71 | 120 |

تابع الجدول (9) يوضح بيانات المرحلة الثانوية موزعة على الفصول والطلاب والهيئة الادارية والتعليمية على مستوى كل إمارة للعام الدراسي 2009-2010 م

| البيان | | ذكور | إناث | مجموع |
|---|---|---|---|---|
| المجموع | فصل | 1208 | 1457 | 2665 |
| | طالب | 27913 | 35119 | 63032 |
| | معلم | 3063 | 3680 | 6743 |
| | إداري | 679 | 1031 | 1710 |

وبالاطلاع على المعلومات الواردة في الجداول رقم (9) فإن مؤشرات التعليم بالمرحلة الثانوية تشير إلى أنها حققت تطوراً ملموساً إذ بلغ معدل عدد الطلبة في كل فصل حوالي (24) طالباً، ولكل معلم (10) طلاب، وهذه المعدلات متقاربة على مستوى كل إمارة.

يتبع التعليم الحكومي العام بمراحله المختلفة نظام العام الدراسي ذي الفصول الدراسية الثلاثة ، الذي تم العمل به بدءا من العام الدراسي 2010-2011م، بدلا من نظام الفصلين الدراسيين، بواقع خمسة أيام أسبوعياً، يقسم فيها اليوم الدراسي ومدته ست ساعات تقريبا إلى حصص درسية مدة كل منها (45) دقيقة لصفوف المستويين التعليميين الأول والثاني و(50) دقيقة للمستويات التعليمية الثالث والرابع والخامس، موزعة على المباحث الدراسية. ويطبق حاليا في مدارس التعليم الحكومي العام السلم التعليمي (4-4-5 ) والذي بدأ العمل به بدءا من العام الدراسي 2002/2001م وكان يهدف إلى زيادة مدة سنوات إلزامية الدراسة إلى تسع سنوات بدلا من نظام الست سنوات(22) الذي كان معمولا به وفق السلم التعليمي ( 3-3-6) منذ العام الدراسي 1975/1974م. إلى أن أصدر مجلس الوزراء في 23/يونيو/2012م قرارا بتعديل مدة إلزامية التعليم ينص على أن التعليم حق لكل مواطن توفره الدولة مجاناً في المدارس والمعاهد الحكومية، ويكون إلزامياً لكل من أكمل ست سنوات، ويظل الإلزام قائماً حتى نهاية التعليم أو بلوغ سن الـ18 أيهما أسبق، وبذلك تتغير إلزامية التعليم عن القانون السابق الذي جعلها في التسع سنوات الأولى من التعليم الأساسي، لتشمل المراحل التعليمية كافة، وصولاً إلى سن الـ18.

كما بلغ عدد الساعات المخصصة للتدريس في التعليم الحكومي العام في دولة الإمارات كل يوم (5،8) ساعة، وعدد الأيام المخصصة للتدريس كل عام 180 يوماً، وعدد الساعات المخصصة للتدريس في العام الدراسي (927) ساعة، كما أوردتها إستراتيجية التعليم 2010-2020م، ويسعى النظام التعليمي إلى رفع هذه النسبة للوصول إلى متوسط أفضل مقارنة بالممارسات العالمية في هذا المجال.( 15 )

## ثانياً : محو الأمية وتعليم الكبار

بذلت الدولة جهودا مكثفة للتخلص من الأمية وخاصة مع تأسيس الاتحاد وتكوين الوزارات الاتحادية.

منذ أن نشأ النظام التعليمي الحديث في دولة الإمارات، احتلت مشكلة الأمية مركز الاهتمام في توجهات التعليم، وبذلت الدولة جهودا مكثفة للتخلص من الأمية وخاصة مع تأسيس الاتحاد وتكوين الوزارات الاتحادية، حيث تم إنشاء إدارة خاصة لمحو الأمية وتعليم الكبار ممثلة في ( إدارة تعليم الكبار)، بدأت عملها بشكل منتظم منذ عام 1973/1972م وشرعت الوزارة

في افتتاح مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في كل الأماكن التي رغب الكبار فيها في التعلم، لسد الفجوة بين الأجيال، ومواجهة مشكلات التخلف،وتغيير الأنظمة التعليمية التقليدية الموروثة، وحشدت كل الإمكانات للتوسع في هذه المراكز(1)، وقامت بفرض إلزامية التعليم حتى إنهاء المرحلة الأساسية فيها، وعملت على تحديث المناهج الخاصة بتعليم الكبار، ووضعت خطة لتحسين بيئة التعلم، ورفع كفاءة القوى البشرية في هذه المراكز. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (11 لسنة 1980 ) بشأن تشكيل لجنة عليا لمحو الأمية وتعليم الكبار، ثم أقرت الدولة في العام 1989م الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار لدى جميع المواطنين ووضعت سقفا زمنيا للانتهاء منه مع بداية عام 2000 م، وكان مؤتمر الإسكندرية السابع لتعليم الكبار تحت شعار (آليات وخطط تنفيذ استراتيجية تعليم الكبار) المنعقد في مدينة أبوظبي في أكتوبر عام 2000 م تأكيدا لتحقيق ذلك الهدف، وكانت نتيجة تلك الإصلاحات أن انخفضت نسبة الأمية من 9٪ في العام 1989م إلى 2.5 ٪ في العام 2009 م(7). كما تم تقليص نسبة الأمية بين الجنسين حيث كان هناك تفاوت في معدل الأمية بين الذكور والإناث في بداية السبعينات، أما الآن فنلاحظ أن عدد الإناث اللواتي تم محو أميتهن أكبر من الذكور مما يعكس اهتمام نظام التعليم في الدولة بتوفير فرص التعليم للجميع دون تمييز بين الجنسين. كما ساهم في تشجيع التعليم الدور الذي قامت به الجمعيات النسائية وأهمها الإتحاد النسائي العام في دولة الإمارات الذي أنشئ بدعم ورعاية من رئيس الدولة عام 1975م أي منذ بدايات نشأة الدولة. وأدى إنشاء فصول محو الأمية وتعليم الكبار التي فتحت في مقار هذه الجمعيات إلى التقليل بدرجة كبيرة من الأمية، ورفع المستوى التعليمي للمرأة. كما عزز من مكانتها بما أتاحته هذه الجمعيات من فرص لمشاركة المرأة في الأنشطة الثقافية والتعليمية وهو ما حقق مكاسب اجتماعية لمجتمع الإمارات نتيجة ما حظيت به المرأة الإماراتية من مكانة رفيعة في مجال التعليم والعمل.

انخفضت نسبة الأمية من 9٪ في العام 1989م إلى 2.5 ٪ في العام 2009 م.

**وقد وضع النظام التعليمي لمحو الأمية وتعليم الكبار مجموعة من الأهداف هي(17):**

1- تمكين الدارسين من مهارات القراءة والتعبير الكتابي والعمليات الحسابية التي تتطلبها الحياة اليومية.

2- إكساب الدارسين المهارات التي تساعدهم في أداء أعمالهم، ورفع كفاياتهم الإنتاجية، أو التدرب على مهن أخرى.

3- تثقيف الدارسين وإعادة تأهيلهم، لكي يستطيعوا مواكبة التطور، ومواجهة التحديات المحيطة بهم.

4- إتاحة الفرصة أمام الأفراد الذين نالوا قسطاً من التعليم المدرسي لمواصلة التعلم.

والجدول (10 ) يبين توزيع الدارسين والدارسات بمراكز تعليم الكبار حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2011 - 2012م

| المرحلة | الذكور | الإناث | المجموع |
|---|---|---|---|
| التأسيسية - أول | 469 | 1423 | 1892 |
| التأسيسية - ثاني | 613 | 1053 | 1666 |
| التعليم الأساسي - ح2 | 1971 | 1901 | 3872 |
| التعليم الأساسي - ثانوي | 5444 | 3059 | 8503 |

| المرحلة | الذكور | الإناث | المجموع |
|---|---|---|---|
| إجمالي عدد الدارسين | 8497 | 7436 | 15933 |
| عدد المراكز | 34 | 42 | 76 |
| متوسط عدد الدارسين في المركز الواحد | 250 | 177 | 427 |
| عدد الفصول | 293 | 428 | 721 |

وفي سبيل تطوير جهود محو الأمية أعدت الوزارة مناهج جديدة تتيح للدارس مواصلة الدراسة لأربع سنوات للحصول على شهادة التحرر من الأمية : سنتان كمرحلة أساسية، وسنتان للتكميل تصل بالمتعلم إلى مستوى الصف السادس، وتتضمن مناهج إلزامية لاستكمال المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات، وتعميق التربية الإسلامية، والثقافة العامة، ومناهج اختيارية تتحدد وفق ما يهدف إليه الدارس، إما لمواصلة التعليم، أو التدريب المهني الأولي.

والجدول (11) يبين تطور أعداد المراكز وأعداد الدارسين والدارسات والمعلمين للأعوام من 1972 إلى 2012م

| العام | البيان | ذكور | إناث | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 1972-1973م | عدد المراكز | 36 | 18 | 54 |
| | عدد الدارسين | 3626 | 1551 | 5177 |
| | عدد المعلمين | 215 | 120 | 335 |
| 1993-1994م | عدد المراكز | 54 | 89 | 143 |
| | عدد الدارسين | 7506 | 10250 | 17756 |
| | عدد المعلمين | 1250 | 1761 | 3011 |
| 2011-2012م | عدد المراكز | 34 | 42 | 76 |
| | عدد الدارسين | 8497 | 7436 | 15933 |
| | معلمون وإداريون | 527 | 724 | 1251 |

وتشير بيانات الجدول (11) إلى أن أعداد المراكز وأعداد الدارسين زادت خلال الفترة من عام 1972م إلى عام 2012م وهو ما يفسر نجاح برامج الدولة وجهودها في نشر التعليم والقضاء على الأمية منذ نشأة نظام التعليم. كما اعتبر تقرير التعليم للجميع أن التناقص في عدد المراكز ما بين العامين 2000-2012م مؤشرا على تناقص الأمية في الدولة خلال هذه السنوات ( 18 ).

و يؤشر على زيادة الوعي بين أولياء الأمور والطلبة بأهمية استكمال المراحل الدراسية في التعليم الصباحي وفي السن النظامي المعمول به. و تشير الإحصائيات إلى اهتمام الدولة بنشر التعليم ومحو الأمية في جميع إماراتها إذ يبين الجدول التالي أعداد المراكز موزعة حسب الإمارة في عام 2011-2012م:

الجدول (12) أعداد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية موزعة حسب الإمارة للعام الدراسي 2011-2012م

| الإمارة | ذكور | إناث | المجموع |
|---|---|---|---|
| أبوظبي | 16 | 18 | 34 |
| دبي | 6 | 8 | 14 |
| الشارقة | 7 | 7 | 14 |
| عجمان | 1 | 2 | 3 |
| أم القيوين | 1 | 3 | 4 |
| رأس الخيمة | 2 | 2 | 4 |
| الفجيرة | 1 | 2 | 3 |
| الجملة | 34 | 42 | 76 |

يشير الجدول (12) إلى أن هناك تبايناً في أعداد المراكز وفقا للإمارة يعود لاختلاف عدد الملتحقين ومدى الحاجة إلى التوسع في إنشاء المراكز في كل منها.

**وينقسم هذا النوع من التعليم إلى فرعين رئيسيين:**

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية 2008م إلى أن عدد الملمين بالقراءة والكتابة في دولة الإمارات قد تضاعف ثلاث مرات، وهو ما يعكس نجاح نظام التعليم في تحقيق معدلات عالية في مكافحة الأمية وتعزيز التعليم.

أ - **محو الأمية:** وهذا النوع من التعليم يقدم للكبار الذين لم يتعلموا وليست لديهم مهارات القراءة والكتابة. وقد بدأ العمل بمحو أمية المواطنين مع صدور قرار مجلس الوزراء رقم (11 لسنة 1980م) بشأن تشكيل لجنة عليا لمحو الأمية وتعليم الكبار وخلال عشر سنوات بدءا من العام الدراسي 1992 / 1993م وحتى العام 2001/2002م تعلم أكثر من 28 ألف شخص أتم 6367 منهم برامج محو الأمية و 11 ألف أتموا مراحل التعليم الأساسي وأكثر من 10 آلاف شخص أتموا المرحلة الثانوية.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية 2008م إلى أن عدد الملمين بالقراءة والكتابة في دولة الإمارات قد تضاعف ثلاث مرات وهو ما يعكس نجاح نظام التعليم في تحقيق معدلات عالية في مكافحة الأمية وتعزيز التعليم.

ب - **تعليم الكبار:** هذا النوع من التعليم خصص للكبار من المواطنين والوافدين، الذكور والإناث، الذين لم يكملوا تعليمهم لسبب من الأسباب، أو الراغبين في العودة للتعليم في نظام التعليم المسائي بدءا من الصف الرابع، كما يضم المتعلمين الذين أصبحت أعمارهم أكبر من العمر الطبيعي للمرحلة الدراسية نتيجة تكرار الرسوب، و يتم توزيعهم حسب الفئات العمرية في برامج تعليم الكبار.

ومما يجدر ذكره أن مؤسسات وجمعيات عديدة حكومية وغير حكومية أسهمت في هذا النوع من التعليم من خلال فتح مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في الفترة الصباحية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في جميع إمارات الدولة.(14)

ويستقل محو الأمية وتعليم الكبار بسلم تعليمي خاص به ، يلتقي في بعض مراحله بالسلم التعليمي المطبق بمدارس التعليم العام وينفرد بمراحل أخرى. كما يلي(7):

**المرحلة الأساسية، وتتألف من حلقتين:**

1. الحلقة الأولى ومدتها أربع سنوات ولها مستويان: المستوى التأسيسي ومدته سنتان دراسيتان يصل خلالهما الدارس إلى ما يوازي الصف الرابع الأساسي في التعليم العام، والمستوى التكميلي ومدته سنتان دراسيتان يصل خلالهما الدارس إلى ما يوازي الصف السادس الأساسي في مراحل التعليم العام، وعندما ينهي الدارس هذه الحلقة يكون قد أنهى برنامج محو الأمية.

2. الحلقة الثانية ومدتها ثلاث سنوات توازي الصفوف ( السابع، الثامن، التاسع).

- المرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات توازي الصفوف (العاشر، الحادي عشر، الثاني عشر).

جدول (13) يبين السلم التعليمي لمحو الأمية وتعليم الكبار للعام الدراسي2011-2012م

| الإمارة | | الصف | المستوى التعليمي |
|---|---|---|---|
| المرحلة الثانوية ( ثلاث سنوات) | | 12 | |
| | | 11 | |
| | | 10 | |
| المرحلة الأساسية | الحلقة الثانية ( ثلاث سنوات) | 9 | |
| | | 8 | |
| | | 7 | نهاية محو الأمية |
| | الحلقة الأولى ( أربع سنوات) | 6 | التكميلي |
| | | 5 | |
| | | 4-3 | التأسيسي |
| | | 2-1 | |

## ثالثاً : التعليم الخاص:

يعتبر نظام التعليم في الإمارات المؤسسة التعليمية الخاصة بأنها كل جهة غير حكومية تمارس بصفة أصلية أو تبعية مهنة التربية والتعليم بمراحلها وأنواعها المختلفة من رياض الأطفال حتى نهاية التعليم الثانوي. وميز في تعريف المدرسة الخاصة بين المدرسة الخاصة العربية والمدرسة الخاصة الأجنبية وحدد أهدافا عامة للتعليم الخاص تتركز في:

1. دعم التعليم العام في تحقيق أهداف التربية والتعليم في الدولة.
2. التوسع في تعليم اللغات الأجنبية.
3. استخدام التقنيات التعليمية الحديثة للتدريب والإعداد المهني، مع إلزام هذه المؤسسات باحترام المبادئ والقيم الإسلامية والعربية.(7)

يشهد الوضع التربوي الحالي في دولة الإمارات زيادة مطردة في عدد المدارس الخاصة وتحديداً المدارس المتحدثة باللغة الإنجليزية سواء منها الدولية أو المحلية، ويعود سبب انتشار هذه المدارس إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها (16):

يشهد الوضع التربوي الحالي في دولة الإمارات زيادة مطردة في عدد المدارس الخاصة وتحديداً المدارس المتحدثة باللغة الإنجليزية سواء منها الدولية أو المحلية.

-عامل ديمغرافي يتمثل في الزيادة الكبيرة في أعداد الجاليات الأجنبية التي تعيش على أرض الدولة، ورغبة هذه الجاليات في تعليم أبنائها المنهج التربوي المقرر في بلدانها، فهناك المدارس الإنجليزية والأمريكية والهندية والباكستانية والألمانية والفرنسية واليابانية ... وغيرها.

- عامل اقتصادي أدى إلى إصدار وزارة التربية والتعليم عام 1980م قراراً بتحديد نسبة الطلاب العرب المسجلين في المدارس الحكومية ووضع قوانين تحكم انتقالهم من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية خلال المراحل التعليمية. مما أدى إلى ظهور ما يطلق عليه المدارس العربية التي تتبع منهاج وزارة التربية والتعليم في الدولة.

- ظهور اتجاه عام لدى المواطنين والمقيمين بتفضيل دراسة أبنائهم في المدارس الخاصة رغبة في تحقيق نوعية تعليم أفضل وخاصة في مجال اللغة الإنجليزية . ومما أسهم في دعم هذا الاتجاه ارتباط قبول الطلبة في كثير من جامعات الدولة بحصول الطالب على الشهادة الدولية لإجادة اللغة الإنجليزية ( IELTS ) أو (TOEFL).

ووصلت أعداد المدارس الخاصة في الدولة حسب الإحصاءات الرسمية لوزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2010- 2011 إلى 478 مدرسة . فيها 451, 447 طالبا وطالبة، ونسبتها 39٪ مقابل 61٪ للمدارس الحكومية ، تستقطب 65٪ من عدد الطلبة مقابل 35٪ في المدارس الحكومية ، يدرس فيها 68375 طالب مواطن مقابل 218 ألف مواطن يدرسون في التعليم الحكومي (19).

ويمكن إجراء مقارنة بين التعليم العام والخاص من حيث عدد المدارس والطلبة والمعلمين، وهذا ما توضحه الرسومات البيانية التالية:

الشكل رقم (12) يوضح نسبة المدارس الحكومية والخاصة وتوزيعها على إمارات الدولة للعام الدراسي 2011

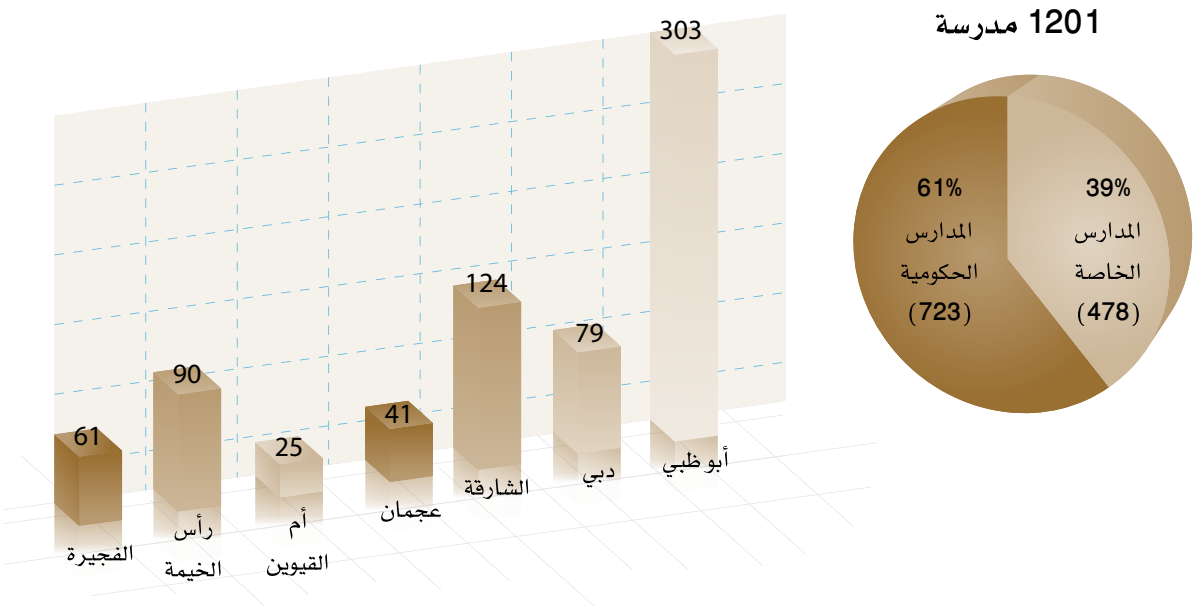


يلتحق الطلبة المواطنون بنسبة أكبر بالمدارس الحكومية مقارنة بالتحاقهم بالتعليم الخاص باستثناء إمارة دبي والتي أعلنت هيئة المعرفة والتنمية البشرية فيها عن دراسة أظهرت وجود 51٪ من الطلبة المواطنين في المدارس الخاصة في الإمارة، من جهة أخرى يقصد 42٪ من إجمالي الطلبة المدارس الحكومية في الدولة.

الشكل رقم (13) يوضح تقسيم الطلبة في المدارس حسب الجنسية ونوع المدارس (حكومية - خاصة) عن العام الدراسي 2011

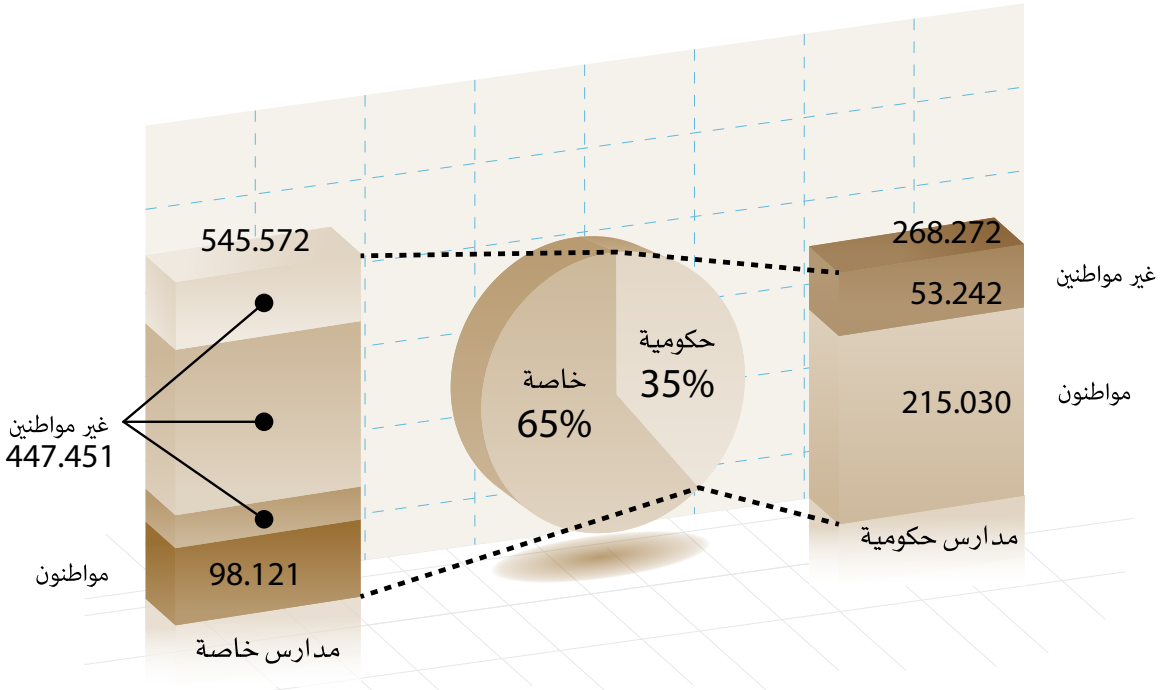

**تطور التعليم الخاص:** تشير المصادر التاريخية حول التعليم في دولة الإمارات إلى أن بداية ظهور التعليم الخاص في الدولة كانت أسبق من بدايات التعليم العام، حيث تذكر تلك المصادر أن مدارس -الكتاتيب- هي نوع من أنواع التعليم الخاص بالدولة و كان الدارس فيها يتعلم القرآن الكريم وعلومه الشرعية، ويحصل المعلم (المطوع) الذي يقوم بتدريس الطلاب في هذه المدارس على رسوم رمزية يطلق عليها -الخميسية-.

أخذ التعليم الخاص الشكل الرسمي وفقا لما هو متبع في الدولة من أسس قانونية وتربوية وإدارية بعد قيام الاتحاد حيث صدرت مجموعة من القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيمه ومتابعته.

ثم تطور الأمر تدريجيا بظهور ما يسمى - المدارس الأهلية - التي كانت تعتمد في نشأتها على جهود الأهالي والتجار، و كانت توفر لطالب العلم قدرا أكبر من العلوم المعرفية والقدرات العلمية عما كان يأخذه في -الكتاتيب- ليكون قادرا بتلك المعارف على مواجهة احتياجات ومتطلبات المجتمع وسوق العمل في تلك الفترة. وأهم ما يميز تلك المدارس أنها لم تكن تهدف إلى الربح التجاري، بل كان هدفها هو خدمة العملية التعليمية إيمانا منها بأهمية التعليم للمجتمع والطالب على حد سواء.

يعتبر وصول أول بعثة تعليمية من دولة الكويت عام 1953م بداية التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في دولة الإمارات في فترة ما قبل الاتحاد، لأنها صاحبت تدريجيا ظهور البترول وتحول مجتمع الإمارات من مجتمع بسيط إلى مجتمع يعتمد في اقتصاده على الاقتصاد الحديث، وبالتالي زيادة معدل تدفق العمالة الوافدة على الدولة من جنسيات مختلفة من أجل العمل. وحتمت الظروف الاجتماعية على هؤلاء الأجانب إنشاء مدارس خاصة بأبنائهم تدرس فيها المناهج التعليمية الخاصة بهم. (17)

أخذ التعليم الخاص الشكل الرسمي وفقا لما هو متبع في الدولة من أسس قانونية وتربوية وإدارية بعد قيام الاتحاد حيث صدرت مجموعة من القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيمه ومتابعته، كان أولها صدور قانون التعليم الخاص رقم 9 لسنة 1972م الذي جاء لينظم القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بمدارس التعليم الخاص. ثم صدور القانون الجديد رقم ( 28 لسنة 1999م ) بشأن التعليم الخاص والذي جاء استجابة لتوجهات التطوير والسياسة التعليمية الجديدة، وتبعه قرار مجلس الوزراء رقم 19لسنة 1999م والذي تم فيه استحداث إدارتين لمؤسسات التعليم الخاص في هيكل الوزارة إحداهما للمدارس الخاصة وتسمى إدارة التعليم الخاص، والأخرى للمعاهد الخاصة وتسمى إدارة التعليم المستمر. وفي قرار مجلس الوزراء رقم 9 لسنة 2001م تم تعديل واستحداث رسوم تراخيص ومخالفات على المؤسسات التعليمية الخاصة كما تضمن القرار تشكيل إدارة للتعليم الخاص والتي تتفرع إلى ثلاث إدارات: إدارة المدارس العربية الخاصة، وإدارة المدارس الأجنبية، وإدارة التراخيص.

شجعت وزارة التربية والتعليم على إنشاء المدارس الخاصة وسعت لتعزيز التواصل والتنسيق مع التعليم الخاص تأكيدا على أهمية إيجاد قطاع تعليمي آخر يكون شريكا للتعليم الحكومي العام في تحمل المسؤولية.

وأخيرا صدر قرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 2010 و الذي تم فيه استحداث قطاع التعليم الخاص في هيكل الوزارة لسنة 2010 يضم إدارتي التراخيص المدرسية و إدارة الرقابة والجودة.

وقد شجعت وزارة التربية والتعليم على إنشاء المدارس الخاصة، وسعت لتعزيز التواصل والتنسيق مع التعليم الخاص تأكيدا على أهمية إيجاد قطاع تعليمي آخر يكون شريكا للتعليم الحكومي العام في تحمل المسؤولية، ويسانده في دعم الحركة التعليمية بالدولةويسهم في خلق روح التنافس أكاديميا بين القطاعين، ويدفع عجلة التطور والتقدم التعليمي إلى مستوى أفضل مما هو عليه من خلال طرح خيارات منهجية وتعليمية متعددة ومتنوعة أمام الطالب، تلبية لحاجة سوق العمل إلى من يتقن اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة المطلوبة في سوق العمل بالدولة وفي أكثر المؤسسات الخاصة وبعض الدوائر الحكومية، وقد أدى ذلك إلى حدوث تطور واسع في أعداد المدارس الخاصة وأعداد الطلبة والمعلمين فيها. والجدول التالي يبين تطور أعداد المدارس والطلبة والمعلمين في التعليم الخاص من العام 1972 - 2012م:

جدول (14) يوضح تطور أعداد المدارس والطلبة والمعلمين في التعليم الخاص من العام 1972 إلى 2012م

| البيان | | | التعليم الخاص |
|---|---|---|---|
| 1972-1973م | المدارس | ذكور | 18 |
| | | إناث | |
| | | مختلط | |
| | الطلبة | ذكور | 2977 |
| | | إناث | |
| | المعلمون | ذكور | 138 |
| | | إناث | |
| 1993-1994م | المدارس | ذكور | 4 |
| | | إناث | 1 |
| | | مختلط | 354 |
| | الطلبة | ذكور | 94259 |
| | | إناث | 79285 |
| | المعلمون | ذكور | 1733 |
| | | إناث | 7979 |
| 2011- 2012 م | المدارس | ذكور | - |
| | | إناث | - |
| | | مختلط | 483 |
| | الطلبة | ذكور | 307306 |
| | | إناث | 280835 |
| | المعلمون | ذكور | 7107 |
| | | إناث | 28231 |

شكل رقم (14) تطور عدد مدارس التعليم الخاص

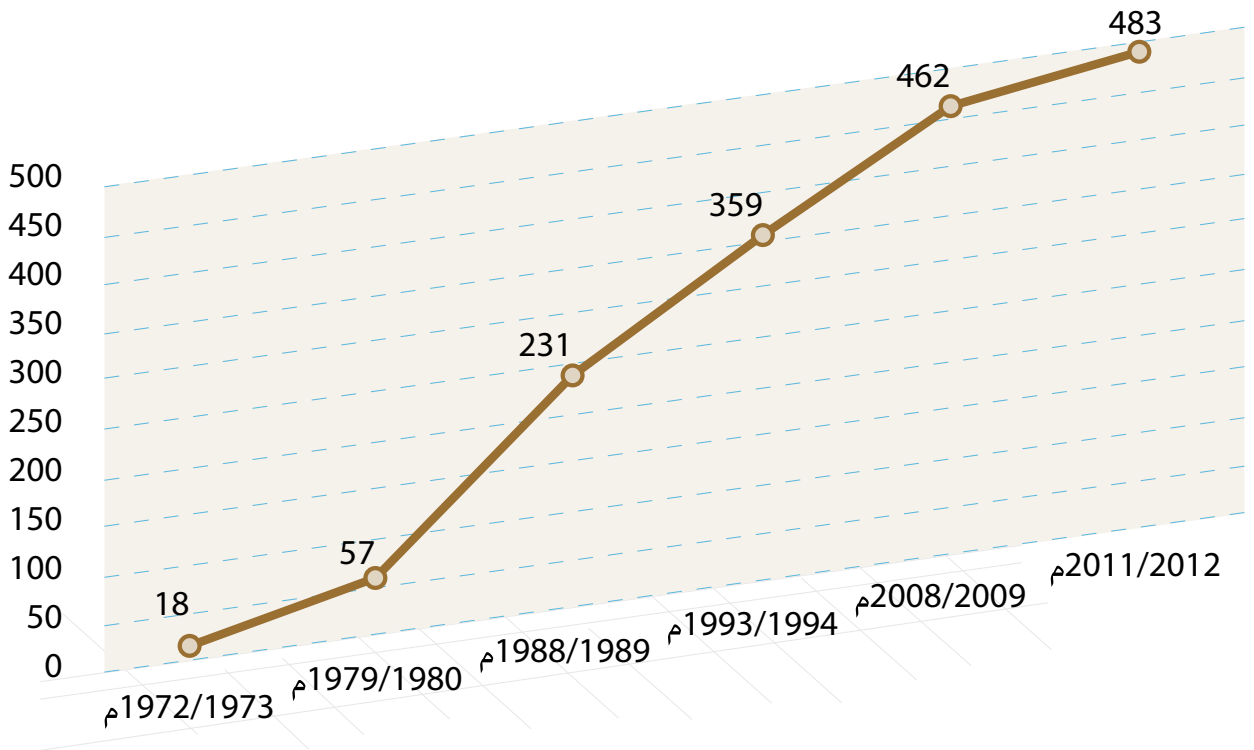

شكل رقم (15) تطور عدد الطلبة بمدارس التعليم الخاص

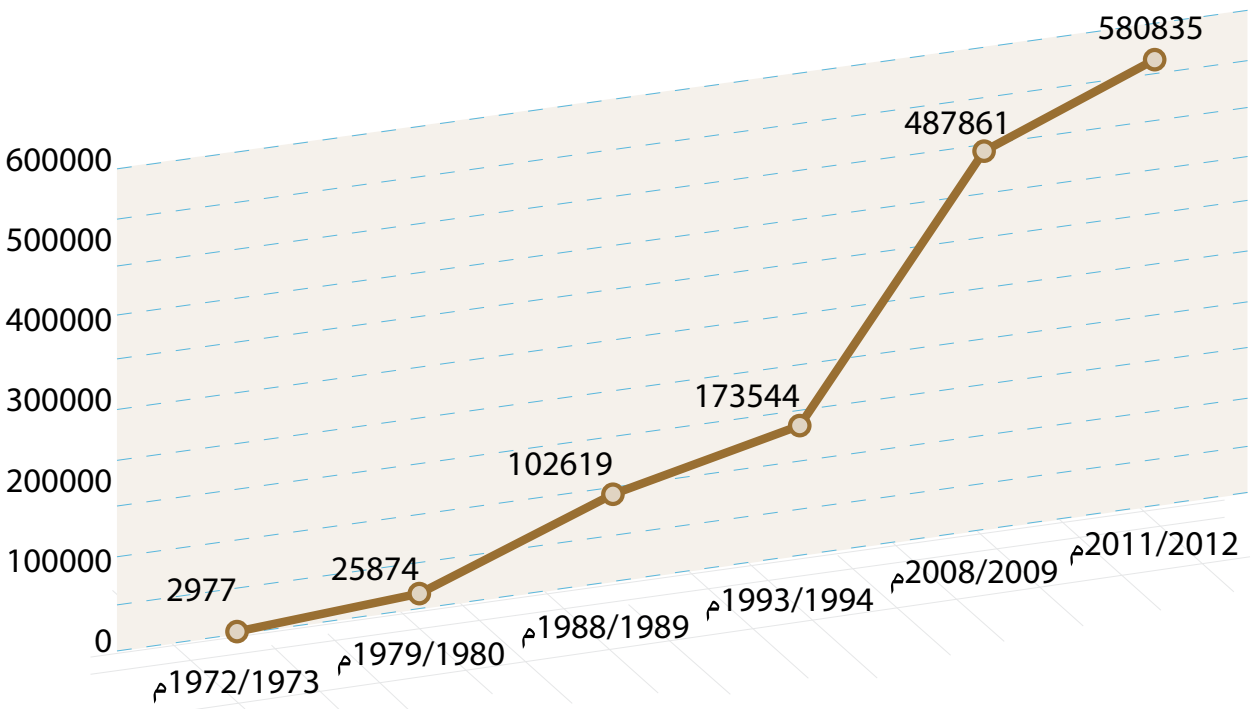

شكل رقم (16) تطور عدد المعلمين بمدارس التعليم الخاص

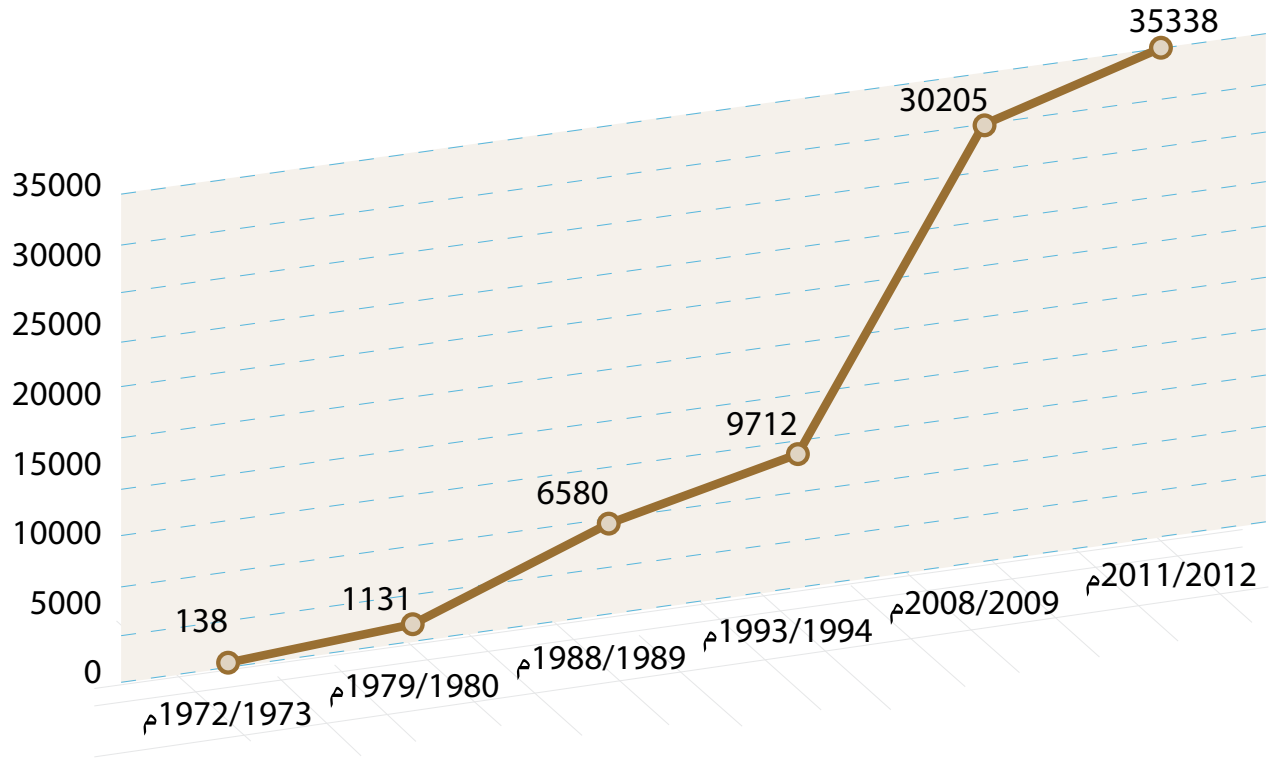


تلزم جميع المدارس الخاصة بالحصول على الاعتماد المدرسي كشرط لاستمرار مزاولة أعمالها.

ألزمت اللائحة المدارس الخاصة العربية بتطبيق لائحة تقويم وامتحانات الطلبة المطبقة في المدارس الحكومية ومتطلباتها وقواعدها.

كما بذلت وزارة التربية والتعليم جهودا كبيرة تهدف إلى متابعة وتنظيم هذا النوع من التعليم بعد انتشاره الواسع في الدولة فصدر عام قرار مجلس الوزراء رقم 29 لسنة 2008م اللائحة التنظيمية للتعليم الخاص والتي تضمنت تحديدا للحد الأدنى من المعايير الوطنية لجودة التعليم الخاص وإدارته، وتحديدا لمتطلبات ترخيص المدارس الخاصة وشروطه، ووضعت نظام تفتيش دوري من الوزارة للتحقق من التزام المدارس الخاصة بهذه الشروط، وأنشأت هيئة تسمى (هيئة اعتماد المدارس الخاصة ) تتولى مهمة إعداد معايير للاعتماد المدرسي وفقا لضوابط ومعايير تحددها الوزارة، كما تلزم جميع المدارس الخاصة بالحصول على الاعتماد المدرسي كشرط لاستمرار مزاولة أعمالها. ووضعت شروطا على مناهج التعليم الخاص كالتزام المدارس العربية الخاصة بمنهج دراسي يتفق مع المنهج الدراسي في المدارس الحكومية مع السماح بإضافة مواد أو موضوعات أو برامج دراسية على أن تخضع لرقابة الوزارة. كما ألزمت المدارس الخاصة الأجنبية (التي تدرس بلغات غير العربية) بإدخال مواد التربية الإسلامية واللغة العربية، والتربية الوطنية ضمن مناهجها الدراسية وفقا للضوابط التي تصدرها الوزارة. كما ألزمت اللائحة المدارس الخاصة العربية بتطبيق لائحة تقويم وامتحانات الطلبة المطبقة في المدارس الحكومية ومتطلباتها وقواعدها، أما المدارس الخاصة الأجنبية فقد ألزمتها بشروط تحددها الوزارة ليتم معادلة شهادة إتمام الدراسة الثانوية فيها بشهادة الثانوية العامة في الإمارات كما تلزم اللائحة جميع المدارس الخاصة بالالتزام بعدد أيام الدراسة، وعدد محدد من الساعات التدريسية والإجازات والعطلات الرسمية التي تعلنها الدولة.(20)

## رابعاً : التعليم الفني:

أولت وزارة التربية والتعليم منذ تأسيسها عام 1972م التعليم الفني اهتماماً خاصاً بجانب التعليم الأكاديمي وبذلت الكثير من الجهود في تطويره ودعمه بهدف تجويد نوعيته وتطوير برامجه، فوضعت مناهج جديدة، وقدمت تخصصات حديثة تتفق والتطور العلمي والاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق توسع كمي في مدارسه وفصوله، كما قامت بالتعاقد مع مجموعة من المؤسسات المتخصصة بإدارة هذا النوع من التعليم. فتعاقدت مع المؤسسة الألمانية لتطوير التعليم الفني G.T.Z. من سبتمبر 1995م إلى أغسطس 2002م، ثم تعاقدت مع فريق خبراء جامعة جورجيا الأمريكية من سبتمبر 2002م إلى أغسطس 2003م ، ومعهد موناكو للتكنولوجيا النيوزلاندي من سبتمبر 2003م إلى أغسطس 2005م. كل ذلك لأهمية هذا النمط من التعليم وقدرته على إعداد القوى البشرية المؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا المعاصرة بوصفها الأداة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة، ولدوره في تحقيق الأهداف التالية:(8)

- استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها لخدمة التنمية وتلبية متطلبات المجتمع.
- تلبية الحاجة الوطنية لتوفير الموارد البشرية المواطنة، القادرة على تحمل المسؤولية في المؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية.
- تحقيق استجابة التعليم الفني لمتطلبات التنمية ودعم المصادر البديلة للدخل القومي.(التقرير الوطني)

مر التعليم الفني بسلسلة من المراحل منذ نشأته عام 1958م، فقد كانت المدارس الفنية قبل الاتحاد تتبع اتحاد الإمارات المتصالحة ومع قيام دولة الاتحاد صارت تتبع لوزارة التربية والتعليم.

مر التعليم الفني بسلسلة من المراحل منذ نشأته عام 1958م، فقد كانت المدارس الفنية قبل الاتحاد تتبع اتحاد الإمارات المتصالحة ومع قيام دولة الاتحاد صارت تتبع لوزارة التربية والتعليم. وفي عام 2003م صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (368/21) لسنة 2003م بإلغاء التعليم التجاري والزراعي تدريجياً وإحالة التعليم الصناعي إلى كليات التقنية العليا لإدارته وتشغيله. في عام 2005م وقعت وزارة التربية والتعليم اتفاقية مدتها خمس سنوات مع كليات التقنية العليا لإدارة وتشغيل المدارس الصناعية على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من العام الدراسي 2006/2005م. وفي بداية الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2006/2005م أحيلت المدارس الثانوية الصناعية إلى معهد التكنولوجيا التطبيقية بأبوظبي والذي تم تأسيسه بمرسوم أميري رقم (32) لسنة 2005م والذي يهدف إلى تأهيل العناصر المواطنة من الشباب، وتنمية مهاراتهم الفنية والمهنية. وتدريس المناهج باللغة الإنجليزية كما كان في السابق بهدف تمكين الطلاب من تحسين وتطوير مهاراتهم العلمية وإعداد خريجين للعمل في المجالات الفنية المختلفة.

وفي نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2007/2006م قامت وزارة التربية والتعليم بتوقيع اتفاقية مع معهد التكنولوجيا التطبيقية بأبوظبي لإدارة وتشغيل المدارس الثانوية الصناعية لمدة خمس سنوات. كما أفتتح في العام الدراسي 2007/2006م أول مركز تدريب مهني في دولة الإمارات بمنطقة الشهامة بإمارة أبوظبي والذي تم إنشاؤه بتوجيهات من الفريق أول – سمو الشيخ / محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بموجب القرار رقم (28) لعام 2005م.

ومع بداية العام الدراسي 2012/2011م أوكلت مهمة إدارة وتشغيل والإشراف على جميع مؤسسات التعليم الفني بما فيها المدارس الفنية وثانويات التكنولوجيا التطبيقية في إمارات الدولة (دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، رأس الخيمة، أم القيوين) إلى مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني لمدة خمس سنوات بموجب اتفاقية أبرمتها وزارة التربية والتعليم تهدف

إلى تطوير وتحديث أسس التعليم الفني بتعزيز مخرجات العملية التعليمية الفنية بقدرات ومهارات معرفية تخصصية تتلاءم وتتناسب مع تحديات وتطورات العصر والتقدم المعرفي، على أن يلتزم المركز بتدريس مقررات التربية الإسلامية واللغة العربية لجميع صفوف مؤسسات التعليم الفني، وتطبيق نظام الامتحانات المقررة التابعة لوزارة التربية والتعليم لهذه المقررات.

يقبل في المدارس والمعاهد الفنية الطلبة الذين أنهوا الصف الثامن بنجاح من المواطنين، وأبناء المواطنات، وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي، وأبناء حاملي جوازات سفر دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن يصدر بقبولهم قرار من مجلس الوزراء.

يقبل في المدارس والمعاهد الفنية الطلبة الذين أنهوا الصف الثامن بنجاح من المواطنين وأبناء المواطنات وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي وأبناء حاملي جوازات سفر دولة الإمارات العربية المتحدة ومن يصدر بقبولهم قرار من مجلس الوزراء.

ويشترط على جميع طلبة الصف الثاني عشر بالمدارس الثانوية الفنية والمعاهد التكنولوجية التطبيقية (صناعي / تجاري / زراعي) الالتحاق ببرنامج للتدريب العملي الميداني بالمؤسسات والشركات المختلفة بالقطاعين (الحكومي والخاص) لمدة محددة. ويحرم من دخول امتحان الشهادة الثانوية الفنية – الدور الأول – من يتخلف عن هذا التدريب، أو من يحصل على أقل من 50٪، ويحق له دخول امتحان الإعادة في جميع المواد. (8)

**أما مستوى الشهادة الممنوحة للخريج من مدارس التعليم الفني فهي:**

1- دبلوم الدراسة الثانوية ( الصناعية / التجارية / الزراعية ).

2 -الشهادة الثانوية للتكنولوجيا التطبيقية.

وكلاهما تعادل شهادة الثانوية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بصدور القرار الوزاري رقم (96) لسنة 1979م والقرار الوزاري رقم 95 لسنة 2008م. وتقبل جامعة الإمارات والكليات التقنية العليا بالدولة خريجي مدارس التعليم الفني ومعاهد التكنولوجيا التطبيقية اعتباراً من العام الجامعي 1992/1991م.

جدول (15) يوضح تطور أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الفني للأعوام من 1958/1959م إلى 2012/2011

| مسلسل | العام الدراسي | التعليم الصناعي | التعليم التجاري | التعليم الزراعي | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 1959-1958 | 15 | - | - | 15 |
| 2 | 1969-1968 | 169 | 10 | - | 179 |
| 3 | 1979-1978 | 363 | 23 | 10 | 396 |
| 4 | 1989-1988 | 631 | 65 | 31 | 727 |
| 5 | 1999-1998 | 570 | 1061 | 176 | 1798 |
| 6 | 2009-2008 | 2702 | - | - | 2702 |
| 7 | 2012-2011 | 5710 | - | - | 5710 |

تقبل جامعة الإمارات وكليات التقنية العليا بالدولة خريجي مدارس التعليم الفني ومعاهد التكنولوجيا التطبيقية.

شكل رقم (17) يبين تطور عدد طلاب التعليم الفني من 1953-2012

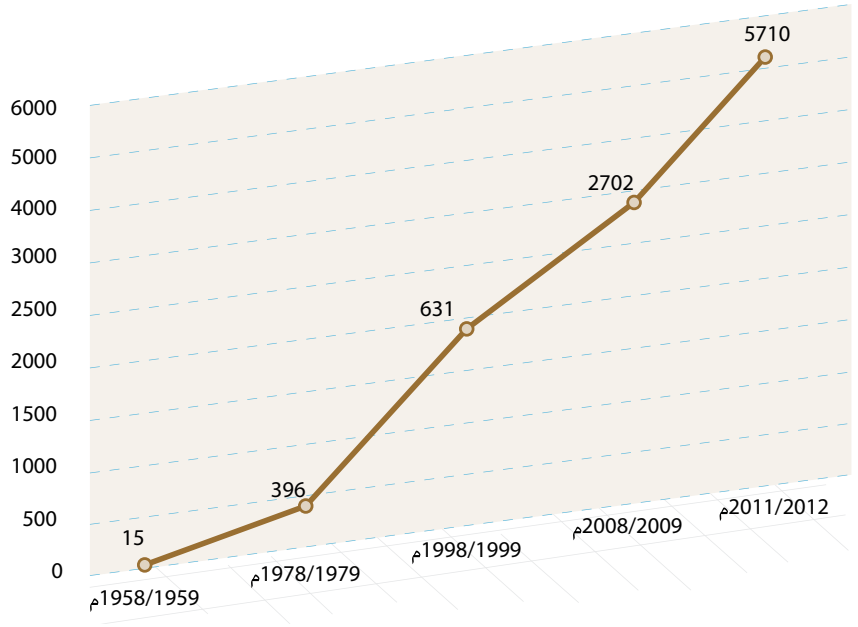


تم توفير هذا النوع من التعليم للإناث بدءاً من العام الدراسي 2009-2010م.

استمر التعليم دينيا في الإمارات حتى أوائل العقد الخامس من هذا القرن.

من خلال قراءة الشكل اعلاه رقم (17) يلاحظ أن معدل الطلبة الملتحقين بهذا النوع من التعليم قد ارتفع من (15) طالباً في العام الدراسي 1958 - 1959م ليصل إلى (631) طالباً في العام الدراسي 1998-1999م إلى (5710) طالباً في العام الدراسي 2011-2012م. وفي العام الدراسي 2006/2007م افتتح أول مركز تدريب مهني في دولة الإمارات العربية المتحدة بمنطقة الشهامة بإمارة أبو ظبي. كما تم توفير هذا النوع من التعليم للإناث بدءاً من العام الدراسي 2009-2010م حيث بلغ عددهن (183) طالبة.

## خامساً : التعليم الديني:

ومع بداية التعليم النظامي، غلبت المواد العلمية والإنسانية على محتوى المنهج الدراسي.

يعدُ هذا النوع من التعليم باكورة صور التعليم في دولة الإمارات، حيث كان التعليم يتمثل في نظام المطاوعة، وهو نظام أخذت به الدول العربية والإسلامية منذ زمن بعيد. وقد استمر التعليم دينيا في الإمارات حتى أوائل العقد الخامس من هذا القرن.

ومع بداية التعليم النظامي، غلبت المواد العلمية والإنسانية على محتوى المنهج الدراسي، وأصبح التعليم الديني مقتصرا على مادة التربية الإسلامية المقررة في مدارس التعليم الحكومي والخاص والفني. وقد قامت الإمارات بإنشاء بعض المعاهد العلمية الدينية التي اكتسبت أهمية خاصة باعتبارها تعمل على تربية الفرد وبنائه بناء متكاملا يجمع بين العلوم الإسلامية والثقافية والعلمية والأكاديمية، يوفر التعليم الديني للطلاب الراغبين بالانتقال من المرحلة الإعدادية إلى هذا النوع من التعليم فرصة الحصول على شهادة الثانوية الدينية بقسميها العلمي والأدبي، ويفتح المجال للتخصصات الجامعية في مجال الدراسات الإسلامية.

لم يحقق التعليم الديني نموا في عدد طلابه مقارنة بالتعليم العام.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة في المعاهد الدينية كانت تقتصر على الذكور. وفي الحقيقة لم يحقق التعليم الديني نموا في عدد طلابه مقارنة بالتعليم العام حيث أن نسبة الدارسين فيه لا تتعدى 3,1٪ بالنسبة لمجموع الدارسين في التعليم العام. وتدل إحصائيات العام 1972/1973م أن عدد طلبة التعليم الديني بلغ 809 طلاب موزعين على 54 فصلا دراسيا، أما إجمالي عدد الطلبة للعام الدراسي 1992/1993م فقد بلغ 1416 طالب موزعين على 62 فصلا دراسيا في جميع المراحل.(33)

أما المناهج الدراسية فهي مناهج التعليم العام نفسها ، مع توسع في التربية الدينية: القرآن الكريم، التفسير، الأحاديث النبوية

الفقه، التوحيد، والسيرة النبوية للصفوف الإعدادية والبحوث الإسلامية للصفوف الثانوية.

يبلغ عدد معاهد التعليم الديني ( 4 ) معاهد موزعة على بعض إمارات الدولة التحق بها ( 666 ) طالباً في عام 2008م.(2)

جدول (16) التالي يبين أهم المعاهد الدينية في إمارات الدولة للعام الدراسي 1992-1993م:

| المعهد | تاريخ تأسيسه | مراحله التعليمية وتطوره | عدد الطلاب | عدد المعلمين | عدد الإداريين |
|---|---|---|---|---|---|
| المعهد الديني بدبي | 1962م | بدأ بالمرحلة الابتدائية ثم أصبح يضم جميع المراحل التعليمية. | 455 طالبا موزعين على المراحل الثلاثة. | 53 | 19 |
| المعهد الإسلامي في العين | 1967م | يضم المعهد المرحلتين الإعدادية والثانوية. | 482 طالبا موزعين على المرحلتين الإعدادية والثانوية. | 44 | 7 |
| المعهد العلمي في رأس الخيمة | 1968م | أنشأته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية وتشرف عليه وتموله. ويضم المرحلتين الإعدادية والثانوية | 300 طالب موزعين على المرحلتين الإعدادية والثانوية | 10 معلمين | - |
| المعهد العلمي الإسلامي في عجمان | 1969م | يضم المراحل التعليمية الثلاثة الابتدائية والإعدادية والثانوية | 479 | 43 | 5 |

والشكل (18) يوضح اشكال التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة

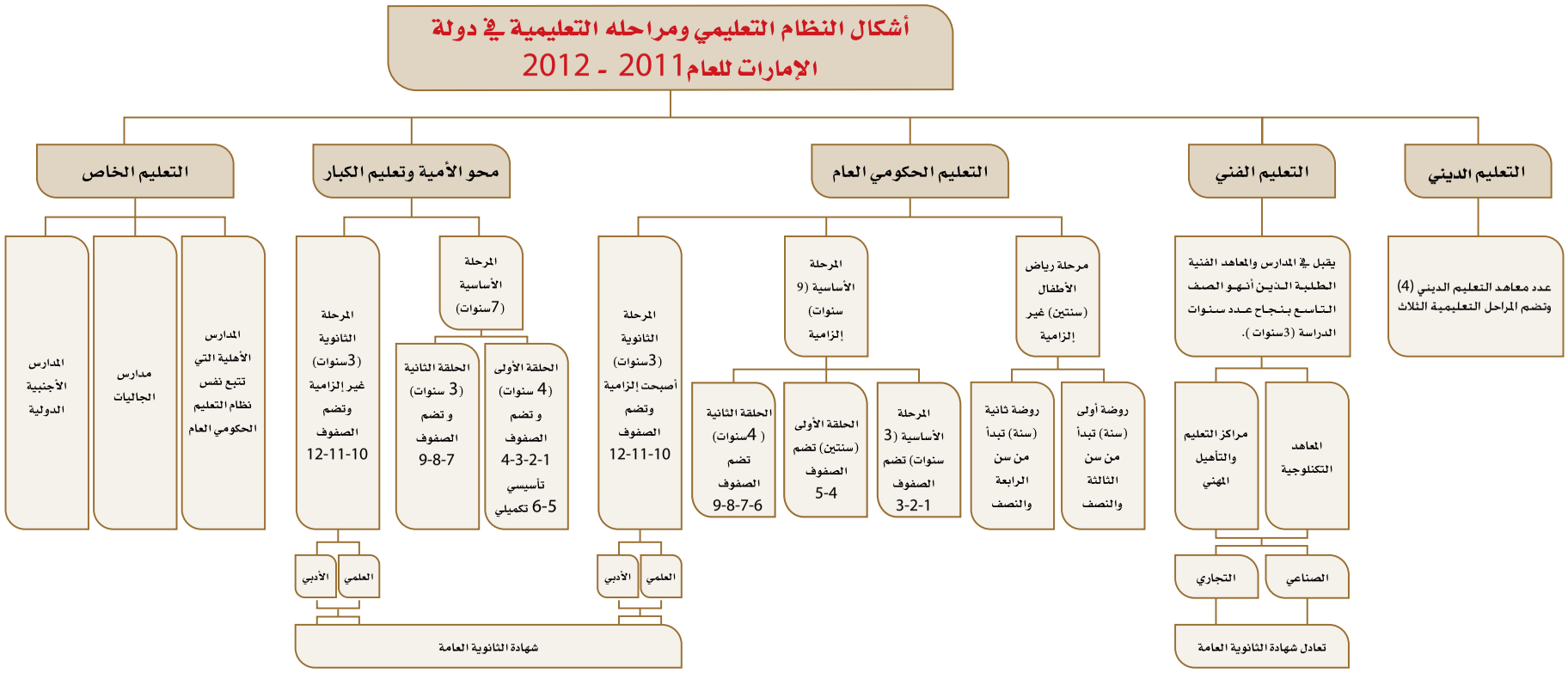

أكدت السياسة التعليمية في الدولة على أن التعليم حق لكل مواطن ومقيم على أرض الدولة ،ويعد قيام الاتحاد الانطلاقة الأساسية للتعليم النظامي الرسمي، وقد سعت الدولة الى توجيه أهدافها وخططها نحو تطوير التعليم نوعا وكما ، وسعت إلى تقديم كل ما هو ممكن من مسلتزمات الأداء عالي الجودة في مدارس الدولة كافة،في غطاء من العدالة الواقعية من خلال وحدات الاداء الاساسية للخدمات التعليمية والتربوية التي تمثلها المدارس المنتشرة في إمارات الدولة ومناطقها التعليمية وتعمل الوزارة باستمرار لتحديث هياكلها التنظيمية بصورة تتسق مع التوجيهات الجديدة والخطط المستقبلية التي تنسجم مع الأدوار الجديدة للمدرسة كوحدة تطوير مستقلة في نظام التعليم ، وتحظى وزارة التربية والتعليم في الدولة بالنسبة الأكبر من ميزانية التعليم للإنفاق على المدارس الحكومية في الدولة ، فقد ارتفع معدل كلفة الطالب في الأعوام الأخيرة بسبب اهتمام نظام التعليم بإدخال التحسينات وتجهيز المدارس بالتقنيات التربوية الحديثة فقد بلغت كلفة الإنفاق على طالب المرحلة الثانوية (27) ألف درهم في العام 2009م

1. التعليم الحكومي العام ويمتد من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر وفق السلم التعليمي الآتي :
   - المرحلة الثانوية وتشمل الصفوف (العاشر ، الحادي عشر ، الثاني عشر )
   - المرحلة الأساسية وتقسم إلى حلقتين تشمل الحلقة الأولى الصفين ( الرابع والخامس) وتشمل الحلقة الثانية الصفوف (من السادس إلى التاسع )
   - المرحلة التأسيسية من الصف (الأول إلى الثالث)
   - مرحلة رياض الاطفال وتقسم إلى روضة أولى من سن (4-5) سنوات ورضة من سن (5-6)

ويعد التعليم الحكومي إلزامي لكل من أكمل 6 سنوات إلى 18 أو نهاية مرحلة التعليم أيهما أسبق .

2. محو الأمية وتعليم الكبار وقد انشئت من أجله إدارة خاصة في العام 1973 ساهمت بتخفيض نسبة الامية من 9٪ إلى 2,5 ٪

3. التعليم الخاص وتمثلها جهة غير حكومية تمارس مهنة التربية والتعليم بصفة أصلية أو تبعية من رياض الاطفال إلى نهاية التعليم الثانوي،وقد شهدت الدولة زيادة مطردة في عدد المدارس الخاصة وتحديدا المدارس المتحدثة باللغة الانكليزية سواء منها الدولية أو المحلية ، كما بذلت الدولة جهودا كبيرة تهدف إلى متابعة هذا النوع من التعليم بعد انتشاره الواسع في السنوات العشرة الأخيرة، فاصدرت القرارات واللوائح التنظيمية المتضمنة الجودة، ومتطلبات الترخيص وشروطه، ووضعت نظام تفتيش دوري لتحقق من التزام المدارس بالشروط .

4. التعليم الفني :وقد مر بسلسة من المراحل منذ نشأته عام 1958م، يقبل في المدارس والمعاهد الفنية الطلبة الذي أنهوا الصف الثامن بنجاح من المواطنين، وأبناء المواطنات، و أبناء مجلس التعاون الخليجي، أبناء حاملي جوازات سفر دولة الإمارات ومن يصدر بقبولهم قرار من مجلس الوزراء ،ويمنح الخريج دبلوم الدراسة الثانوية (الصناعية أو التجارية أو الزراعية ) ،أو الشهادة الثانوية للتكنولوجيا التطبيقية ، وكلتاهما تعادل شهادة الثانوية العامة في الدولة ، ويقبل الخريجون جامعة الإمارات وكليات التقنية العليا بالدولة .

5. التعليم الديني : يعد هذا النوع من التعليم باكورة صورة التعليم في الدولة ،ومع بداية التعليم النظامي أصبح التعليم الديني مقتصرا على مادة التربية الإسلامية المقررة في مدارس التعليم الحكومي والخاص والفني . ولم يحقق التعليم الديني نموا في عدد طلابه مقارنة بالتعليم العام ، وقد اشتملت مناهجه على مناهج التعليم العام مع توسع في التربية الدينية.

# الفصل الثاني:

## ملامح التطور في نظام التعليم

## المبحث الأول : التطور الكمي في نظام التعليم

**أولاً : التطور الكمي في التعليم الحكومي العام.**

**ثانياً : التطور الكمي في تعليم الكبار.**

**ثالثاً : التطور الكمي في التعليم الفني.**

**رابعاً : التطور الكمي في التعليم الخاص.**

## المبحث الثاني : التطور النوعي في نظام التعليم

**أولاً : المناهج التعليمية.**

**ثانياً : التقويم والامتحانات.**

**ثالثاً : التدريب والتنمية المهنية.**

1 : برنامج تطوير القيادات المدرسية.

2: برنامج التطوير المهني للمعلمين والموجهين والإدارة المدرسية.

3 : البرنامج الوطني لتأهيل وترشيح الموجهين الجدد.

4 : برنامج تأهيل وتطوير المعلمين الجدد.

5 : برنامج تدريب المدربين.

**رابعاً : الأبنية المدرسية.**

## تمهيد:

يعتبر التعليم في مقدمة الركائز التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وفي الوقت ذاته يمثل بوابة العبور للتنمية والمدخل الأساسي لإعداد النشء لمجتمع المعرفة. كما يسهم التعليم إسهاما كبيرا في التنمية البشرية حيث يمثل قوة مؤثرة في تحقيق التنمية إذا ما تضافرت فيه عوامل التطور النوعي والكمي. وقد سعى نظام التعليم في دولة الإمارات منذ نشأته إلى تطوير التعليم وتحسينه لغايات تحقيق التنمية الشاملة في مجتمع الدولة، ولإعداد المواطن القادر على التفاعلومواجهة تحديات مجتمع المعرفة بكل اقتدار. ويأتي هذا الفصل ليلقي الضوء على ملامح التطور في نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة ببعديه الكمي والنوعي.

## المبحث الأول: التطور الكمي

سعى نظام التعليم في دولة الإمارات منذ نشأته إلى تطوير التعليم وتحسينه لغايات تحقيق التنمية الشاملة في مجتمع الدولة.

خلال إحدى و أربعين سنة تلت قيام دولة الإتحاد تمكن النظام التعليمي من تسجيل إنجازات باهرة في مجال تحقيق الهدف الكمي المتمثل في نشر التعليم بمختلف مراحله وتعميمه على كل أرجاء الدولة، وتوفيره لكل الشرائح العمرية،وإيصال الخدمة التعليمية للمواطنين، والوافدين، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة،وهو ما يعتبر معجزة لافتة في التطور واسع الخطى.

وبالرغم من صعوبة الفصل بين ما هو كمي وما هو نوعي لتداخل تأثير هذين العاملين معا في تطوير التعليم، إلا أن لغة الأرقام يمكن أن تبين بإيجاز ودقة حجم التطورات الحادثة في مكونات نظام التعليم من حيث أعداد المدارس، وأعداد الفصول، وأعداد الطلبة، وأعداد الهيئات التعليمية والإدارية، والتي يمكن تفصيلها في الجداول اللاحقة.

تمكن النظام التعليمي من تسجيل إنجازات باهرة في مجال تحقيق الهدف الكمي المتمثل في نشر التعليم بمختلف مراحله، وتعميمه على كل أرجاء الدولة.

### أولاً : التطور الكمي في التعليم الحكومي العام:

**1-1 التطور في أعداد المدارس:** تطور أعداد المدارس الحكومية لجميع مراحل التعليم الحكومي العام، فمع قيام الدولة عام 1972 كان عدد المدارس 132 مدرسة وبعد 20 عاماً ( 1992-1993 ) ، وصل عدد المدارس إلى 534 مدرسة، واستمر العدد في النمو ليصل في العام الدراسي 2010-2011م إلى 718 مدرسة، كما يبين الجدول التالي:

الجدول (17) يبين التطور في أعداد المدارس في التعليم الحكومي من العام الدراسي 1972 إلى 2011

| البيان | أعداد المدارس في التعليم الحكومي العام | | | |
|---|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مختلط | مجموع |
| 1973/1972 | 69 | 37 | 26 | 132 |
| 1974/1973 | 77 | 49 | 22 | 148 |
| 1975/1974 | 73 | 57 | 37 | 167 |
| 1976/1975 | 82 | 67 | 36 | 185 |
| 1977/1976 | 93 | 76 | 37 | 206 |
| 1978/1977 | 104 | 88 | 36 | 228 |
| 1979/1978 | 110 | 95 | 38 | 243 |

تابع الجدول (17) يبين التطور في أعداد المدارس في التعليم الحكومي من العام 1972 إلى 2011 م

| السنة | ذكور | إناث | مختلط | مجموع |
|---|---|---|---|---|
| 1980/1979 | 118 | 98 | 39 | 255 |
| 1981/1980 | 136 | 115 | 32 | 283 |
| 1982/1981 | 149 | 130 | 44 | 323 |
| 1983/1982 | 162 | 142 | 43 | 347 |
| 1984/1983 | 172 | 153 | 45 | 370 |
| 1985/1984 | 177 | 159 | 47 | 383 |
| 1986/1985 | 181 | 170 | 44 | 395 |
| 1987/1986 | 189 | 175 | 51 | 415 |
| 1988/1987 | 199 | 186 | 46 | 431 |
| 1989/1988 | 204 | 199 | 54 | 457 |
| 1990/1989 | 213 | 205 | 57 | 475 |
| 1991/1990 | 222 | 220 | 57 | 499 |
| 1992/1991 | 229 | 226 | 57 | 512 |
| 1993/1992 | 238 | 233 | 63 | 534 |
| 1994/1993 | 246 | 240 | 74 | 560 |
| 1995/1994 | 256 | 249 | 77 | 582 |
| 1996/1995 | 272 | 263 | 80 | 615 |
| 1997/1996 | 285 | 273 | 81 | 639 |
| 1998/1997 | 295 | 287 | 90 | 672 |
| 1999/1998 | 303 | 290 | 95 | 688 |
| 2000/1999 | 311 | 301 | 98 | 710 |
| 2001/2000 | 321 | 308 | 99 | 728 |
| 2002/2001 | 329 | 311 | 100 | 740 |
| 2003/2002 | 333 | 310 | 101 | 744 |
| 2004/2003 | 335 | 313 | 107 | 755 |
| 2005/2004 | 335 | 318 | 105 | 758 |
| 2006/2005 | 329 | 323 | 107 | 759 |
| 2007/2006 | 309 | 329 | 106 | 744 |

قفز عدد المدارس في الدولة من (132) مدرسة عام 1972 ليصل إلى (718) في عام 2011.

تابع الجدول (17) يبين التطور في أعداد المدارس في التعليم الحكومي من العام 1972 إلى 2011 م

| السنة | ذكور | إناث | مختلط | مجموع |
|---|---|---|---|---|
| 2008/2007 | 305 | 304 | 117 | 726 |
| 2009/2008 | 306 | 300 | 116 | 722 |
| 20010/2009 | 303 | 305 | 117 | 725 |
| 2011/2010 | 298 | 298 | 122 | 718 |

الشكل رقم (19) يبين تطور أعداد المدارس في التعليم الحكومي من العام الدراسي 1972 إلى 2011م

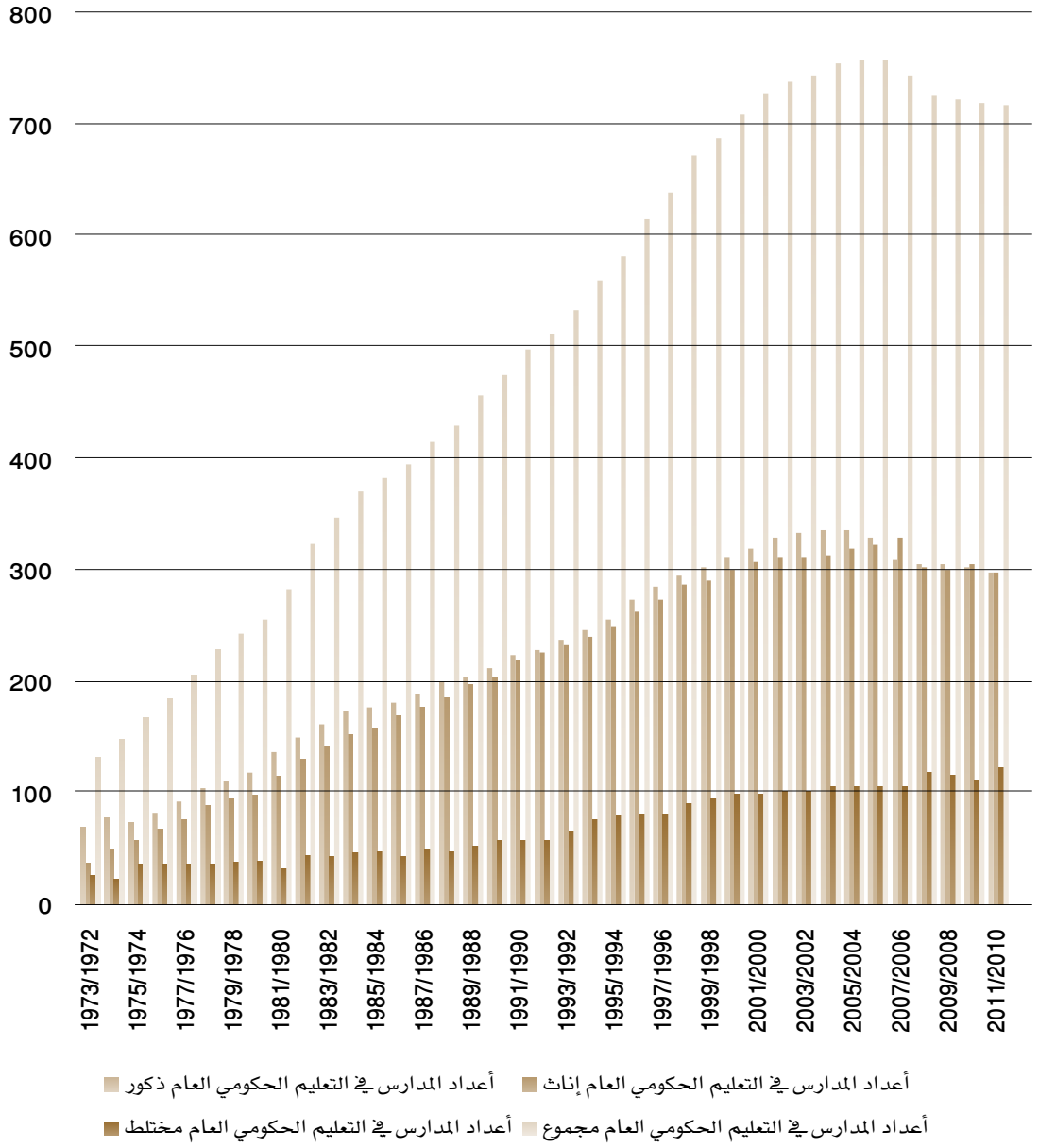

### 1-2: التطور في أعداد الفصول الدراسية:

تطور أعداد الفصول في المدارس الحكومية بشكل كبير مع زيادة أعداد المدارس فبعد أن كان عدد الفصول الدراسية 1288 فصلا في العام 1972-1973م ارتفع في العام 1992-1993م إلى 10255 فصلا بمعدل عشرة أضعاف ليصل في العام الدراسي 2010-2011م إلى 11936 فصلا، كما يبين الجدول التالي:

الجدول ( 18 ) يبين التطور في أعداد الفصول الدراسية في مدارس التعليم الحكومي من العام الدراسي 1972 إلى 2011م

| البيان | أعداد الفصول | | | |
|---|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مختلط | مجموع |
| 1973/1972 | 752 | 443 | 93 | 1288 |
| 1974/1973 | 866 | 575 | 63 | 1504 |
| 1975/1974 | 1015 | 671 | 78 | 1764 |
| 1976/1975 | 1074 | 809 | 199 | 2082 |
| 1977/1976 | 1248 | 978 | 226 | 2452 |
| 1978/1977 | 1440 | 1177 | 218 | 2835 |
| 1979/1978 | 1523 | 1293 | 261 | 3077 |
| 1980/1979 | 1718 | 1454 | 288 | 3460 |
| 1981/1980 | 1986 | 2701 | 279 | 4966 |
| 1982/1981 | 2276 | 2006 | 401 | 4683 |
| 1983/1982 | 2533 | 2273 | 418 | 5224 |
| 1984/1983 | 2748 | 2517 | 424 | 5689 |
| 1985/1984 | 2946 | 2737 | 459 | 6142 |
| 1986/1985 | 3137 | 2987 | 495 | 6619 |
| 1987/1986 | 3405 | 3315 | 521 | 7241 |
| 1988/1987 | 3629 | 3550 | 566 | 7745 |
| 1989/1988 | 3942 | 3873 | 588 | 8403 |
| 1990/1989 | 4188 | 4151 | 634 | 8973 |
| 1991/1990 | 4408 | 4381 | 652 | 9441 |
| 1992/1991 | 4579 | 4606 | 676 | 9861 |
| 1993/1992 | 4744 | 4800 | 711 | 10255 |
| 1994/1993 | 4839 | 4917 | 786 | 10542 |

تابع الجدول ( 18 ) يبين التطور في أعداد الفصول الدراسية في مدارس التعليم الحكومي من العام من 1972 – 2011م

| البيان | أعداد الفصول | | | |
|---|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مختلط | مجموع |
| 1995/1994 | 5007 | 5086 | 816 | 10909 |
| 1996/1995 | 5204 | 5215 | 841 | 11260 |
| 1997/1996 | 5368 | 5360 | 839 | 11567 |
| 1998/1997 | 5546 | 5530 | 912 | 11988 |
| 1999/1998 | 5781 | 5718 | 975 | 12474 |
| 2000/1999 | 5934 | 5810 | 1035 | 12779 |
| 2001/2000 | 5984 | 5828 | 1068 | 12880 |
| 2002/2001 | 5885 | 5761 | 1089 | 12735 |
| 2003/2002 | 5918 | 5755 | 1087 | 12760 |
| 2004/2003 | 5751 | 5594 | 1168 | 12513 |
| 2005/2004 | 5707 | 5582 | 1133 | 12422 |
| 2006/2005 | 5549 | 5610 | 1103 | 12262 |
| 2007/2006 | 5372 | 5503 | 1137 | 12012 |
| 2007/2008 | 5187 | 5448 | 1146 | 11781 |
| 2008/2009 | 5609 | 6037 | 1190 | 12836 |
| 2009/2010 | 5080 | 5544 | 1201 | 11825 |
| 2010/2011 | 5136 | 5518 | 1282 | 11936 |

الشكل رقم (20) يبين تطور أعداد الفصول الدراسية في التعليم الحكومي العام من العام 1972 إلى 2011

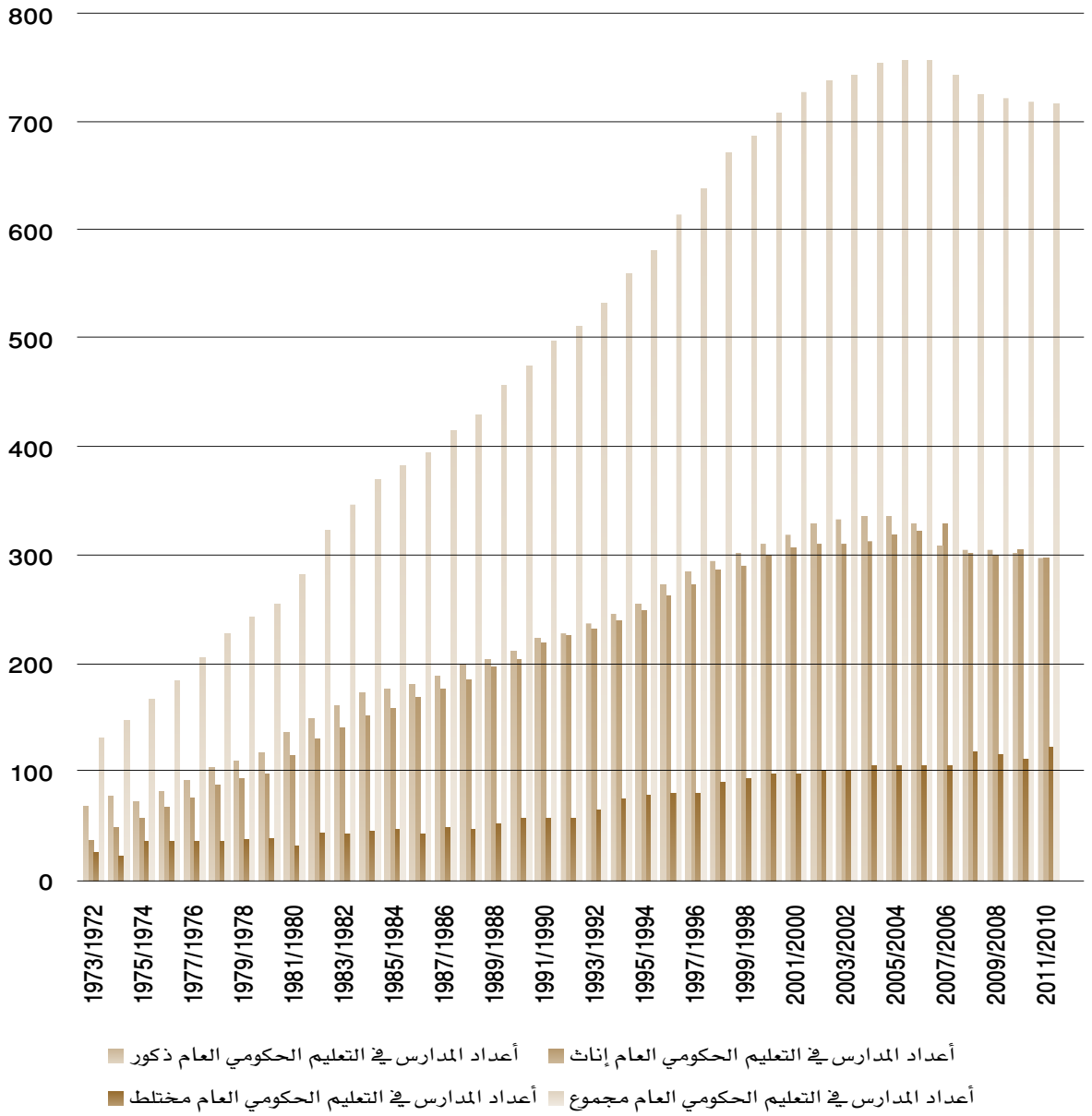

### 1-3: التطور في أعداد الطلبة:

من الملاحظ أن هناك تطورا متسارعا ومطردا في أعداد الطلبة في المدارس الحكومية، فبعد أن كان يدرس فيها 40115 طالبا في العام 1972-1973م قفز العدد إلى 270560 طالبا في العام 1992-1993م، ومع حلول العام الدراسي 2010-2011م تضاعف عدد الطلبة إلى سبعة أضعاف ليصل إلى 264459 طالبا، كما يبين الجدول التالي:

الجدول (19) يبين التطور في أعداد الطلبة في المدارس الحكومية كما أوردتها إحصائيات وزارة التربية والتعليم من العام الدراسي 1972 إلى 2011م

| البيان | أعداد الطلبة | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
| 1973/1972 | 24478 | 15637 | 40115 |
| 1974/1973 | 26154 | 18118 | 44272 |
| 1975/1974 | 30264 | 22057 | 52321 |
| 1976/1975 | 34782 | 27021 | 61803 |
| 1977/1976 | 39300 | 32014 | 71314 |
| 1978/1977 | 43085 | 35896 | 78981 |
| 1979/1978 | 46536 | 39512 | 86048 |
| 1980/1979 | 51631 | 44446 | 96077 |
| 1981/1980 | 58100 | 50742 | 108842 |
| 1982/1981 | 66584 | 59782 | 126366 |
| 1983/1982 | 73194 | 66646 | 139840 |
| 1984/1983 | 78015 | 72394 | 150409 |
| 1985/1984 | 84400 | 79596 | 163996 |
| 1986/1985 | 91615 | 87661 | 179276 |
| 1987/1986 | 98561 | 95872 | 194433 |
| 1988/1987 | 105444 | 103736 | 209180 |
| 1989/1988 | 113201 | 112190 | 225391 |
| 1990/1989 | 121361 | 121177 | 242538 |

تطور عدد الطلبة من (40115) عام 1972م لتصل إلى (264459) عام 2011م.

تابع الجدول ( 19 ) يبين التطور في أعداد الطلبة في المدارس الحكومية كما أوردتها إحصائيات وزارة التربية والتعليم من العام الدراسي 1972 إلى 2011م

| البيان | أعداد الطلبة | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
| 1991/1990 | 128303 | 129470 | 257773 |
| 1992/1991 | 129843 | 131849 | 261692 |
| 1993/1992 | 133645 | 136915 | 270560 |
| 1994/1993 | 137601 | 141235 | 278836 |
| 1995/1994 | 142844 | 146222 | 289066 |
| 1996/1995 | 146032 | 149290 | 295322 |
| 1997/1996 | 148726 | 151612 | 300338 |
| 1998/1997 | 151725 | 154916 | 306641 |
| 1999/1998 | 153621 | 156942 | 310563 |
| 2000/1999 | 156512 | 159679 | 316191 |
| 2001/2000 | 157346 | 160921 | 318267 |
| 2002/2001 | 152544 | 156528 | 309072 |
| 2003/2002 | 150823 | 155817 | 306640 |
| 2004/2003 | 145792 | 150509 | 296301 |
| 2005/2004 | 141142 | 145956 | 287098 |
| 2006/2005 | 136892 | 144059 | 280951 |
| 2007/2006 | 133283 | 141467 | 274750 |
| 2008/2007 | 126046 | 138788 | 264834 |
| 2009/2008 | 137257 | 151091 | 288348 |
| 2010/2009 | 125538 | 139893 | 265431 |
| 2011/2010 | 124423 | 140036 | 264459 |

الشكل رقم (21) يبين تطور أعداد الطلبة في التعليم الحكومي من العام الدراسي 1972 إلى 2011م

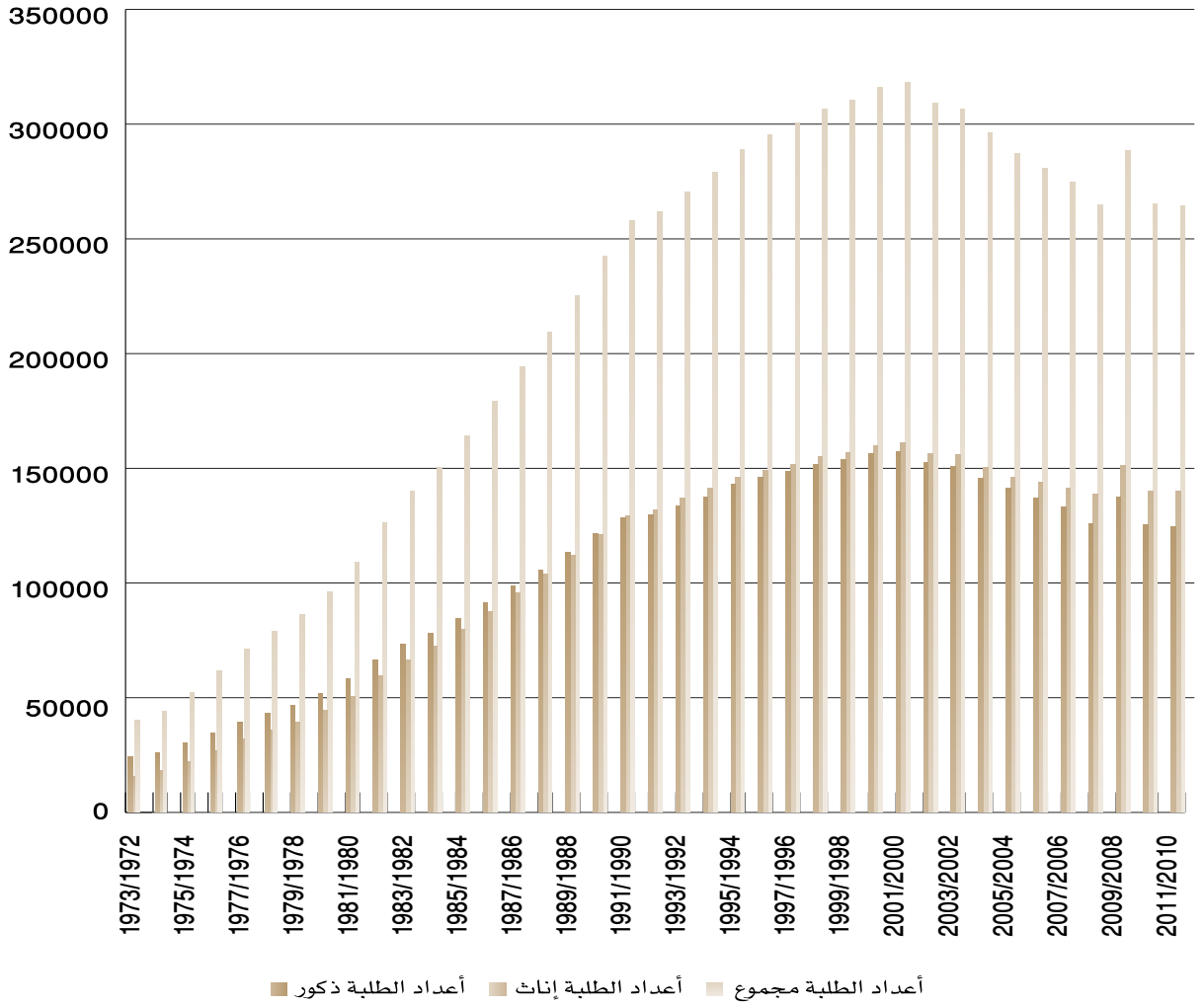


نلاحظ من الجدول أن نسبة الزيادة في أعداد الطلبة في المدارس الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام دولة الاتحاد 1973/1972م إلى العام2011/2010م بلغت سبعة أضعاف تقريبا، بمعدل زيادة سنوية مقدارها 1٪ تقريبا.

**1-4: التطور في أعداد الهيئات التعليمية والإدارية:**

من الملاحظ أن هناك تطورا أيضا في أعداد المعلمين والإداريين في المدارس الحكومية تبعا لتغير أعداد المدارس والطلبة، ففي العام 1972-1973م كان عددهم 2357 ثم ارتفع ليصل إلى 22514 في العام 1992-1993م، ومع حلول العام الدراسي 2010-2011م تضاعفت أعداد الهيئات التعليمية والإدارية إلى اثني عشر ضعفا ليصل إلى 28930 معلما وإداريا، كما يبين الجدول التالي:

الجدول ( 20 ) يبين التطور في أعداد الهيئات التعليمية والإدارية في مدارس التعليم الحكومي من العام الدراسي 1972 إلى 2011م

| البيان | الهيئات التعليمية والإدارية | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
| 1973/1972 | 1374 | 983 | 2357 |
| 1974/1973 | 1678 | 1279 | 2957 |
| 1975/1974 | 2084 | 1744 | 3828 |
| 1976/1975 | 2542 | 2314 | 4856 |
| 1977/1976 | 3058 | 2908 | 5966 |
| 1978/1977 | 3170 | 3177 | 6347 |
| 1979/1978 | 3374 | 3498 | 6872 |
| 1980/1979 | 3789 | 4025 | 7814 |
| 1981/1980 | 4240 | 4653 | 8893 |
| 1982/1981 | 4806 | 5646 | 10452 |
| 1983/1982 | 5315 | 6436 | 11751 |
| 1984/1983 | 5346 | 6294 | 11640 |
| 1985/1984 | 5691 | 6801 | 12492 |
| 1986/1985 | 6027 | 7293 | 13320 |
| 1987/1986 | 6598 | 8398 | 14996 |
| 1988/1987 | 6958 | 8909 | 15867 |
| 1989/1988 | 7428 | 9648 | 17076 |
| 1990/1989 | 8080 | 10637 | 18717 |
| 1991/1990 | 8577 | 11497 | 20074 |
| 1992/1991 | 9148 | 12189 | 21337 |
| 1993/1992 | 9218 | 13296 | 22514 |
| 1994/1993 | 9645 | 13776 | 23421 |
| 1995/1994 | 10116 | 14219 | 24335 |
| 1996/1995 | 10492 | 14795 | 25287 |
| 1997/1996 | 10779 | 15205 | 25984 |
| 1998/1997 | 11135 | 15926 | 27061 |

تابع الجدول ( 20 ) يبين التطور في أعداد الهيئات التعليمية والإدارية في مدارس التعليم الحكومي من العام الدراسي 1972 إلى 2011م

| البيان | الهيئات التعليمية والإدارية | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
| 1999/1998 | 10795 | 16614 | 27409 |
| 2000/1999 | 10843 | 16584 | 27427 |
| 2001/2000 | 10925 | 16707 | 27632 |
| 2002/2001 | 10982 | 16634 | 27616 |
| 2003/2002 | 10737 | 17217 | 27954 |
| 2004/2003 | 10089 | 17766 | 27855 |
| 2005/2004 | 10231 | 18242 | 28473 |
| 2006/2005 | 10134 | 18162 | 28296 |
| 2007/2006 | 9901 | 17836 | 27737 |
| 2008/2007 | 9491 | 18282 | 27773 |
| 2009/2008 | 9351 | 18223 | 27574 |
| 2010/209 | 9693 | 19199 | 28892 |
| 2011/2010 | 9701 | 19229 | 28930 |

الشكل رقم (22) يبين تطور أعداد المعلمين والإداريين في التعليم الحكومي من العام الدراسي 1972 إلى 2011م

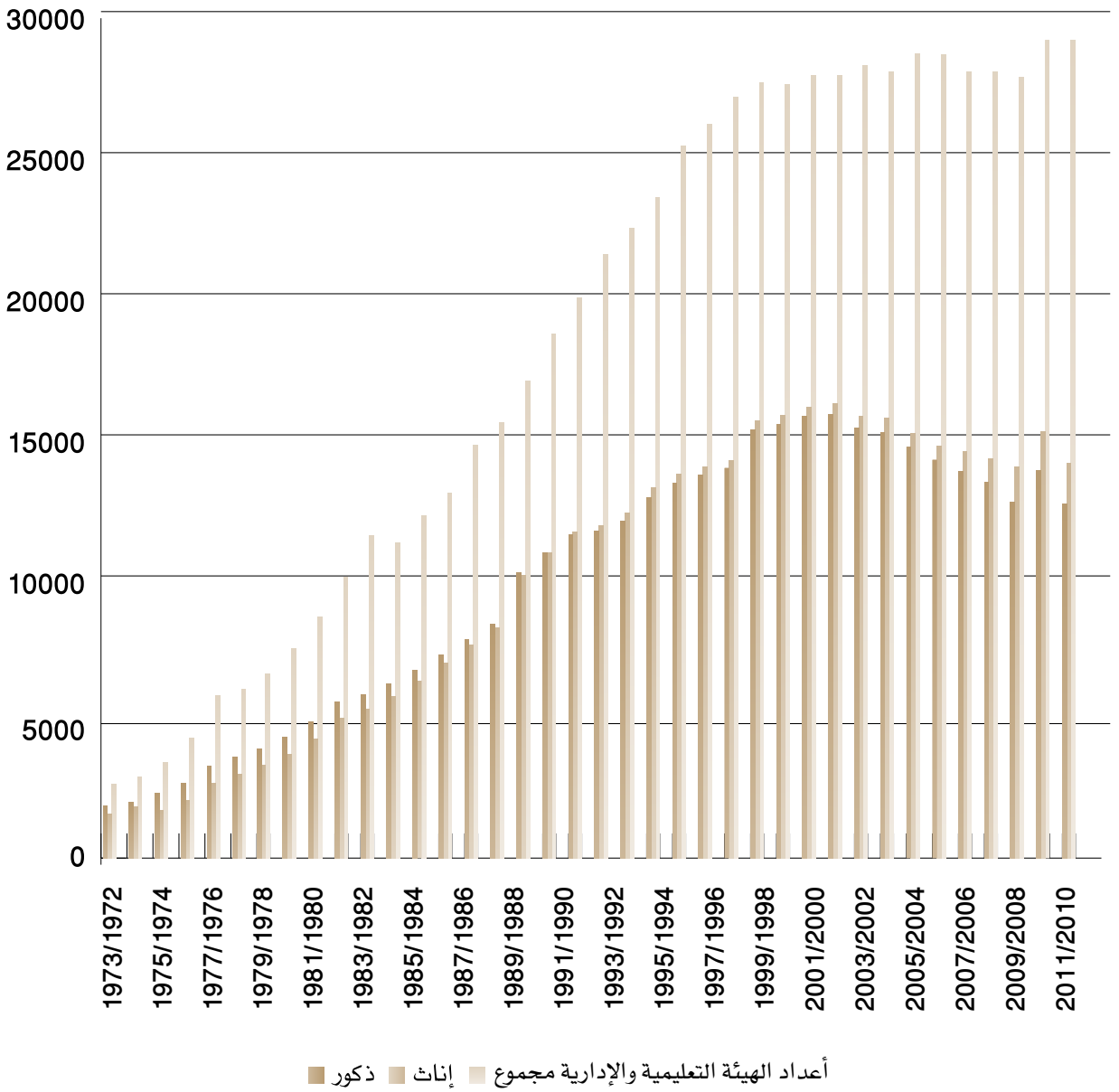


نلاحظ من الجدول أن نسبة الزيادة في أعداد الهيئات التعليمية والإدارية في المدارس الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام دولة الاتحاد 1972/1973م إلى العام 2010/2011م بلغت اثني عشر ضعفا تقريبا ،بمعدل زيادة سنوية مقدارها 1٪ تقريبا.

## ثانياً : التطور الكمي في المراكز المسائية وتعليم الكبار

### 2-1: التطور في أعداد المراكز المسائية:

تطور أعداد المراكز المسائية منذ قيام الدولة عام 1972م حيث كان يبلغ عددها 54 مركزا وبعد 20 سنة عام 1992-1993م وصل عددها 147 إلى مركزا. إلا أن هذا العدد بدأ بالتناقص ليصل في العام الدراسي 2011-2012 م إلى 76 مركزا وهو ما يعتبر مؤشرا على تراجع الأمية وزيادة الإقبال على التعليم النظامي، كما يبين الشكل والجدول التّاليان:

الجدول (21) يبين التطور في أعداد المراكز المسائية من العام الدراسي 1972 إلى 2011م

| البيان | عدد المراكز | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
| 1973/1972 | 36 | 18 | 54 |
| 1974/1973 | 68 | 23 | 91 |
| 1975/1974 | 71 | 27 | 98 |
| 1976/1975 | 74 | 29 | 103 |
| 1977/1976 | 69 | 27 | 96 |
| 1978/1977 | 77 | 25 | 102 |
| 1979/1978 | 63 | 26 | 89 |
| 1980/1979 | 77 | 35 | 112 |
| 1981/1980 | 65 | 38 | 103 |
| 1982/1981 | 78 | 59 | 137 |
| 1983/1982 | 68 | 53 | 121 |
| 1984/1983 | 53 | 59 | 112 |
| 1985/1984 | 58 | 57 | 115 |
| 1986/1985 | 66 | 75 | 141 |
| 1987/1986 | 50 | 61 | 111 |
| 1988/1987 | 51 | 73 | 124 |
| 1989/1988 | 53 | 75 | 128 |
| 1990/1989 | 50 | 76 | 126 |

تطور عدد مراكز تعليم الكبار من (54) عام 1972م ليصل إلى (76) عاماً 2012م

تابع الجدول (21) يبين التطور في أعداد المراكز المسائية من العام 1972 إلى 2011م

| البيان | عدد المراكز | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
| 1991/1990 | 54 | 81 | 135 |
| 1992/1991 | 50 | 86 | 136 |
| 1993/1992 | 56 | 91 | 147 |
| 1994/1993 | 54 | 89 | 143 |
| 1995/1994 | 52 | 88 | 140 |
| 1996/1995 | 49 | 85 | 134 |
| 1997/1996 | 51 | 88 | 139 |
| 1998/1997 | 47 | 74 | 121 |
| 1999/1998 | 43 | 69 | 112 |
| 2000/1999 | 38 | 70 | 108 |
| 2001/2000 | 39 | 71 | 110 |
| 2002/2001 | 44 | 74 | 118 |
| 2003/2002 | 47 | 75 | 122 |
| 2004/2003 | 51 | 77 | 128 |
| 2005/2004 | 49 | 80 | 129 |
| 2006/2005 | 38 | 58 | 96 |
| 2007/2006 | 37 | 60 | 97 |
| 2008/2007 | 36 | 62 | 98 |
| 2009/2008 | 32 | 48 | 80 |
| 2010/2009 | 32 | 46 | 78 |
| 2011/2010 | 31 | 47 | 78 |
| 2012/2011 | 34 | 42 | 76 |

الشكل رقم (23) يبين تطور أعداد المراكز المسائية وتعليم الكبار من العام 1972-2011م

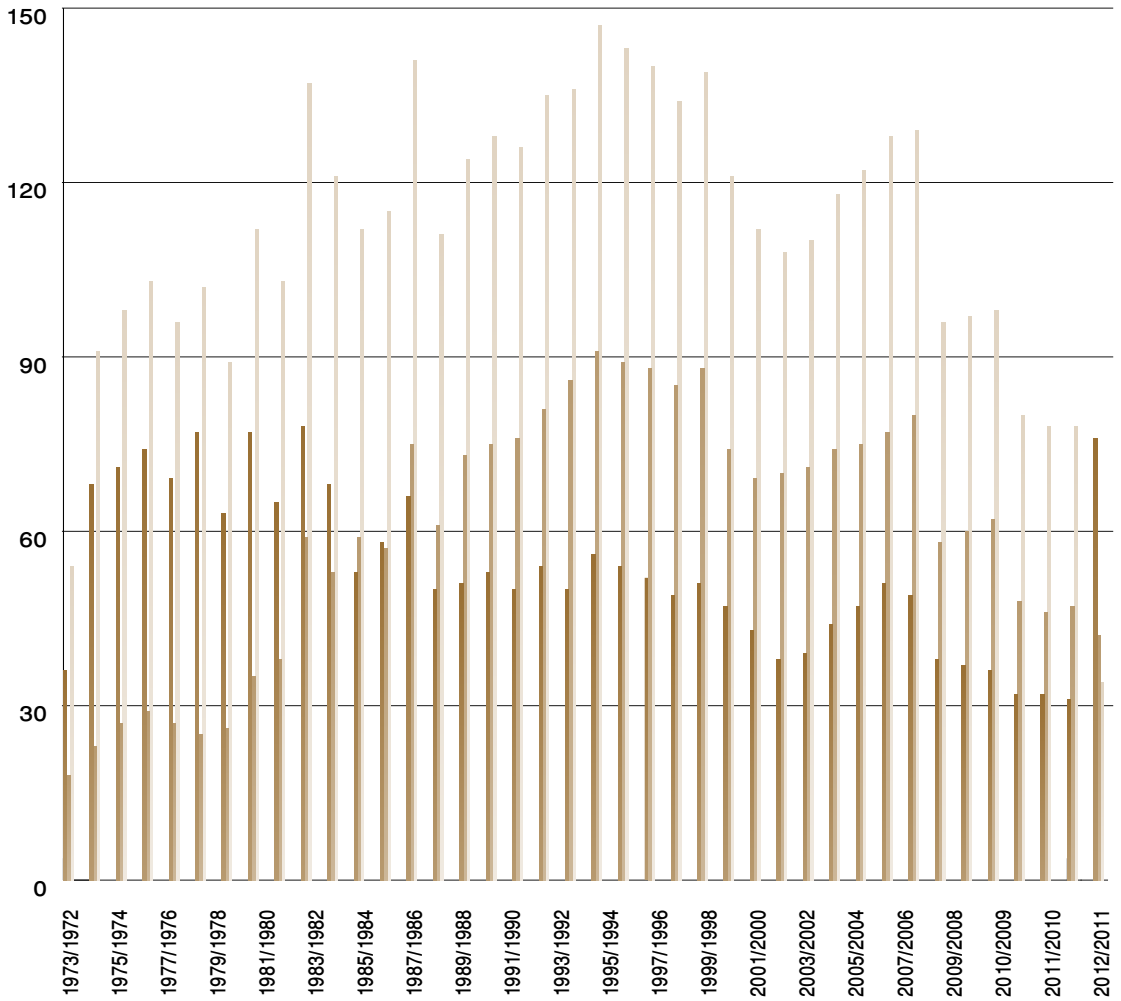

### 2-2: التطور في أعداد الفصول في المراكز المسائية:

تطور أعداد الفصول في المراكز المسائية منذ قيام الدولة عام 1972-1973م ليبلغ عددها 228مركزا ويصل عام 1994-1995م عدد الفصول إلى أكبر حد له عبر مسيرة التطوير إذ بلغ عدد الفصول 1160 فصلا. إلا أن هذا العدد بدأ بالتناقص ليصل في العام الدراسي 2011-2012م إلى 721 مركزا وهو ما يعتبر مؤشرا على تراجع الأمية وزيادة الإقبال على التعليم النظامي، كما يبين الشكل والجدول التاليان:

الجدول (22) يبين التطور في أعداد الفصول في المراكز المسائية وتعليم الكبار من عام الدراسي 1972 إلى 2012م

| البيان | عـدد الفصـــول | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
| 1973/1972 | 167 | 61 | 228 |
| 1974/1973 | 250 | 92 | 342 |
| 1975/1974 | 320 | 125 | 445 |
| 1976/1975 | 349 | 139 | 488 |
| 1977/1976 | 311 | 138 | 449 |
| 1978/1977 | 366 | 141 | 507 |
| 1979/1978 | 348 | 149 | 497 |
| 1980/1979 | 432 | 203 | 635 |
| 1981/1980 | 446 | 239 | 685 |
| 1982/1981 | 527 | 249 | 776 |
| 1983/1982 | 486 | 360 | 846 |
| 1984/1983 | 425 | 377 | 802 |
| 1985/1984 | 453 | 422 | 875 |
| 1986/1985 | 521 | 518 | 1039 |
| 1987/1986 | 446 | 515 | 961 |
| 1988/1987 | 477 | 572 | 1049 |
| 1989/1988 | 436 | 582 | 1018 |
| 1990/1989 | 412 | 580 | 992 |
| 1991/1990 | 374 | 623 | 997 |

تابع الجدول (22) يبين التطور في أعداد الفصول في المراكز المسائية وتعليم الكبار من عام الدراسي 1972 إلى 2012م

| البيان | عـدد الفصـــول | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
| 1992/1991 | 371 | 655 | 1026 |
| 1993/1992 | 401 | 714 | 1115 |
| 1994/1993 | 408 | 719 | 1127 |
| 1995/1994 | 423 | 737 | 1160 |
| 1996/1995 | 379 | 661 | 1040 |
| 1997/1996 | 394 | 715 | 1109 |
| 1998/1997 | 377 | 650 | 1027 |
| 1999/1998 | 375 | 612 | 987 |
| 2000/1999 | 331 | 609 | 940 |
| 2001/2000 | 349 | 620 | 969 |
| 2002/2001 | 378 | 643 | 1021 |
| 2003/2002 | 424 | 627 | 1051 |
| 2004/2003 | 484 | 640 | 1124 |
| 2005/2004 | 416 | 622 | 1038 |
| 2006/2005 | 347 | 532 | 879 |
| 2007/2006 | 307 | 516 | 823 |
| 2008/2007 | 299 | 484 | 783 |
| 2009/2008 | 279 | 455 | 734 |
| 2010/2009 | 255 | 436 | 691 |
| 2011/2010 | 299 | 438 | 737 |
| 2012/2011 | 293 | 428 | 721 |

الشكل رقم (24) يبين تطور أعداد الفصول بالمراكز المسائية وتعليم الكبار من العام الدراسي 1972إلى 2012م

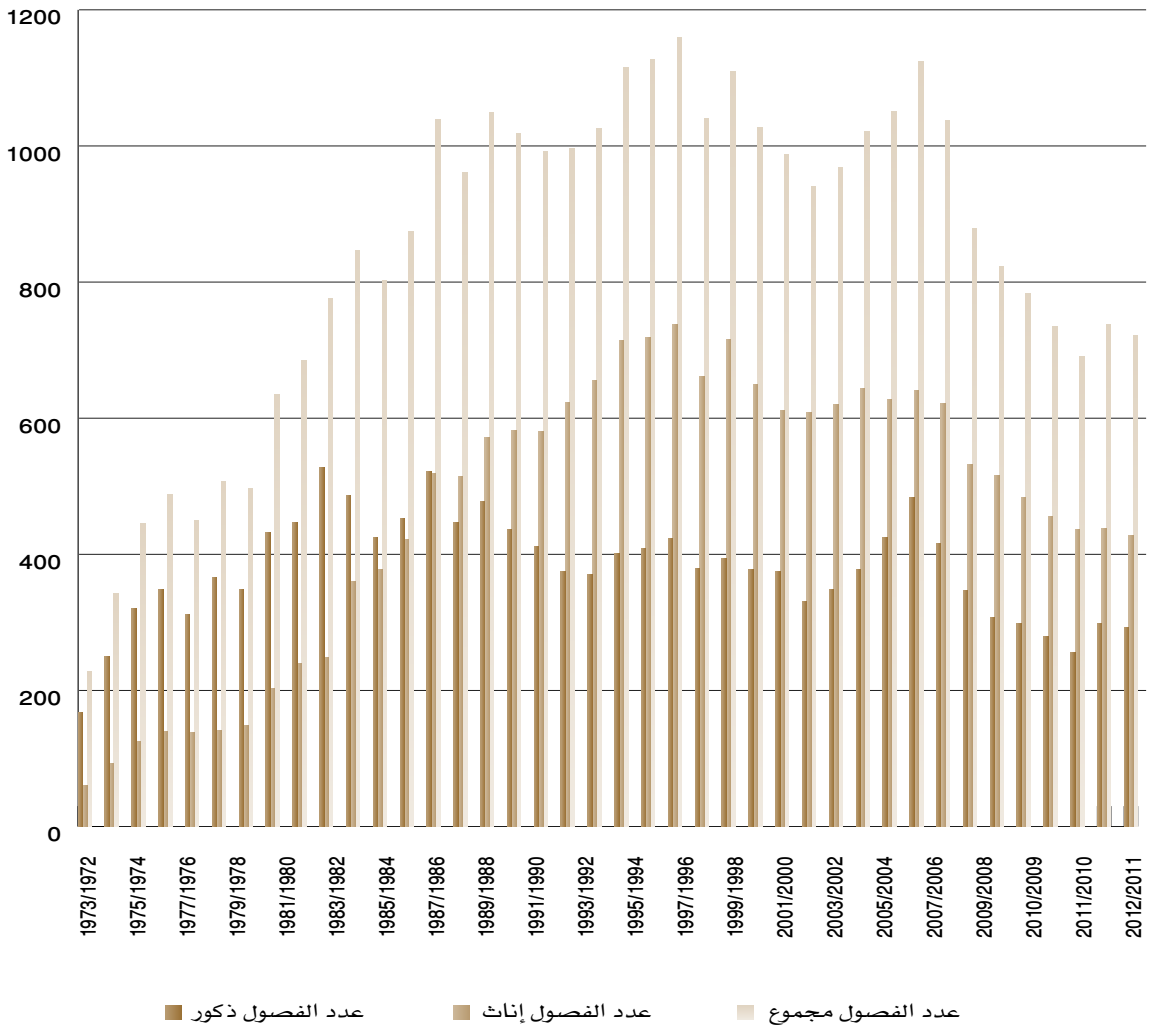

### 2-3: التطور في أعداد الدارسين في المراكز المسائية:

تطورت أعداد الدارسين في المراكز المسائية منذ قيام الدولة عام 1972-1973م حيث كان يبلغ عددهم 5177 دارسا واستمر في الزيادة حتى وصل أكبر قدر له عام 1985-1986م حيث وصل عدد الدارسين إلى 23465 دارسا. إلا أن هذا العدد بدأ بالتناقص ليصل في العام الدراسي 2011-2012م إلى 15933دارسا، وهو ما يعتبر مؤشرا على تراجع الأمية وزيادة الإقبال على التعليم النظامي، كما يبين الشكل والجدول التاليان:

الجدول (23) يبين التطور في أعداد الدارسين في المراكز المسائية كما من العام الدراسي 1972 إلى 2012م

| البيان | عـدد الدارسين والدارسات | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
| 1973/1972 | 3626 | 1551 | 5177 |
| 1974/1973 | 6208 | 6455 | 12663 |
| 1975/1974 | 7751 | 3266 | 11017 |
| 1976/1975 | 8421 | 2746 | 11167 |
| 1977/1976 | 6124 | 1804 | 7928 |
| 1978/1977 | 6703 | 2074 | 8777 |
| 1979/1978 | 7637 | 2592 | 10229 |
| 1980/1979 | 10104 | 3985 | 14089 |
| 1981/1980 | 10226 | 4991 | 15217 |
| 1982/1981 | 10315 | 6419 | 16734 |
| 1983/1982 | 10482 | 6896 | 17378 |
| 1984/1983 | 10016 | 7365 | 17381 |
| 1985/1984 | 11693 | 9193 | 20886 |
| 1986/1985 | 12805 | 10660 | 23465 |
| 1987/1986 | 11225 | 11265 | 22490 |
| 1988/1987 | 10784 | 10399 | 21183 |
| 1989/1988 | 9822 | 10325 | 20147 |
| 1990/1989 | 10264 | 10895 | 21159 |
| 1991/1990 | 8545 | 10664 | 19209 |

تابع الجدول (23) يبين التطور في أعداد الدارسين في المراكز المسائية كما من العام الدراسي 1972 إلى 2011م

| البيان | عـدد الدارسين والدارسات | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
| 1992/1991 | 7358 | 9836 | 17194 |
| 1993/1992 | 7849 | 11097 | 18946 |
| 1994/1993 | 7506 | 10250 | 17756 |
| 1995/1994 | 8133 | 10754 | 18887 |
| 1996/1995 | 8152 | 10498 | 18650 |
| 1997/1996 | 7667 | 10588 | 18255 |
| 1998/1997 | 7618 | 10350 | 17968 |
| 1999/1998 | 7534 | 9851 | 17385 |
| 2000/1999 | 7005 | 9548 | 16553 |
| 2001/2000 | 8410 | 10245 | 18655 |
| 2002/2001 | 9733 | 10122 | 19855 |
| 2003/2002 | 11423 | 9907 | 21330 |
| 2004/2003 | 12794 | 10070 | 22864 |
| 2005/2004 | 11514 | 9967 | 21481 |
| 2006/2005 | 8396 | 8874 | 17270 |
| 2007/2006 | 7558 | 8493 | 16051 |
| 2008/2007 | 6100 | 7276 | 13376 |
| 2009/2008 | 5747 | 6781 | 12528 |
| 2010/2009 | 6082 | 7104 | 13186 |
| 2011/2010 | 7236 | 7443 | 14679 |
| 2012/2011 | 8497 | 7436 | 15933 |

الشكل رقم (25) يبين تطور أعداد الدارسين بالمراكز المسائية وتعليم الكبار من العام الدراسي 1972 إلى 2012م

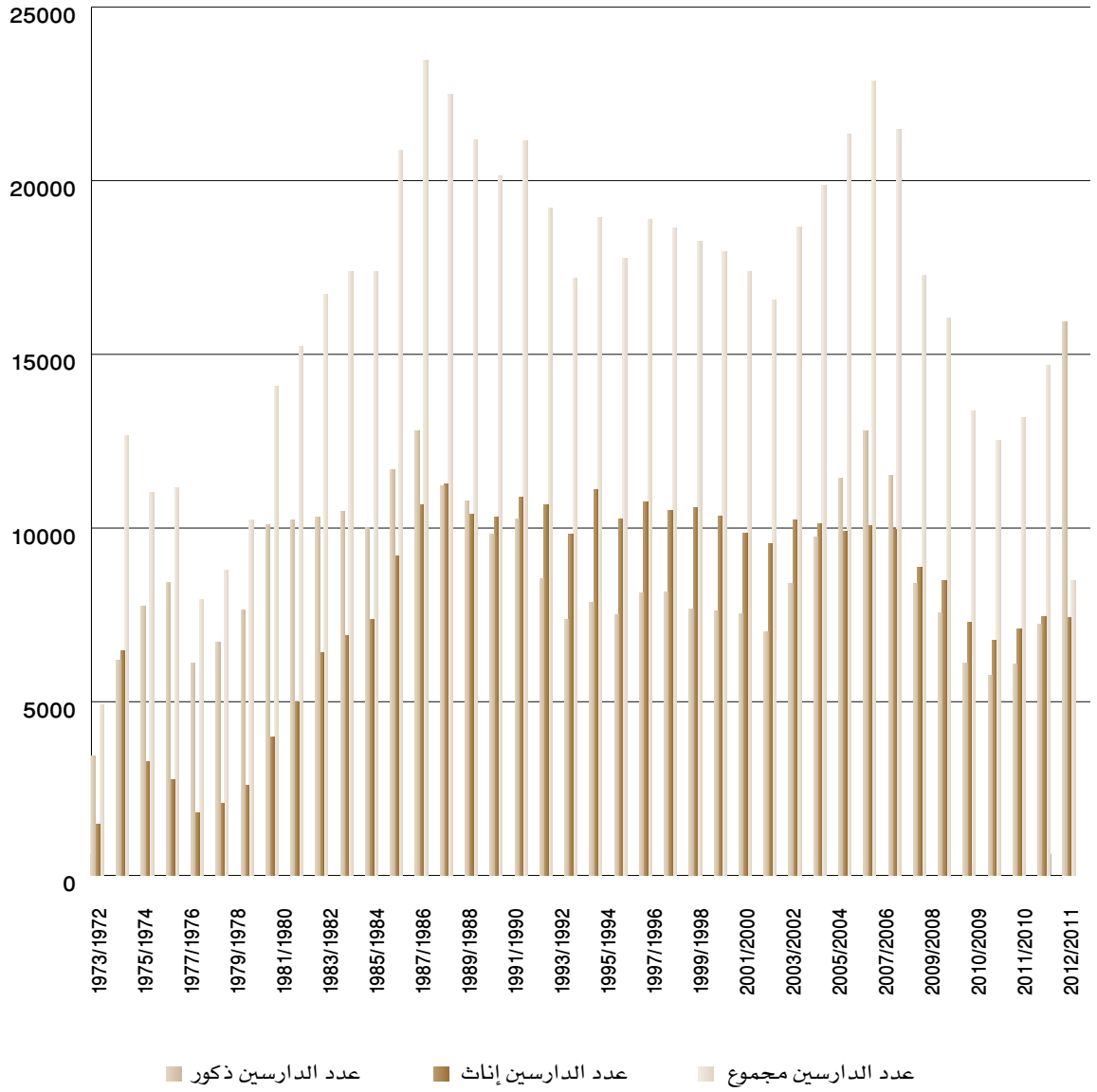

### 2-4: التطور في أعداد الإداريين والمدرسين في المراكز المسائية:

تطور أعداد الإداريين والمدرسين في المراكز المسائية منذ قيام الدولة عام 1972-1973م حيث كان عددهم 335 موظفا، واستمر في الزيادة حتى وصل عام 1994-1995م إلى 3074 موظفا، إلا أن هذا العدد بدأ بالتناقص ليصل في العام الدراسي 2011-2012 م إلى 1530 موظفا وذلك بالتوافق مع النقصان في أعداد المراكز والدارسين، كما يبين الشكل والجدول التاليان:

الجدول ( 24 ) يبين تطور في أعداد الإداريين والمدرسين في المراكز المسائية من العام الدراسي 1972 إلى 2012م

| البيان | عـدد الإداريون والمدرسون | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
| 1973/1972 | 215 | 120 | 335 |
| 1974/1973 | 473 | 180 | 653 |
| 1975/1974 | 653 | 253 | 906 |
| 1976/1975 | 829 | 326 | 1155 |
| 1977/1976 | 839 | 345 | 1184 |
| 1978/1977 | 888 | 365 | 1253 |
| 1979/1978 | 871 | 356 | 1227 |
| 1980/1979 | 1079 | 502 | 1581 |
| 1981/1980 | 1041 | 596 | 1637 |
| 1982/1981 | 1373 | 854 | 2227 |
| 1983/1982 | 1350 | 934 | 2284 |
| 1984/1983 | 1083 | 874 | 1957 |
| 1985/1984 | 1194 | 956 | 2150 |
| 1986/1985 | 1301 | 1207 | 2508 |
| 1987/1986 | 1151 | 1141 | 2292 |
| 1988/1987 | 1274 | 1329 | 2603 |
| 1989/1988 | 1266 | 1332 | 2598 |
| 1990/1989 | 1206 | 1412 | 2618 |
| 1991/1990 | 1166 | 1491 | 2657 |
| 1992/1991 | 1168 | 1593 | 2761 |

تابع الجدول ( 24 ) يبين تطور أعداد الإداريين والمدرسين في المراكز المسائية من العام الدراسي 1972 إلى 2012م

| البيان | عـدد الإداريون والمدرسون | | |
|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | مجموع |
| 1993/1992 | 1217 | 1738 | 2955 |
| 1994/1993 | 1250 | 1761 | 3011 |
| 1995/1994 | 1266 | 1808 | 3074 |
| 1996/1995 | 1165 | 1689 | 2854 |
| 1997/1996 | 1159 | 1826 | 2985 |
| 1998/1997 | 1070 | 1623 | 2693 |
| 1999/1998 | 1069 | 1509 | 2578 |
| 2000/1999 | 1022 | 1519 | 2541 |
| 2001/2000 | 1030 | 1540 | 2570 |
| 2002/2001 | 1141 | 1647 | 2788 |
| 2003/2002 | 1258 | 1473 | 2731 |
| 2004/2003 | 1370 | 1542 | 2912 |
| 2005/2004 | 1348 | 1451 | 2799 |
| 2006/2005 | 1063 | 1441 | 2504 |
| 2007/2006 | 906 | 1387 | 2293 |
| 2008/2007 | 895 | 1172 | 2067 |
| 2009/2008 | 814 | 1190 | 2004 |
| 2010/2009 | 811 | 1166 | 1977 |
| 2011/2010 | 796 | 1065 | 1861 |
| 2012/2011 | 652 | 878 | 1530 |

الشكل رقم (26) يبين تطور أعداد الإداريين والمدرسين بالمراكز المسائية وتعليم الكبار من العام الدراسي 1972 إلى 2012

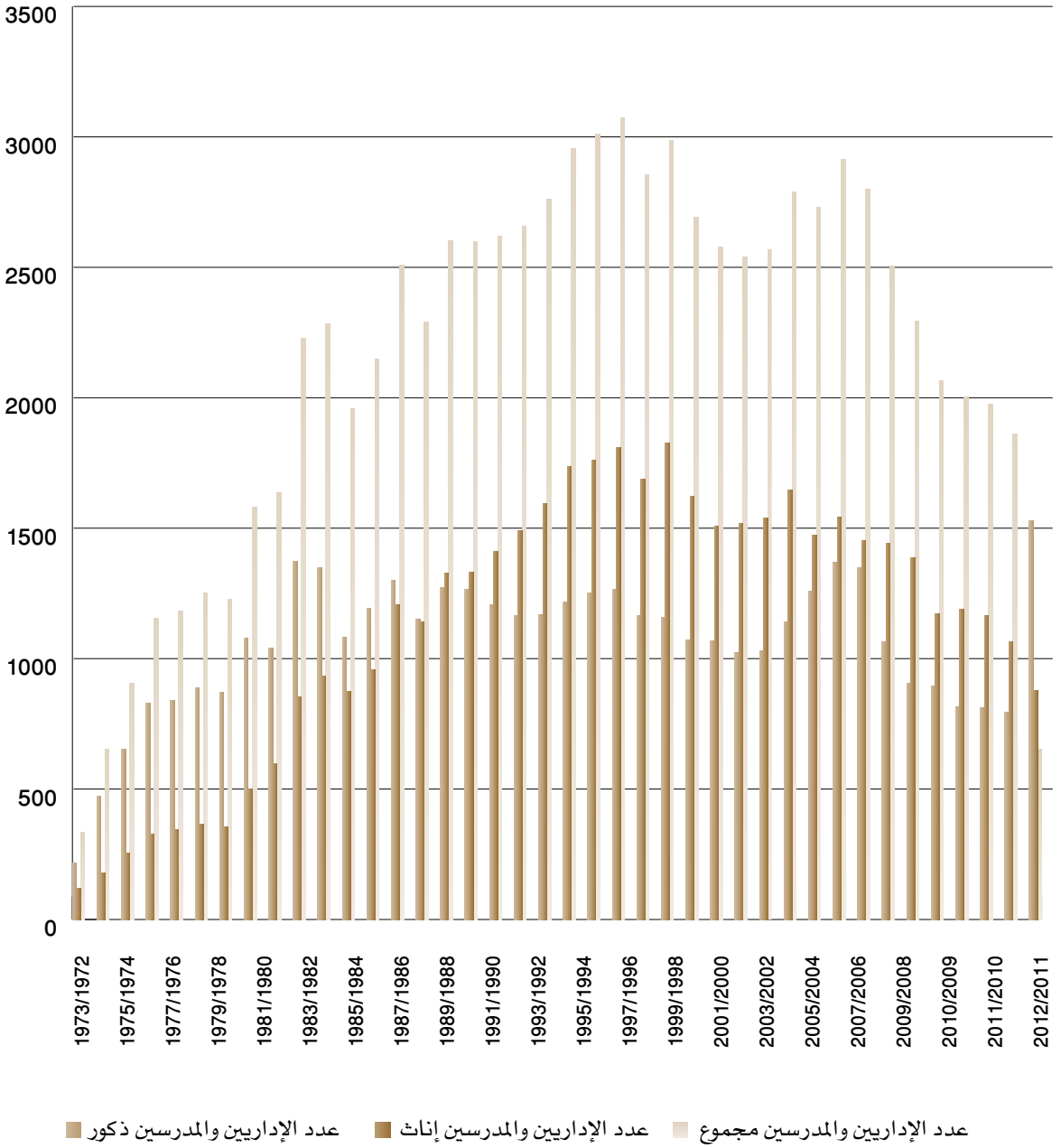

## ثالثاً : التطور الكمي في التعليم الفني:

### 3-1 التطور في أعداد الطلبة في التعليم الفني:

تطور عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الفني بشكل ملحوظ فبعد أن كان عدد الطلاب في التعليم الفني 274 طالبا في العام الدراسي 1972-1973م زاد العدد إلى 1088 طالبا في العام الدراسي 1992-1993م،ثم أصبح العدد 5291 طالبا في العام الدراسي 2011-2012م بمعدل زيادة بلغت عشرة أضعاف بالرغم من إلغاء التعليم الزراعي والتجاري، كما يبين الشكل والجدول التاليان:

الجدول (25) يبين الزيادة في أعداد طلاب (التعليم الفني) من العام الدراسي 1972 إلى 2012م

| السنة | الصناعي | التجاري | الزراعي | مجموع |
|---|---|---|---|---|
| 1973/1972 | 205 | 29 | 40 | 274 |
| 1974/1973 | 258 | 34 | 34 | 326 |
| 1975/1974 | 191 | 46 | 30 | 267 |
| 1976/1975 | 193 | 54 | 27 | 274 |
| 1977/1976 | 171 | 38 | 15 | 224 |
| 1978/1977 | 233 | 22 | 13 | 268 |
| 1979/1978 | 363 | 23 | 10 | 396 |
| 1980/1979 | 397 | 19 | 12 | 428 |
| 1981/1980 | 439 | 21 | 18 | 478 |
| 1982/1981 | 545 | 18 | 25 | 588 |
| 1983/1982 | 763 | 15 | 33 | 811 |
| 1984/1983 | 681 | 21 | 31 | 733 |
| 1985/1984 | 533 | 26 | 15 | 574 |
| 1986/1985 | 610 | 36 | 19 | 665 |
| 1987/1986 | 619 | 35 | 26 | 680 |
| 1988/1987 | 525 | 36 | 29 | 590 |
| 1989/1988 | 631 | 65 | 31 | 727 |
| 1990/1989 | 588 | 90 | 46 | 724 |
| 1991/1990 | 620 | 127 | 46 | 793 |
| 1992/1991 | 715 | 198 | 73 | 986 |

تطور عدد طلبة التعليم الفني ليصل في العام 2011 إلى 5291 طالبا مقارنة بالعام 1972 والذي بلغ 274 طالبا.

تابع الجدول (25) يبين الزيادة في أعداد طلاب (التعليم الفني) من العام الدراسي 1972 إلى 2012م

| السنة | الصناعي | التجاري | الزراعي | مجموع |
|---|---|---|---|---|
| 1993/1992 | 672 | 315 | 101 | 1088 |
| 1994/1993 | 535 | 530 | 104 | 1169 |
| 1995/1994 | 444 | 661 | 117 | 1222 |
| 1996/1995 | 506 | 931 | 129 | 1566 |
| 1997/1996 | 607 | 1203 | 140 | 1950 |
| 1998/1997 | 588 | 1107 | 130 | 1825 |
| 1999/1998 | 570 | 1061 | 167 | 1798 |
| 2000/1999 | 669 | 883 | 178 | 1730 |
| 2001/2000 | 640 | 838 | 185 | 1663 |
| 2002/2001 | 709 | 868 | 205 | 1782 |
| 2003/2002 | 756 | 845 | 175 | 1776 |
| 2004/2003 | 926 | 567 | 131 | 1624 |
| 2005/2004 | 1045 | 297 | 53 | 1395 |
| 2006/2005 | 1440 | | | 1440 |
| 2007/2006 | 2213 | | | 2213 |
| 2008/2007 | 2720 | | | 2720 |
| 2009/2008 | 2702 | | | 2702 |
| 2010/2009 | 2740 | | | 2740 |
| 2011/2010 | 3554 | | | 3554 |
| 2012/2011 | 5710 | | | 5710 |

الشكل رقم (27) يبين تطور أعداد الطلاب في مدارس التعليم الفني من العام الدراسي 1972 إلى 2012م

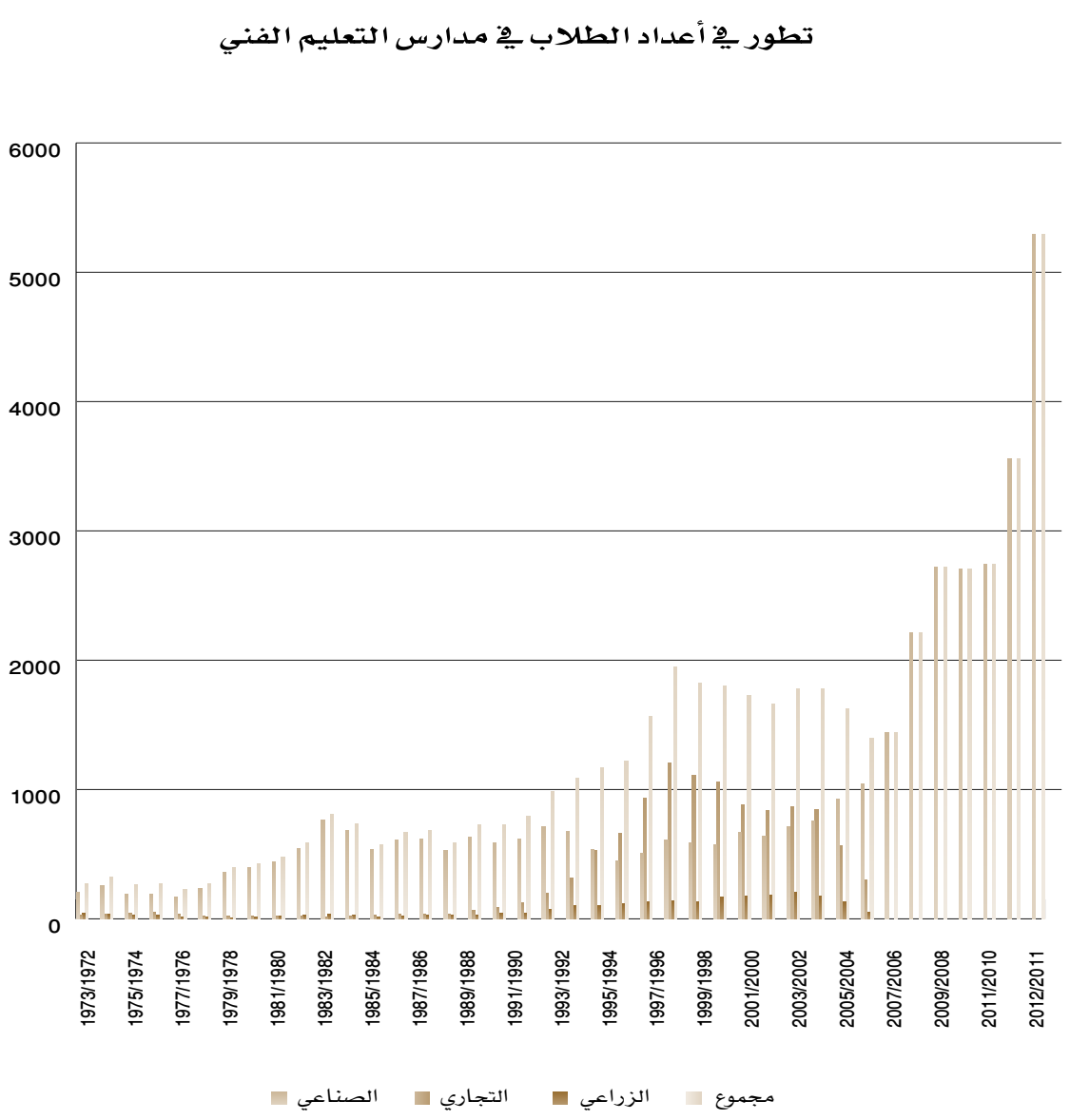

### 2-3 التطور في أعداد الهيئات التعليمية والإدارية في التعليم الفني:

من الملاحظ أن هناك تطورا أيضا في أعداد المعلمين والإداريين في التعليم الفني تبعا لتغير أعداد المدارس والطلبة،ففي العام 1972-1973م بلغ عددهم 67 معلما وإداريا ليصل إلى 194 معلما وإداريا في العام 1992-1993م، ومع حلول العام الدراسي 2011-2012م تضاعفت أعداد الهيئات التعليمية والإدارية إلى ستة أضعاف ليصل إلى 468 معلما وإداريا، كما يبين الشكل والجدول التاليان:

الجدول (26) يوضح التطور في أعداد الهيئة التعليمية والإدارية في(التعليم الفني) من العام الدراسي 1972 إلى 2012م

| السنة | أعداد الهيئة التعليمية والإدارية |
|---|---|
| 1973/1972 | 67 |
| 1974/1973 | 72 |
| 1975/1974 | 81 |
| 1976/1975 | 90 |
| 1977/1976 | 101 |
| 1978/1977 | 101 |
| 1979/1978 | 100 |
| 1980/1979 | 85 |
| 1981/1980 | 105 |
| 1982/1981 | 136 |
| 1983/1982 | 154 |
| 1984/1983 | 152 |
| 1985/1984 | 147 |
| 1986/1985 | 143 |
| 1987/1986 | 148 |
| 1988/1987 | 146 |
| 1989/1988 | 146 |
| 1990/1989 | 153 |
| 1991/1990 | 160 |
| 1992/1991 | 168 |
| 1993/1992 | 194 |
| 1994/1993 | 202 |

تطور عدد العاملين في التعليم الفني من (67) معلما و إداريا في العام الدراسي 1972 إلى (468) في العام 2011م.

تابع الجدول (26) يوضح التطور في أعداد الهيئة التعليمية والإدارية في(التعليم الفني) من العام الدراسي 1972 إلى 2012م

| السنة | أعداد الهيئة التعليمية والإدارية |
|---|---|
| 1995/1994 | 222 |
| 1996/1995 | 266 |
| 1997/1996 | 286 |
| 1998/1997 | 287 |
| 1999/1998 | 274 |
| 2000/1999 | 153 |
| 2001/2000 | 139 |
| 2002/2001 | 140 |
| 2003/2002 | 149 |
| 2004/2003 | 111 |
| 2005/2004 | 153 |
| 2006/2005 | 234 |
| 2007/2006 | 327 |
| 2008/2007 | 405 |
| 2009/2008 | 381 |
| 2010/2009 | 370 |
| 2011/2010 | 426 |
| 2012/2011 | 468 |

الشكل رقم (28) يبين تطور أعداد الهيئة التعليمية والإدارية في مدارس التعليم الفني من العام الدراسي 1972 إلى 2012م

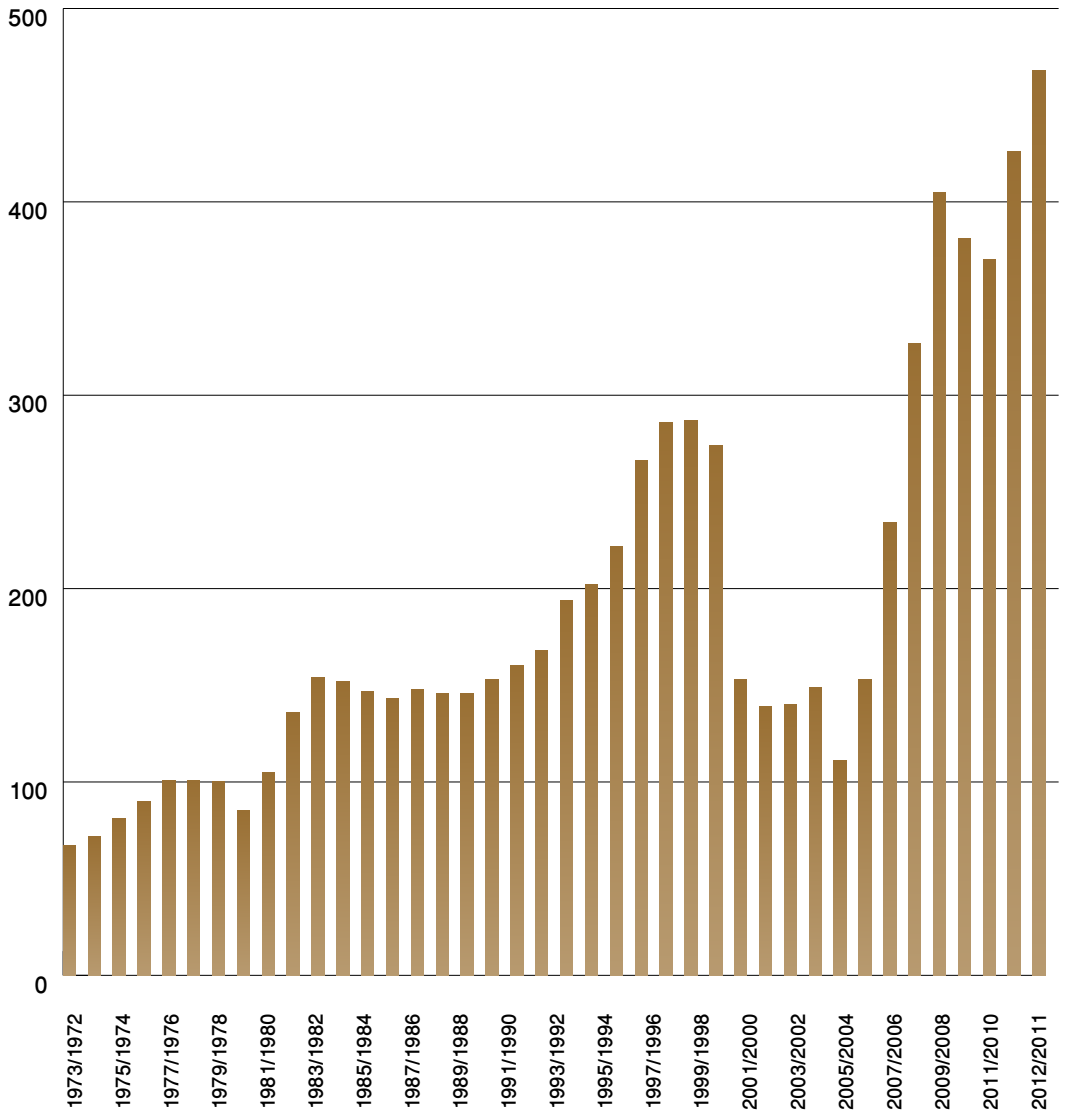

## رابعاً : التطور الكمي في التعليم الخاص

4-1 التطور في أعداد المدارس الخاصة: تشير الإحصائيات المتوافرة حول أعداد المدارس الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى نمو متسارع؛ فبعد أن كان عدد المدارس الخاصة لا يتجاوز 18 مدرسة في العام الدراسي 1972-1973م قفز العدد إلى 321 مدرسة في العام الدراسي 1992-1993م،ومع حلول العام الدراسي 2011-2012م وصل عدد المدارس الخاصة إلى 483 مدرسة،كما يبين الشكل والجدول التاليان:

الجدول (27) يوضح التطور في أعداد مدارس التعليم الخاص خلال الأعوام الدراسية من 1972 إلى 2012م

| السنة | المدارس |
|---|---|
| 1972/1973 | 18 |
| 1973/1974 | 23 |
| 1974/1975 | 29 |
| 1975/1976 | 36 |
| 1976/1977 | 40 |
| 1977/1978 | 44 |
| 1978/1979 | 46 |
| 1979/1980 | 57 |
| 1980/1981 | 69 |
| 1981/1982 | 92 |
| 1982/1983 | 130 |
| 1983/1984 | 147 |
| 1984/1985 | 157 |
| 1985/1986 | 164 |
| 1986/1987 | 178 |
| 1987/1988 | 198 |
| 1988/1989 | 231 |
| 1989/1990 | 240 |
| 1990/1991 | 270 |
| 1991/1992 | 289 |

قفز عدد مدارس التعليم الخاص من (18) مدرسة عام 1972 ليصل إلى (483) من عام 2012م.

تابع الجدول (27) يوضح التطور في أعداد مدارس التعليم الخاص خلال الأعوام الدراسية من 1972 إلى 2012م

| السنة | المدارس |
|---|---|
| 1992/1993 | 321 |
| 1993/1994 | 359 |
| 1994/1995 | 365 |
| 1995/1996 | 377 |
| 1996/1997 | 388 |
| 1997/1998 | 388 |
| 1998/1999 | 409 |
| 1999/2000 | 427 |
| 2000/2001 | 439 |
| 2001/2002 | 448 |
| 2002/2003 | 464 |
| 2003/2004 | 452 |
| 2004/2005 | 480 |
| 2005/2006 | 458 |
| 2006/2007 | 478 |
| 2007/2008 | 461 |
| 2008/2009 | 462 |
| 2009/2010 | 461 |
| 2010/2011 | 473 |
| 2011/2012 | 483 |

الشكل رقم (29) يبين تطور أعداد مدارس التعليم الخاص من العام الدراسي 1972 إلى 2012م

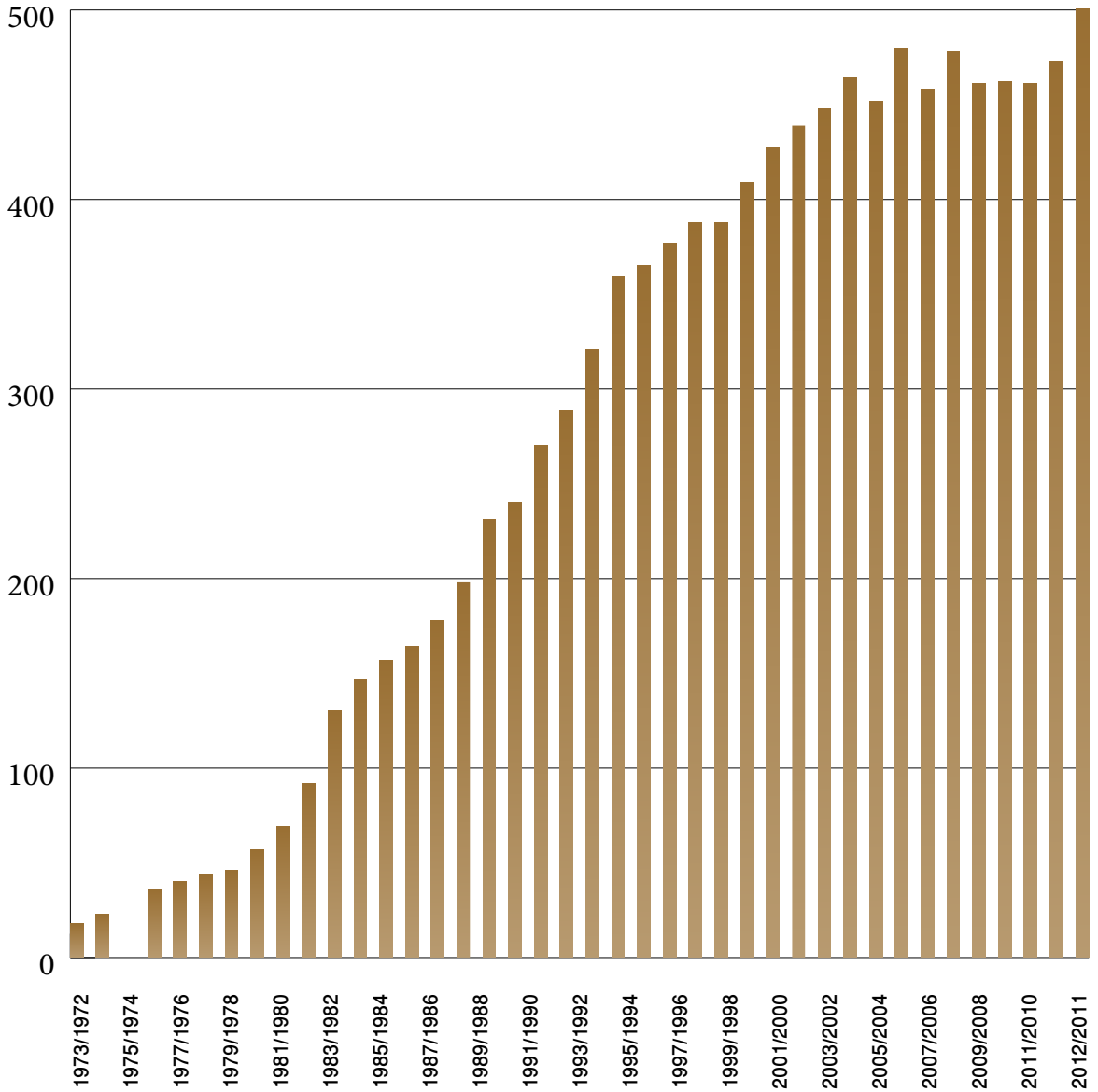


مما سبق نلاحظ أن النظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة استطاع أن يحقق توسعاً كمياً في جميع أنواع التعليم وأشكاله. كما أن هذا التوسع شمل جميع مراحل التعليم كما تدل على ذلك الإحصاءات الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (28) يوضحالتوسع الكمي في مراحل التعليم العام والخاص وتعليم الكبار حسب أعداد المدارس والطلبة والمعلمين للأعوام الدراسية 1972-1973م / 1993-1994م / 2009-2010م

| البيان | | | رياض الأطفال | الحلقة الأولى | الحلقة الثانية | المرحلة الثانوية | إجمالي التعليم الحكومي | التعليم الخاص | تعليم الكبار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1972 1973 | المدارس | ذ | | 37 | 25 | | 69 | 18 | 36 |
| | | ث | | 22 | 15 | | 37 | | 18 |
| | | مختلط | 26 | | | | 26 | | |
| | | إجمالي | 26 | 59 | 40 | | 132 | 18 | 54 |
| | الطلبة | ذ | 1707 | 15930 | 6841 | | 24478 | 2977 | 3626 |
| | | ث | 1569 | 10757 | 331 | | 15637 | | 1551 |
| | | إجمالي | 3267 | 26687 | 7172 | | 40115 | 2977 | 5231 |
| | المعلمون | ذ | | 626 | 635 | | 1261 | 138 | 215 |
| | | ث | 111 | 466 | 321 | | 898 | | 120 |
| | | إجمالي | 111 | 1092 | 956 | | 2159 | 138 | 5566 |
| 1993 1994 | المدارس | ذ | | 121 | 49 | 72 | 242 | 4 | 54 |
| | | ث | | 111 | 47 | 82 | 240 | 1 | 89 |
| | | مختلط | 65 | 5 | 3 | 1 | 74 | 354 | |
| | | إجمالي | 65 | 237 | 99 | 155 | 556 | 359 | 143 |
| | الطلبة | ذ | 9150 | 77107 | 32608 | 16202 | 135067 | 94259 | 7506 |
| | | ث | 9295 | 75860 | 34655 | 21425 | 141235 | 97285 | 10250 |
| | | إجمالي | 18455 | 152967 | 67263 | 37627 | 267302 | 173544 | 17756 |
| | المعلمون | ذ | | 4044 | 3737 | | 7781 | 1733 | 1250 |
| | | ث | 1013 | 5592 | 4782 | | 11387 | 7979 | 1761 |
| | | إجمالي | 1013 | 9636 | 8519 | | 19168 | 9721 | 20767 |
| 2009 2010 | المدارس | ذ | | 107 | 88 | 105 | 303 | 6 | 32 |
| | | ث | | 104 | 87 | 114 | 305 | 7 | 46 |
| | | مختلط | 111 | 5 | 1 | | 117 | 448 | |
| | | إجمالي | 111 | 216 | 176 | 219 | 725 | 461 | 87 |
| | الطلبة | ذ | 12254 | 43225 | 41480 | 27913 | 125538 | 277234 | 6105 |
| | | ث | 12576 | 48754 | 43453 | 35119 | 139893 | 248171 | 7106 |
| | | إجمالي | 24821 | 91979 | 84933 | 63032 | 265431 | 525405 | 13289 |
| | المعلمون | ذ | | 1477 | 3464 | 3036 | 8004 | 6608 | 600 |
| | | ث | 1591 | 6659 | 3810 | 3680 | 15740 | 25789 | 927 |
| | | إجمالي | 1591 | 8136 | 7247 | 6743 | 23744 | 32397 | 1527 |

من خلال قراءة الجدول يلاحظ أن عدد المدارس والطلبة والمعلمين عام 1972/1973م في جميع مراحل التعليم المختلفة قد حقق زيادات مطردة ،فكان عدد المدارس (132) مدرسة، و(40115) طالباً، و(2159) معلماً، في التعليم الحكومي ولقد ارتفع العدد في التعليم الحكومي 1993/1994م ليصل إلى (551) مدرسة، و(276302) طالباً، و(19168) معلماً، واستمر العدد في الارتفاع حتى وصل في العام الدراسي 2009/2010م إلى (725) مدرسة، و(265431) طالباً، و(23856) معلماً.

وكذلك هو الوضع بالنسبة للتعليم الخاص فقد تطور العدد من (18) مدرسة، و(2977) طالباً، و(138) معلماً في العام الدراسي 1972/1973م ليصل إلى (359) مدرسة، و(17756) طالباً، و(6612) معلماً في عام 1993/1994م، حتى أصبح العدد في عام 2009/2010م (461) مدرسة، و(525405) طالباً، و(32397) معلماً.

أما بالنسبة لتعليم الكبار فقد كان عدد مراكزه(28) مركزاً، و(5177) دارسا، و(268) معلما في العام الدراسي 1972/1973م وارتفع إلى (143) مركزا، و(17756) دارسا، و(2612) معلما في عام 1992/1993م، ثم انخفض العدد في 2009/2010م فوصل العدد إلى (78) مركزا وبلغ عدد الدارسين (13211) دارساً، و(1527) معلماً. إن مقارنة الإحصائيات بين الأعوام الثلاثة توضح أن توسع وتطور الأعداد في المدارس والطلبة والمعلمين ما زال مستمرا، وأن الدولة تسعى دائما لتوفير التعليم لجميع الفئات وعلى مستوى الدولة.

## المبحث الثاني: التطور النوعي في نظام التعليم:

يُستمد التطوير النوعي في نظام التعليم في دولة الإمارات من واقع النظام التعليمي ذاته، لغايات رفع مستواه من حيث الكفاءة والفاعلية والجودة، من خلال استحداث صيغ جديدة للتعليم مواكبة للتطورات المستمرة في جميع مجالات عملية التعلم والتعليم،كتطوير برامج إعداد المعلم وتنميته المهنية، وتقويم الطلبة والمناهج التعليمية، وتبني استراتيجيات تطويرية داخل الصفوذلك لأن التحدي الأكبر في جهود التطوير يتمثل في مواجهة حقبة الانفجار المعرفي وثورة المعلومات، ومواكبة الجديد والاتجاهات العالمية المستجدة في نظم التعليم.وفيما يلي يتم تسليط الضوء على أبرز معالم التطور النوعي في النظام التعليمي في دولة الإمارات منذ نشأته:

### أولاً : مراحل تطور المناهج التعليمية:

تعتبر المناهج التعليمية من أهم أبعاد العملية التربوية، ومفصلاً رئيسياً لجهود التطوير والإصلاح في أي نظام تعليمي. وفي ظل ما يشهده العالم من تغيرات سريعة، وما تشهده المعرفة الإنسانية من نمو يؤثر في المجتمعات والثقافات بشكل متصل؛تقف النظم التربوية أمام تحدٍ كبيرٍ يلقي عليها مسؤوليات كثيرة أهمها: تبني إستراتيجيات جديدة في بناء المناهج تساهم في مواجهة هذه التحديات، وتحقق العيش الآمن، والانفتاح، والتسامح.

وتحتل المناهج التعليمية مكانة الصدارة في أولويات نظام التعليم في دولة الإمارات باعتبارها تمثل الصورة الثقافية لمستقبل

التنمية الاجتماعية بمختلف أبعادها،وهي أداة بناء الأجيال الصاعدة بناءً متوازنا في الجوانب الروحية، والعقلية، والمهارات الجمالية، والجسدية. لذلك دأب النظام التعليمي في الدولة منذ نشأته على تطوير المناهج تبعا للتغيرات المجتمعية، والتغيرات في أهداف وزارة التربية والتعليم، والتغيرات التربوية العالمية، وتحديات العولمة،وبما يتلاءم مع كل مرحلة من مراحل التطور التي مر بها عبر مسيرة تطور الدولة. وفيما يلي عرض لأهم ملامح هذا التطور بدءا من المناهج التي اعتمدتها الدولة غداة الاستقلالوانتهاء بالواقع الحالي،حيث تشير المصادر إلى أن تطور المناهج في الدولة قد مر بثلاث مراحل:(20)

الشكل رقم (30) يبين مراحل تطور المناهج الدراسية بالدولة

1. مرحلة المناهج المتعددة.
2. مرحلة المناهج الكويتية.
3. مرحلة المناهج الوطنية.

### المرحلة الأولى:

مرحلة المناهج المتعددة وتمتد منذ قبل قيام دولة الاتحاد إلى بعد قيامها في العام الدراسي (1972 – 1973م)، والجدول الآتي يبرز توزيعها في إمارات الدولة:

الجدول رقم (29) يوضح ملامح مرحلة المناهج المتعددة وتوزيعها

| الإمارة | المناهج المحلية/ المناهج أبوظبي | المناهج الكويتية | المناهج الأردنية | المناهج القطرية |
|---|---|---|---|---|
| أبوظبي | للمرحلة الابتدائية 1965مالصفوف (1-6) | للمرحلة الثانوية (3) صفوف | للمرحلة الإعدادية (3) صفوف | - |
| الفجيرة | للمرحلة الابتدائية 1965مالصفوف (1-6) | للمرحلة الثانوية (3) صفوف | للمرحلة الإعدادية (3) صفوف | - |
| عجمان | للمرحلة الابتدائية 1965مالصفوف (1-6) | للمرحلة الثانوية (3) صفوف | للمرحلة الإعدادية (3) صفوف | - |
| دبي | - | لجميع المراحل الدراسية (1 - 12) | - | - |

تابع الجدول رقم (29) يوضح ملامح مرحلة المناهج المتعددة وتوزيعها

| الإمارة | المناهج المحلية/ المناهج أبوظبي | المناهج الكويتية | المناهج الأردنية | المناهج القطرية |
|---|---|---|---|---|
| الشارقة | - | لجميع المراحل الدراسية (1 - 12) | - | - |
| أم القيوين | - | لجميع المراحل الدراسية (1 - 12) | - | - |
| رأس الخيمة | - | لجميع المراحل في مدارس مكتب الكويت | - | لجميع المراحل في مدارس معارف الإمارة |

وقد رافق هذه المناهج الخليجية والعربية السلم التعليمي الذي يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (30) يوضح السلم التعليمي في الإمارات الشمالية وأبوظبي في مرحلة المناهج المتعددة من قبل قيام دولة الاتحاد إلى بعد قيامها (1972- 1973م)

| الإمارة | المرحلة الأولى الابتدائية | المرحلة الثانية (الإعدادية/المتوسطة) | المرحلة الثانوية |
|---|---|---|---|
| أبوظبي | 6 | 3 | 3 |
| الإمارات الشمالية | 4 | 4 | 4 |

**المرحلة الثانية:**

مرحلة المناهج الكويتية في الفترة من 1971- 1977م وبدأت مع إطلالة قيام دولة الاتحاد حيث تم توحيد المناهج الدراسية إذ اعتمدت المناهج الكويتية لجميع المراحل الدراسية في الإمارات كلها مع استمرار السلم التعليمي (4،4،4) إلى منتصف السبعينات، ومن ثم حل محلها السلم التعليمي (6،3،3).

**المرحلة الثالثة:**

مرحلة المناهج الوطنية والتي بدأت من العام الدراسي 1977م وفي هذه المرحلة بدأت عمليات إصلاح المناهج، وذلك مع ظهور الدولة الاتحادية كمؤسسة اجتماعية سياسية والذي جعل من قضية تطور المناهج الدراسية أمرا حتميا، فكان القرار الوزاري رقم، (5) لسنة1981م لبدء العمل في تطوير المناهج بهدف إنتاج أول منهج وطني تعده الدولة يعكس احتياجات مجتمع الإمارات وهويته، وخصوصيته الثقافية. وقد تم في هذه المرحلة:

## أولاً: المشروع الأول للمناهج الوطنية:

بدأت عمليات إصلاح المناهج وذلك مع ظهور الدولة الاتحادية كمؤسسة اجتماعية سياسية.

1. إعداد مناهج وطنية معدلة عن المناهج الكويتية ابتداء من العام الدراسي ( 83-1984م).
2. إعداد مناهج مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي لصفوف المرحلتين الابتدائية والإعدادية (1-9) وذلك لمادتي (الرياضيات والعلوم)، بإشراف مكتب التربية العربي لدول الخليج ابتداء من العام الدراسي (83-1984م).
3. تصميم وحدات دراسية خاصة عن دول مجلس التعاون، ثم إضافتها إلى مناهج الدراسات الاجتماعية، واللغة العربية.
4. إعداد وثيقة وطنية لمنهج اللغة الإنجليزية بمختلف الصفوف الدراسية.
5. بناء منهج وطني للغة الإنجليزية في مختلف المراحل الدراسية بدلاً من مناهج أكسفورد الإنجليزية ابتداء من العام الدراسي (1985-1986م).

وقد اعتمدت المناهج الوطنية السلم التعليمي (6،3،3)، والذي يتكون كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (31) يبين السلم التعليمي في الإمارات في مرحلة المناهج الوطنية في الأعوام ( 1973-1984م)

| المراحل التعليمية | | المستويات | المناهج الكويتية | المناهج الأردنية | المناهج القطرية |
|---|---|---|---|---|---|
| رياض الأطفال | | - | 1 ، 2 | سنتان | 4 - 6 |
| التعليم الأساسي | التعليم الابتدائي | الأول | 1 ، 2 ، 3 | ثلاث سنوات | 6 - 9 |
| | | الثاني | 4 ، 5 ، 6 | ثلاث سنوات | 9 - 12 |
| | التعليم الإعدادي | الثالث | 7 ، 8 ، 9 | ثلاث سنوات | 12 - 15 |
| التعليم الثانوي | | تعليم عام | 10 | سنة واحدة | 16-18 |
| | | التفريع إلى علمي وأدبي | 11 ،12 | سنتان | |

## ثانياً: المشروع الثاني لتطوير المناهج: من 1992-1998م

إن التطورات الضخمة التي حدثت في العقدين (1971-1991م) في المجالات الاقتصادية، والثقافية، والتقانة، والتي بدأ ينفتح عليها مجتمع الإمارات، ومؤسساته قد استجابت لها وزارة التربية والتعليم فجاء هذه المشروع، وقد تم فيه:

- إعداد وثائق وطنية جديدة للمناهج الدراسية خلال العامين 1992-1994م.
- إنتاج المواد التعليمية للمناهج الجديدة ( كتاب الطالب، دليل المعلم، الوسائل التعليمية المصاحبة لكل منهج ).
- التوسع في تدريس اللغة الإنجليزية ليبدأ من الصف الأول الابتدائي ابتداء من العام الدراسي 91-1992م.
- التوسع في تدريس مادة الحاسوب في المرحلة الثانوية ليشمل مدارس الدولة كافة بعد تدريس منهجه في خمس مدارس وذلك ابتداء من العام الدراسي (1994 - 1995م)، وتوفير متطلبات هذا المنهج كافة .
- استحداث برنامج تدريس المهارات الحياتية لصفوف المرحلتين الابتدائية (4،5،6) والإعدادية (7،8،9).

جاءت وثائق المناهج منسجمة مع المستجدات العلمية والتقنية والتربوية، وأحدث المعايير العالمية في بناء عناصر المنهج.

والجدول الآتي يوضح مراحل تطبيق المناهج الوطنية المنبثقة عن المشروع الثاني لتطوير المناهج للمراحل التعليمية كلها (الابتدائية، والإعدادية، والثانوية):

الجدول (32) يبين مراحل تطبيق المناهج الوطنية في المشروع الثاني لتطوير المناهج في الأعوام من 1991 إلى 1997م

| الصفوف | المرحلة الابتدائية | المرحلة الإعدادية | المرحلة الثانوية | العام الدراسي |
|---|---|---|---|---|
| الأول | 1. الأول<br>2. الرابع | الأول الإعدادي | الأول الثانوي | 1994 - 1995م |
| الثاني | 1. الثاني<br>2. الخامس | الثاني الإعدادي | الثاني الثانوي | 1995 - 1996م |
| الثالث | السادس | الثالث الإعدادي | الثالث الثانوي | 1996- 1997م |

وقد شمل التطوير مقررات التربية الإسلامية، واللغة العربية، والمواد الاجتماعية، ( التاريخ، والجغرافيا ) والمواد الفلسفية(علم النفس، علم الاجتماع، علم الاقتصاد، المنطق).

### ثالثاً: مرحلة رؤية الوزارة (2020) والتي تبدأ من العام الدراسي (2002 - 2003م):

جاءت هذه المرحلة ضمن خطة تربوية شاملة بدأتها وزارة التربية والتعليم عام 2000م متعلقة ببناء وثائق حديثة ومتكاملة للمواد الدراسية المختلفة تأخذ بالاعتبار بناء شخصية المتعلم من جميع الوجوه، النفسية، والاجتماعية، والفلسفية، والمعرفية، وتؤكد على مهارات التفكير المختلفة، وحل المشكلات، وصنع القرارات، والتواصل، وترابط المواد الدراسية ببعضها من جهة، وربطها بالحياة اليومية للمتعلم من جهة أخرى؛ فجاءت وثائق المناهج منسجمة مع المستجدات العلمية والتقنية والتربوية، وأحدث المعايير العالمية في بناء عناصر المنهج (الأهداف العامة، والمحتوى العلمي، وأساليب التدريس ووسائطها وتقنياتها، والتقويم: أنواعه، وأساليبه وأدواته، وتحليل نتائجه).

وقد تمثلت خطة تطوير المناهج في هذه المرحلة في بناء وثائق وطنية جديدة، ومن هذه الوثائق صدرت الأوعية التعليمية في صورة كتب دراسية وملحقاتها من: الأدلة، والوسائط، وأدوات التقويم والقياس.

أما الكتب الدراسية المطورة الصادرة عن الوثائق الوطنية لهذه المرحلة فالجدول الآتي يوضح المواد، والسنوات، والصفوف التي طبقت فيها (4):

الجدول (33) يبين الكتب الدراسية المطورة، والسنوات، والصفوف التي طبقت فيها بدءا من العام الدراسي (2004- 2005م) إلى (2011-2012)

| م | العام الدراسي / المادة | 2004 2005م | 2005 2006م | 2006 2007م | 2007 2008م | 2008 2009م | 2009 2010م | 2010 2011م | 2011 2012م |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | التربيةالإسلامية | | 1،2،3 | 4،5 | 6،10 | 7،8،9 11،12 | | | |
| 2 | اللغة العربية | 1 ، 2 | 3 ، 10 | 4،11 | 5،12 | 6 | 7 | | |
| 3 | اللغة الإنجليزية | 1،2،3 | 4،5 | 6،7،8،10 | 9 ، 11 | تعديل 12 | 10،11 12، | | |
| 4 | الرياضيات | | 4،10 | 5،11 علمي | 6،8،12 علمي | 7،9 | | | |
| 5 | العلوم | | 4 | 5 | 6 | 7 | 8،9 | | |
| 6 | الفيزياء | | 10 | 11 علمي | 12علمي | | | | |
| 7 | الأحياء | | 10 | 11 علمي | 12علمي | | | | |
| 8 | الكيمياء | | 10 | 11 علمي | 12علمي | | | | |
| 9 | الجيولوجيا | | | | | 10 | 11 علمي | | |

تابع الجدول (33) يبين الكتب الدراسية المطورة، والسنوات، والصفوف التي طبقت فيها بدءا من العام الدراسي (2004- 2005م) إلى (2011-2012)

| م | العام الدراسي المادة | 2004 2005م | 2005 2006م | 2006 2007م | 2007 2008م | 2008 2009م | 2009 2010م | 2010 2011م | 2011 2012م |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 10 | تقنية المعلومات | | | | | | 1،2،3،4، 5،10،11 | | |
| 11 | التاريخ | | | | | 10 | 11 أدبي | | |
| 12 | الوطنية | | | 9 | 7،8 | | | | |
| 13 | علم النفس | | | | | 12 أدبي | | | |
| 14 | الاقتصاد | | | | | 11،12 أدبي | | | |
| 15 | الموسيقى | | | | | 1 | 2،3 | | |
| 16 | علم النفس | | | | | 11 أدبي | | | |
| 17 | الدراسات الاجتماعية | | 4 | 5 | 6 | 7 | | | |
| 18 | الجغرافيا | | | | 10 | 11 | | | |
| 19 | التربية الفنية | | | | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

## رابعاً: مرحلة تطوير وثائق وإصدار الكتب المطورة في الفترة 2004 -2011م

في هذه المرحلة تم إعداد مواد تعليمية تحقق عناصر الوثائق من أهداف، ومعايير، ونواتج تعليمية، ومؤشرات أداء، من خلال عملية تطوير شاملة وواسعة تمثلت بتشكيل لجان متخصصة من إدارة المناهج، والإدارة التربوية، والميدان التربوي، بالتعاون مع الجامعات والمعاهد العلمية والتقنية العليا، والقطاع الخاص لتأليف كتب التربية الإسلامية، واللغة العربية، والدراسات الاجتماعية، وتقنية المعلومات، ومواد الأنشطة. وتشكيل لجان متخصصة لمواد الرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية، لدراسة عدد من السلاسل العالمية للوقوف على أكثرها انسجاماً مع الأهداف التربوية، ووثائق المناهج في الدولة. وقد تم اختيار سلسلة (سكوت فورسمان ) لمادة الرياضيات، وسلسلة ( هاركورت ) لمادة العلوم، وسلسلة ( UAE PARADE ) لمادة اللغة الإنجليزية للحلقة الأولى من التعليم الأساسي، ثم سلسلة ( UAESKILLS IN ENGLISH ) للحلقة الثانية، والمرحلة الثانوية. حيث بدأت عملية تطبيقها بدءاً من العام الدراسي 2001/2000م للغة الإنجليزية، وفي العام الدراسي 2004/2003م لمادتي العلوم والرياضيات. والجدول التالي يبين المواد الدراسية المطورة لجميع مراحل التعليم العام في الفترة الزمنية 2000 ـ 2008م.

الجدول (34) يبين المواد الدراسية المطورة لجميع مراحل التعليم العام في الفترة الزمنية 2000 ـ 2008م

| المادة الدراسية | السنة الدراسية | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2000 2001م | 2001 2002م | 2002 2003م | 2003 2004م | 2004 2005م | 2005 2006م | 2006 2007م | 2007 2008م |
| التربية الإسلامية | | | | | 1، 2، 3 | 4 | 5، 10 تجريب | |
| اللغة العربية | | | | | 1 ، 2 | 3،10 تجريب | 4، 10 تعميم،11 تجريب | |
| الدراسات الاجتماعية/ التربية الوطنية | | | | | 1 ، 2 ، 3 | 4، 9 تجريب | 5، 9 تعميم | |
| الرياضيات | | | أنشطة 7 | 1 ، 2 ،أنشطة 8 ، 9 | 3 | 4 ، 10 | 5 ،11ع ،11أ | 6، 8 ،12ع ،12 أ |
| العلوم | | | | 1 ، 2 | 3 | 4 | 5 | 6 |
| الفيزياء | | | 11 أ | 12أ | - | 10 | 11 ع | 12 |
| الكيمياء | | | | 11أ | - | 10 | 11 ع | 12 |
| الأحياء | | | | 11أ | 12أ | 10 | 11ع | 12 |
| اللغة الإنجليزية | 1 ،9 | 2 ،10 | 3 ،11 | 4 ،12 | 5 | 6 | 7 ، 8، 10 | 9، 11 |
| التاريخ | | | | | | | 4 ، 5 | |
| الجغرافيا | | | | | | | 10 تجريب | |
| تقنية المعلومات | | | | | 10 ، 11 | | 6 ، 7، 8 ، 9 | |

**وأهم سمات المناهج المطورة التي أصدرتها الوزارة في هذه المرحلة هي (4):**

1. انسجامها مع الأهداف العامة للتعليم في الدولة، وشمولها عناصر المحتوى العلمي بصورة متكاملة ومتوازنة، مما يؤدي إلى نمو متوازن في الجوانب المختلفة لشخصية المتعلم.
2. تركيزها على مهارات التفكير المختلفة،والتواصل، وحل المشكلات، وصنع القرارات.
3. توافر تطبيقات عملية وحياتية متنوعة مما يعزز التعلم ذا المعنى بالنسبة للمتعلم، وينمي لديه اتجاهات إيجابية نحو العلم وتطبيقاته.

4. توفر للمتعلم ثقافة عامة واسعة من خلال مداخل الموضوعات، والأنشطة، والرسومات، والإحصائيات، والخرائط والمعلومات وغيرها.

5. مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين، وذلك من خلال تخصيص مواد تعليمية وإثرائية مرافقة لفئات المتعلمين المختلفة من حيث القدرات والتحصيل.

6. وفرت الترابط اللازم بين المواد الدراسية المختلفة.

7. اعتمدت مداخل متنوعة، وأساليب وإستراتيجيات تدريس، وأساليب وأدوات تقويم حديثة ومتنوعة.

8. وفرت أنشطة ومواقف تساعد على تنمية قدرة المتعلم على البحث، والتجريب، والاكتشاف، والتعميم.

9. تأكيدها على التواصل مع الأهل، وتعزيز دور الأسرة في متابعة تعلم الأبناء وتنمية مهاراتهم.

10. توافر فرص كافية لتنمية مهارات المتعلم اللغوية في القراءة، والكتابة، والتحدث، والاستماع، والمطالعة الذاتية وتوظيف القواميس اللغوية.

أما الوثائق التي أصدرتها الوزارة من عام 2008م وحتى 2011م فيوضحها الجدول التالي:

جدول (35) يبين الوثائق الوطنية المطورة التي أصدرتها الوزارة من عام 2008م وحتى 2011م

| الوثائق | 2008م | 2009م | 2010م |
|---|---|---|---|
| وثيقة المهارات الحياتية | | | |
| وثيقة التربية الإسلامية | | | |
| وثيقة اللغة العربية | | | |
| وثيقة التربية الوطنية | | | |
| وثيقة الدراسات الاجتماعية | | | |
| وثيقة العلوم | | | |
| وثيقة الرياضيات | | | |
| وثيقة اللغةالإنجليزية | | | |
| وثيقة التربيةالموسيقية | | | |
| وثيقة التربيةالرياضية | | | |
| وثيقة التربيةالفنية | | | |
| وثيقة تقنيةالمعلومات | | | |

وقد استندت جهود تطوير وبناء المناهج في هذه المرحلة إلى المرتكزات التالية (4):

الشكل رقم (31) يبين مرتكزات بناء وتطوير المناهج:

## • مرتكزات تطوير المناهج

1. دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي يقرر أن التعليم حق لكل فرد في المجتمع مهما بلغ به العمر، ومن واجب المجتمع تيسير سبل الحصول عليه وفق أفضل المعايير التربوية والعلمية، حيث نصت المادة رقم 17 من دستور 1971م على أن:»التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية، ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد، ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاء على الأمية».

2. السياسة التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي وجهت القائمين على التربية والتعليم إلى استحداث صيغ جديدة للتعليم تواكب التطورات الحديثة في مجال التعليم، والارتقاء بمستواه من حيث كفاءته وفاعليته؛ بما يحقق مزيدًا من الاستجابة لاحتياجات المجتمع المتجددة.

3. الإستراتيجية الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2011-2013م التي جاء من أولوياتها: «إيجاد نظام تعليمي رفيع المستوى» مستهدفا جميع فئات التعليم في الدولة.

4. الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2010-2020م، وما تضمنته من أهداف إستراتيجية يتقدمها هدف « تطوير المناهج وتحقيقها جودة عالية لتهيئة المتعلمين لمجتمع المعرفة».

5. الوثائق الوطنية للمناهج والصادرة عن إدارة المناهج وهي: وثائق 1993م، ووثائق 2002م، ووثائق 2011م للتعليم العام والخاص الذي ينفذ مناهج الوزارة.

## • أهداف تطوير المناهج

وضعت الوزارة أهدافا محددة لتطوير المناهج في دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه المرحلة هي(4):

1. استيعاب المستجدات العلمية والتربوية والتقنية في عمليتي التعلم والتعليم، وتوظيف معطيات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بوعي في الحياة اليومية.
2. الأخذ بالتوجهات العالمية في بناء المحتوى، وخاصة اعتماد أساليب عرض تؤكد نشاط المتعلم وتفاعله، وتزويده بثقافة عامة إلى جانب المعرفة العلمية.
3. تنمية قدرات المتعلمين على مواجهة المشكلات، وحلها بأساليب تفكيرية وإبداعية، وصنع القرارات.
4. بناء مناهج تساعد المتعلمين على التعلم الذاتي، وتنمية التفكير بأنواعه،ومهارة الاتصال والتواصل، والتعبير عن أفكاره بوضوح، وربط العلم بالحياة والتقانة.
5. تعزيز الانفتاح الثقافي والحضاري، وظاهرة العولمة وما نجم عنها من تجدد في الاحتياجات الإنسانية والمجتمعيةوتغير في اهتمامات المتعلم، وحاجاته، وميوله.
6. إعداد الفرد للتكيف مع مصادر المعرفة، وشبكات المعلوماتية، والتفاعل الإيجابي الواعي معها.
7. رفع مستوى طلبة التعليم العام؛ للوصول إلى مستويات عالمية من حيث الإعداد والتأهيل، والقدرة على المنافسة في المسابقات الدولية.
8. تنمية الاتجاهات العلمية؛ والاستعداد والميل نحو البحث والاستقصاء والحوار، مما يعزز الثقة بالنفس والإحساس بالمسؤولية.
9. الاستجابة لحاجات المجتمع؛ وسوق العمل في ضوء التسارع في النمو الاجتماعي، والاقتصادي، والتقني مما أفرز حاجات جديدة متمثلة بمواصفات الفرد وكفاياته ومهاراته.
10. تحقيق الربط اليسير بين التعليم العام، والتعليم العالي من خلال تزويد الطلبة بالمهارات الإبداعية، وعمليات التعلم التي تؤهلهم للالتحاق بكليات الجامعات، والمعاهد العلمية العليا.

ويبذل نظام التعليم في دولة الإمارات في هذه المرحلة جهودا في مجال توجيه عملية بناء وتخطيط المناهج بحيث تخرج التعليم من الأنماط الجامدة، والنظم التقليدية، وتستحدث صيغاً جديدة تواكب التطورات الحديثة في مجال تقنيات وأساليب التعلم بحيث تركز على مهارات الفهم، والتحليل، والتقويم، وتسهم بفعالية أكبر في تعزيز الانتماء الوطني، والهوية الوطنية والذاتية والثقافية الإسلامية والعربية لدولة الإمارات.

كما تبذل وزارة التربية والتعليم جهودا كبيرة بتوفير كتبٍ مدرسية مجانية لكل طالب في كل المراحل الدراسية بمستويات عالية

من التنظيم والطباعة والإخراج، كما تجري عليها مراجعات سنوية مستمرة لتعديلها، وتصحيحها طبقا للتغذية الراجعة الميدانية. فضلا عن ذلك تزود وزارة التربية والتعليم المدارس بالعديد من التسهيلات، والوسائط المرئية والمسموعة إلى جانب المكتبات والمختبرات العلمية واللغوية، وأجهزة الحاسوب، كما قامت الوزارة بإنتاج برامج إلكترونية مرتبطة بالمناهج تتضمن كتباً دراسية ومواد مساندة تم إنتاجها خلال الأعوام 2009-2011م، كما يوضح والشكل التالي:

الشكل رقم (32) يبين البرامج الإلكترونية المنتجة في الأعوام 2009-2011م

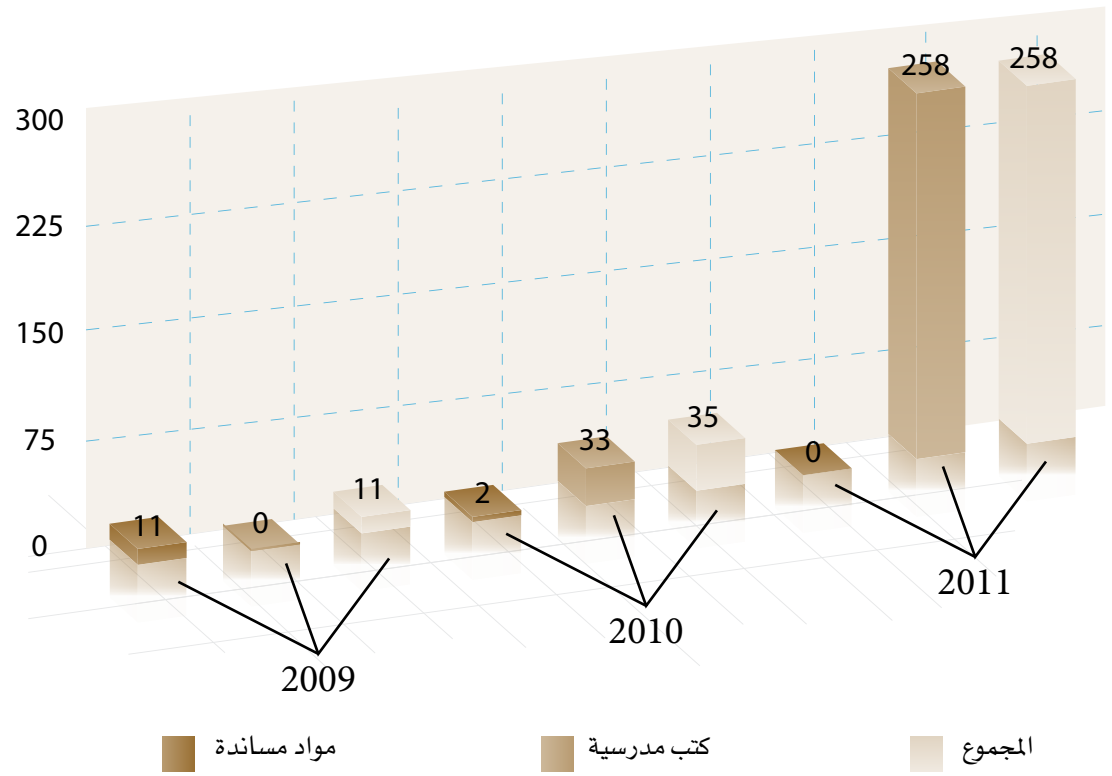


## ثانيا : نظام التقويم والامتحانات

يعد التقويم عنصراً رئيسياً من عناصر نظام التعليم ، وأداة مهمة من أدوات تطويره وتجويده ؛ حيث يلعب دورا محوريا في عمليات التخطيط والإصلاح التربوي، ويفيد في اتخاذ القرارات التعليمية المتعلقة بالتسكين، والترفيع، والتشخيص، والعلاج، وتقديم تغذية راجعة ليس فقط فيما يخص تحصيل الطلبة من خلال عمليات جمع البيانات والدلائل عن حالة الطالب التعليمية كما تحددها لوائح التقويم والامتحانات،وإنما أيضا فيما يرتبط بمختلف المكونات والعناصر الأخرى لنظام التعليم.فالتقويم يعني الوسيلة والأداة التي يمكن بوساطتها تحديد مدى نجاح العمل التربوي بكامل أبعاده ومرتكزاته في تحقيق الأهداف المرجوة، وعليه فالتقويم يلازم العمل التربوي من أولى خطواته إلى نهايتها،ويتعامل مع العملية التعليمية بنظرة شمولية.

وحرصت وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة دائماً على تطوير سياسات التقويم وطرقه وأساليبه، بهدف تجويد مخرجاتها التعليمية وفق أعلى المعايير العالمية. وقد كانت نواة التطوير الأكثر فعالية في هذا الشأن هو إنشاؤها آلية متخصصة تابعة للوزير مباشرة في سبتمبر 2000م هي مكتب التخطيط والتطوير والتقويم المؤسسي،ومركز تطوير الامتحانات والقياس والتقويم التربوي، كأحد مشاريع الخطة الاستراتيجية للوزارة آنذاك (2020)، وهدف المركز إلى وضع أسس قياس موضوعية وأساليب تقويم تستند إلى التطورات المعاصرة، والمواصفات العالمية، وتستخدم فيها التقنيات الحديثة لقياس مستويات تحصيل الطلبة، وتقويم مختلف عناصر المنظومة التربوية،وخلق التواصل المستمر بين الكفايات التي يحددها مركز تطوير المناهج، وأدوات القياس التي يقترحها المركز،وكذلك تهيئة النظام التعليمي للتنافس في الاختبارات الدولية للتحصيل، وتبني سياسة تضمن حسن إعداد الطلبة وتحقيق معدلات تحصيل أعلى مقارنة بالمعايير الدولية، والمشاركة في المسوحات التقويمية الدولية.

تبذل وزارة التربية والتعليم جهودا كبيرة بتوفير كتبٍ مدرسية مجانية لكل طالب في كل المراحل الدراسية بمستويات عالية من التنظيم والطباعة والإخراج.

كما عمل المركز على جعل التقويم التربوي مدخلا لتحسين المستوى الكيفي للتعلم، من خلال التركيز على القيم التي تحكم سير الامتحانات، والمعايير، والمستويات الكيفية التي تقوم عليها، والتحول من سياسات التقويم من نظام ساكن يستند إلى قياس حفظ واسترجاع المعلومات إلى نظام ديناميكي متفاعل يعتمد على قياس الكفايات الوظيفية المتعلقة بمهارات البحث العلمي، والتفكير الناقد، وحل المشكلات، وتوطيد العلاقات بين الأفراد والجماعات في المجتمعات المدرسية،لكي يقوم التعليم والتعلم على الحوار البناء وليس على النقل والتسليم،ويتحول التعليم من التلقين إلى الاكتشاف،ومن الترديد إلى الإبداع،ومن انتظار القرار إلى الاعتماد على النفس والمشاركة في صنع القرار،وبذلك يحل التعلم محل التعليم. ومن المشروعات التطويرية التي تبناها المركز: مشروع إنشاء بنك الأسئلة الإلكتروني ومشروع تطوير التقويم في الحلقة الأولى ببناء اختبارات تشخيصية مرجعية المحك في المواد الدراسية الأساسية،ومشروع قياس المهارات الأساسية لتلاميذ المرحلة التأسيسية(14).

التقويم يعني الوسيلة والأداة التي يمكن بوساطتها تحديد مدى نجاح العمل التربوي بكامل أبعاده ومرتكزاته.

## لوائح التقويم و الامتحانات

مرنظام التقويم والامتحانات في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأته على امتداد الأعوام 1971-2012 بمراحل تطور عديدة عكست حالة التطور النوعي في نظام التعليم، و فيما يلي عرض لأهم ملامحه من خلال تطور لوائح التقويم والامتحانات:

- التقويم يلازم العمل التربوي من أولى خطواته إلى نهايتها.

| البعد الزمني | لوائح التقويم و الامتحانات و أهم مكوناتها |
|---|---|
| قبل الإستقلال وقيام الدولة | ساد نظام التقويم و الامتحانات الكويتي بتغييرات طفيفة من الناحية التطبيقية(5) |
| 1971 | أصبحت الامتحانات مركزية في المواد الأساسية لطلبة المرحلة الابتدائية(من الرابع-السادس) (2) أي مركزيا في زمنه و موعده، و موحدا في أسئلته. |

| البعد الزمني | لوائح التقويم و الامتحانات و أهم مكوناتها |
|---|---|
| 1978-1974 | • إلغاء شهادة المرحلة المتوسطة في العام الدراسي 1975، و استحداث الشهادة الإعدادية العامة و تجري على المستوى المركزي بإشراف الموجهين الأوائل، و تحدد الدرجة النهائية للطالب على الشكل الآتي:<br>-درجة أعمال السنة 20٪<br>-درجة امتحان آخر العام 80٪<br>• المرحلة الثانوية: امتحانات مركزية، بحيث يضع الموجهون الفنيون الأسئلة، و بمشاركة التوجيه الأول المختص ثم تعتمد من سعادة وكيل الوزارة. |
| 1980 | • استحداث نظام الصفين في الشهادة الإعدادية العامة لطلبة المنازل وفق الشروط الآتية:<br>-أن يكون عمر الطالب قد تجاوز (15) عاما عند الامتحان.<br>-أن يكون حاصلا على الشهادة الابتدائية.<br>-ألا يكون من الطلبة النظاميين، أو الدارسين في المدارس المسائية. |
| 1982 | • صدور القرار الوزاري رقم (2/157) متضمنا النظام الجديد الذي صدر في لائحة التقويم و الامتحانات وأهم مكوناتها ما يلي:<br>1. أهمية التقويم، ووظائفه، و شموليته.<br>2. المرحلة الابتدائية:<br>-الصفوف(1-3) :تقديرات وصفية، لايجوز بقاء التلميذ أكثر من سنتين دراسيتين في صفه.<br>-الصفوف(4-6) :<br>أعمال السنة 50٪<br>امتحان آخر الفصل 50٪<br>3. المرحلة الإعدادية:<br>امتحان النقل للصفين الأول و الثاني الإعداديين.<br>امتحان الشهادة الإعدادية العامة لطلبة الصف الثالث الإعدادي<br>(20٪ أعمال السنة + 80٪ امتحان آخر العام).<br>4. المرحلة الثانوية:<br>امتحان النقل للصفين الأول ولاثاني الثانويين.<br>امتحان الشهادة الثانوية العامة بشعبتيه(العلمي-الأدبي).<br>5. تحدد اللائحة كيفية إجراء الدور الثاني في امتحانات النقل والامتحانات العامة.<br>6. وضعت اللائحة قواعد ومعايير تخطي طلبة صفوف النقل بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية(للمواطنين)<br>7. المواد التي يمتحن فيها طلبة الثانوية العامة(العلمي-الأدبي). |

نظام التقويم والامتحانات في دولة الإمارات منذ نشأته على امتداد الأعوام من 1971م وإلى 2011م بمراحل تطور عديدة عكست حالة التطور النوعي في نظام التعليم.

فيما يخص المرحلة الثانوية فكانت امتحاناتها العامة يتم إعدادها وتصحيحها في دولة الكويت حتى العام 1978/77م.

الجدول (36) يمثل المواد التي كان يُمتحن فيها طلبة الثانوية العامة العلمي والأدبي والدرجة الصغرى للنجاح في العام 1981/1982م

| مواد القسم العلمي | النهاية الكبرى | النهاية الصغرى | مواد القسم الأدبي | النهاية الكبرى | النهاية الصغرى |
|---|---|---|---|---|---|
| التربية الإسلامية | 100 | 50 | التربية الإسلامية | 100 | 50 |
| اللغة العربية | 200 | 100 | اللغة العربية | 300 | 150 |
| اللغة الإنجليزية | 100 | 40 | اللغة الإنجليزية | 200 | 80 |
| الرياضيات المعاصرة | 300 | 120 | اللغة الفرنسية | 100 | 40 |
| الفيزياء | 200 | 80 | التاريخ | 100 | 40 |
| الكيمياء | 100 | 40 | الجغرافيا | 100 | 40 |
| الكيمياء | 100 | 40 | المواد الفلسفية | 100 | 40 |
| الأحياء | 100 | 40 | - | - | - |
| الجيولوجيا | 100 | 40 | - | - | - |

أما المواد التي يمتحن فيها الطالب في التعليم الفني، فيظهرها الجدول الآتي:

الجدول (37) المواد التي يُمتحن فيها الطالب ودرجتها الصغرى في التعليم الفني في العام 1981/1982م

| المادة | امتحان آخر العام | النهاية الكبرى | النهاية الصغرى | الزمن |
|---|---|---|---|---|
| اللغة العربية | — | 100 | 50 | 4 ساعات إجمالي |
| ورقة أولى (تعبير وقراءة) | 50 | — | — | 2ساعة |
| ورقة ثانية (الأدب والنصوص والنحو) | 50 | — | — | 2ساعة |
| العلوم العامة | 100 | 100 | 40 | 2ساعة |
| فيزياء - كيمياء | — | — | — | |
| التربية الإسلامية | 100 | 100 | 50 | 1 1/2ساعة |
| الرياضيات | — | 100 | 40 | 5 ساعات إجمالي |
| الجبر | 30 | — | — | 1 1/2 ساعة |
| الهندسة التحليلية والاحتمالات | 40 | — | — | 2 ساعة |
| والبرمجة الخطية | (15+25) | — | — | 1 1/2 ساعة |
| التفاضل والتكامل | 30 (15+15) | | | |
| اللغة الإنجليزية | — | 100 | 40 | 4 ساعات إجمالي |
| ورقة أولى | 50 | — | — | 2 ساعة |
| ورقة ثانية | 50 | — | — | 2 ساعة |

تابع الجدول (37) المواد التي يُمتحن فيها الطالب ودرجتها الصغرى في التعليم الفني في العام 1981/1982م

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الرسم الفني | 100 | 100 | 40 | 3 ساعات |
| مادة التخصص عملي + نظري | – | 200 | 80 | 2 ساعة للنظري |

| البعد الزمني | لوائح التقويم و الامتحانات و أهم مكوناتها |
|---|---|
| 1987-1988 | • صدرت لائحة التقويم والامتحانات بموجب القرار الوزاري رقم(2/390) لسنة 1987، للمراحل التعليمية الثلاث.<br>أهم مكونات اللائحة:<br>1. المفهوم الحديث للتقويم من حيث: الشمولية، والاستمرارية، وأن التقويم عملية علاجية.<br>2. يتكون العام الدراسي من فترتين دراسيتين.<br>3. الصفان 1 – 2:<br>الفترة الأولى:معدل تقويمات الفترة الأولى–منتصف يناير.<br>الفترة الثانية:معدل تقويمات الفترة الثانية–منتصف مايو.<br>4. الصفوف 3–12:<br>التقويم الأول+التقويم الثاني+امتحان الفترة الأولى أو الثانية.<br>5. يتقدم طلبة الثالث الإعدادي لامتحان عام للحصول على شهادة الدراسة الإعدادية العامة، وكذلك طلبة المعاهد العلمية الإسلامية.<br>6. يؤدي طلاب الصف الثالث الثانوي في التعليم العام أو المعاهد الإسلامية امتحانا عاما للحصول على شهادة الثانوية العامة بقسميها (العلمي و الأدبي).<br>7. أما في التعليم الفني فيحصل الناجحون على شهادة دبلوم الثانوية (الصناعية،التجارية،الزراعية). |
| 1989-1990 | • لائحة التقويم والامتحانات للمرحلة الثانوية الصادرة عن قطاع التخطيط و التقويم (إدارة التقويم والامتحانات)، بموجب القرار الوزاري رقم (2/1518) لسنة 1989.<br>• أهم محاورها:<br>1. تمهيد حول التقويم التربوي، وأغراضه، وخصائصه، ووظائفه، من حيث الشمولية والتنوع، والاستمرارية...<br>2. توظيف التقييم لحفز الطلبة، و الارتقاء بمستوى التحصيل.<br>3. تخصيص نسبة 50٪ من النهاية العظمى لأعمال السنة الدراسية.<br>4. يكون الامتحان في الفصلين فيما دُرس في كل فصل على حده، وأما امتحان الإعادة فيشمل المنهج الدراسي كله. |

إن اللوائح المتعلقة بالتقويم والامتحانات قد أكدت على شمولية التقويم وتنوع وسائله وأدواته ثم استمراريتها في إطار أنواع التقويم المتعارف عليها.

أكدت اللائحة كذلك على تخصيص نسبة50٪ من النهاية العظمى لدرجة المادة الدراسية لأعمال السنة، بحيث تتاح الفرصة لتقويم الطلاب تقويماً مستمراً،ويخفف ذلك من الآثار السلبية للامتحانات الختامية.

| البعد الزمني | لوائح التقويم و الامتحانات و أهم مكوناتها |
|---|---|
| 1990-1989 | 5. يتم تقويم سلوك الطالب وفق المعايير و الضوابط الواردة في بطاقة السلوك.<br>6. يؤدي طلاب الصف الثالث الثانوي امتحانا عاما في آخر العام الدراسي.<br>7. التأكيد على أهمية المواظبة، ومشاركة أولياء الأمور. |
| 1992-1991 | • لائحة التقويم والامتحانات بموجب القرارين الوزاريين:<br>2/1625 لسنة 1991 للمرحلة الابتدائية.<br>2/1624 لسنة 1991 للمرحلتين الإعدادية و الثانوية.<br>• التأكيد على:<br>- شمولية التقويم و استمراريته وتدرجه، والاهتمام بمواد النشاط، و القيمة التربوية للحوافز لا سيما المعنوية فيها.<br>- تفعيل دور أولياء الأمور.<br>- إيلاء الاهتمام بالسلوك التربوي للطلبة بحيث يتم تقويم سلوك الطالب وفق المعايير، و الضوابط الواردة في بطاقة السلوك.<br>- مكونات العام الدراسي: فترتان دراسيتان.<br>- نظام التقويمات:<br>1. المرحلة الابتدائية الدنيا (1،2،3):<br>تكون درجة التلميذ النهائية من معدل درجة الفترتين.<br>2. المرحلة الابتدائية العليا (4،5،6):<br>تكون درجة التلميذ النهائية من معدل درجتي التقويم وامتحان الفترة.<br>3. المرحلة الإعدادية:<br>- تقويم مستمر خلال الفترة.<br>-امتحان نهاية الفصل الدراسي.<br>4. الثالث الثانوي:<br>امتحان عام تنظمه الوزارة في نهاية العام الدراسي.<br>5. دبلوم الدراسة الثانوية (الصناعية،التجارية،الزراعية):<br>امتحان عام تنظمه الوزارة في نهاية العام الدراسي. |

نظراً لتزايد أهمية التقويم بتزايد أهمية التربية ذاتها،فقد سعت وزارة التربية والتعليم في الدولة لمواكبة الاتجاهات الجديدة في نظم الامتحانات والتقويم فقامت باستصدار لوائح منظمة للتقويم والامتحانات ومن ذلك لائحة التقويم والامتحانات للعام 1992/1991م.

| | |
|---|---|
| **1997-1996** | • لائحة التقويم والامتحانات بموجب القرارين الوزاريين:<br>2/3111 لسنة 1996 للمرحلة الابتدائية.<br>2/3112 لسنة 1996 للمرحلتين الإعدادية و الثانوية.<br>• حددت لائحة أغراض التقويم التربوي، وخصائصه من حيث الشمولية، والاستمرارية، وتنوع وسائله، وأنواعه(قبلي،بنائي،ختامي)<br>• الحرص على الارتقاء بمستوى الاختبارات التحصيلية المدرسية من خلال توافر (الصدق والثبات، والموضوعية) ولتحقيقها لابد من:<br>-بناء الاختبارات على أساس التخطيط السليم(جداول المواصفات).<br>-تنوع فقرات الاختبار، وصياغتها بطريقة واضحة و محددة.<br>-مراعاة الدقة في إعداد نماذج الإجابة.<br>• مكونات العام الدراسي: فصلان دراسيان.<br>• تقسيم درجات المادة وفق مسارين:<br>أ - درجة التقويم المستمر 50٪<br>ب- درجة الامتحان 50٪<br>باستثناء المرحلة التأسيسية(1،2،3) حيث تكون درجة العام الدراسي من معدل الفصلين الدراسيين.<br>• الثانوية العامة: امتحان مركزي في المقررات جميعها/في نهاية العام الدراسي<br>• دبلوم الدراسة الثانوية(صناعية،تجارية،زراعية): امتحان مركزي في نهاية العام الدراسي.<br>• نوهت اللائحة بأهمية التقويم المستمر من حيث تخفيف الآثار النفسية للامتحانات، وعلاج مشكلات السلوك و المواظبة.<br>• أكدت اللائحة على أهمية السلوك التربوي، و اعتبرت النجاح فيه شرطا أساسيا للتقدم للامتحان النهائي. |
| **2006** | • صدور المرجع في أحكام التقويم والامتحانات بمدارس التعليم العام عن الإدارة التربوية و التعليمية/إدارة التعليم العام.<br>• يتضمن اللائحة التي أدخلت على لائحة التقويم والامتحانات لسنة 1996.<br>• أكد المرجع على ضرورة تنوع التقويم، واستمراريته، وأهمية المواظبة.<br>• الشهادات العامة:<br>1. شهادة الدراسة الثانوية العامة.<br>2. دبلوم معاهد التكنولوجيا التطبيقية.<br>3. يعهد إلى الموجه الأول للمادة ومن يكلف من الموجهين بوضع ثلاث مجموعات من أسئلة الامتحانات العامة للدورين الأول والثاني. |

أصدرت الوزارة قرارها بجعل العام الدراسي ثلاثة فصول دراسية بدلاً من فصلين دراسيين.

النظام الجديد وما تعلق به من إصدارات وعلى رأسها دليل التقويم المستمر إلى بيان وتوضيح المفاهيم والمصطلحات الواردة في القرارات الوزارية وكذلك إجراءات الامتحان المؤجل والإعادة.

في العام الدراسي 2007_2008م، طبقت الوزارة نظام التقويم والامتحانات ودليل التقويم المستمر على جميع طلبة صفوف المرحلة الثانوية(10ـ 12).

| | |
|---|---|
| 2007-2006 | • رؤية الوزارة 2006-2007.<br>• شمولية التقويم، و تنوع وسائله، واستمراريته.<br>• نظام التقويم:<br>1. المرحلة التأسيسية(1،2،3): الحد من ظاهرة الرسوب.<br>2. الفصول(4-11): فصلان دراسيان، تقويم مستمر، امتحان نهاية الفصل الدراسي باستثناءمواد النشاط.<br>3. الثاني عشر:<br>**-تطبيق نظام امتحان الفصلين الدراسيين (الإنتقال من نظام الامتحان الواحد في نهاية العام الدراسي إلى نظام الفصلين الدراسيين).**<br>4. التقويم المستمر بأدواته المتنوعة: أعمال كتابية، مشاريع صغيرة، مشاركات صفية، ملاحظات يومية، اختبارات عملية، واجبات منزلية، أنشطة علمية، عروض تقديمية،....<br>-إصدار دليل التقويم المستمر لطلبة الثاني عشر بقسميه العملي و الأدبي، ومن سماته:<br>1.التأكيد على شمولية واستمرارية عملية التقويم.<br>2.مقارنة أداء الطالب بنفسه.<br>3.الاهتمام بالتعلم الذاتي، و التربية المستدامة.<br>4.تحديد أدوات التقويم المستمر لطلبة الثاني عشر:<br>-الإختبار التحريري القصير-الإختبار الشفوي-الإختبار العملي-المشروع<br>-التقرير العلمي-الواجب المنزلي-الملاحظة.<br>5.تحديد معيار النجاح: 60٪ من الدرجة الكلّية.<br>6.تحديد التعريفات الإجرائية لأدوات التقويم المستمر، ومجالات استخدامها-ومعايير التقويم<br>7.نطاق التطبيق: مدارس التعليم العام و ومدارس التعليم الخاص التي تطبق منهاج الوزارة بما في ذلك تعليم الكبار و الدراسة المنزلية. |

يمثل إعداد المعلمين والعاملين في مجال التعليم الركن الأساسي والعنصر الجوهري في العملية التعليمية ومدى نجاحها.

يعتبر تدريب المعلمين حاجة ملحة ومتجددة تمكنهم من مواكبة التغيرات الأساسية في عملية التعليم والتعلم وجعل الطالب محور العملية التعليمية،

الجدول (38) يبين الأوزان النسبية لدرجات الفصول الدراسية واستخراج الدرجات في نظام التقويم المستمر للعام الدراسي 2006-2007م

| الأوزان النسبية لدرجات الفصل الدراسي | | استخراج الدرجات | | شروط النجاح في نهاية العام الدراسي | |
|---|---|---|---|---|---|
| التقويم المستمر | امتحان نهاية الفصل | الفصل الدراسي | نهاية العام | النهاية الصغرى | معدل درجتي الفصلين |
| 50٪ | 50٪ | درجة التقويم + درجة الامتحان / 2 | (درجة ف1+درجة ف2)/ 2 | 60 ٪ من النهاية الكبرى للمادة | النجاح بمعدل درجتي الفصلين الدراسيين وليس بدرجة الفصل الدراسي الواحد. |

| | |
|---|---|
| 2008-2007 | • تطبيق دليل التقويم المستمر على جميع طلبة صفوف المرحلة الثانوية(10،11،12) في مدارس التعليم العام، ومدارس التعليم الخاص التي تطبق المنهاج الوزاري، وعلى مراكز تعليم الكبار والدراسة المنزلية. وكانت النهاية الصغرى لجميع المواد الدراسية، وشروط النجاح كما في الجدول التالي.(16) |

أما الأوزان النسبية واستخراج الدرجات فكانت كما يلي:

الجدول (39) يبين النهايات الصغرى وشروط النجاح في نظام التقويم المستمر في العام الدراسي 2007_2008م

| الصف | النهاية الصغرى لجميع المواد الدراسية | شـــــــروط النجاح |
|---|---|---|
| 12 | ٪ 60 | 1- النجاح بمعدل درجتي الفصلين الدراسيين، وليس بدرجة الفصل الدراسي الواحد<br>2- الحصول على النهاية الصغرى فأكثر لكل مادة دراسية |
| 11_10 | ٪ 50 | |

الجدول (40) يبين الأوزان النسبية واستخراج الدرجات

| الأوزان النسبية لدرجات الفصل الدراسي | | شروط النجاح في نهاية العام الدراسي | |
|---|---|---|---|
| التقويم المستمر | امتحان نهاية الفصل | الفصل الدراسي | نهاية العام |
| ٪50 | ٪50 | درجة التقويم + درجة الامتحان / 2 | (درجة ف1+درجة ف2)/ 2 |

| | |
|---|---|
| 2010 | • تطبيق نظام الفصول الثلاثة بموجب القرار الوزاري رقم (355) لسنة 2010 على طلبة الصفوف(1-2)، بدلا من فصلين دراسيين.<br>• نطاق التطبيق: مدارس التعليم العام، و مدارس التعليم الخاص التي تطبق المنهاج الوزاري، و مراكز تعليم الكبار، و الدراسة المنزلية.<br>• إصدار(المرشد في أدوات التقويم المستمر)، وأوزانها النسبية للصفوف(1-12)، وإجراءات و ضوابط تطبيقها(2)<br>• اختزل المرشد أدوات التقويم المستمر في أربع مجالات رئيسية.<br>• جاءت الأوزان النسبية لدرجات أدوات التقويم، و درجة نهاية الفصل للفصول الثلاثة في المواد التي لها امتحان نهاية فصل دراسي كما هو في الجدول الآتي: |

الجدول (41) يبين الأوزان النسبية لدرجات أدوات التقويم المستمر ودرجة نهاية الفصل في نظام الفصول الدراسية الثلاثة في العام 2010-2011م

| الوزن النسبي / الفصل الدراسي | ف 1 | ف 2 | ف 3 | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| أدوات تقويم مستمر | 10 | 15 | 15 | 40 |
| امتحان نهاية الفصل الدراسي | 20 | 20 | 20 | 60 |
| المجموع | 30 | 35 | 35 | 100 |

وقد حدد القراران الوزاريان رقم (1289) ورقم(1290) لسنة2011م آلية استخراج النتائج على النحو الآتي:

1- يُرفع الطالب من صفه إلى الصف الأعلى في الصفوف من(1ـ5) إذا حصل على النهاية الصغرى في جميع المواد الدراسية في نهاية العام الدراسي، أو إذا حصل على درجة أقل من النهاية الصغرى بمستوى تقييم (F)، شريطة أن يخضع لبرامج علاجية لتعويض المهارات التي لم تتحقق لديه في نهاية العام الدراسي، وقد باشرت الوزارة تنفيذ البرامج العلاجية في مواد اللغة العربية، واللغة الإنجليزية والرياضيات، والعلوم، والمواد الاجتماعية، بعد أن تم تحديد المهارات الأساسية في كل منها من قبل التوجيه الفني المختص بالتعاون مع معلمي المواد،بوقت يتزامن مع أداء طلبة الصفوف(6ـ12) امتحانات نهاية الفصل الدراسي وعليه لا إعادة في صفوف هذه المرحلة(1ـ5).

2- يرفع الطالب من صفه إلى الصف الأعلى في الصفوف(6ـ12)إذا حصل على النهاية الصغرى في جميع المواد الدراسية في نهاية العام وفي جميع أنواع التعليم، أو إذا حصل على النهاية الصغرى بعد امتحان الإعادة أو مؤجل الإعادة في الصفوف المشار إليها أعلاه.

3- يبقى طالب الصفوف(6ـ12) في صفه في الحالات الآتية(22):

- عدم اجتياز أربع مواد دراسية فأكثر في نهاية العام الدراسي؛ بسبب ضعف مستوى التحصيل وليس الغياب المبرر.
- عدم اجتياز مادة دراسية فأكثر بعد امتحان الإعادة، بسبب ضعف مستوى التحصيل وليس الغياب المبرر.
- الغياب غير المبرر عن امتحان الإعادة لأية مادة دراسية.
- عدم تحقيق النهاية الصغرى على الأقل لمادة دراسية فأكثر بعد امتحان مؤجل الإعادة الذي يعقد في بداية العام الدراسي.

عُني نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأته عام 1972م بالتنمية المهنية باعتبارها أداة رئيسة في تنمية وتطوير أداء العاملين.

- الغياب المبرر أو غير المبرر عن التقدم لامتحان مؤجل الإعادة الذي يعقد في بداية العام الدراسي.

ويجري العمل حاليا على تقييم منظومة التقويم بصورة تكاملية، لتوجيهها بما يتناسب مع توجهات الخطط الاستراتيجية للوزارة (2010-2020)

## ثالثاً : التدريب والتنمية المهنية:

يمثل إعداد المعلمين والعاملين في مجال التعليم الركن الأساسي والعنصر الجوهري في العملية التعليمية ومدى نجاحها، ويهدف إلى مواكبة الأدوار المتغيرة للمعلم التي تفرضها المستجدات والمتغيرات، كما يعتبر تدريب المعلمين حاجة ملحة ومتجددة تمكنهم من مواكبة التغيرات الأساسية في عملية التعليم والتعلم، وجعل الطالب محور العملية التعليمية، كما أن التطوير التربوي لا يمكن أن ينتج دون إعداد المعلمين الأكفاء لأن إعدادهم الإعداد الجيد أثناء الخدمة كفيل بتحقيق التعليم النوعي، لأنهم الأداة المنفذة لمناهج العملية التعليمية بشكل عام كما أن تطوير المناهج يصبح عديم الجدوى إذا لم يصاحبه عملية صقل المهارات وتجديدها وتطويرها، لرفع الكفاءة التدريسية لدى المعلمين.وكذلك معرفة المستجدات في تقنيات التعليم والتكنولوجيا، لذلك كان للمعلمين والعاملين الأولوية في برامج التطوير في أنظمة التعليم الحديثة.

وفي عام 1980م تم إنشاء (الإدارة العامة لإعداد المعلمين والتدريب) ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم.

وإدراكا لأهمية التنمية المهنية يسعى نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى وضع أهداف إستراتيجية للارتقاء بأنظمة برامج التطوير المهني للعاملين كافة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة، لذلك سعت إلى وضع إستراتيجية جديدة للتدريب تنبثق من معطيات الواقع الميداني، وتساير تطلعات الوزارة من خلال إعداد وتصميم برامج وفق تتابع بنائي مستمر تستند خطة كل عام إلى ما تم تنفيذه من برامج في الأعوام السابقة، ولذلك قامت وزارة التربية والتعليم بتوفير فرص التطوير المهني للمعلمين والعاملين على مستويات مختلفة هي:

في عام 1998م قامت وزارة التربية والتعليم في الدولة بإنشاء مراكز لتدريب العاملين بالوزارة في سبع مناطق تعليمية بهدف إعادة هيكلة التدريب أثناء الخدمة وتحديد مهامه واختصاصاته وعلاقاته.

المستوى المركزي ومستوى المناطق التعليمية وعلى مستوى المدارس. كما تعمل الوزارة على استثمار فرص التدريب المتاحة لدى الهيئات المختلفة بالتدريب خارج الدولة، ولتحقيق هذا الاتجاه تمت دراسة وتقييم البرامج المقدمة، وإعادة النظر في برامج إعداد المعلمين وتطويرها بما يتفق مع واقع العصر، وحاجات المعلمين.

عُني نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأته عام 1972م بالتنمية المهنية باعتبارها أداة رئيسة في تنمية وتطوير أداء العاملين. وسيتم فيما يلي عرض لتسلسل تطور هذا المجال عبر مسيرة تطور التعليم حتى وقتنا الحالي:

قامت وزارة التربية والتعليم في عام 1973م بإنشاء جهاز للتدريب قائم على جهود التوجيه الفني،ثم سعت الوزارة للتعاون مع جهات خارجية مثل المؤسسة العربية لتطوير التربية في بيروت التي قامت بعقد دورات نوعية للموجهين والمعلمين في تخصص الرياضيات والمرحلة الابتدائية الأولى عام 1977م، ومنظمة اليونسكو حيث قام نخبة من المتخصصين فيها بتنفيذ مشاغل تدريبية لجميع العاملين بجهاز التوجيه الفني والإداري عام 1978م.

وفي عام 1980م تم إنشاء (الإدارة العامة لإعداد المعلمين والتدريب) ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (10) لعام 1980م. ثم تم تحويلها إلى (إدارة التدريب الفني والتأهيل التربوي) ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم الذي صدر بقرار مجلس الوزراء رقم (1) لعام 1987م. وقد قامت هذه الإدارة بالتعاون مع متخصصين في جامعة الإمارات بتنفيذ برامج ودورات تدريبية للعاملين في التربية من الموجهين، والمعلمين، بالإضافة إلى الخريجين الجدد من المواطنين الذين تم ترقيتهم إلى وظائف أعلى.

ومع صدور أول وثيقة للسياسة التعليمية علم 1995م والتي تؤكد على أهمية التدريب وإعادة التدريب للكوادر العاملة في الوزارة من معلمين، ومديرين، وموجهين،كما تؤكد على أهمية التعاون مع جامعة الإمارات والشراكة مع المؤسسات والهيئات غير الحكومية في مجال التدريب، سعت إدارة التدريب الفني إلى تطوير برامج تدريبية للمعلمين تهدف إلى تمكينهم من الكفايات الأساسية لممارسة مهنة التدريس، فعقدت برامج تدريبية في طرائق التدريس، والتفاعل الصفي، والاستخدام الفعال للتقنيات التربوية والتقويم التربوي، ومهارات البحث التربوي. كما عقدت برامج تدريبية للمرشحين لوظيفة مدير مدرسة، أو مساعد مدير مدرسة أو موجه تربوي، أو مدرس أول، أو مشرف مدرسة، ولقد استفاد منها حوالي 3518 معلما ما بين الأعوام 1990 – 1996م.

وعملا بمنهج التخطيط الاستراتيجي للنهوض بمستوى الأداء وضعت الوزارة خطة للأعوام (2000-2004م) أكدت على شمولية التدريب لجميع الفئات العاملة في الوزارة.

وفي عام 1998م قامت وزارة التربية والتعليم في الدولة بإنشاء مراكز لتدريب العاملين بالوزارة في سبع مناطق تعليمية بموجب القرار الوزاري رقم (2/1268) عام 1998م. ثم جاءت الخطة الإستراتيجية للوزارة رؤية 2020 تتضمن لائحة تنظم عمل هذه المراكز، وعلاقتها مع كل من إدارة تنمية الموارد البشرية، والإدارات المركزية بالوزارة، وإدارات المناطق التعليمية؛ بهدف إعادة هيكلة التدريب أثناء الخدمة وتحديد مهامه واختصاصاته، وعلاقاته. كما أكدت على أهمية تحسين أساليب التدريب، ومتابعة أثره بهدف التحسين، وإلى ربط هذه المراكز التدريبية بمراكز تدريب محلية، وعربية، وعالمية للاطلاع على أحدث الاتجاهات في مجال التدريب أثناء الخدمة.(46)

وعملا بمنهج التخطيط الاستراتيجي للنهوض بمستوى الأداء وضعت الوزارة خطة للأعوام (2000-2005م) أكدت على شمولية التدريب لجميع الفئات العاملة في الوزارة ومنها: القيادات العليا، والقيادات الإشرافية، وجهازي التوجيه الفني والإداري، وكلٍ من مديري المدارس ومساعديهم، والمعلمين، والوظائف الفنية المساعدة في المدارس(40).والجدول التالي يظهر الدورات التدريبية التي تم تنفيذها وفق الخطة الخمسية (2000-2004م) (49).

الجدول (42) يبين الدورات التدريبية التي تم تنفيذها وفق الخطة الخمسية لوزارة التربية والتعليم في الأعوام من 2000-2004م

| م | العام الدراسي | 2001/2000م | | 2002/2001م | | 2003/2002م | | 2004/2003م | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفئة | عدد الساعات | عدد المستهدفين | عدد الساعات | عدد المستهدفين | عدد الساعات | عدد المستهدفين | عدد الساعات | عدد المستهدفين | عدد الساعات | عدد المستهدفين |
| 1 | القيادات الإدارية والإداريون | 528 | 761 | 672 | 590 | 352 | 309 | 448 | 496 | 2000 | 2156 |
| 2 | الموجهون | 320 | 312 | 480 | 950 | 906 | 1493 | 1280 | 1713 | 3040 | 4423 |
| 3 | الهيئات الفنية المساعدة | 144 | 218 | 256 | 397 | 368 | 575 | 640 | 1032 | 1408 | 2222 |
| 4 | العاملون في مجال الحاسوب | 112 | 100 | 144 | 130 | 288 | 270 | 336 | 323 | 880 | 823 |
| 5 | المعلمون | 2140 | 1570 | 1765 | 1322 | 8328 | 2501 | 1248 | 1239 | 13481 | 6632 |
| 6 | مديرو المدارس | 2280 | 269 | 560 | 264 | 2140 | 360 | 224 | 200 | 5204 | 1093 |
| | الإجمالي | 5524 | 3230 | 3877 | 3608 | 12436 | 5508 | 4176 | 5003 | 26013 | 17349 |

وتبين الرسوم البيانية التالية إجمالي عدد المستفيدين من التدريب وفقاً للفئات المستهدفة، وتطور أعداد المستهدفين من التدريب وفقاً للأعوام الدراسية، ثم النسبة المئوية لإجمالي أعداد المتدربين موزعين على الأعوام الدراسية التي تم تدريبهم خلالها:

الشكل رقم (33) يبين إجمالي أعداد الذين تم تدريبهم من الفئات المختلفة

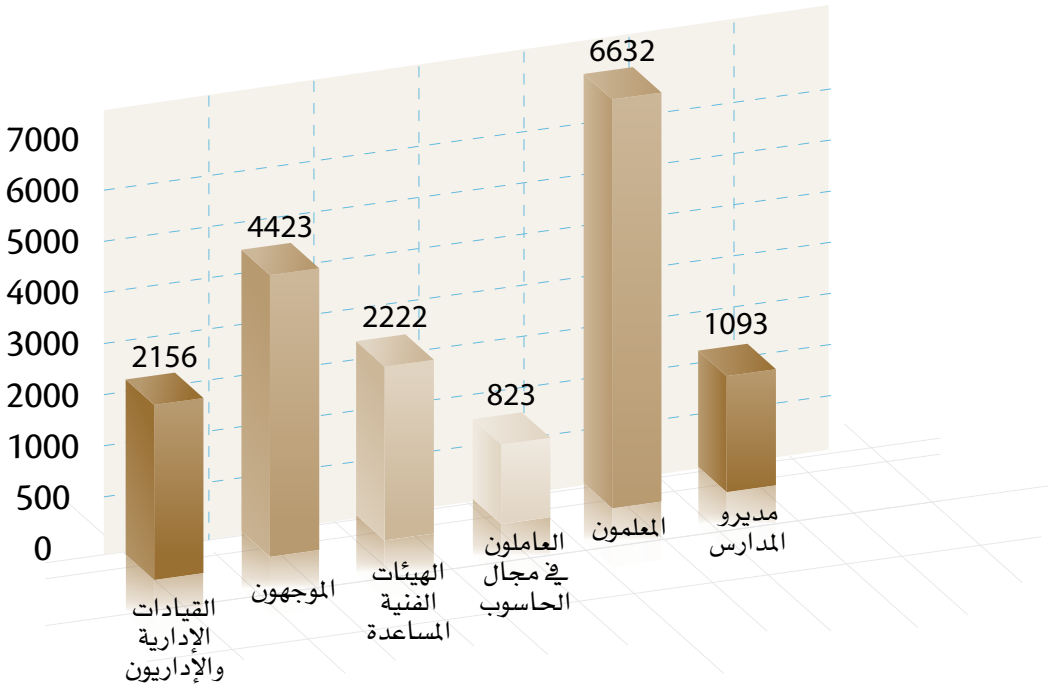


الشكل رقم (34) يبين توزيع العدد الإجمالي للمتدربين من مختلف الفئات على الأعوام الدراسية

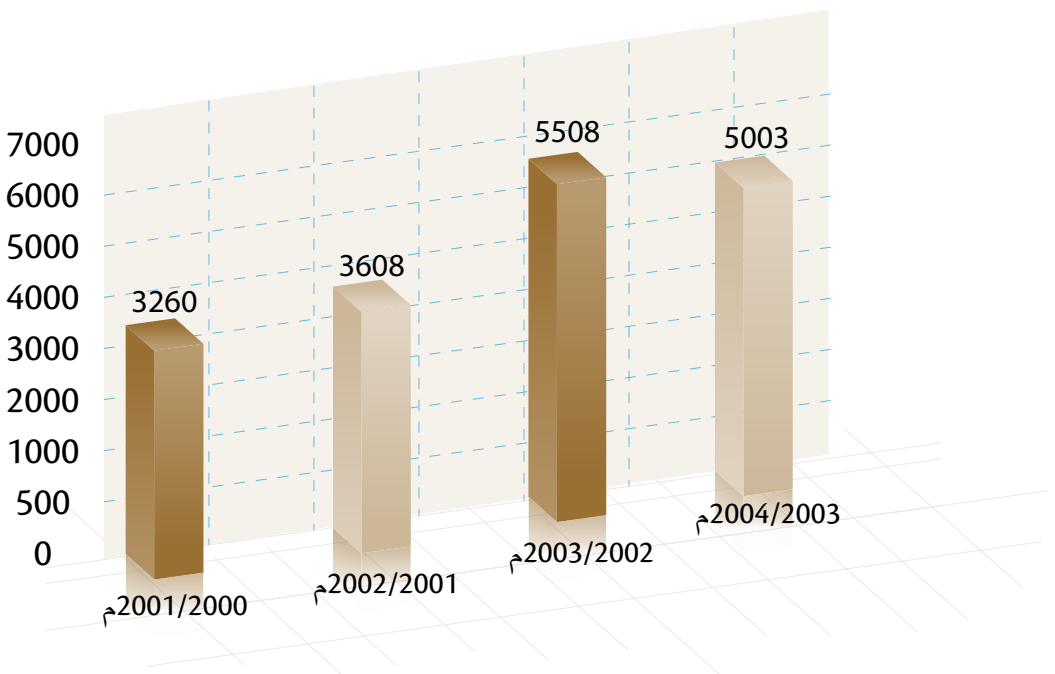

الشكل رقم (35) يبين النسبة المئوية لإجمالي عدد المتدربين من مختلف الفئات المستهدفة من العام الدراسي 2000/2011 إلى 2003/2004م

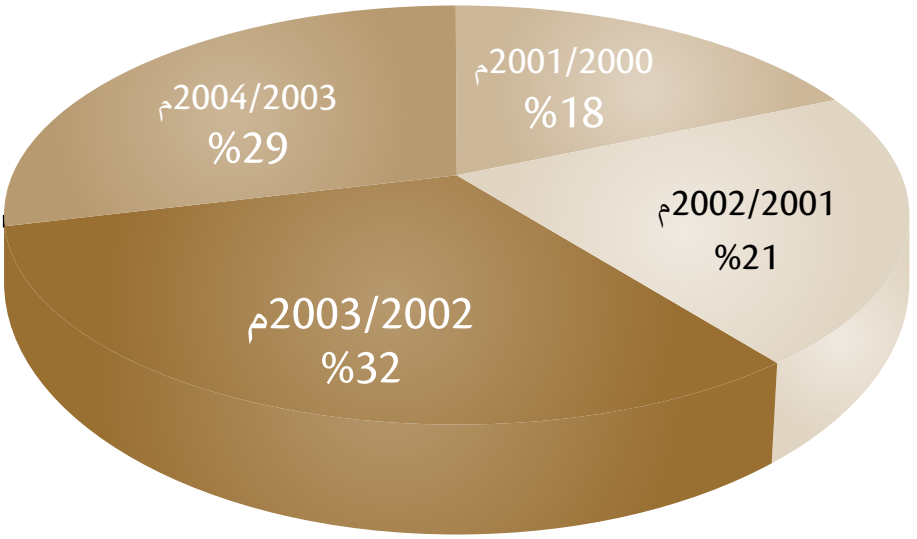


ونظراً لما للتدريب من أهمية بالغة في تنمية كفايات العاملين وصقلها، فقد ارتأت الوزارة وضع خطة إستراتيجية خمسية للأعوام(2003-2007م) تفي بتحسين نوعية التعليم متماشية مع الاتجاهات العالمية في تدريب المعلمين أثناء الخدمة، مؤكدة في جملة أهدافها على(16):

- تطوير كفايات المعلمين في تخطيط وتنفيذ عملية التعلم والتعليم، واستخدام طرائق واستراتيجيات التدريس الحديثة المرتبطة بمواد التخصص التي يدرسونها.

- تمكين المعلمين من تخطيط وتنفيذ عملية تقويم نتائج عملية التعلم والتعليم بشكل فعال، وإتقان أساليب التقويم والقياس المختلفة.

- تنمية كفايات المعلمين في استخدام التقنيات، والوسائل التعليمية التعلمية الحديثة.

- إكساب المعلمين القدرة على إدارة الصف بفعالية، والمشاركة في العمل التعاوني داخل المدرسة وخارجها.

وقد بلغ عدد الموجهين الذين تم تدريبهم خلال هذه الخطة (528) موجهاً وموجهة، بينما بلغ عدد المعلمين(21456) معلماً ومعلمة.

وفي العام 2007م أنشأت وزارة التربية والتعليم في هيكلها الجديد إدارة تناط بها عمليات التدريب والتنمية المهنية سميت (إدارة التدريب والتنمية المهنية) وذلك تمشيا مع توجهات الخطة الإستراتيجية للوزارة 2007م والتي تضمنت في هدفها الاستراتيجي السادس: الارتقاء بأنظمة وبرامج التطوير المهني للعاملين في النظام التعليمي كافة . وقد عملت هذه الإدارة منذ نشأتها على تركيز الجهود في مجال التنمية المهنية لتحسين التعليم، ورفع جودته بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات التربوية الحديثة وقد تضمنت خططتها الإستراتيجية مجموعة من المبادرات، والمشاريع، والبرامج التدريبية أهمها:

### 1ً- برنامج تطوير القيادات المدرسية (3):

وهو برنامج يهدف إلى تطوير وتأهيل القيادات المدرسية المتمثلة بمديري ومديرات المدارس الحكومية للقيام بدورهم القيادي بشكل فعال في ظل التغيرات والتطورات في الأدوار التي تقوم بها المدرسة والتي يعتبر المدير فيها القائد لعملية تطوير أداء المدرسة وصولا بها لتحقيق أعلى نسب الإنجاز بالنسبة لتعلم الطلبة. كما يمثل رؤية وزارة التربية والتعليم الساعية لتقديم الدعم لإدارات المدارس لتقوم بدورها القيادي والفعال بأفضل السبل التي تمكنهم من إدارة المدرسة في ظل الاستقلالية المالية والإدارية في ضوء مشروعات التطوير المزمع تنفيذها مستقبلا.

وقد استهدف البرنامج جميع مديري ومديرات المدارس الحكومية، ومديرات رياض الأطفال، ومساعدي المديرين، ومساعدات المديرات. وقد تم تنفيذ البرنامج على ثلاث مراحل:

الشكل رقم (36) يبين مراحل تنفيذ برنامج تطوير القيادات المدرسية

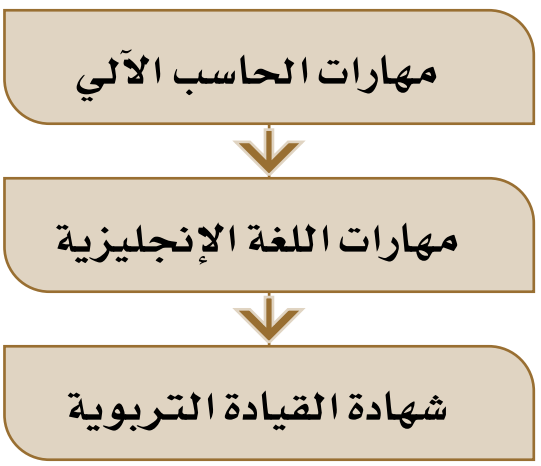

• المرحلة الأولى: التدريب على مهارات الحاسب الآلي للحصول على الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي ومدتها 6 أسابيع (من 2006/11/19م - 2006/12/28م).

• المرحلة الثانية : التدريب على مهارات اللغة الإنجليزية للحصول على شهادة ( IELTS ) ومدتها ثلاثة فصول دراسية بواقع (640 ) ساعة تدريبية من (2007/2/11م - بداية يونيو /2008م).

• المرحلة الثالثة: شهادة القيادة التربوية وتهدف إلى تدريب القيادة المدرسية على الاستخدام الفعال للبيانات في تطوير عمل المدرسة، وبناء مجتمع مدرسي دائم التعلم، والمشاركة المجتمعية الفعالة، وتطوير الممارسات الشخصية الفعالة لمدير المدرسة، وتطوير مناخ مدرسي محفز لعملية التعلم،ومدتها 6 أسابيع خلال عام دراسي كامل،ويحصل بعدها مدير المدرسة على الرخصة المهنية كمدير مدرسة.

### 2 - برنامج التطوير المهني للمعلمين والموجهين والإدارة المدرسية (3):

في العام 2007م أنشأت وزارة التربية والتعليم في هيكلها الجديد إدارة تناط بها عمليات التدريب والتنمية المهنية سميت ( إدارة التدريب والتنمية المهنية ).

برنامج يهدف إلى تدريب المعلمين على مهارات التدريس الحديثة للارتقاء بمستوى تعلم الطلبة، وإلى تطوير كفايات مديري المدارس، والموجهين، والمعلمين المرتبطة بالأدوار والمسؤوليات الجديدة،وإلى رفع الثقة بالقدرات والكفاءات المحلية، للحفاظ على الثقافة والهوية الوطنية للدولة. وقد استهدف البرنامج المعلمين، والموجهين، ومديري المدارس، والمساعدين ورؤساء الأقسام وموظفي الوزارة.

الشكل رقم (37) يبين موضوعات التدريب في برنامج التطوير المهني للمعلمين والموجهين والإدارة المدرسية

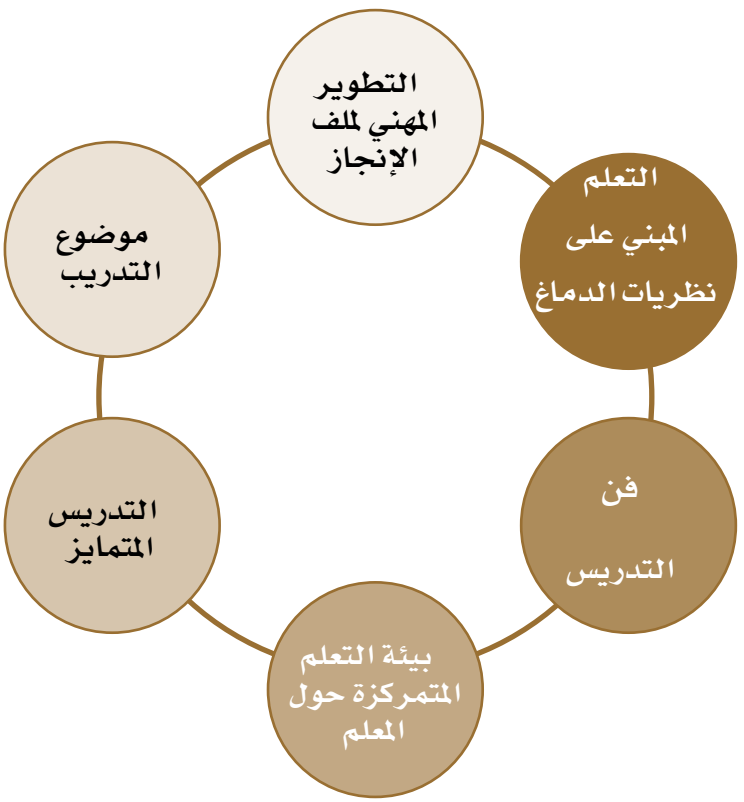

وقد تضمن البرنامج الموضوعات التدريبية الآتية:

التعلم المبني على نظريات الدماغ - فن التدريس - بيئة التعلم المتمركز حول المتعلم - التدريس المتمايز - التطوير المهني لملف الإنجاز.

### 3 - البرنامج الوطني لترشيح وتأهيل الموجهين الجدد(3):

برنامج متقدم يهدف إلى تأهيل المرشحين لوظيفة موجه فني، أو موجه إدارة مدرسية من المعلمين ومديري المدارس، للقيام بمهام التوجيه التربوي وفق كفايات تلبي حاجاتهم الفعلية، وذلك لسد حاجة الميدان التربوي من الموجهين، والاستفادة من العناصر المتميزة من المواطنين، والوافدين، وحفزهم للعمل.

وتم تنفيذ البرنامج بواقع شهرين سنويا من خلال المراحل الآتية:

- تشكيل فرق عمل للتنفيذ، واختيار المرشحين ممن تنطبق عليهم معايير الاختيار المعتمدة.
- إجراء اختبار تحريري، ثم مقابلات شخصية للمرشحين.
- تنفيذ دورة تدريبية بمعدل 40 ساعة تدريبية.
- تدريب ميداني عملي للمرشحين،وقياس أثر التدريب.

الشكل رقم (38) يبين مراحل تنفيذ البرنامج الوطني لترشيح وتأهيل الموجهين الجدد

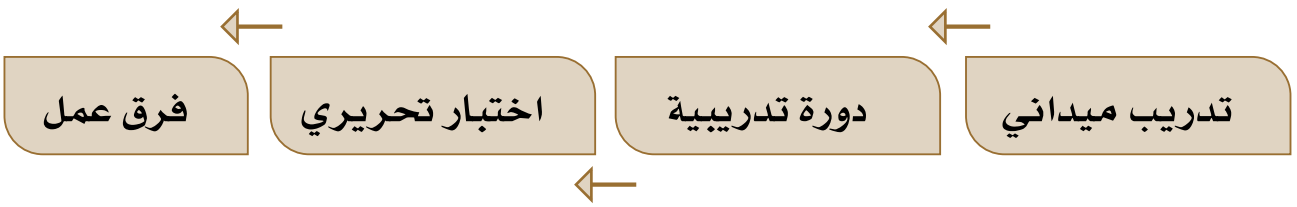


ويتضمن البرنامج التدريب على الكفايات الأساسية لعمل الموجه التربوي، وموجه الإدارة المدرسية،وتعريف المستهدفين بالأساليب الإشرافية الفردية والجمعية،وتوظيفها توظيفا فعالا في الميدان التربوي،وتعريفهم بالأدوار الجديدة للموجه في ظل الاتجاهات التربوية الحديثة،وتنمية اتجاهاتهم الإيجابية نحو المهنة،وتدريبهم على مهارات البحث والدراسة،وتوظيفها لخدمة عملية الإشراف التربوي.

### 4 - برنامج تأهيل وتطوير المعلم الجديد(3):

يهدف هذا البرنامج لتطوير كفايات المعلمين الجدد، وتحسين أدائهم في مجال التخطيط، واستخدام الموارد التعليمية وإنتاجها وإستراتيجيات التعلم والتعليم، والتقويم، والإدارة الصفية، وبيئة التعلم، والتواصل مع مجتمع المدرسة، والمعرفة بالخصائص العمرية للطلبة، والتعرف على الملامح الرئيسية لنظام التعليم في دولة الإمارات، وطرق تقييم أداء المعلم.

ويستهدف هذا البرنامج سنويا جميع المعلمين الجدد من جميع التخصصات سواء أكان الذين تم استقطابهم من داخل الدولة أم كانوا من خارجها موزعين على خمسة مراكز تدريبية في مناطق الدولة، بمعدل 32 ساعة تدريبية يتم تنفيذها على مدار العام.

يتضمن البرنامج التدريب على الكفايات الأساسية لعمل الموجه التربوي وموجه الإدارة المدرسية.

### 5 - برنامج تدريب المدربين (3):

يهدف هذا البرنامج إلى استقطاب العناصر ذات الكفاءة لإعداد نواة تدريبية من المواطنين القادرين على تدريب المعلمين والموجهين على البرامج التدريبية. بحيث يستطيع المتدرب تدريب كوادر أخرى في المستقبل، وذلك بناءً على إقرار رسمي يوقع عليه المتدربون الذين يحصلون على (شهادة المدرب الفعال) يلزم المتدرب بقيادة الورشات التدريبية التي تعقد في المستقبل.

ويستهدف البرنامج في مرحلته الأولى (30) موجها وموجهة من المواطنين من التخصصات كافة الذين تم ترشيحهم وفق معايير واضحة ومحددة بدءا من العام 2010م.

وفي العام 2010 أنشأت وزارة التربية والتعليم في هيكلها الجديد إدارة تناط بها عمليات التدريب سميت (بإدارة التدريب والتطوير المهني) و التي تضمنت في هدفها الإستراتيجي رقم (2) تحسين مستوى أداء الهيئات التعليمية وتنمية قدرات متخصصة في مجال التعليم.

أولى النظام التعليمي في دولة الإمارات منذ نشأته اهتماما كبيرا بالأبنية المدرسية وحرص على تطويرها كجزء من عمليات التطوير.

### رابعا - الأبنية المدرسية (2):

أولى النظام التعليمي في دولة الإمارات منذ نشأته اهتماما كبيرا بالأبنية المدرسية، وحرص على تطويرها كجزء من عمليات التطوير التي مر بها عبر مسيرة الدولة. فعملت الوزارة على أن تصل بالمباني المدرسية التي تعتبر أحد ركائز العملية التربوية إلى مستوى مرتفع يحقق أفضل معايير البيئة التعليمية،ويتلاءم مع المتطلبات التي تضمنتها مشاريع ومبادرات الخطط التطويرية لوزارة التربية والتعليم،الهادفة إلى رفع جودة التعليم، ورفع تحصيل الطلبة العلمي والفكري والتربوي. حيث أخذت بعين الاعتبار كل مقومات المبنى المدرسي الجيد التي تسهم في إعداد الطالب إعدادا جيدا ليكون فردا صالحا ومفيدا في المجتمع، ومشاركا فعالا في تطويره وتقدمه.

أكدت رؤية وزارة التربية والتعليم وخططها الإستراتيجية للعام 2010م على أن تكون بحلول عام 2020م جميع الأبنية محدثة، ومؤثثة ومجهزة وفقا لهذه المعايير.

وقد تنوعت المباني المدرسية في تصاميمها في السنوات الماضية كنتيجة للتفكير الجاد في إنشاء أبنية مدرسية وفقا للمعايير العالمية والمعايير الوطنية التي تقررها الوزارة في مجال التصميم، والتشييد، والتأثيث، والتجهيز، وكذلك مواصفات الأمن، والصحة والجمالية، حيث أكدت رؤية وزارة التربية والتعليم، وخططها الإستراتيجية للعام 2010م على أن تكون بحلول عام 2020م جميع الأبنية محدثة، ومؤثثة ومجهزة وفقا لهذه المعايير. كما تضمنت الخطة أهدافا إستراتيجية لتطوير وتحديث المباني والمرافق المدرسية، وتزويدها بالوسائل التي تتلاءم مع المعايير التعليمية، وبما يمكن من تنفيذ وتطبيق المناهج والخطط المطورة. كما تؤكد خطط الوزارة على توفير مبانٍ مطابقة للمعايير التعليمية في المدارس الخاصة، وإصدار قرار بإلغاء مباني الفلل.

ومن الجدير بالذكر أن وزارتي: التربية والتعليم، والأشغال، تتشاركان معا في مسؤولية تصميم، وإنشاء، و صيانة الأبنية المدرسية.

وفيما يلي عرض لأهم نماذج المبنى المدرسي وتطورها عبر مسيرة التطور في نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة: (2)

الجدول (43) نماذج المبنى المدرسي وتطورها عبر مسيرة التطور في نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة

| وصف النموذج | صورة |
|---|---|
| نموذج عام 1963م ويسمى نموذج الكويت، وهو نموذج قديم تم بناؤه من قبل حكومة الكويت، يتكون من فصول مجمعة، يفتقر للخدمات والمرافق مثل الملاعب والمختبرات به ساحة غير مظللة. مثل مدرسة الخليج العربي الثانوية - الشارقة، ومدرسة الجزيرة الابتدائية للبنات +روضة/ الجزيرة الحمراء - رأس الخيمة. | نموذج الكويت<br>1963م<br> |
| نموذج عام 1978م ويسمى النموذج القروي، هو نموذج تم استحداثه للمناطق النائية نظراً لقلة عدد الطلاب، بحيث يحتوي على (6 - 8) فصول دراسية، وهو على شكل حرف U، مثل مدرسة طليطلة - دبي، ومدرسة عمر المختار للتعليم الأساسي للبنين (قرطبة / بلال - سابقاً) - دبي. | النموذج القروي<br>1978م<br> |
| نموذج عام 1979م ويسمى نموذج الأشغال ثانوى- قديم، وهو نموذج تم استخدامه للمدارس الثانوية، وهو عبارة عن بناء مكون من طابقين على مساحة كبيرة من الأرض، المدرسة على شكل حرف U - وتحتوي على ساحة كبيرة في الوسط و الفصول موزعة ين الدورين الأرضي والعلوي، ومجهزة بالتجهيزات المطلوبة للعملية التعليمية من (المختبرات العلمية، وغرف الأنشطة) مثال عليها مدرسة الزهراء الثانوية للبنات في الشارقة. | نموذج وزارة الأشغال (ثانوي)<br>قديم<br>1979م<br> |

نموذج عام 1975م ويسمى نموذج خطيب وعلمي (نسبة لاسم المكتب المعماري صاحب التصميم) وهو نموذج يتكون من دورين الفصول موزعة بين الدورين العلوي والسفلي (12 علوي) و(12 سفلي) يحتوي على ساحة داخلية أغلبها غير مظللة، وملاعب في الخلف غير مظللة، عدد (5) مختبرات علمية متسعة وحاسوب، ومختبر لغوي، ومكتبة كبيرة في الدور العلوي، ومسرح، ولكن يؤخذ على هذا النموذج صعوبة متابعة الطلبة (حيث إن المدرسة مفتوحة ويوجد بها العديد من المخارج)، كما أن عملية الصيانة مكلفة، مثل مدرسة قرطبة للتعليم الأساسي للبنات بدبي، ومدرسة فاطمة بنت عبد الملك ح1 - مكتب الشارقة التعليمي.

نموذج خطيب و علمي
1975م

نموذج عام 1975م ويسمى نموذج ريس وطوقان (نسبة لاسم المكتب المعماري صاحب التصميم) هو نموذج لروضة أطفال. تم تنفيذ أول روضة من هذا النوع في عام 1975م. يحتوي على (12) فصلاً دراسياً موزّعة على جناحين كل منها يحتوي على(6) فصول كما يحتوي على قاعة وسطية مغطاة لتجميع تلاميذ الفصول المحيطة، وهو عبارة عن فناء مغطى ومكيف بنظام الوحدات.وبين الجناحين يوجد مكان متسع لتجمع الطلاب فى الباحة الوسطية ويعتبر هذا النموذج من النماذج الناجحة، حيث حققت متطلبات التعليم في حينها. وقد تم تطوير التصميم بحيث يلبي متطلبات تلك المرحلة.

نموذج روضة
(ريس و طوقان)
1975م

نموذج عام 1987م ويسمى نموذج الأشغال 580، وهو نموذج دائري مخصص لرياض الأطفال، ويحتوي على (12) فصلاً تحتوي على ساحة داخلية مستديرة مظللة، وقاعة متعددة الأغراض تستخدم كمسرح وصالة رياضية ومطعم وصمم بالشكل الدائري لإعطائه جاذبية، وحتى تكون مميزة ومخصصة لرياض الأطفال، ولإعطاء مظهر جمالي له تأثير نفسي على الأطفال.مثل روضة أطفال الكوثر - أم القيوين.

نموذج روضة 580
(وزارة الأشغال دائري)
1987م

نموذج عام 1989م ويسمى نموذج الأشغال586، وهو نموذج لنظام المدارس 18،24 فصلا لكل المراحل التعليمية تم إدراج المظلة (على شكل خيمة)، كما تم عمل مكتبة في الساحة الداخلية الصغرى ناحية المختبرات العلمية، وذلك للاستفادة من المساحة الموجودة. مثل مدرسة المعلا للتعليم الثانوي للبنات - أم القيوين، وزودت المدرسة بجناح خاص بالأنشطة وآخر للمختبرات العلمية و اللغوية وقاعة مدرج و متحف علوم.

نموذج الأشغال 586
للمدارس 18،24 فصل
1989م

نموذج عام 1990م ويسمى نموذج الأشغال 596، وتتكون المدرسة من طابقين فيها (24) فصلاً موزعة بالدور الأرضي(8)فصول، والعلوي (16) فصلاً،يحتوي على مسرح (قاعة تستخدم كمعرض)، غرف الإدارة، (3) مختبرات علمية، مختبر للحاسوب ساحة داخلية مغطاة، وساحة خارجية للملاعب مغطاة، وقاعة للمحاضرات.

نموذج الأشغال 596
(مصغر)
1990م

وهو أحدث نموذج للمدارس تم استخدام مواد وتجهيزات عالية الجودة، وتحتوي المدرسة على 24 فصلاًموزعة على دورين، 8 منها بالأرضي و16بالدور العلوي، ومكتبة ومختبرات للكمبيوتر. بالدور العلوي: عدد 4 مختبرات على أحدث مستوى من التقنيات والتجهيزات. بالدور الأرضى: قاعة متعددة الأغراض، يمكن استغلالها كمسرح، وكقاعة رياضية مغلقة مكيفة، ويمكن استغلالها كقاعة حفلات واجتماعات بعد طي المدرجات الرياضية وتحتوي على مقصف، ومكان مظلل مناسب إلى جانب الملاعب الرياضية حسب المساحات المتوفرة، وجناح كامل للإدارة على المدخل الرئيسي زودت المدرسة بشبكة داخلية، ونظام اتصال داخلي متطور.

نموذج الأشغال
740
2003م

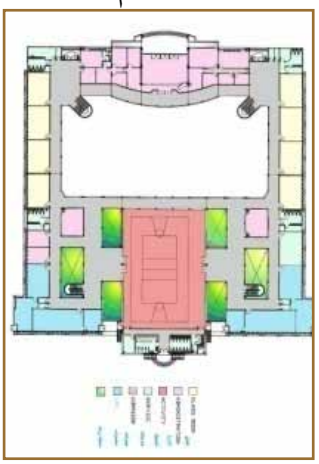

نموذج روضة وزارة الأشغال
(دائري مطور)
2003م

**نموذج عام 2003م لرياض الاطفال ويسمى نموذج الأشغال 741 دائري،تم استخدام مواد وتجهيزات عالية الجودة،وهو نموذج مطور للنموذج الدائري السابق 580 ، يحتوي على (12) فصلاً دراسياً، الساحة الداخلية مظللة (من ضمن العقد) والممرات الداخلية للروضة (الأرضيات) عبارة عن ماده مطاطية لحـماية الأطفال، تم تغيير التكييف المركزي إلى (اسبليت يونيت) لتسهيل عملية الصيانة، وغرف الإدارة كبيرة من حيث المساحة، والتشطيبات عالية من حيث الكفاءة، مثل روضة النرجس في أم القيوين روضة القرائن بالشارقة، روضة الضحى (الفجيرة)، و هي مكيفة تكييف مركزي.**

**وقد قامت وزارة التربية و التعليم و خلال عام 2010 بإعداد تصاميم و نماذج جديدة لمدارس الحلقة الأولى و الثانوية كما يلي:**

### 1. نموذج مدارس الحلقة الأولى للبنات مع روضة:

يتكون النموذج من عدد 25 فصلاً دراسياً منها عدد 15 بالدور الأرضي و عدد 10 بالدور العلوي إلى جانب الإدارة التي تحتوي على مكاتب المدير، و مساعد المدير، والسكرتيرة، و المشرف الإداري، و الأخصائي الإجتماعي، والعيادة المدرسية، والقاعات المتخصصة كقاعات الأنشطة وعددها(2)، و المختبرات وعددها(3)، والقاعة متعددة الأغراض، والملاعب الرياضية الخارجية والساحات المغطاة، و مواقف السيارات، وفصول دراسية موزّعة على دورين منها 15 فصلاً بالدور الأرضي، و عدد ___ مركزيا و مزودة بشكة الإنترنت في جميع أنحاء المبنى المدرسي.

أما فيما يخص الروضة فهي مربعة الشكل تتسع لعدد 12 وكل فصل منها ملحق بحمام وملحق بكل قاعة منطقة للأنشطة الخارجية وجميع الفصول بها ملحق خارجي تطل على فناء مزود بالألعاب أما الإدارة فهي امتداد لإدارة المدرسة الابتدائية المجاورة، كما أن الروضة مزودة بمطعم و قاعة للأنشطة ومركز لمصادر التعلم و غرف خاصة باللغة الإنجليزية ومكان للانتظار مزود بشاشة عرض لأفلام الأطفال.

### 2. نموذج المدارس الثانوية:

اعتمد في تصميم المدارس الثانوية خلق مناخ حيوي ومريح للطلبة ضمن المساحات الداخلية والخارجية للمدرسة، والتي اعتمدت على المرونة وقابلية التكييف للتغيرات والتوسعات المستقبلية والتطورات في النظام التعليمي.

وتتكون المدرسة من 38 فصلا دراسيا وعدد فصلين مرنين وعدد 6 مختبرات علمية الى جانب غرف الانشطة المختلفة، كما زودت المدرسة ببنية تحتية كاملة تواكب متطلبات العصر من اتصالات داخلية وخارجية وانترنت واتصالات لاسلكية كما شملت المدارس الجديدة على مكتبة مناسبة للمرحلة وملاعب خارجية وقاعة عامة واقعات اخرى متعددة الاغراض واخذ في التصميم اعتبارات الضوضاء الخارجية والداخلية في توزيع تلك الفصول والقاعات، وتم تحديد مكان مناسب للادارة المدرسية للمتابعة واستقبال اولياء الامور.

والأشكال التالية توضح النماذج الجديدة للمدارس.

الشكل رقم (39) يوضح منظور مدارس الحلقة الأولى للبنات مع الروضة

منظور عام للمدرسة الابتدائية للبنات مع الروضة

منظور عام للمدرسة الابتدائية براس الخيمة

الشكل رقم (40) يوضح منظور عام للمدرسة الثانوية

منظور عام لروضة الأطفال

منظور عام للمدرسة الثانوية

عرض هذا الفصل ملامح تطور نظام التعليم في الدولة من الناحية الكمية والنوعية ،فقد تمكن النظام من تسجيل إنجازات باهرة في تحقيق الهدف الكمي المتمثل في نشر التعليم في مختلف مراحله وتعميمه على جميع أرجاء الدولة ،والقراءة الرقمية المتفحصة تظهر ذلك وتؤكده،فقد قفزت أعداد المدارس في الدولة من (132) مدرسة عام 1972 إلى (718) مدرسة عام 2011 وتطور عدد المعلمين والإداريين من (2357)عام 1972 إلى (28930)عام 2012م .

وقد واكب ذلك تطور في أعداد المراكز المسائية وتعليم الكبار في العالم 1993 م إلى (76) مركزا في العالم 2012 مما يؤشر إلى تراجع عدد الأمية في الدولة .

هذا وقد زاد عدد طلبة التعليم الفني إلى (3554)عام 2011 م بينما كان عددهم في العام 1973 (1088)طالبا ،يدرسهم نحو (67) مدرسا مقارنة بعددهم في العام 2012 م البالغ (468) معلما وإداريا .

وتجدر الإشارة إلى أن المناهج قد مرت بمراحل عديدة منذ نشأة الاتحاد وحتى العام 2011 ،بدأت بمرحلة المناهج الكويتية من العام 1971-1977 وتم فيها توحيد المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمية ،ثم مرحلة المناهج الوطنية في العام 1977 م وتم خلالها إعداد أوعية منهجية معدّلة عن المناهج الكويتية مقترنة بإعداد وثائق وطنية جديدة أسهمت في التوسع في تدريس مادة الحاسوب للمرحلة الثانوية في العام 1995 ،وكذلك استحداث برنامج تدريس المهارات الحياتية للصفوف (9-4)

ثم مرحلة رؤية التعليم 2020 م التي بدأت في العام 2000 وجاءت ضمن خطة تربوية شاملة متعلقة ببناء وثائق حديثة ومتكاملة للمواد الدراسية المختلفة تأخذ بالاعتبار بناء شخصية المتعلم من جميع النواحي ، وتؤكد على مهارات التفكير العليا ،مستندة إلى أحدث المعايير العالمية في بناء عناصر المنهج .

ولقد تلا مرحلة تطوير الوثائق إصدار الكتب المطورة عام 2004 م بالتعاون مع معاهد علمية متخصصة ،مرتكزة في ذلك إلى دستور الدولة، والسياسة التعليمية، والإستراتيجيات الاتحادية ،ومانجم عنها من خطط إسترتيجية للوزارة للأعوام 2010 -2020 م وتهدف إلى استيعاب المستجدات، آخذة بالتوجهات العالمية في بناء المحتوى الذي يستجيب لحاجات المجتمع، وسوق العمل .

وأما نظام التقويم والامتحانات فقد ناله حظ كبير من التطور والتحديث ،عبر مراحل النظام التعليمي في الدولة ،الذي كان يطبق نظام التقويم السائد في الكويت قبل قيام الاتحاد ،تلا ذلك استصدار قوانين ولوائح منظمة له ومحدثه لأساليبه، وأدواته، ونظرا لتزايد أهمية التقويم بتزايد أهمية التربية ذاتها ،فقد سعت الوزارة لمواكبة الاتجاهات الجديدة في نظم الامتحانات والتقويم، إذ أصدرت لوائح منظمة مؤكدة لشمولية التقويم واستمراريته ،منها الموجِّه في توزيع درجات المواد الدرسية على فروعها وذلك في العام 1998 ،يتكون العام الدرسي من فصلين دراسيين متساوين من (1-11)ويعد الطالب ناجحا إذا حصل على النهاية الصغرى في جميع المواد التي لها النهاية صغرى .

في العام 2007 م طبق نظام الفصلين الدراسين على طلبة الثاني عشر وكانت النسبة 60٪من الدرجة معيارا للنجاح ،وقد خصص 50٪ من الدرجة العظمى من درجة المادة لأعمال التقويم المستمر ،50٪لامتحان نهاية الفصل ،وطبق ذلك على طلبة المرحلة الثانوية جميعها في العام 2008 على أن تكون النهاية الصغرى للصفوف (1-11)50٪ وليست 60٪ كما هو الحال في الثاني عشر .في العام 2010 -2011 أصدرت الوزارة قرارها بجعل العام الدرسي ثلاثة فصول بدلاً من فصلين، وترتب على ذلك صدور المرشد في أدوات التقويم المستمر وأوزانها النسبية للصفوف (1-12)، وأسس النجاح، وآليات استخراج النتائج.

أما التدريب والتنمية المهنية فقد عمدت الوزارة إلى توفير فرصها على المستويات المختلفة : المستوى المركزي ،مستوى المناطق ومستوى المدارس ،ففي العام 1973 أنشأت الوزارة جهازا خاصا بالتدريب يعتمد على جهود الموجهين ،وفي العام 1977 تعاونت مع جهات خارجية لتنفيذ برامج نوعية للموجهين والمعلمين ،وفي العام 1980 تم إنشاء الإدارة العامة لإعداد المعلمين ،تحولت في العام 1987 إلى إدرارة التدريب والتأهيل الفني التربوي ،نفذت بالتعاون مع جامعة الإمارات العديد من البرامج والدورات التدريبية للعاملين في الوزارة من موجهين ومعلمين ، في العام 1998 تم إنشاء مراكز التدريب وزعت على جميع المناطق التعليمية بهدف إعادة هيكلة التدريب أثناء الخدمة ،مؤكدة على أهمية تحسين أساليب التدريس ،وعملا بمنهج التخطيط الإسترتيجي وضعت الوزارة خطة خمسية 2000-2005 أكدت على شمولية التدريب لجميع الفئات مركزة على الاتجاهات العالمية . وفي العام 2007 أنشات الوزارة إدارة تناط بها عمليتا التدريب والتنمية المهنية؛ للارتقاء بأنظمة وبرامج التطوير المهني للعاملين في النظام التعليمي ومن أجل ذلك نفذت الإدارة برنامج تطوير القيادات المدرسية، و برنامج اللتطوير المهني للمعلمين والموجهين والإدارة المدرسية ،والبرنامج الوطني لتأهيل وترشيح الموجهين الجدد ،وبرنامج تأهيل وتطوير المعلمين الجدد، ثم برنامج تأهيل وتدريب المدربين وبرامج التدريب الخاصة بالخطّة الاستراتيجية 2010/2020 وضمت برنامج..القيادات و أما الأبنية المدرسية فقد أولى النظام التعليمي في الدولة الأبنية المدرسية اهتماما كبيرا وحرصا على تطويرها كجزء من عمليات التطوير التي مر بها عبر مسيرة التعلم في الدولة ،وقد تنوعت المباني المدرسية في تصميمها وتشييدها وتأثيثها وفقا للمعايير العالمية والمعايير الوطنية ،التي تجعل من البناء المدرسي بيئة تعليمية جاذبة وميسرة ، وقد أكدت رؤية الوزارة وخطتها الإستراتيجية للعام 2010 على أن تكون جميع الأبنية مجهزة ومحدّثة بحلول العام 2020 م.

# الفصل الثالث

## إستراتيجيات وخطط التطوير عبر مسيرة التعليم في دولة الإمارات

## أولاً - الخطط الإستراتيجية

1. رؤية 2020

2. الخطة الإستراتيجية 2008-2010م

3. إستراتيجية 2010-2020م

## ثانياً - مشاريع وبرامج الإصلاح التربوي عبر مسيرة تطور نظام التعليم في دولة الإمارات

**اولاً- مشروع تطوير رياض الأطفال**

**ثانياً- مشاريع تطوير التعليم في المرحلة الأساسية**

أ / مشروع بيئات التعلم

ب/ مشروع تطوير معلم الفصل إلى معلم مجال

**ثالثاً- مشروع تطوير التعليم الثانوي**

**رابعاً- برنامج ترشيح وتأهيل الموجهين التربويين الجدد**

**خامساً- مشروع دمج الفئات الخاصة (المدرسة للجميع)**

**سادساً- مشروع الاختبارات الوطنية والدولية**

**سابعاً- مشاريع تطوير المدرسة**

أ / المدارس النموذجية

ب/ مدارس الغد

ج/ الاعتماد المدرسي

د / مشروع أفضل التجارب المدرسية

هـ/ مشروع الرقابة على المدارس الحكومية

و/ مشروع الرقابة على المدارس الحكومية

**ثامناً- برنامج - محمد بن راشد للتعلم الذكي**

**تاسعاً- مشروع بنك الأسئلة**

**عاشراً- مشروع إدارة الأداء الوظيفي**

**حادي عشر-مشروع الأنشطة المدرسية**

**ثاني عشر-مشروع تطوير القيادات المدرسية**

## المبحث الأول: الخطط الإستراتيجية

إن المتتبع لواقع الحال يرى أن نظام التعليم في دولة الإمارات حقق إنجازا كميا ملحوظا على مستوى نشر التعليم وتوافره لكافة أبناء الدولة منذ نشأتها، وأن جهودا عظيمة بذلت للارتقاء بنوعية الخدمة التعليمية وتطوير التعليم كان أوضحها وأكثرها أهمية تطوير رياض الأطفال، وتطوير التعليم الأساسي وإعادة النظر في بنيته، بهدف تحقيق المزيد من ارتباط المتعلم باحتياجات البيئة المحلية، وتطوير التعليم الثانوي في بنيته وأهدافه ومنهجه وطرق التدريس به، بما يزيد كفاءته في إعداد طلابه للعمل المنتج من ناحية، ومواصلة التعليم العالي من ناحية أخرى، وتطوير التعليم الفني وتحديثه بما يمكنه من توطين الوظائف، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير المناهج وإعداد وثائقها المطورة وإدخال تجديد وتحديث لمناهج اللغة الإنجليزية والتوسع في تدريس الحاسوب، وإعداد مواد تعليمية لمدارس التعليم الخاص، وتطوير نظام التقويم والامتحانات، كل هذه الجهود كانت قبل إصدار وثيقة السياسة التعليمية. ولما كانت العملية التعليمية تتطلب سياسة تعليمية واضحة المنطلقات والمبادئ والأهداف فقد أخذت الجهود الرامية إلى إصلاح التعليم والارتقاء بنوعيته في مرحلة ما بعد إصدار الوثيقة، منحى التخطيط الإستراتيجي والرؤى المستقبلية الشاملة وما ينبثق منها من مبادرات ومشروعات تطويرية تطال جميع عناصر النظام التعليمي في الدولة، وقد كانت هذه الخطط في حقيقتها ترجمة لمضامين السياسة التعليمية الجديدة وأهدافها. وفيما يلي أهم هذه الخطط الإستراتيجية:

نظام التعليم في دولة الإمارات حقق إنجازا كميا ملحوظا على مستوى نشر التعليم وتوافره لكافة أبناء الدولة منذ نشأتها.

### أولاً : رؤية 2020

قدمت هذه الإستراتيجية من قبل وزارة التربية والتعليم في أكتوبر عام 2000م ، وهي رؤية متكاملة من حيث إشارتها إلى بنية النظام التعليمي والمحاور والأهداف الإستراتيجية في رؤية التعليم، وبرامج ومشروعات التطوير في مرحلة التخطيط والخطة التشغيلية وما بعدها. بعد مناقشات ميدانية واسعة لأهداف الوثيقة من التربويين المختصين بجامعة الإمارات وجمعية المعلمين ومجالس الآباء والأمهات، ومديري المناطق التعليمية، والمدارس، ومؤسسات المجتمع. هدفت هذه الوثيقة إلى(46):

تحقيق تعلم أفضل لأعداد أكبر بتكلفة أقل.من أهداف رؤية 2020

شكل رقم (41) يبين أهم أهداف رؤية 2020

- وضع بنية أساسية لتطوير المسيرة التعليمية
- تحقيق تعلم أفضل لأعدادأكبر بتكلفة أقل
- توطين التعليم ورفع كفاءة المعلمين والهيئة التدريسية
- توفير برامج الرعاية الطلابية المتكاملة
- زيادة الوعي المجتمعي بضرورة تطوير التعليم

1. وضع بنية أساسية لتطوير المسيرة التعليمية وإحداث نقلة نوعية في أهداف وبرامج ومضامين وأساليب وأدوات التعليم؛ وصولا إلى مردود تعليمي ثقافي واقتصادي يسهم في جهود التنمية الشاملة والمستدامة.

2. تحقيق تعلم أفضل لأعداد أكبر بتكلفة أقل، وحشد وتعبئة الجهود والموارد والكفاءات التعليمية، ورفع كفاءة العاملين في مؤسسات التعليم وتدريبهم تدريبا مستمرا لاستيعاب التقانة الحديثة واستخدامها، وتوفير المعلومات وتوظيفها، وتحمل المسئوولية، وقبول المساءلة مهنيا واجتماعيا.

3. توطين التعليم ورفع كفاءة المعلمين والهيئة التدريسية، والاهتمام برياض الأطفال وتزويدها بالتقنيات الحديثة، وتحديث الأبنية التعليمية، والوصول بالتدفق من الثانوية العامة إلى التعليم العالي إلى 90٪ فأكثر من جملة الملتحقين بالتعليم، وتوفير المكتبات المدرسية، والقضاء تماما على الأمية، وتحسين عناصر الجودة النوعية في النظام التعليمي، وتحقيق مبدأ –التعليم حق للجميع– وإعداد جيل من المبدعين والمبتكرين، وتطوير التعليم الثانوي وجعله إلزاميا، وإحداث تغيير جذري في مفاهيم وأساليب وممارسات التعليم، والتحول من الكم إلى الكيف.

4. توفير برامج الرعاية الطلابية المتكاملة لتحقيق معدلات أعلى في التحصيل التعليمي، وبناء الشخصية المسلمة المؤمنة بدينها والواعية لمصير أمتها، وتعميق الإحساس بالانتماء المهني لدى العاملين في قطاع التعليم، ورفع مستوى مهنة التعليم، وإعادة هيكلة موازنة التعليم، وزيادة الإنفاق على الجوانب النوعية في العملية التعليمية.

التعليم محفز للتنمية الوطنية من خلال زيادة التلاحم والتفاعل بين النظام التعليمي والأنظمة المجتمعية الأخرى. من محاور الاستراتيجية لرؤية 2020

5. زيادة الوعي المجتمعي بضرورة تطوير التعليم من أجل تفعيل مساهماته في عملية التنمية، وتطبيق أنظمة مطورة من الاتصالات والمعلومات، وتطوير المناهج، وطرائق التدريس، والمناخ المدرسي.

**وارتكزت الرؤية على عدة محاور إستراتيجية هي:**

شكل رقم (42) يبين المحاور السبعة لرؤية 2020

1. التعليم محفز للتنمية الوطنية من خلال زيادة التلاحم والتفاعل بين النظام التعليمي، والأنظمة المجتمعية الأخرى.

2. الارتقاء بإنتاجية النظام التعليمي وكفاءة تكلفته، من خلال تحسين المستوى المهني والمهارات لجميع العاملين في القطاع التعليمي، ورفع مستوى الأداء والإنجاز، بما يؤدي إلى رفع الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.

3. الجودة والتطوير المستمران؛ بما يؤدي إلى استكمال وتطوير البنى التحتية والمؤسسية للنظام التعليمي.

4. التعليم محفز للثقافة والمعرفة، أي زيادة مساهمة النظام التعليمي في التطور المعرفي والنمو الثقافي والحضاري والتقدم التكنولوجي.

5. المشاركة والمساهمة والدعم المجتمعي في تخطيط وتمويل وإدارة التعليم، تحقيقا لمبدأ التعليم حق للجميع، وأن التعليم شأن مجتمعي.

6. إعادة هيكلة المراحل التعليمية بما يحقق التكامل بين حلقات التعليم العام والفني والجامعي والتقني، وتحسين عناصر الجودة النوعية في النظام التعليمي، وصولا إلى جيل من المبدعين. كما أولت الوثيقة اهتماما خاصا بقطاع التعليم الخاص باعتباره شريكا للتعليم الحكومي في تحمل مسئوولية التربية والتعليم في الدولة.

7. البنية الأساسية المرنة والملائمة على مستوى البيئة الخارجية والبيئة الداخلية للنظام التعليمي(1).

رؤية 2020م اتسمت بالشمول والتكامل الترابط.

يتضح من هذه الأهداف والمرتكزات أن رؤية 2020م اتسمت بالشمول والتكامل والترابط، حيث تضمنت أربعين مشروعا غطت مجالاتها السياسات التعليمية، والمناهج، والقوى البشرية العاملة، وأنظمة تقويم الأداء، وبرامج التطوير الشامل للتعليم، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، واستطاعت تحقيق قدر كبير من هذه المشروعات التي لا تزال تساهم في تطوير النظام التعليمي حتى الآن، سواء منها المشروعات التي استهدفت تطوير النظام التعليمي القائم، أو المشروعات التي استهدفت استحداث وتطوير البنية التحتية للتعليم، أو المشروعات التي استهدفت استحداث نظام تعليمي جديد، نذكر منها:

أدت مجموعة من العوامل الأساسية إلى تعثر هذه الرؤية دون بلوغها أهدافها.

1. مشروع تطوير رياض الأطفال.

2. مشروع تطوير التعليم الأساسي و الثانوي.

3. مشروع سياسات التمدرس، وإعادة تنظيم السلم التعليمي.

4. مشروع تطوير وتقييم برنامج محو الأمية.

5. مشروع التعلم بالتجريب.

6. مشروع إدخال الحاسب الآلي في التعليم.

7. مشروع الاختبارات التحصيلية الدولية والتحول إلى معايير عالمية.

8. مشروع إنشاء مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.

9. مشروع إنشاء المجلس الأعلى للتعليم.

أدت مجموعة من العوامل الأساسية إلى تعثر هذه الرؤية دون بلوغها أهدافها، فقد كانت خطة طموحة أكثر مما سمحت به الإمكانات المتاحة والمخصصات المرصودة للعملية التعليمية في تلك الفترة، وعجزت الميزانية التعليمية عن تحقيق أهدافها بسبب استنزاف جانب كبير من هذه الميزانية على الاستشارات والخبرات الخارجية، بالإضافة لعدم اتساقها مع الواقع المعمول به على مستوى السياسة التعليمية في تلك المرحلة، وتأثرها بالتغيير على مستوى وزارة التربية والتعليم(61).

## ثانياً : الخطة الإستراتيجية 2008 – 2010م

أصدرت وزارة التربية والتعليم هذه الخطة ضمن إستراتيجية الحكومة الاتحادية التي أقرها مجلس الوزراء في فبراير 2007م. وقد حددت مضامينها غايات وزارة التربية والتعليم وهي(15):

1. إعداد وتنفيذ مناهج تعليمية تعكس مبادئ التطوير المرجوة.
2. توافر بيئة تربوية متكاملة تتفق مع متطلبات النظام التعليمي الحديث.
3. إعداد وتنمية قيادات تربوية قادرة على المساهمة في عمليات التطوير.
4. تخريج طلبة وفقا لنظام تعليمي يؤهلهم لامتلاك المعارف الضرورية، ومهارات التفكير الناقد ويكسبهم قيم العمل ويعدهم للتعليم العالي وسوق العمل بالدولة.
5. تخريج طلبة يمتلكون مهارات علمية، وتقنية، وثقافية، وشخصية.
6. تخريج طلبة ثنائيي اللغة، يتقنون اللغتين العربية والإنجليزية.

إعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم كجهاز تربوي فعال ونشط يضم خبرات وكفاءات وطنية عالية.

**وأهم الأهداف الإستراتيجية في هذه الخطة:**

شكل رقم (43) يبين الأهداف الإستراتيجية لخطة 2008-2010م

1. إعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم كجهاز تربوي فعال ونشط يضم خبرات وكفاءات وطنية عالية، ويعتمد اللامركزية في صنع القرار، ويعتبر المدارس هي الأساس في عملية التطوير التربوي.
2. وضع مناهج تربوية حديثة تصاحبها أساليب وأدوات تقويم مستندة لمعايير أكاديمية عالمية، تسهم في إيجاد بيئة

تربوية تجعل الطالب محور العملية التعليمية.

3. إيجاد بنية تحتية تعتمد على التقنيات الحديثة، وتوظيفها في العملية التعليمية، وفي الإدارة، وإنجاز الأعمال.

4. تطوير سياسات وأنظمة الموارد البشرية؛ بما يسهم في تحسين وتطوير الأداء النوعي للعاملين في نظام التعليم.

5. تطوير وتحسين المباني والمرافق وتزويدها بالتجهيزات، والوسائل التعليمية وفق معايير عالمية حديثة.

6. الارتقاء بأنظمة التطوير المهني لكافة العاملين بما يحقق الأهداف الإستراتيجية للوزارة.

7. تطوير أنظمة تمكن أولياء الأمور من المشاركة في متابعة تطور أبنائهم الأكاديمي، وتزود المهتمين في المجتمع بمعلومات كاملة حول مسيرة وأداء النظام التعليمي.

تهدف الإستراتيجية إلى تحقيق نموذج يكون محوره الطالب، ويركز على تحسين تحصيل الطلبة والبيئة المدرسية بالإضافة إلى تعزيز الهوية الوطنية.

**وقد انبثق عن هذه الإستراتيجية عدة مشاريع ومبادرات أهمها:**

1. برنامج إعداد المدير كقائد تعليمي.

2. تطوير نظام إدارة الأداء للمديرين.

3. برنامج القيادة لمديري المدارس.

4. برنامج إعادة تنظيم اليوم الدراسي، ومدته، وزيادة عدد أيام العام الدراسي.

5. برنامج رفع مستويات تمويل التعليم.

تحديث معايير وطنية للامتحانات تتوافق مع المعايير الدولية بهدف ضمان قياس الأداء على المستوى الوطني.

6. تأسيس هيئة للاعتماد الأكاديمي للمدارس الحكومية والخاصة.

7. إدخال الحاسب الآلي في التعليم.

8. الاختبارات التحصيلية.

ومن الملاحظ أن معظم المشاريع والمبادرات التي انبثقت من هذه الخطة قد تم تنفيذها حيث تحقق جزء كبير منها، والبعض الآخر شكل نواة لمشاريع تضمنتها الخطة الجديدة.

## ثالثاً : إستراتيجية 2010 - 2020م

سعت وزارة التربية والتعليم إلى بناء خطة طموحة تستفيد من أفضل الممارسات الدولية، فتبنت هذه الإستراتيجية الرامية إلى تحقيق 10/10 في مبادراتها. وتهدف الإستراتيجية إلى تحقيق نموذج يكون محوره الطالب، ويركز على تحسين تحصيل الطلبة والبيئة المدرسية، والمساواة من أجل تحقيق المعايير التربوية العالمية، بالإضافة إلى تعزيز الهوية الوطنية. وقد حددت الوزارة مدة زمنية قدرها 10 سنوات لتحقيقها، بإلزام كل الأطراف المعنية من جميع أنحاء الدولة بقائمة من المبادرات القابلة للتنفيذ والمرتبة بحسب الأولوية، من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذه الخطة، والوصول إلى تقدير 10 من 10 لكل مبادرة. كما حددت

المبادرات الإستراتيجية ذات الأولوية في التنفيذ، والأسس المنطقية لكل محور من محاورها الخمسة.

ويمكن إيجازها بما يلي:(5)

اعتماد سياسات وممارسات لا مركزية في صنع القرار.من محاور الاستراتيجية 2010 / 2020

شكل رقم (44) يبين محاور الخطة الإستراتيجية 2010- 2020م

الإعتماد على معايير أكاديمية عالمية لجعل الطالب محورا للعملية التعليمية.

**المحور الأول: التحصيل العلمي للطالب**

- تحقيق التوازن بين مكونات المعرفة والمادة، في العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية بهدف تلبية متطلبات التعليم العالي وبيئة العمل المستقبلية.
- إعادة هيكلة التعليم الثانوي بما في ذلك المواد الاختيارية، والمسارات التعليمية للطلبة، بهدف تقديم تعليم متنوع ومتعدد الجوانب.
- تطوير نظام اختيار الهيئات التعليمية في المدارس الحكومية والخاصة، بهدف تعيين أفضل الكفاءات.
- تطوير أدوات تقويم لأداء الهيئات التعليمية مرتبط بخطة تدريبية لكل فرد، بهدف ضمان تلقيهم تدريبا يلبي احتياجاتهم.

احتوت الإستراتيجية على هدف تطوير أنظمة تمكن أولياء الأمور من المشاركة في متابعة التطور الأكاديمي لأبنائهم.

**المحور الثاني: البيئة المدرسية للطالب**

- إدخال الإرشاد الطلابي في الخطة الدراسية، بهدف تقليل معدلات التسرب وإعداد الطالب للتعليم العالي.

**المحور الثالث: تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة**

- تطوير المعايير الفنية لتقييم المباني، والخدمات المدرسية (المواصلات والمقصف، ...)، بهدف رفع مستوى البنية التحتية وتعزيز البيئة التعليمية للطالب.
- تحديث معايير وطنية للامتحانات تتوافق مع المعايير الدولية، بهدف ضمان قياس الأداء على المستوى الوطني.

- إعداد ميزانية المناطق التعليمية والمدارس وفقا لعدد الطلبة، بهدف ضمان تلقي المدارس الأموال التي تفي باحتياجاتها الخاصة.

**المحور الرابع: المواطنة عند الطالب**

- وضع برنامج للعمل التطوعي الاجتماعي للطلبة، بهدف تنمية وعي الطلبة بأهمية العمل التطوعي الاجتماعي، وتعزيز أخلاقيات المواطنة.

**المحور الخامس: الكفاءة والفعالية الإدارية**

كما تضمنت الخطة الأدوار، والمسؤوليات، والخطة الزمنية لكل مبادرة من المبادرات ذات الأولوية للمساعدة في توجيه ورصد التقدم.

وقد تم اعتماد هذه الإستراتيجية 2010-2020م حديثا، وهي خطة طموحة وشاملة لجوانب العمل التربوي، تستند في مضامينها ومحاورها، وأهدافها إلى رؤية تربوية واعية، كما أنها تشتمل على خمسين مبادرة تربوية تنبئ بتحقيق التطوير المنشود انبثقت منها مجموعة من المشاريع المرتبطة بالتعليم العام أهمها:

تطوير مدارس رياض الأطفال، وإعادة هيكلة الوزارة كجهاز تربوي فعال ونشط بضم الخبراء والكفاءات، مع اعتماد سياسات وممارسات لا مركزية في صنع القرار، وتحديد واضح للعلاقة مع الهيئات التربوية ومجالس التعليم والمناطق التعليمية وبما يكفل أن تكون هي الأساس في عملية التطوير، وكان ذلك من خلال مبادرة الاستمرار في إعداد دراسة لتحسين الوجبة الغذائية، ودراسة مشروع إلزامية التعليم، والصرف على العملية التعليمية، كما تأتي المناهج التربوية الحديثة وما يصاحبها من أساليب وأدوات تقويم تعتمد على معايير أكاديمية عالمية لجعل الطالب محورا للعملية التعليمية ضمن الأهداف الإستراتيجية. وفي هذا الجانب صيغت مجموعة من المبادرات منها معايير الخدمة وتوفيرها لذوي الاحتياجات الخاصة، ومشروع مدارس الغد، والاستمرار في تطبيق برنامج خدمة المجتمع، والاستمرار في إعداد برامج رياضية إضافية في مدارس البنين والبنات، وتطوير المهارات الأساسية لطلاب الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، كما حظي هدف تطوير وتحسين المباني والمرافق المدرسية وتزويدها بالتجهيزات والوسائل بما يتلاءم والمعايير التعليمية وبما يمكّن المدارس من طرح وتنفيذ المناهج والأنشطة المطورة بإشراف الوزارة، كما احتوت الإستراتيجية على هدف تطوير أنظمة تمكّن أولياء الأمور من المشاركة في متابعة التطور الأكاديمي لأبنائهم، وجاء ذلك من خلال مبادرتين: الأولى برنامج مشاركة أولياء الأمور، والثانية الاستمرار في تنفيذ حملة التوعية حول التعليم بالدولة.

## المبحث الثاني: مشاريع وبرامج الإصلاح التربوي عبر مسيرة تطور نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة

مما سبق نرى أن نظام التعليم في دولة الإمارات يسعى باستمرار لتحقيق التطوير في جميع عناصره بتبنيه رؤى عميقة عكستها مضامين الخطط الإستراتيجية المتعاقبة، والتي أفرزت للنظام التعليمي في كل مرحلة من مراحل تقدمه مجموعة من المبادرات والمشاريع والبرامج التربوية التي عملت على إحداث التغيير المنشود سواء منها ما هدف إلى استحداث صيغ جديدة ومحدثة لمشاريع سابقة بحيث تضمن فعاليتها، واستمرارها، ومواكبتها للمستجدات في الميدان التربوي كما في مشروع تطوير رياض الأطفال، ومشروع تطوير معلم المجال، ومشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي، ومشروع تطوير التوجيه التربوي، ومشرع تطوير الأنشطة الطلابية أو المبادرات والمشاريع التي استشرفتها الخطط الإستراتيجية الحديثة للوزارة بهدف رفع جودة النظام التعليمي، وتحسين مخرجاته ورفع مكانته ليرقى إلى مستوى التنافسية العالمية، كما في مشاريع تطوير المدرسة (مشروع المدارس النموذجية، ومدارس الغد والرقابة على المدارس الحكومية والاعتماد المدرسي، ومشروع أفضل التجارب المدرسية)، ومشروع دمج الفئات الخاصة (المدرسة للجميع)

أو المبادرات والمشاريع الواعدة التي هدفت إلى تحقيق الجودة في النظام التعليمي ومخرجاته ليواجه التحديات المستقبلية، وسعت إلى رفع مستوى الأداء فيه إلى معايير عالية من خلال التوظيف الفاعل للإمكانات التقنية المتطورة والتكنولوجيا الرقمية الحديثة كما في مبادرة محمد بن راشد للتعلم الذكي، أو مشروع التعليم الالكتروني، ومشروع بنك الأسئلة، ومشروع إدارة الأداء الوظيفي.

**وفيما يلي تناول تفصيلي لهذه المشاريع التطويرية بدءا من العام 2000م إلى العام 2012م:**

## أولاً : مشروع تطوير رياض الأطفال

### • فكرة المشروع:

تُعتبر مرحلة رياض الأطفال من أهم المراحل التعليمية نظراً لأنّها أول تجربة مدرسيّة لمعظم الأطفال الصغار في الإمارات ونظراً لما لها من تأثير على الطفل، ورسمها لملامح شخصيته في المستقبل. وقد جاءت فكرة مشروع تطوير رياض الأطفال عام 1991م في ضوء توصيات المؤتمر الأول لرياض الأطفال الذي عُقد في نفس العام، والتي أكدت على ضرورة تطوير التعليم في هذه المرحلة من خلال تطوير منهج دقيق وشامل يتوافق مع طبيعة هذه المرحلة واحتياجات الأطفال فيها، وإيجاد بيئة تربوية منظمة، وهيئات إدارية وفنية مدربة على جميع المستويات؛ وذلك انطلاقا من المبررين التاليين:(32)

تنظيم البيئة التعليمية في الروضة، وتجهيز مرافقها اللازمة لتكون جاذبة ومتنوعة، وتراعي خصائص الأطفال، وحاجاتهم النمائية.

1. الحاجة إلى تطوير وتحديث المنهج في رياض الأطفال ليصبح أكثر مواكبة للنظريات التربوية والنفسية الحديثة واستبدال منهج الوحدات الذي تم تطبيقه بدءا من العام الدراسي 1982م بمنهج وطني يوجه الأنشطة والممارسات التربوية ليلبي حاجات الأطفال النمائية في هذه المرحلة.
2. نقص أعداد الكوادر البشرية المتخصصة، وضعف الإعداد في مجال الأداء المهني لمعلمات هذه المرحلة وحاجتهن إلى التدريب.

### • أهداف المشروع:

يهدف مشروع تطوير رياض الأطفال إلى:

شكل رقم (45) يبين أهداف مشروع تطوير رياض الأطفال

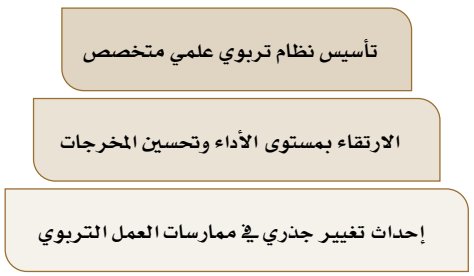


1. تأسيس نظام تربوي علمي متخصص يشمل كافة خدمات التعليم والتدريب في مرحلة رياض الأطفال لكل من الهيئات التعليمية والإدارية والفنية بالإضافة إلى تقديم المساندة للأمهات وللأطفال ممن هم في سن الروضة.
2. الارتقاء بمستوى أداء رياض الأطفال، وتحسين مخرجاته على المدى الطويل، بهدف بناء الشخصية المتكاملة المتوازنة للطفل بجميع جوانبها.

3. إحداث تغيير جذري في وسائل وأساليب وممارسات العمل التربوي في رياض الأطفال، بهدف التحول من الكم إلى الكيف، ونقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم، ومن المعلم إلى الطفل.

**المحاور الرئيسية للمشروع:**

ارتكز مشروع تطوير رياض الأطفال على المحاور الرئيسية التالية:

**أولا - محور المنهج:**

وقد مر تطوير المنهج في هذا المشروع بالمراحل التالية:

1. إعداد وثيقة المنهج من قبل لجنة متخصصة بالطفولة بدءا من العام الدراسي 1997م، وقد تضمنت الوثيقة محتويات المنهج، ومفرداته، وأساليبه، وفنيات تنفيذه، وخريطة تدفق المفاهيم والمهارات والقيم رأسيا وأفقيا.

2. إعداد محتوى وحدات المنهج وفق خريطة تدفق المفاهيم والمهارات والقيم.

3. تجريب المنهج المطور. ( في هذه المرحلة تم تجريبه على 12 روضة بدءا من العام الدراسي 1999/2000م ).

4. تعميم المنهج وقد تم بشكل تدريجي بعد تقييم عملية التجريب انتهت في العام الدراسي 2003م.

**ثانيا - محور التدريب:**

وقد تم في هذه المرحلة تدريب كل من العاملات في رياض الأطفال والهيئات الإدارية (مديرات، ومساعدات مديرات، ومشرفات) والهيئات التعليمية بما في ذلك معلمات الاحتياط، وذلك من خلال مركز تطوير رياض الأطفال الذي تم إنشاؤه لهذه الغاية.

**ثالثا - محور البيئة التعليمية:**

تزامنت مرحلة تهيئة البيئة التعليمية مع مرحلة التدريب وقد تم فيها توزيع مستلزمات التطوير من أثاث وأجهزة وألعاب تربوية ووسائل تعليمية بدءا من العام الدراسي 1999/2000م بمعدل (5) رياض في كل عام دراسي.

**مراحل تنفيذ المشروع:**

1. إعداد المنهج المطور، والمواد التعليمية المرتبطة به.

2. تنظيم البرنامج اليومي في رياض الأطفال.

3. توفير المواد، والوسائل، والتقنيات، والألعاب التربوية.

4. تنظيم البيئة التعليمية في الروضة، وتجهيز مرافقها اللازمة لتكون جاذبة ومتنوعة، وتراعي خصائص الأطفال وحاجاتهم النمائية، مثل توفير غرف التعلم الذاتي، وغرف مصادر التعلم، والورش الفنية، وتزويد الفصول بتجهيزات أركان التعلم المتنوعة ( ركن المطالعة، ركن البحث والاكتشاف، ركن التخطيط، ركن الحاسوب، ركن التمثيل، وركن التعبير الفني ).

**مخرجات المشروع:**

ترتب على تطبيق مشروع تطوير رياض الأطفال، في مراحله المختلفة ما يلي:

1. تغيير الهيكل التنظيمي للرياض المطورة ليكون مواكبا لمتطلبات التطوير في مرحلة رياض الأطفال.
2. وضع لائحة تنظيمية للرياض المطورة تستهدف تفعيل المنظومة بكاملها.
3. إعادة تنظيم البيئة الداخلية والخارجية في رياض الأطفال وتطورها لتكون جاذبة وملائمة للأطفال.
4. تغيير دور معلمة رياض الأطفال، وتطبيق نظام المعلمة الشاملة.
5. إعداد تصميم جديد للمباني المستحدثة لرياض الأطفال ليلبي حاجات التطوير.
6. تغيير أساليب تقويم طفل الروضة وفق المنهج المطور، وتغيير معايير تقييم الهيئات التعليمية والإدارية في الرياض المطورة.

شكل رقم (46) يبين مخرجات مشروع تطوير رياض الأطفال

تغيير دور معلمة رياض الأطفال، وتطبيق نظام المعلمة الشاملة.

**تقييم المشروع:**

اعتمدت إدارة رياض الأطفال في تقييم المشروع على منهج التقويم الشامل وفق المحاور التالية: (32)

1. تقييم المستويات التعليمية التي حققها الأطفال وتتضمن نمو الطفل، وتقدمه، والمهارات التي يكتسبها، واستجابته للبرامج والأنشطة المقدمة، والدافعية الداخلية، والقدرة على التكيف.

2. تقييم مستويات جودة التعلم المقدمة لطفل الروضة وتتضمن الأساليب المستخدمة في تعليم وتقييم طفل الروضة والبرامج، والأنشطة، والوسائل، والخطط، والبرامج الإثرائية المقدمة.

3. تقييم علاقة الروضة بأولياء الأمور.

4. تقييم مبنى الروضة ومدى ملائمة البيئة التعليمية، ودرجة توفر إجراءات الأمن والسلامة فيه.

5. تقييم كفايات العاملات في الروضة ومستوى تأهيلهن.

يمكن القول إن وزارة التربية والتعليم بذلت جهودا مثمرة في مجال تطوير التعليم في مرحلة رياض الأطفال.

وتم تشكيل فرق لتقويم المشروع يتضمن كل منها مديرتين من مديرات رياض الأطفال، وثلاث موجهات فنيات لرياض الأطفال ومعلمتين من معلمات رياض الأطفال، والموجهة الأولى لرياض الأطفال، ومديرة إدارة رياض الأطفال. ولغايات تقييم المشروع حددت للفرق مصادر للحصول على معلومات التقويم الشامل عن كل روضة يتم تقييمها، من خلال المقابلات، والاتصال بالعاملات في الروضة (مديرة، مساعدة مديرة، موجهة، معلمة) وبأولياء الأمور، والاطلاع على البيانات الإحصائية، والسجلات، والوثائق الخاصة بالروضة، ومقابلة الأطفال، وفحص عينات من الأنشطة المقدمة للأطفال، بالإضافة إلى المعلومات التي توفرها بطاقات ونماذج المراقبة والتقييم المعدة لهذا الغرض، ومن ثم تقديم تقرير نهائي لعملية التقويم.

أسهم التوطين بين معلمات رياض الأطفال الحكوميّة في تعزيز الروح الوطنيّة في جو عائلي يتماشى مع التقاليد والأعراف السائدة في المجتمع المحلّي.

وقد أعلن جهاز الرقابة في دبي في تقريره السنوي عن نتائج تقييم الرياض الحكوميّة والخاصّة في دبي (حيث يتم تصنيف المدارس إلى: ممتاز، جيد، مقبول، وغير مقبول) وأظهرت النتائج لسنة 2008-2009م أن ستة من رياض الأطفال الحكوميّة منها مركز تطوير رياض الأطفال تقدّم نوعية جيّدة من التعليم مقارنةً بالممارسات العالميّة(58)، كما أظهرت نتائج الرقابة للسنة الدراسية 2009-2010م تطوراً في مستوى الخدمات المقدّمة في رياض الأطفال الحكوميّة إذ أظهرت النتائج أن روضتين تقدّمان خدمات متميّزة، و7 رياض تقدم خدمات جيّدة، وتقدم 3 رياض خدمات مقبولة مقارنة بأفضل الممارسات العالميّة ، ويتمّ في هذه العمليّة تقييم مدى تحصيل وتقدّم الطلبة في المهارات الأساسيّة، ومدى التطوّر الشخصي والاجتماعي للطلبة، بالإضافة إلى جودة التعليم والتعلّم والتقييم وجودة المنهاج التعليمي، وجودة الدعم الاجتماعي والأكاديمي المقدّم للطلاب، بالإضافة إلى جودة القيادة في المدرسة؛ تبدو هذه النتائج مشجّعة وتُظهر مدى رغبة العاملين في تطوير الخدمات المقدّمة في الرياض من أجل مُخرجات أفضل.

بدأت الوزارة بإدخال اللغة الإنجليزية في بعض رياض الأطفال بالدولة كمرحلة تجريبية مرصودة يتم تقييمها بهدف تعميمها على بقية الرياض

ويمكن القول إن وزارة التربية والتعليم بذلت جهودا مثمرة في مجال تطوير التعليم في مرحلة رياض الأطفال من خلال هذا المشروع وامتداده، ما جعل الإمارات سبّاقة في هذا المجال، كما أسهم التوطين بين معلمات رياض الأطفال الحكوميّة في تعزيز الروح الوطنيّة في جو عائلي يتماشى مع التقاليد والأعراف السائدة في المجتمع المحلّي، كما ساهم نظام نقل الخبرات على يد معلّمات تلقّين التدريب من خلال مراكز التطوير في هذا المشروع في إيجاد أنوية تدريبيّة لجميع المعلمات في رياض الأطفال. ويُعد تزايد نسبة الأطفال المسجّلين في مرحلة رياض الأطفال من الأمور التي تظهر نجاح أهداف المشروع. كما تمثل البيئة التعليميّة الجاذبة في رياض الأطفال الحكوميّة أحد نقاط القوة الناتجة عن العمل بروح الفريق الواحد ضمن هذا المشروع. ولتحسين الوضع في رياض الأطفال في ظل عدم وجود نظام إجازات يكفل مدة مناسبة لإجازة الأمومة تسعى الوزارة لإيجاد نظام يوفّر معلّمات احتياط لديهنّ الخبرة المناسبة، كبديل لعدم توفر معلّمة مساعدة في كل صف للروضة.

وقد بدأت الوزارة بإدخال اللغة الإنجليزية في بعض رياض الأطفال بالدولة كمرحلة تجريبية مرصودة يتم تقييمها بهدف تعميمها على بقية الرياض في الدولة، كما تسعى لتطوير مهارات التفكير الناقد، وإدخال تكنولوجيا المعلومات بهدف تطوير هذه المرحلة وقد تم الأخذ بالتوجيهات التي خرجت بها هذه الدراسة وجاري العمل على ادخالها حيز التنفيذ.

## ثانياً : مشاريع تطوير التعليم في المرحلة الأساسية

ركزت جهود التطوير في وزارة التربية والتعليم على أهمية التعليم في السنوات الأولى باعتبارها المرحلة الحاسمة في بناء شخصية المتعلم ونموها وتشكيل الاستعدادات والمهارات والقدرات حيث إن إتقان المهارات الأساسية يتم في هذه المرحلة ويتوقف عليها تحصيل المتعلم في المراحل التعليمية اللاحقة كما أنها مرحلة مؤثرة على قيم المتعلم واتجاهاته نحو التعلم، لذلك سعت وزارة التربية والتعليم إلى إحداث نقلة نوعية في مدخلات التعليم في هذه المرحلة، فتوجهت إلى تطوير البيئات الصفية من خلال إنشاء مشروع بيئات التعلم عام 1998م، كما عملت على تطوير هيكلية المقررات بما يدعم الترابط والتكامل بين فروع المعرفة من خلال استحداث مشروع نظام معلم الفصل إلى معلم المجال عام 2003م(61).

وفيما يلي عرض تفصيلي لهذين المشروعين:

أن ميول التلاميذ في المرحلة التأسيسية وإشباع حاجاتهم يتطلب أن ينتقل تلميذ المرحلة التأسيسية في إدراكه التدريجي من المحسوس إلى المجرد.

### أ / مشروع تطوير بيئات التعلم 1998 - 2008م :

#### • فكرة المشروع:

انطلقت فكرة مشروع تطوير بيئات التعلم مع صدور القرار الوزاري رقم (2/1182بتاريخ 1998/5/2م)، بهدف إحداث نقلة نوعية في تطوير بيئات التعلم في مدارس الحلقة الأولى وجعلها أكثر جذبا وتشويقا، وتطوير أداء معلمي ومعلمات المستوى الأول (1- 3) في مجال توظيف التقنيات التربوية، وإستراتيجيات التعلم المتنوعة المنتجة، وتوظيف مصادر تعلم متنوعة مساندة للمقررات كالقصص. حيث إن مراعاة ميول التلاميذ في المرحلة التأسيسية وإشباع حاجاتهم يتطلب أن ينتقل تلميذ المرحلة التأسيسية في إدراكه التدريجي من المحسوس إلى المجرد، وهو يميل بطبيعته إلى التعلم من خلال المشاهدة والتطبيق العملي ولهذا فكلما تعددت الحواس، وتنوعت قنوات الاتصال التي تشترك في عملية التعلم، كان التعلم أكثر عمقاً وثباتاً، ومن هنا فإن التقنيات التربوية، والأشرطة السمعية والبصرية، ومصادر التعلم المختلفة تتوافق مع طبيعة المتعلم وميوله، وتعمل على تطوير تعلم التلاميذ، وتعزيز خبراتهم، وإشباع حاجاتهم بشكل متوازن.

كلما تعددت الحواس وتنوعت قنوات الاتصال التي تشترك في عملية التعلم، كان التعلم أكثر عمقاً وثباتاً.

وقد تم تعديل اسم المشروع في العام الدراسي 2004/2003م إلى (تطوير بيئات التعلم) بعد أن كان اسمه (مشروع تطوير معلم الفصل). وقد بدأت المرحلة الأولى لتطبيق المشروع في عشرين مدرسة تأسيسية للبنين والبنات مناصفة، موزعة بالتساوي على المناطق التعليمية، ومكتب الشارقة التعليمي بالمنطقة الشرقية.

#### •أهداف المشروع:

يهدف مشروع تطوير بيئات التعلم إلى:(63)

1. تطوير المدرسة التأسيسية لتصل إلى مفهوم المدرسة الحديثة، المتفقة مع ميول الطفل، والملبية لحاجاته، وربطها بمتطلبات المجتمع المعاصرة.

2. توفير مناخ تربوي ممتع ومشوق يوفر للتلميذ بيئة صفية حافزة على التعلم، ومساعِدة على التربية المتوازنة التي تؤدي إلى تكوين العادات الصحية السليمة، وحب الحياة المدرسية.

3. تحقيق نقلة نوعية في التعليم، من خلال جعل المتعلم محور العملية التعليميّة التعلميّة، ودمجه بخبرات المنهج، وصولاً إلى تعلم أكثر ديمومة وثباتاً.

4. الارتقاء بثقافة التلميذ، وتعويده على المطالعة الحرة والموجهة، وتنمية سلوك البحث والاستقصاء لديه.

5. تنمية الاتجاهات الإيجابية من خلال التعامل مع عناصر التقنية بنظام ودقة وانضباط.

6. تنمية المعلم من خلال توظيف التقنيات، وأساليب التعلم الملائمة لإستراتيجية التطوير التربوي كمهارات التعلم الذاتي، والتعلم التعاوني، وأسلوب حل المشكلات، وغيرها من الأساليب التعليمية الفعالة.

7. الارتقاء بنتاجات التعلم من خلال تحسين البيئة الصفية، وتنويع مصادر التعلم.

شكل رقم (47) يبين أهداف مشروع تطوير بيئات التعلم

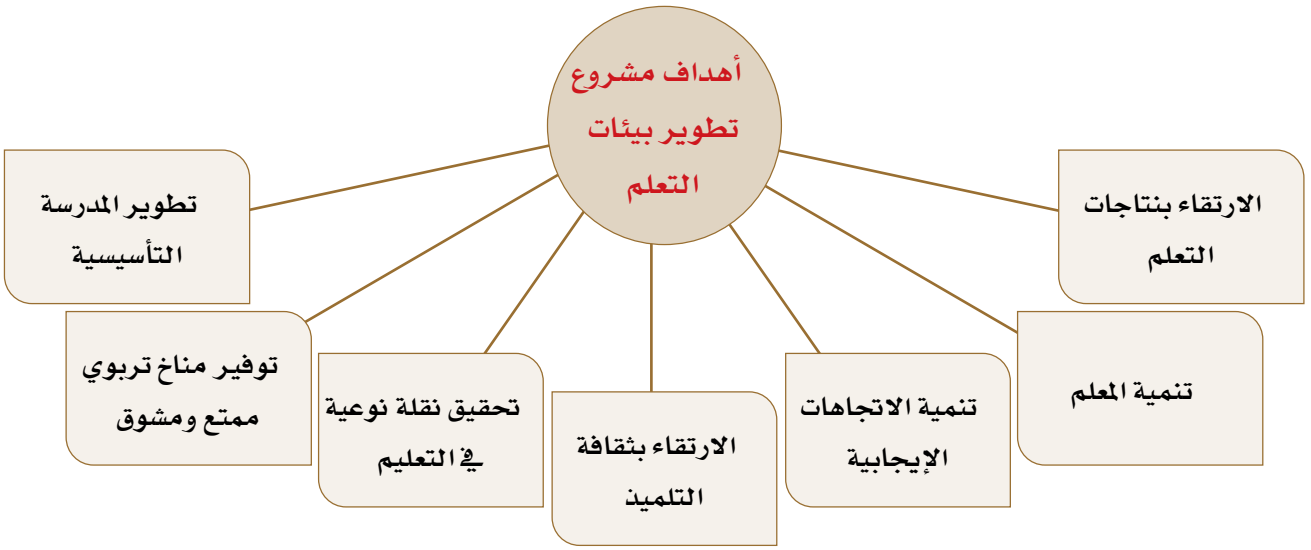


الارتقاء بثقافة التلميذ وتعويده على المطالعة الحرة والموجهة، وتنمية سلوك البحث والاستقصاء لديه.

- **مراحل تنفيذ المشروع:**

تم تنفيذ المشروع وفق المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:**

تم فيها تشكيل ثلاث لجان تعمل لترجمة قرار وزير التربية والتعليم ميدانيًّا هي:

1. اللجنة الأولى لحصر الأشرطة المسجلة بالفيديو أو ( الكاسيت ) واختيار المناسب منها، واقتراح الأشرطة والمواد العلمية المطلوب توفيرها لعدم توفرها في المناطق التعليمية أو إدارة الوسائل التعليمية بالوزارة.

2. اللجنة الثانية خاصة بإعداد الدليل الخاص بمشروع تطوير نظام معلم الفصل وأهدافه، والإطار النظري له.

3. اللجنة الثالثة لإعداد أدوات المتابعة والتقييم للمشروع المذكور.

- **المرحلة الثانية:**

أ. إنتاج وسائط تعليمية مرئية ومسموعة في مواد التربية الإسلامية، واللغة العربية، والرياضيات، والعلوم، وتعميمها على المدارس المستهدفة.

2. تزويد البيئات الصفية في المدارس المستهدفة بالأجهزة المحددة: تلفزيون 29 بوصة، فيديو، جهاز تسجيل، كاميرا فيديو، حقيبة مخبريه، حقائب رياضيات، مكتبة صفية، ومصادر تعلم مساندة للمادة المنهجية.

3. إعداد دليل المشروع.

4. تدريب الهيئات الإدارية والتعليمية في المدارس المستهدفة حول كيفية توظيف التقنيات التربوية، واستراتيجيات التعلم الفعّالة.

5. متابعة التنفيذ، وتقييم مدى إنتاجيته.

- **المرحلة الثالثة:**

امتد المشروع حتى العام الدراسي 2007/ 2008م، حيث زودت مدارس الحلقة الأولى بالتقنيات المحددة بواقع عشرين مدرسة في كل عام دراسي.

## ب/ مشروع تطوير نظام معلم الفصل إلى معلم المجال:

- **فكرة المشروع: (63)**

انطلقت فكرة مشروع معلم المجال في مدارس الحلقة الأولى كبديل لنظام معلم الفصل وذلك استجابة لتوجهات التطوير الرامية إلى هيكلية المقررات وإعادة بناء المناهج وفق منهج (المجموعات المتشابهة) على أساس الجمع المزجي بينها، أو العمل على تدريسها كمواد متشابهة بما يحقق الترابط والتكامل الإيجابي بينها، فعملت على التخصيص الشمولي لمادتين دراسيتين متكاملتين هما: (التربية الإسلامية واللغة العربية) أو (الرياضيات والعلوم) مما اقتضى بالضرورة إعادة هيكلة معلمي مدارس الحلقة الأولى إلى معلم مجال (التربية الإسلامية واللغة العربية) أو معلم مجال (العلوم والرياضيات) مما ساهم في تخفيف أعباء المعلم بتدريسه مادتين دراسيتين متجانستين بدلا من أربع مواد، وتوفير مساحة من الحرية في عملية تنظيم الفصل وإدارته بحسب المواقف التعليمية ،ومستويات التلاميذ، ونوعية النشاط، ليجد كل تلميذ مكانه فيه، كما ساعد في سد الفجوة عند انتقال التلميذ من معلم فصل إلى معلم مواد مختلفة، بالإضافة لتوفير فرص تدريب وتنمية لقدرات المعلم المعرفية، وتعميق علاقته بتخصصه.

## • أهداف المشروع:

تتلخص أهداف مشروع معلم المجال فيما يأتي:

1. تجسيد أهداف الخطط الإستراتيجية لوزارة التربية بصورة إجرائية في الميدان التربوي.

2. تطوير بيئة النظام التعليمي في مدارس الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بما يتناسب والمستجدات التربوية وموجهات التعليم حاضراً ومستقبلاً.

3. تطوير المدرسة التأسيسية وصولاً إلى المدرسة الحديثة المتفقة مع ميول الطفل والملبية لحاجاته، وربطها بمتطلبات المجتمع المعاصرة.

4. تحقيق نقلة نوعية في أساليب التعليم التي تجعل المتعلم في بؤرة الارتكاز، وتحقق تعلماً نشطاً ومتمركزاً حوله بصورة وظيفية حياتية.

5. تنمية معلم المجال في الكفايات المعرفية وتعميق علاقته بتخصصه في مادتي المجال من خلال جرعات وظيفية في التلاوة والتجويد وأساسيات اللغة العربية والعلوم والرياضيات.

انطلقت فكرة مشروع معلم المجال في مدارس الحلقة الأولى كبديل لنظام معلم الفصل وذلك استجابة لتوجهات التطوير الرامية إلى هيكلية المقررات وإعادة بناء المناهج.

## • نتاجات المشروع:

أحدث نظام معلم المجال في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي نقلات نوعية في بيئات التعلم والمعلم والمتعلم والمناهج في الجوانب التالية:

أحدث نظام معلم المجال في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي نقلات نوعية في بيئات التعليم والمعلم والمتعلم والمناهج.

### 1. بيئات التعلم:

استكمال تطوير بيئات التعلم بما يتناسب مع الأنشطة الإثرائية الموازية للخبرات التعليمية الأساسية في اللغتين العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم حيث يتم تطوير مكتبات الفصول، والمختبرات، ومواد التعلم المسموعة والمرئية بأنواعها (شرائط الفيديو الأقراص المدمجة ، الأقراص المرنة ، الأدوات المخبرية).

### 2. المعلم:

خففت أعباء المعلم المتمثلة في تدريس أربع مواد أساسية، وإعداد أنشطتها، واستراتيجيات تدريسها فضلاً عن الأعباء الأخرى كالريادة، والتقارير الدورية، وما يسند للمعلم من أعمال إدارية يشكل ضغطاً كبيراً على معلم الفصل، بحيث يتم تخفيضه في ظل (معلم المجال) ليدرس المعلم مادتين مترابطتين: (التربية الإسلامية واللغة العربية أو العلوم والرياضيات).

### 3. المتعلم:

- تخفيف الملل الناتج لبقاء المتعلم مع معلم فصل طوال اليوم الدراسي.
- الحد من التسرب الناتج عن كره التلميذ أحياناً لمعلم الفصل، أو سوء العلاقة بينهما والتي قد تؤدي إلى تسرب ملحوظ لدى التلاميذ.

- تقليل السلبيات الناتجة عن غياب معلمات الفصول لأن الحالة الصحية والمرضية للمعلم تلقي بظلالها على ناتج التعلم وتحصيله الدراسي ويلمس ذلك بوضوح في الإجازات المتكررة وخاصة إجازات الأمومة لدى المعلمات مع قلة معلمات الاحتياط ولعل تطبيق نظام معلم المجال قد قلل من هذه السلبيات.

- التخفيف من شعور التلميذ بالخوف من أي زائر أو معلم آخر في المدرسة بسبب تعود التلميذ على معلم واحد.

- تحسين مخرجات التعلم وخاصة عقب مرور المعلمين في برامج تنمية أكاديمية وتربوية تلامس المجال الذي خصص للمعلم، وأدى إلى تطوير كفايات المعلمين وصقل خبراتهم وتحويل طرائق التدريس إلى أساليب نشطة تعتمد تفعيل دور المتعلم وجعله محور العملية التعليمية بحيث تقدم الخبرات المنهجية كفرص تعليمية يكتسبها التلميذ وتكون أكثر ديمومة وثباتاً.

**4. البعد الأسري:**

أدى إلى المزيد من تفهم أولياء الأمور لطبيعة عمل المعلم في مدارس الحلقة الأولى مما انعكس إيجابا على مشاركة أولياء الأمور في مساندة الدور الإيجابي للمعلم وخاصة في إطار وجود المناهج المطورة التي تسعى إلى تفعيل دور الأسرة كمؤسسة اجتماعية تشارك في صنع عملية التعلم تسند لها أدوار ملموسة.

أصبحت الأنشطة الإثرائية جزءا من مكونات مناهج المستوى الأول من الحلقة الأولى لإحداث تطوير نوعي في مدخلات العملية التعليمية.

**5. التوجيه التربوي:**

أسهم في تطوير توجيه المرحلة التأسيسية وخاصة في إطار تصنيف التوجيه إلى مجالين:

الأول: التربية الإسلامية واللغة العربية، الثاني: الرياضيات والعلوم، مما أدى إلى:

تخفيف العبء عن الموجه في تطوير وتنمية المعلم في المواد الأربع ومتابعة مخرجاتها.

تخفيف الأعباء في متابعة المواد الأربع سينقل الموجه إلى ممارسة دوره التدريبي (الموجه المدرب).

**6. المناهج:**

أسهم في الارتقاء بالمناهج في الجوانب التالية:

- تخطيط وتنظيم الفرص التعليمية للمتعلمين.

- التأكيد على كيفية التعلم.

- التخلص من مواطن الحشو، والتكرار الأفقي والرأسي.

- تطوير أدلة المناهج بما يتناسب مع معلم المجال.

- تكامل الأنشطة الصفية واللاصفية باعتبارهما رافدي التعلم.

- توافر مواد تعليمية متنوعة تناسب المجالين.

الاتجاه إلى صياغة (المنهج الشمولي) في مدارس الحلقة الأولى كرؤية مستقبلية.

أصبحت الأنشطة الإثرائية جزءا من مكونات مناهج المستوى الأول من الحلقة الأولى لإحداث تطوير نوعي في مدخلات العملية التعليمية. (7)

يجري العمل على دراسة واقع هذه المرحلة بهدف التطوير، اتوجيهها بما يتناسب مع توجيهات الخطط الإستراتيجية للوزارة (2010-2020).

## ثالثاً : مشروع تطوير التعليم الثانوي

### • فكرة المشروع:

عملت وزارة التربية والتعليم على تطوير نظام التعليم الثانوي العام، في إطار جهودها المتواصلة لتطوير مجمل نظام التعليم في ضوء المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بإعداد صيغة مطورة لمشروع التعليم الثانوي العام المطور تضمنت مخططاً بالمراحل الآتية: (63)

1. مرحلة دراسة واقع التعليم الثانوي العام في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دراسات ميدانية شملت أطراف العملية التعليمية كلها.
2. مرحلة دراسة اتجاهات تطوير التعليم الثانوي، وقد تضمنت هذه المرحلة دراسة وتحديد أهم الاتجاهات والتجارب العالمية، خليجية وعربية وأجنبية، في مجال تطوير التعليم الثانوي العام، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الخبرات العربية والأجنبية في إعداد تقارير عن صيغ ونماذج تطوير التعليم الثانوي العام.
3. مرحلة صياغة إطار وعناصر مشروع تطوير التعليم الثانوي العام وبرامجه التنفيذية.

ويرجع اهتمام وزارة التربية والتعليم بتطوير التعليم الثانوي إلى بداية عقد التسعينيات حيث أيقنت الوزارة العلاقة العضوية بين التعليم الثانوي والتعليم العالي من جهة، وتأثير مخرجات التعليم الثانوي على كفاءة وإنتاجية القوى العاملة التي تخرجها مؤسسات التعليم العالي الجامعي والتقني معاً، فقامت بعدد من الدراسات الميدانية لمراجعة المناهج والمباني وأساليب الإدارة والتقويم، وعرض بعض التجارب الخليجية والعربية والدولية في مجال تطوير التعليم الثانوي، كما أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 9/150 بتاريخ 1993/5/1م، بتوجيه الوزارة لإعداد مشروع متكامل لتطوير التعليم الثانوي، وعرضه على اللجنة الوزارية للتعليم ورفعه إلى مجلس الوزراء. وفي أغسطس 1994م أنجزت الوزارة بالتنسيق مع جامعة الإمارات وثيقة مبدئية تحدد أهداف التعليم الثانوي المطور، والبرامج التنفيذية اللازمة لتنفيذه. وفي نوفمبر 1995م صدرت عن الوزارة وثيقة معدلة للمشروع تضمنت خمسة برامج تنفيذية تتعلق ببناء المناهج، وتدريب القوى العاملة، والتقويم التربوي، والإرشاد التربوي والنفسي، والأبنية والتجهيزات التعليمية، ويتفرع عن هذه البرامج عدد من البرامج التنفيذية الفرعية، وقد أكدت الوثيقة على تنفيذ المشروع بطريقة تتابعيه.

وفي أبريل 1996م صدرت الوثيقة المعدلة للمشروع بعنوان (مشروع التعليم الثانوي المطور - إطاره وبرامجه وتكاليفه) وهي خطة مبرمجة زمنياً ومالياً، بالإضافة إلى ثلاثة برامج تنفيذية هي: إعداد وثائق المشروع، التجريب، والأنشطة والخدمات التربوية.

وخلال هذه المراحل عقدت المؤتمرات واللقاءات، واستُقدِم الخبراء، وابتعثت الوفود لتستقرئ الدراسات المقارنة في المواد التعليمية المختلفة لدول متعددة منها على سبيل المثال: الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وكندا، واليابان، لمقارنة الأوزان النسبية للمواد الدراسية المختلفة في تلك الدول ودولة الإمارات، بغية الاستفادة من تجاربها في تطوير التعليم الثانوي، كما شكلت الوزارة فرقاً

يرجع اهتمام وزارة التربية والتعليم بتطوير التعليم الثانوي إلى بداية عقد التسعينيات حيث أيقنت الوزارة العلاقة العضوية بين التعليم الثانوي والتعليم العالي.

في أغسطس 1994م أنجزت الوزارة بالتنسيق مع جامعة الإمارات وثيقة مبدئية تحدد أهداف التعليم الثانوي المطور.

تبلور مشروع تطوير التعليم الثانوي مستنداً إلى موجهات ومرتكزات وثوابت مستقاة من دستور الدولة، ومن سياستها التعليمية، ومنسجما مع التوجهات والمستجدات العالمية المتعلقة بتطوير التعليم الثانوي.

متخصصة لدراسة مناهج الدولة وتقييمها، وعقدت مؤتمراً موسعاً لتطوير المناهج الدراسية عام 1999م، وبدراسة تلك المعطيات وتحليلها تبلور مشروع تطوير التعليم الثانوي مستنداً إلى موجهات ومرتكزات وثوابت مستقاة من دستور الدولة، ومن سياستها التعليمية، ومنسجما مع التوجهات والمستجدات العالمية المتعلقة بتطوير التعليم الثانوي.

**• الملامح العامة لوثيقة تطوير التعليم الثانوي:**

1. تعد الوثيقة الجديدة للتعليم الثانوي تعليماً عاماً تتسع فيه القاعدة الثقافية المشتركة، ويتلاشى فيه التشعيب أو التخصص المبكر في الآداب أو العلوم أو الرياضيات.
2. البرامج التنفيذية المقترحة تنفذ للتعميم وليس للتجريب؛ لأن جميع مجالات التطوير التي يستند إليها المشروع هي من الثوابت التربوية، كما سيتم تجريب المواد التعليمية في أثناء إعدادها.
3. توظيف الموارد التربوية المتاحة في الوزارة، وتفعيل البنى المؤسسية التي تم استحداثها في الهيكل التنظيمي الجديد.
4. تحديد أربعة برامج للمشروع، مما يؤدي بالضرورة إلى خفض كلفته التقديرية.
5. تميز البنية المقترحة لمقررات التعليم الثانوي بالميزات الآتية:
   - توافر معايير التوازن، والعرض، والتكامل في المقررات المقترحة.
   - فتح كامل لقنوات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الجامعي والتقني لتحطيم الحواجز الاصطناعية بين فروع المعرفة المعمول بها في نظام التشعيب.
   - تطوير جذري في مصفوفة العمالة الوطنية كماً وكيفا، والارتقاء بالمستوى النوعي لمدخلات التعليم العالي التي تصبح فيما بعد مدخلات للتنمية وسوق العمل.
   - تحقيق التكامل والشراكة الحقيقية بين التعليم العام والتعليم العالي.
   - تأكيد وظيفية المعرفة، وتسخيرها في حل المشكلات.
   - تكامل المناهج الدراسية، والأنشطة اللاصفية، وتأكيد دور المدرسة في بناء الشخصية، والإعداد للمواطنة.
   - توافر الفرص للتعلم الذاتي والمستمر، وتوظيف التكنولوجيا، وأنظمة الاتصال لتحقيق مزيد من التعلم.
6. عتبار المرحلة الثانوية مرحلة واحدة عند حساب معدلات تحصيل الطلاب، والاعتماد على أسلوب التقويم التراكمي الذي يأخذ في الاعتبار معدلات التحصيل في الصفوف الثلاثة، وليس في الصف الثالث فقط.
7. بنية المقررات في الوثيقة نموذج مرن، فهو لم يتخلص فقط من إشكالية التخصص، ولكنه حافظ على التوازن طوال سنوات البرنامج الثلاث بين المواد الإنسانية من ناحية، والعلوم والرياضيات وتقانة الحاسوب والمواد المساندة من ناحية أخرى.

تجدد المعارف والعلوم والتقانة، وما واكبها من ثورة معلوماتية جعلت من مواكبة هذه المستجدات أمراً ضرورياً للتنمية وتطور المجتمع.

### • دواعي التطوير:

1. تجدد المعارف والعلوم والتقانة، وما واكبها من ثورة معلوماتية جعلت من مواكبة هذه المستجدات أمراً ضرورياً للتنمية وتطور المجتمع.
2. تطور الفكر التربوي وانعكاس ذلك على غايات التعلم والتعليم، وأساليبها، ومصادرها.
3. الانفتاح الثقافي والحضاري، وظاهرة العولمة، وما نجم عنه من تجدد في الاحتياجات الإنسانية والمجتمعية، وتغير في اهتمامات المتعلم، وحاجاته، وميوله.
4. المتغيرات التي يشهدها مجتمع الإمارات على المستوى الثقافي والاجتماعي، والاقتصادي، والتي تتطلب مواطناً قادراً على حل المشكلات، وصنع القرارات، وربط التعلم بالحياة والتقانة.
5. سد الفجوة بين مستوى التحصيل في نهاية مرحلة التعليم الثانوي، ومستوى التحصيل المطلوب للتعليم الجامعي.
6. الإفادة من الخبرات العالمية المتراكمة في مجال تصميم المناهج وبنائها، وإعداد المواد، والبرمجيات التعليمية والوسائط، والتقنيات الحديثة.

توجيه العملية التربوية ليكون مخرجها الرئيس مواطناً صالحاً متكامل الشخصية عقلياً ومهارياً ووجدانياً واجتماعياً، وملتزماً بعقيدته الإسلامية، ومنتمياً لأمته العربية، ومالكاً لمهارات التفكير العليا، قادراً على الإبداع.

### • مرتكزات التطوير:

حددت الوزارة الأطر المرجعية الآتية بوصفها مرتكزات تلتزم بها عملية التطوير حتى تحقق الأهداف المرسومة لها بدقة وشمولية:

- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.
- السياسة التعليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- الأهداف التربوية العامة للتربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تقارير الدراسات والمؤتمرات الخاصة بتقويم المناهج وتطويرها.
- مشروع تطوير التعليم الثانوي.
- السلم التعليمي الجديد حسب قرار مجلس الوزراء رقم 1/185 بتاريخ2001/3/19م.
- مشروع القوى العاملة الذي أعدته جامعة الإمارات العام 1996م.
- مكونات وثائق المناهج ومعاييرها ومرتكزاتها التي اعتمدتها لجنة تطوير التعليم الأساسي والثانوي.

### • أهداف مشروع تطوير التعليم الثانوي المطور: (46)

1. تطبيق العمل المؤسسي في النظام التربوي من خلال التخطيط والتنفيذ والتقويم والمتابعة.
2. إعادة تشكيل النظام التربوي بحيث يكون:

- أكثر مواءمة لحاجات كل من الفرد والمجتمع.
- أكثر إسهاماً في التنمية الشاملة.
- أكثر انسجاماً وتوافقاً مع مبدأ التربية المستدامة والتعليم المستمر.

3. مواكبة العملية التربوية لروح العصر وللتغيرات الهائلة في المعرفة وتكنولوجيا العصر وثورة المعلومات.
4. ربط التعليم بحياة المتعلمين بحيث يكون وظيفياً.
5. توجيه العملية التربوية ليكون مخرجها الرئيس إنساناً صالحاً متكامل الشخصية عقلياً ومهارياً ووجدانياً واجتماعياً، وملتزماً بعقيدته الإسلامية، ومنتمياً لأمته العربية، ومالكاً لمهارات التفكير العليا، قادراً على الإبداع وجامعاً بين الأصالة والمعاصرة، رابطاً بين القول الواعي والسلوك الإيجابي.
6. تطوير البيئة التعليمية التعلمية التي تؤدي إلى تحقيق النتاجات عالية المستوى بأقل تكلفة ممكنة.
7. رفع مستوى التعليم بحيث تمكّن مخرجاته من المنافسة مع المستويات العلمية العالمية المتقدمة.
8. إيجاد البيئة التعليمية التعلمية الجاذبة والمثيرة لدافعية المتعلمين للتعلم باستخدام استراتيجيات تتلاءم والتوجهات الحديثة في التربية.
9. تكامل المنهاج المخطط مع المنهاج المنفذ، والمنهاج الخفي، وتكامل المعرفة بين المواد الدراسية المختلفة، وبناؤها على أساس مراعاة البعدين الأفقي والرأسي.
10. تطوير المناهج والمواد التعليمية على أساس جميع أنماط تصميم المناهج وبخاصة منهج الخبرات والنشاط الذي يجعل المتعلم المحور الأساسي للعملية التربوية وعلى أساس المستويات والمحاور الرئيسة.
11. تنوع الأنشطة والممارسات التربوية والمواد التعليمية التي تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين سواء أكانوا بطيئي التعلم، أو عاديين، أو موهوبين.
12. توظيف وسائل التعليم والتعلم المعاصرة ومصادرها في العملية التعليمية التعلمية مثل: الحاسوب وتقنية المعلومات.
13. تطوير أدوات التقويم، ووسائله، وأنواعه (التشخيصي والتكويني والختامي) واستخدام الاختبارات القياسية،واختبارات القدرات.
14. تطوير برامج إعداد وتدريب الموجهين، والهيئات التعليمية، والإدارية، والفنية المساعدة، قبل الخدمة، وفي أثنائها بحيث تتفق كفاياتهم وخبراتهم مع طبيعة عملية التطوير المستمرة.

توسيع الجذع الثقافي المشترك في التعليم الثانوي، ومنع ظاهرة التشعيب المبكر، مع الحرص دائماً على اكتشاف الميول وتنميتها، ورعاية الموهوبين والفائقين.

شمولية التطوير لكل العناصر والمدخلات التي يتشكل منها التعليم الثانوي.

**• المبادئ الأساسية للتطوير:**

1. توجيه التعليم لخدمة أغراض التنمية الشاملة.
2. تأكيد وحدة المعرفة وتكاملها ووظيفيتها، ومن ثم لابد من أن يدرك الطالب التطبيقات العملية الحياتية لكل ما

يتعلمه من خبرات، ولابد له من أن يتقن أسلوب حل المشكلات، والتعامل مع عالم متغير سريع التغير، كما يهدف المشروع إلى إعداد جيل أكثر اقتداراً على التعامل مع عصر التكنولوجيا والمعلوماتية، وأكثر قدرة على التكيف مع التغير.

3. توسيع الجذع الثقافي المشترك في التعليم الثانوي، ومنع ظاهرة التشعيب المبكر، مع الحرص دائماً على اكتشاف الميول وتنميتها، ورعاية الموهوبين والفائقين.

4. توفير أفضل ما وصل إليه العصر والتقانة من فرص التعلم لطلاب المرحلة الثانوية، ومساعدتهم على تنمية القدرات العقلية العليا، وإتقان الكفايات التحصيلية المقيسة بمعايير عالمية.

5. تعميق الصلة والتواصل بين التعليم الأساسي والثانوي من ناحية، وبين التعليم الثانوي والعالي من ناحية أخرى لضمان نجاح تطوير جميع عناصر المنظومة التعليمية.

6. شمولية التطوير لكل العناصر والمدخلات التي يتشكل منها التعليم الثانوي وفي مقدمتها المعلم والموجه والإداري والإختصاصي النفسي والاجتماعي، والمنهج الدراسي، وأساليب التدريس، وأدوات التقويم.

7. ربط التطوير بحاجات كلٍ من الفرد (المتعلم)، والمجتمع، والتنمية الشاملة.

**• مخرجات المشروع:**

رغم أن المشروع لم يستكمل بشكله الكامل بسبب توقف تنفيذ إستراتيجية التعليم 2020م، إلا أنه حقق الكثير من المخرجات الهامة والتي لا يزال بعضها مستمرا حتى الآن، ومنها:

1- السلم التعليمي:

تم تعديل السلم التعليمي الذي كان مطبقاً في مدارس الدولة ويشتمل على ثلاث مراحل لتتكون من مرحلتين هما: المرحلة الأساسية والمرحلة الثانوية. كما تم تقسيم هاتين المرحلتين إلى حلقات ومستويات كما يبين الجدول الآتي الذي يمثل السلم التعليمي الجديد:

جدول رقم (44) يبين السلم التعليمي والمراحل التعليمية وتقسيمها إلى حلقات ومستويات كما أوردها مشروع تطوير التعليم الثانوي المطور

| المراحل التعليمية | الحلقات | المستويات | الصفوف |
|---|---|---|---|
| التعليم الأساسي | الأولى | الأول | 1-2-3 |
| | | الثاني | 4-5 |
| | الثانية | الثالث | 6-7 |
| | | الرابع | 8-9 |
| التعليم الثانوي | المرحلة الثانوية | الخامس | 10-11-12 |

2- الأبنية المدرسية ومراكز مصادر التعلم فيها:

وضعت الوزارة معايير ومواصفات تصميم المدارس، ومرافقها، وتجهيزاتها في المراحل التعليمية المختلفة بما يتناسب مع الاحتياجات التعليمية، ويراعي خصائص نمو الطلبة في كل مرحلة.

3- تقنية المعلومات وتفعيل استخدامها:

ويتمثل هذا بصورة أساسية في دمج التقانة في المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية، واستخدامها في عمليتي التعليم والتعلم.

4- المناهج الدراسية:

تم تطوير المناهج الدراسية من خلال توافر منظومة متكاملة من وثائق المناهج والأوعية المنهجية والمواد التعليمية والبرمجيات الخاصة بكل من المعلم والمتعلم. إضافة إلى تدريس بعض المواد العلمية والرياضيات في القسم الأدبي، وبدء تطبيق السلاسل العالمية في تدريس العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية.

5- برامج رعاية الطلبة ذوي القدرات الخاصة:

وتمثل هذا العنصر في إعداد منظومة متكاملة من البرامج لكيفية التعامل مع فئتي الطلبة:

- الفائقين والمبدعين.
- ذوي الاحتياجات الخاصة.

6- نظام الإدارة المدرسية:

تم من خلال التحول في دور الإدارة المدرسية من مجرد تسيير اليوم الدراسي إلى قيادة مؤسسة تربوية منتجة وفقا لمعايير أداء محددة، ومحققة للأهداف التربوية والمجتمعية.

7- التقويم والاختبارات:

تم من خلال تحديد نواتج تعليمية عامة، ومؤشرات أداء لكل مادة ضمن كل مرحلة وكل صف، وتطوير اختبارات مقننة تقيس هذه النواتج التعليمية، مع إعطاء أهمية خاصة للتقويم البنائي ليكون أداة التشخيص والمراقبة في عمليتي التعليم والتعلم.

8- التدريب:

وتم من خلال إعداد برامج تدريبية وتنفيذها بالتعاون مع جامعتي الإمارات والشارقة لكافة العناصر البشرية من هيئات تعليمية وإدارية وفنية، استنادا إلى معايير عالمية لمستويات الأداء.

## رابعاً : برنامج ترشيح وتأهيل الموجهين التربويين الجدد

### • فكرة البرنامج:

تقوم فكرة البرنامج على إعداد وتأهيل المعلمين المتميزين المرشحين لشغل وظيفة موجه تربوي إعدادا فنيا وتربويا قبل البدء بممارستهم وظيفتهم الجديدة كموجهين وذلك من خلال إلحاقهم ببرنامج تدريبي يعتمد المنحى التكاملي في التدريب، حيث يشمل التدريب المكونين النظري والعملي للمستهدفين للقيام بأدوارهم ومهامهم في عملية التوجيه.

### • أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي(3):

1. سد الشواغر في التوجيه من خلال الارتكاز على الخبرات المحلية المواطنة في المقام الأول.

2. زيادة ورفع نسبة معدلات التوطين في التوجيه الفني والإداري.

3. إتاحة الفرصة للعناصر المتميزة من المعلمين للارتقاء الوظيفي في المجال الفني (التوجيه).

4. الاستعانة بالخبرات المحلية من المعلمين ممن هم أعلم بالمجتمع المحلي، والمناهج، وطبيعة الطلاب.

5. إعداد المستهدفين لهذا الدور القيادي – باعتبار الموجه قائداً تربوياً منوطاً به العديد من الأدوار التطويرية – فنيا وتربويا من خلال برنامج تدريبي متكامل.

يعتمد البرنامج التقويم التكاملي الشامل البنائي والمشترك بدلا من التقويم الفردي.

الفعالية الختامية للبرنامج عبارة عن مؤتمر تربوي مصغر أو منتدى يتم من خلاله تعميم الفائدة على شريحة واسعة من التربويين

**وتتوافق فكرة البرنامج مع الاتجاهات التربوية الحديثة في عدة نقاط أبرزها:**

1. الانطلاق من التركيز على الكيف بدلا من الكم، ويتمثل ذلك في وجود عدد من مراحل التصفية للفئة المرشحة بحيث يتم الإبقاء في نهاية المطاف على عدد من المرشحين ممن يتسمون بالكفايات العلمية والتربوية والسمات القيادية، ويحكم ذلك وجود درجات حدية لكل مرحلة من مراحل البرنامج يستثنى كل من لا يتجاوز هذه الدرجة.

2. يعتمد البرنامج التقويم البنائي التكاملي الشامل والمشترك بدلا من التقويم الفردي حيث يتم:

– تقييم المرشح في كل فعالية من أكثر من جهة وبأدوات واضحة ومحددة وموضوعية، كذلك التقويم المرتبط بالمخرجات والنتاجات خلال فترة التدريب، والمبني على مؤشرات الأداء خلال فترة التكليف التجريبي للمرشح.

– اعتماد معظم مكونات التقييم القائم على الأداء في تقييم الفعاليات مثل: العروض التقديمية Presentation التطبيق Practice، ملف الإنجاز Portfolio ، إعداد ورقة علمية بحثية، المشاركة في دراسة ميدانية تربوية، تطبيق يرتبط بكل مكون تطبيقي، استمارات من سجل المعلم يوظفها في التطبيق أو التدريب الميداني، قياس مهارات المرشح في العمل الفردي وفي العمل ضمن الفريق، حيث يتم قياس قدرات الفرد في العمل الفردي في الفعاليات الثلاث الأولى من البرنامج، من خلال: الامتحان التحريري، المقابلة، والحلقة النقاشية. ويتم قياس مدى تمتع الفرد بالعمل بروح الفريق الواحد في الفعاليات الثلاث الأخيرة من البرنامج: الدورات التدريبية، التدريب الميداني، وإعداد ورقة العمل

للمنتدى التربوي.

والبرنامج لا يحتاج إلى تكلفة مالية باستثناء مكافآت المدربين، والفعالية التي تكلف مالياً، وهي المنتدى الختامي (المؤتمر) يتم تغطية مصاريفها من خلال راعٍ رسمي للمنتدى.

كما أن الفعالية الختامية للبرنامج عبارة عن مؤتمر تربوي مصغر، أو منتدى يتم من خلاله تعميم الفائدة على شريحة واسعة من التربويين من وكلاء مساعدين، ومديري إدارات، ومديري مناطق تعليمية، ومديري مدارس، وموجهين ومعلمين.

- **مراحل تطبيق البرنامج:**

شكل رقم (48) يبين مراحل تنفيذ برنامج ترشيح وتأهيل الموجهين التربويين الجدد

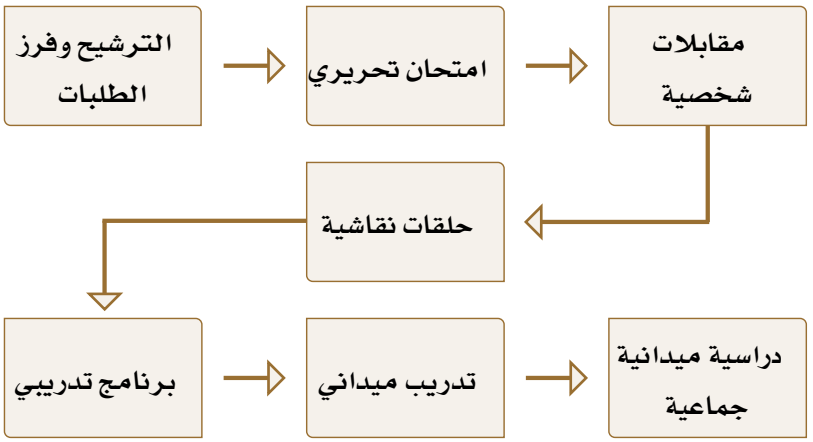


الأوراق البحثية التي يقدمها المرشحون سنويا في المنتدى التربوي، تعتبر مصدرا لنماذج بحثية في المجال التربوي تثري الميدان التربوي، ويستفاد من نتائجها وتوصياتها.

- الترشيح وفرز الطلبات في ضوء الشروط التي وضعت لاختيار المرشحين.
- يخضع المرشحون لامتحان تحريري يقيس المعرفة العلمية والتربوية لديهم.
- يخضع المرشحون لمقابلات شخصية لقياس السمات الشخصية لديهم.
- يقدم المرشحون حلقة نقاشية في أحد موضوعات المادة التخصصية يعكس من خلاله العمق في المعرفة العلمية إضافة إلى مهارات العرض والحوار والمناقشة.
- يخضع المرشحون لبرنامج تدريبي يتضمن عددا من الموضوعات التدريبية التي تسهم في تزوديهم بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من القيام بأدوارهم ومهامهم الجديدة.
- يمنح المرشحون فرصة حقيقية لممارسة بعضٍ من أدوارهم ومهامهم من خلال التدريب الميداني قبل تكليفهم رسميا.
- تشترك كل مجموعة من المرشحين ذوي التخصصات المتقاربة في إجراء دراسة ميدانية كتطبيق لمهارات البحث وتعرض في المنتدى التربوي بالمرحلة الختامية للبرنامج والذي يشكل حفل تخرج المرشحين.

**• مخرجات المشروع:**

وتتمثل في رفد الميدان التربوي بمجموعة من الموجهين المؤهلين بواقع 20-30 موجها سنويا. كما أن الأوراق البحثية التي يقدمها المرشحون سنويا في المنتدى التربوي، تعتبر مصدرا لنماذج بحثية في المجال التربوي تثري الميدان التربوي، ويستفاد من نتائجها وتوصياتها.

## خامساً : - مشروع دمج الفئات الخاصة (المدرسة للجميع)

**• فكرة المشروع:**

جاءت فكرة (مشروع الدمج) من منطلق تطبيق القانون الاتحادي رقم 29 للعام 2006م في شأن حقوق المعاقينو المعدل بالقانون الإتحادي رقم 14 لعام 2009

سعى النظام التعليمي في دولة الإمارات منذ نشأته نحو توفير فرص التعليم القائم على القدرات الفردية لكل طالب من ذوي الاحتياجات الخاصة (فئتي الإعاقة والموهبة) بالمدارس النظامية (الحكومية والخاصة) بحيث تقدم له أفضل الخدمات التربوية والتي تتناغم مع أفضل المعايير والممارسات العالمية لإعداد الطالب لحياة منتجة ومفيدة. بهدف تعليم جميع الطلبة ومساعدتهم على تحقيق أقصى ما يمكنهم الوصول إليه من خلال توفير بيئة آمنة وداعمة لجميع الطلبة (فئة الإعاقة، وفئة الموهبة، والتفوق) لدمجهم واستغلال طاقاتهم بناءً على مواطن القوة الفردية لدى كل منهم. من خلال العمل على تخطيط وتنفيذ ومتابعة عملية التعليم التي تستهدف الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة (فئتي: الإعاقة، والموهبة والتفوق) وتسخير كافة الإمكانيات المتاحة لضمان حصول طلبة هذه الفئات على برامج تعليمية فردية مناسبة قائمة على مواطن القوة وتعزيز الكفاءة الاجتماعية لديهم بما يمكنهم من أن يكونوا أفراداً منتجين في مجتمع دولة الإمارات.

وتعتبر دولة الإمارات من الدول الرائدة التي خاضت تجربة دمج الإعاقات الحركية والبصرية بنجاح.

وقد جاءت فكرة ( مشروع الدمج ) من منطلق تطبيق القانون الاتحادي رقم 29 للعام 2006م حيث أطلقت وزارة التربية والتعليم هذه المبادرة في العام2009م كتطبيق عملي من خلال انخراط فئات مختلفة من ذوي الاحتياجات الخاصة -بغض النظر عن نوع الإعاقة أوشدتها لديهم- في فصول خاصة أو فصول دمج بحيث تكون مناسبة لأعمارهم مع أقرانهم العاديين في مدرسة الحي إلى أقصى حد ممكن مع توفير الدعم اللازم لهم في هذه المدارس، وإتاحة الفرصة لهؤلاء الطلبة للمشاركة في كافة الأنشطة الصفية والمدرسية بما يتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم الفردية ضمن (البيئة الأقل تقييدا).

**• أهداف المشروع:**

أهم الأهداف الإيجابية لمشروع الدمج:

1. تحقيق فرص التكافؤ والمساواة بين الطلبة في المجتمع الواحد، والحفاظ على حقوق الفرد.
2. زيادة التثقيف والوعي المجتمعي حول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وغرس القيم الإيجابية لدى الطلبة في الصف الواحد والمجتمع المدرسي مثل التعاون والعمل ضمن فريق.
3. تغيير الاتجاهات السلبية السائدة حول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى مواقف إيجابية، وكسر الحواجز القائمة على التمييز والعزلة والفوارق بين الأفراد.
4. تطوير كفاءات العاملين مع الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

يهدف المشروع إلى تحقيق فرص التكافؤ والمساواة بين الطلبة والمجتمع الواحد والحفاظ على حقوق الفرد.

5. تطوير مفاهيم إيجابية نحو الذات، وإظهار القدرات الإبداعية لدى بعض الطلبة المتميزين في مهارات أو هوايات معينة.

سعى النظام التعليمي في الدولة إلى دمج المعاقين بصرياً في المدارس الحكومية بنسبة 90 بالمائة على أن ترتفع هذه النسبة إلى 100 بالمائة في الأعوام المقبلة.

وتعتبر دولة الإمارات من الدول الرائدة التي خاضت تجربة دمج عدة إعاقات منها الإعاقات الحركية والبصرية مما تطلب تطوير هذه التجربة والتوسع فيها، وإعادة بنائها على أسس علمية سليمة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، كما سارعت وزارة التربية والتعليم في وضع آليات عملها للمرحلة المقبلة، وتبني مبادرة الدمج التعليمي كخيار إستراتيجي من أجل تكامل الأدوار التي تهدف إلى تعزيز مكانة الشخص المعاق في المجتمع، وإتاحة الفرص أمامه لتلقي مختلف الخدمات أسوة بالآخرين، وتأتي هذه المبادرة تفعيلاً للقانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006م بشأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم خاصة المادتين 12 و 13 الهامتين من القانون المتعلقتين بحق الأشخاص المعاقين في التعليم و دمجهم مع أقرانهم في مدارس التعليم العام، كما نصت على ذلك المادة (15) من القانون المذكور، لما يشكله هذا القانون من قيمة تشريعية هامة في حياة الأشخاص المعاقين وذويهم في الدولة، والذي يمثل تطوراً نوعياً في الخدمات المقدمة لهم بموجبه وانسجاماً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي وقعت عليها الدولة والتي حثت من خلال مادتها رقم (24) على تكافؤ الفرص في التعليم، وتتعهد الدول الموقعة على الاتفاقية بكفالة توفير نظام تعليمي جامع للمعاقين على جميع المستويات وفي مختلف المراحل العمرية.

ويأتي إطلاق المبادرة ضمن إستراتيجية الحكومة الاتحادية، والتي تهدف إلى تهيئة الظروف المناسبة لدمج المعاقين في المدارس، وتلقي تعليمهم في مدارس التربية والتعليم، بعد أن يتلقوا المهارات الأساسية التمهيدية في أقسام الإعاقة البصرية والسمعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وتعليم المعاقين بصرياً أساسيات لغة «برايل»، ومهارات التوجه، والحركة، والاعتماد على الذات، واستخدام أساليب التدريب السمعي الشفوي مع ضعاف السمع، واستثمار البقايا السمعية عندهم في تطوير حصيلتهم اللغوية الشفوية. ووفقا للمبادرة سعى النظام التعليمي في الدولة إلى دمج المعاقين بصرياً في المدارس الحكومية بنسبة 90 بالمائة على أن ترتفع هذه النسبة إلى 100 بالمائة في الأعوام المقبلة، إضافة إلى الدمج التمهيدي لضعاف السمع بعد أن يتم تهيئتهم في المراكز المتخصصة.

ويبين الجدول التالي الزيادة في أعداد المدارس التي شاركت في مشروع الدمج من العام 2009م إلى العام 2011م:

وتلعب المناطق التعليمية والمدارس دورا مهماً في تهيئة البيئة التعليمية المناسبة للمعاقين من مبانٍ ومرافق مناسبة، وإجراء تعديلات على المناهج لتناسب مختلف الإعاقات.

الجدول رقم (45) يبين تطور أعداد المدارس الحكومية المشاركة في مبادرة الدمج خلال الأعوام من 2009- 2011م

| السنة | روضة | ح1 | ح2 | مشتركة ح1+ح2 | مشتركة ح1+ح2+ثانوي | ثانوي | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2009م | 2 | 8 | 0 | 0 | 0 | 0 | 10 |
| 2010م | 5 | 5 | 6 | 2 | 0 | 0 | 18 |
| 2011م | 8 | 1 | 4 | 0 | 2 | 7 | 22 |
| المجموع | 15 | 14 | 10 | 2 | 2 | 7 | 50 |

شكل رقم (49) يبين النسب المئوية للمدارس التي شاركت في مشروع الدمج

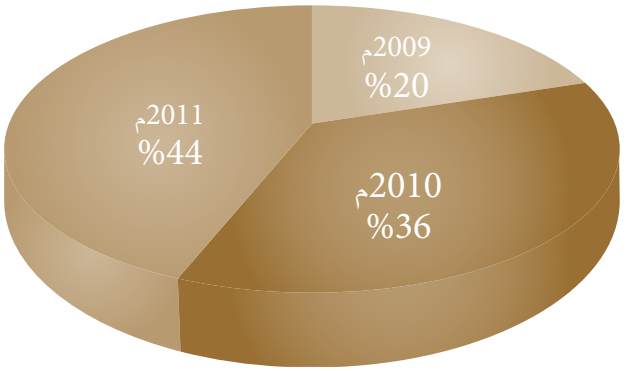


من أهم نتائج المشروع أنه تم تدريب العاملين في مدارس الدمج في ورش متخصصة حول الأساليب الملائمة للتعامل مع طلبة الدمج وتوعية المدارس وأولياء الأمور والطلبة في أدوارهم نحو هذه الفئة.

وتلعب المناطق التعليمية والمدارس دورا مهماً في تهيئة البيئة التعليمية المناسبة للمعاقين من مبانٍ ومرافق مناسبة وإجراء تعديلات على المناهج لتناسب مختلف الإعاقات، واستخدام الوسائل التعليمية السمعية والبصرية وخاصة التكنولوجية منها لتحقيق الأهداف التعليمية لذوي الإعاقة، وإعداد الكوادر التعليمية المؤهلة لتدريسهم والتعامل معهم.

**• مراحل تنفيذ المشروع:**

1. ترشيح المدارس التي ستطبق مشروع الدمج ومعرفة مدى جاهزيتها لتطبيق المشروع، الإحتياجات التي سيتم توفيرها في المدرسة.
2. دراسة الحالات التي سيتم دمجها في هذه المدرسة والعمل على توفير الإحتياجات الخاصة بهم (من بيئة، و مناهج وأجهزة..الخ)
3. تدريب الكوادر التعليمية والإدارية على الدمج و كيفية تطبيقه.
4. عمل التوعية اللازمة للمعنيين (معلمين/طلاب/أولياء أمور) من قبل المدارس.
5. متابعة تطبيق الدمج في هذه المدارس طوال العام الدراسي.
6. تقييم المشروع مع نهاية كل عام و رصد التوصيات و الإحتياجات للعمل على تطبيقها مع بداية العام التالي.

تستند فكرة تطبيق الاختبارات الوطنية والدولية إلى الاعتماد على محكات خارجية ومستقلة لتقييم جودة النظام التعليمي.

الجدول رقم (46) يوضح سنوات تطبيق المشروع من 2008-2012م

| العام الدراسي | دبي | الشارقة | عجمان | أم القيوين | رأس الخيمة | الفجيرة | الشارقة/الشرقية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2009/2008 | 0 | 2 | 1 | 1 | 2 | 2 | 2 | 10 |
| 2010/2009 | 2 | 3 | 3 | 2 | 3 | 3 | 2 | 18 |
| 2011/2010 | 4 | 4 | 3 | 0 | 3 | 0 | 3 | 22 |
| 2012/2011 | 11 | 9 | 6 | 5 | 15 | 9 | 9 | 64 |
| المجموع | 17 | 18 | 13 | 10 | 23 | 17 | 16 | 114 |

## سادساً : - مشروع الاختبارات الوطنية والدولية

### • فكرة المشروع:

تستند فكرة تطبيق الاختبارات الوطنية والدولية إلى الاعتماد على محكات خارجية ومستقلة لتقييم جودة النظام التعليمي من جهة، والتعرف على نقاط القوة والضعف بهدف تحسينه وتطويره من جهة أخرى، إضافة إلى توفير فرصة لمقارنة التقدم في التحصيل الدراسي كواحد من مؤشرات جودة مخرجات النظام التعليمي استنادا إلى معايير عالمية مع محيطنا الإقليمي والدولي في ضوء متغيرات العولمة، والانفجار المعرفي، وثورة الاتصالات.

وفي إطار سعي وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تطوير مخرجاتها التعليمية وتطوير أدائها مستفيدة بذلك مما يوجد في العالم من معايير تقيس بشكل مقنّنٍ ومدروس هذه المخرجات وتتعرف مدى التقدم في مستويات أداء الطلبة ومقارنته بالمستويات العالمية، فقد شرعت في الاعتماد على مثل هذه المحكات وبدأت في تطبيقها والاستفادة من نتائجها في تحسين وتطوير نظامها التعليمي. وقد انطلقت في ذلك من خططها الإستراتيجية(46) التي تؤكد أهدافها وتوصياتها على ضرورة تقويم الوضع الحالي للتقويم والامتحانات والوقوف على المشكلات وتحديد الاحتياجات ثم تصميم وإعداد أدوات القياس والتقويم سواء اختبارات التحصيل، أو قياس الاستعدادات، أو قياس المهارات، أو اختبارات قياس الذكاء، وكذلك الاختبارات التشخيصية.

إن الهدف الرئيس من التقييم في برنامج الاختبارات الوطنية، هو قياس ما يعرفه الطالب، وما يفهمه، وما يستطيع القيام به في المواد الأساسية، (اللغة الإنجليزية، العلوم، والرياضيات) ومقارنة أدائه في هذه المواد بأداء أقرانه في المرحلة الدراسية نفسها

### أولاً- الاختبارات الوطنية:

يعتبر برنامج الاختبارات الوطنية (UAENAP) بمثابة الامتداد المقنن والمدروس للبرنامج الوطني لتقييم أداء الطلبة (NASAP) الذي انطلق في العام 2002م و(EMSA) في العام 2009م، إذ كانت هذه الانطلاقة هي حجر الأساس لقياس مستويات أداء طلبة الدولة في المواد الدراسية الأساسية، وبالتالي قياس مخرجات التعليم والتعلم الرئيسة في مدارس الدولة، والحصول على بيانات دقيقة عن أداء طلبة الدولة والمساعدة في تطوير المنظومة التعليمية. وفي هذا الجانب تم التعاون مع المجلس الاسترالي للبحوث التربوية (ACER) بهدف تطوير الاختبارات الوطنية، وتشكيل لجان من المختصين في المناهج والتقييم، لدراسة بنائية الاختبارات الوطنية من حيث المعايير والمحتويات وفقرات الأسئلة.(61) ونستطيع القول: إن الهدف الرئيس من التقييم في برنامج الاختبارات الوطنية، هو قياس ما يعرفه الطالب، وما يفهمه، وما يستطيع القيام به في المواد الأساسية (اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، العلوم والرياضيات) ومقارنة أدائه في هذه المواد بأداء أقرانه في المرحلة الدراسية نفسها على مستوى المدرسة، ثم المنطقة، ثم الدولة.

### • أهداف البرنامج:

ويمكننا إجمال أهداف هذا البرنامج على النحو الآتي(46):

1. تشخيص مواطن القوّة ونقاط الضعف في أداء الطلبة.
2. تحديد نقاط القوّة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين في المناهج التعليميّة، والتقدم لدى الطلبة من خلال مقارنة نتائجهم.
3. مُساعدة المعلمين في تقييم مدى جودة التحصيل، والتّقدم عند طلبتهم من خلال مقارنة نتائج طلبتهم في

الاختبارات التي تُجربها المدرسة بالاختبارات العالميّة.

4. تطوير المناهج التّعليميّة، واستراتيجيّات التّعليم والتّعلم والتّقويم بما يتناسب ويتماشى مع المعايير العالميّة؛ لضمان مُخرجات تعليمية أفضل لأبنائنا الطّلبة.

5. تحقيق التّنافسية في التّعليم من خلال مواكبة الاتّجاهات الدولية في تقويم تحصيل وتقدّم الطلبة عن طريق مقارنة نتائج الاختبارات الوطنية على المستوى المحلي، بنتائج الاختبارات الدولية على مستوى العالم.

6. تزويد متخذي القرار في وزارة التربية والتعليم بالمعلومات والبيانات اللازمة عن جودة عمليات التعليم والتعلم والتقويم؛ وذلك بهدف اتخاذ القرارات والإجراءات التطويرية المناسبة.

ولضمان تحقيق الاختبارات الوطنية لأهدافها، فقد عملت الوزارة ممثلة بإدارة التقويم والامتحانات على بناء برامج تدريبية لإعداد أنوية تدريبية من الموجهين والمعلمين الذين يدرسون المواد التي تُطبق عليها الاختبارات الوطنية موزعين على المناطق التعليمية: (الشارقة، مكتب الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، ورأس الخيمة) وقد بلغ عددهم (72) موجهاً وموجهة و(72) معلما ومعلمة، تمحور تدريبهم حول الشروط الفنية لصياغة الفقرات الاختبارية من نوع الاختيار من متعدد، ورفع كفاءة المعلمين في تطبيق مستويات التفكير عند بناء الفقرات الاختبارية، إضافة إلى تصميم جداول المواصفات، وإعداد مفتاح التصحيح. (46)

كان متوسط نسبة المشاركة في الاختبارات الوطنية للعام 2010ـ2011م من قبل الطلبة (90٪).

وقد كان متوسط نسبة المشاركة في الاختبارات الوطنية للعام 2010ـ2011م من قبل الطلبة (90٪) مفصلة على النحو الذي يظهره الجدول التالي: (61)

جدول رقم (47) يبين نسبة مشاركة الطلبة حسب المواد والصفوف الدراسية

| نسبة مشاركة الطلبة حسب المواد والصفوف الدراسية | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المواد الدراسية | الصف الثالث | الصف الخامس | الصف السابع | الصف التاسع |
| عدد الطلبة | 9850 | 9468 | 10858 | 11423 |
| اللغة العربية (القراءة) | ٪91,8 | ٪93,1 | ٪92,3 | ٪89,3 |
| اللغة العربية (الكتابية) | ٪88,5 | ٪92,0 | ٪89,4 | ٪87,7 |
| اللغة العربية (الإملاء) | ٪86,9 | ٪92,1 | ٪90,4 | ٪86,0 |
| اللغة الإنجليزية (القراءة) | ٪91,7 | ٪94,4 | ٪93,3 | ٪89,5 |
| اللغة الإنجليزية (الكتابة) | ٪90,5 | ٪93,8 | ٪88,5 | ٪85,1 |
| اللغة الإنجليزية (الإملاء) | ٪89,9 | ٪93,5 | ٪89,0 | ٪85,9 |
| الرياضيات | ٪88,8 | ٪92,6 | ٪92,1 | ٪87,9 |
| العلوم | ٪86,7 | ٪92,5 | ٪89,2 | ٪82,8 |

شكل رقم (50) يبين عدد الطلبة المشاركين في الاختبارات الوطنية وفقاً للصف الدراسي 2011/2010م

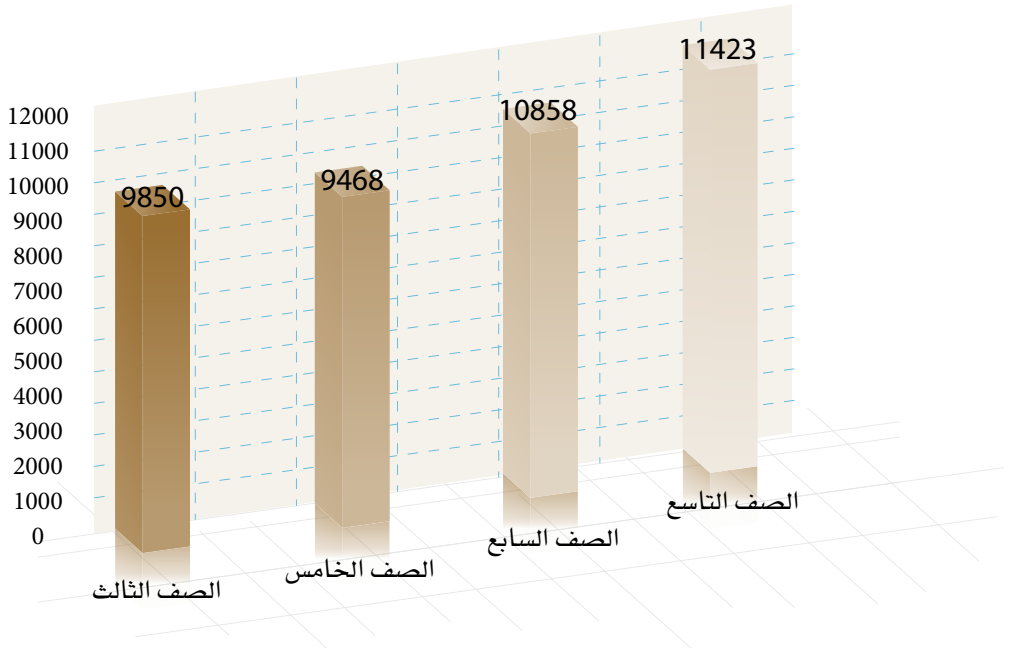


تدرس وزارة التربية والتعليم إشراك المدارس الخاصة التي تتبع منهاج الوزارة في برنامج الاختبارات الوطنية، لتعميم الفائدة، وتوسيع دائرة تطوير المنظومة التعليمية في الدولة.

وأما نسبة الطلبة الذين حققوا مؤشرات الجودة حسب المواد والصفوف الدراسية فيظهرها الجدول التالي(3):

جدول رقم (48) يبين نسبة الطلبة الذين حققوا مؤشرات الجودة حسب المواد والصفوف الدراسية

| المادة / الصف | اللغة العربية | | | اللغة الانجليزية | | | الرياضيات | العلوم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القراءة | الكتابة | الإملاء | القراءة | الكتابة | الإملاء | | |
| الثالث | ٪97,6 | ٪40,4 | ٪67,4 | ٪99 | ٪45 | ٪39,9 | ٪87,4 | ٪95,3 |
| الخامس | ٪92,6 | ٪75,9 | ٪92,3 | ٪95 | ٪35,9 | ٪32,9 | ٪97,1 | ٪94,6 |
| السابع | ٪94,4 | ٪71 | ٪85 | ٪99 | ٪44,5 | ٪20,7 | ٪91,5 | ٪95,2 |
| التاسع | ٪90,0 | ٪50 | ٪86,3 | ٪96 | ٪29,9 | ٪29,9 | ٪83,7 | ٪78,8 |

شكل رقم (51) يبين نسبة الطلبة الذين حققوا مؤشرات الجودة حسب المواد والصفوف الدراسية

هذا وبناء على التوصيات التي نتجت عن الاختبارات الوطنية في العام 2011م فقد جرى تطوير الاختبارات الوطنية للعام 2012م، تمثل في الآتي:

1. إشراك المدارس الخاصة المطبقة لمناهج وزارة التربية والتعليم .
2. زيادة عدد الطلبة المشاركين في الاختبارات الوطنية ليصل إلى أكثر من (60000) طالب وطالبة من دبي و الإمارات الشمالية، (40000) طالب من المدارس الحكومية و(20000) طالب من المدارس الخاصة.
3. التطور في عمليات التصحيح حيث تم تجهيز مركز خاص للتصحيح الإلكتروني للأوراق الاختبارية الخاصة بمادة اللغة العربية، ما أدى إلى إنجاز العمل في الوقت المحدد، وبجودة ودقة عالية.

4. تكافؤ الفرص بين الطلبة في الحصول على الإملاء مسموعاً في مادتي اللغة العربية واللغة الإنجليزية من خلال قرص مدمج، يحول دون التفاوت في قراءة النص الإملائي وتمليئه للطلبة جميعهم؛ ماأسهم في تحسين نتائج الطلبة في هذا الفرع في المادتين المذكورتين.

5. زيادة نسبة الحضور المشاركة في الاختبارات الوطنية للعام 2012م حيث بلغت (98٪) مقارنة بالعام 2011م إذ وصلت إلى (90٪).

هذا ونؤكد على أن الوزارة ساعية دائما إلى التجدد والتحديث والتطوير من خلال ما يتحقق لديها من ملاحظات، وتوصيات وتغذية، راجعة على مستوى المركز، والميدان والمجتمع المحلي.

## ثانياً- الاختبارات الدولية:

### • فكرة البرنامج

تشارك دولة الإمارات باختبارات (Timss) العالمية التي تقيس مستوى أداء طلبة الصفين (الرابع والثامن) في مادتي الرياضيات والعلوم بصورة دورية منتظمة كل أربع سنوات، ومقارنة أداءاتهم بأقرانهم في الدول الأخرى المشاركة في هذه الاختبارات، ونقف من خلالها على مستوى التعليم في مادتي الرياضيات والعلوم في مدارس الدولة. كما تشارك الدولة باختبارات (pirls) التي تنفذ على طلبة الصف الرابع لقياس مهارات القراءة (باللغة الأم) بصورة دورية كل خمس سنوات، ومقارنة أداءاتهم كذلك بأقرانهم في الدول الأخرى المشاركة في هذه الاختبارات(46)، ودراسة مدى التقدم في القراءة تحت إشراف دولي تقوم على شؤونه المنظمة الدولية لتقييم التحصيل التربوي. هذا وتقوم الدول المشاركة في هذه الاختبارات بإجراء اختبارات تجريبية على عينة من طلابها في الصفوف المستهدفة قبل موعد الاختبار الرئيسي بسنة؛ وذلك لضمان الاستعداد والتهيئة للمشاركة في الاختبارات في موعدها.

تشارك دولة الإمارات باختبارات (Timss) العالمية التي تقيس مستوى أداء طلبة الصفين (الرابع والثامن) في مادتي الرياضيات والعلوم بصورة دورية منتظمة كل أربع سنوات.

تشارك الدولة باختبارات (pirls) التي تنفذ على طلبة الصف الرابع لقياس مهارات القراءة (باللغة الأم) بصورة دورية كل خمس سنوات.

ويهدف نظام التعليم في دولة الإمارات من مشاركته في الاختبارات الدولية(61) إلى:

1. تعرف مستوى تحصيل الطلبة في مواد الاختبارات الدولية.
2. تقييم الوضع التعليمي الحالي في مادتي الرياضيات والعلوم ومادة القراءة مقارنة بالدول المشاركة.
3. دراسة فعالية المناهج المطبّقة وطرق تدريسها والتطبيق العملي لها.
4. تحديد العوامل المؤثرة في تحصيل طلبتنا في المواد الخاضعة للاختبارات، بما يعود بالفائدة على المعلم والطالب والمدرسة.
5. توفير قاعدة بيانات مبدئية لمقارنة مستوى تحصيل الطلبة من جانب، ولصانعي السياسة التربوية بغرض وضع الخطط، وتنفيذ الأنشطة التي تسهم في تحسين تعليم وتعلم هذه المواد من جانب آخر.

هذا، وقد بدأ تنفيذ اختبارات (TIMSS) للمرة الأولى في عام 1995م، واشترك فيها أكثر من 40 دولة من دول العالم، وقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة بهذه الاختبارات الدولية لأول مرة في عام2007م ممثلة بهيئة المعرفة والتنمية البشرية / دبي لقياس تحصيل الطلبة المستهدفين في مدارسها، ثم تبعها مجلس أبو ظبي للتعليم في عام 2011م ليشاركا معاً في اختبارات هذه الدورة التي شاركت فيها 64 دولة من دول العالم(61).

وتتولى إدارة التقويم والامتحانات بوزارة التربية والتعليم وبالتنسيق مع مجلس أبوظبي للتعليم والمناطق التعليمية في الدولة الإشراف على تطبيق هذه الاختبارات. وقد مرت الاختبارات في العام الدراسي 2011/2010م بمرحلتين: الأولى: (الاختبار التجريبي) في شهر مارس من عام 2010م، والثانية: (الاختبار النهائي) في الفترة ما بين مارس وإبريل من عام 2011م على عينة من طلبة جميع المدارس الحكومية والخاصة في جميع مناطق الدولة التعليمية حيث تقدم لأداء الاختبار النهائي (30601) طالب وطالبة من طلبة الصفين الرابع والثامن في اختبار(TIMSS) و(15953) طالباً وطالبة في اختبار (PIRLS).وكانت دولة الإمارات واحدة من ضمن (35) دولة مشاركة في هذه الاختبارات حققت الدولة فيها النتائج الأعلى عربياً في القراءة والرياضيات كما يظهرها اختبار (TIMSS) 2011م، وقد بدأت الوزارة دراسة البيانات من الاختبارات للارتقاء بالتعليم نحو معايير الأداء العالية في جميع المجالات، وتقريب الفجوة بين نتائج الجنسين، ومشاركة المدارس في نتائج الأبحاث؛ لتحسين أداء المعلمين، وإشراك أولياء الأمور بأفضل الطرائق.

طُبقت اختبارات (PISA ) لأول مرة في العام 2000 م، وتعاد مرة كل ثلاث سنوات.

كما تشارك دولة الإمارات باختبارات (PISA ) (61) وهي عبارة عن اختبارات لتقييم قدرات الطلبة في سن 15 – 16 سنة في القراءة والمعرفة الرياضية والعلمية، وتعكس كلمة – معرفة – التركيز على معرفة أوسع للمهارات وإتقانها وليس مجرد التمكن من القراءة والكتابة، ويسعى(PISA) إلى الإجابة عن عدة أسئلة ترتبط بالتعليم وهي:(15)

- ما مدى جاهزية الطلبة لمواجهة تحديات المستقبل؟
- ما المهارات التي يمتلكها الطلبة لتساعدهم على التكيف مع متغيرات حياتهم؟
- هل يمكن للطلبة تحليل وتبرير ونقل أفكارهم وحججهم للآخرين؟
- ما تأثير مصادر التعليم في المدرسة على مخرجات الطلبة؟
- ما الممارسات التعليمية التي تزيد فرص التعلم؟

هذا وقد طُبقت اختبارات (PISA) لأول مرة في العام 2000 م، وتعاد مرة كل ثلاث سنوات بحيث يمكن قياس التغيرات مع مرور الزمن. وقد شاركت الإمارات العربية المتحدة في اختبارات (PISA) لأول مرة في عام 2009م بعينة بلغت نحو11،000 طالب وطالبة موزعين على النحو التالي:(61)

جدول رقم (49) يبين عدد الطلاب المشاركين في الاختبارات الوطنية موزعين على إمارات الدولة في العام 2000م

| نوع المدرسة / المنطقة التعليمية | | أبوظبي | عجمان | دبي | الفجيرة | رأس الخيمة | الشارقة | أم القيوين | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عامة | مدارس | 55 | 8 | 44 | 5 | 16 | 20 | 3 | 151 |
| | طلبة | 1654 | 260 | 1373 | 130 | 473 | 613 | 73 | 4576 |
| خاصة | مدارس | 36 | 7 | 146 | 2 | 5 | 22 | 0 | 218 |
| | طلبة | 1005 | 201 | 4247 | 41 | 130 | 667 | 0 | 6291 |
| الإجمالي | مدارس | 91 | 15 | 190 | 7 | 21 | 42 | 3 | 369 |
| | طلبة | 2659 | 461 | 5620 | 171 | 603 | 1280 | 73 | 10867 |

شكل رقم (52) يبين عدد المدارس المشاركة في الاختبارات الدولية وفقاً للمنطقة التعليمية

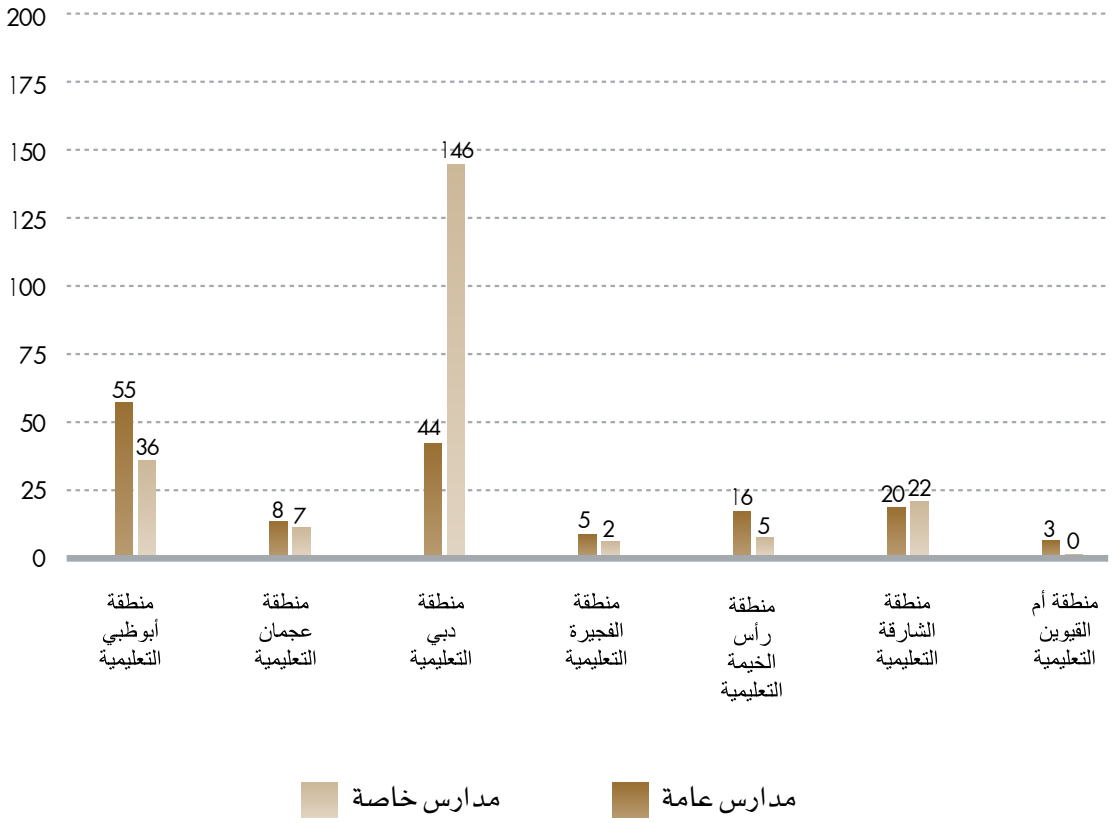


شاركت الإمارات العربية المتحدة في اختبارات (PISA) لأول مرة في عام 2009م بعينة بلغت نحو11،000 طالب وطالبة.

شكل رقم شكل رقم (53) يبين عدد الطلبة المشاركة في الاختبارات الدولية وفقاً للمنطقة التعليمية

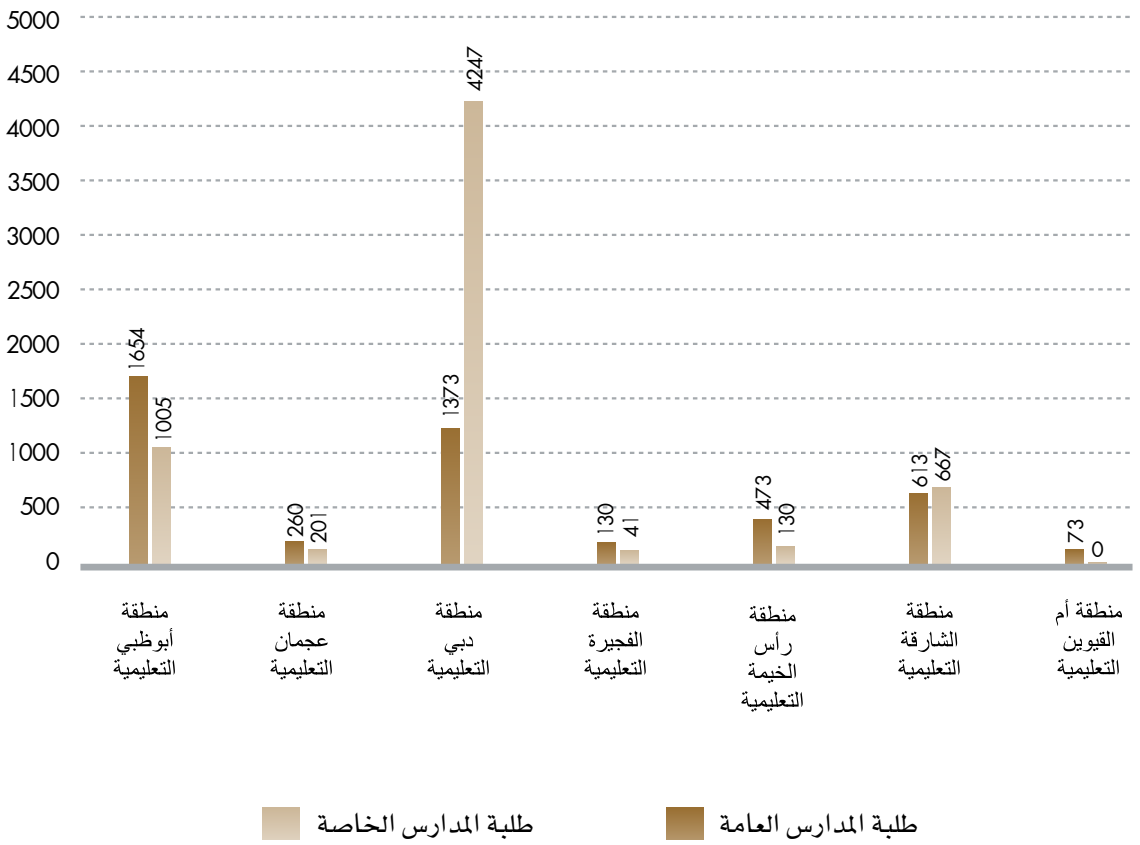

وقد راعت العينة المختارة الطبيعة التعليمية المميزة لدولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك معلومات عن المناهج الدراسية والتركيبة المدرسية للجنسين لضمان أن تكون العينة ممثلة للطلبة والمدارس المختارة.

وقد جاء أداء الطلبة المشاركين في تقييم (PISA) للعام 2009م مقارنة بمتوسط درجات الدول المشاركة على النحو التالي: (61)

جدول رقم (50) يبين أداء طلبة الإمارات مقارنة بمتوسط درجات الدول المشاركة في تقييم (PISA) للعام 2009م

| نوع الاختبار | متوسط درجات الدول المشاركة | متوسط درجات طلبة الإمارات على المقياس المعتمد |
|---|---|---|
| معرفة القراءة/اللغة العربية | 493 | 431 |
| معرفة الرياضيات | 496 | 421 |
| المعرفة العلمية | 501 | 438 |

يلاحظ أن متوسط درجات عينة الطلبة المشاركين في الاختبار في (القراءة، الرياضيات، والعلوم) جاء دون المتوسط العام للدول المشاركة في (PISA) والبالغ عددها 65 دولة للعام 2009م

شكل رقم (54) يبين أداء طلبة الإمارات مقارنة بمتوسط درجات الدول المشاركة في تقييم (PISA) للعام 2009م

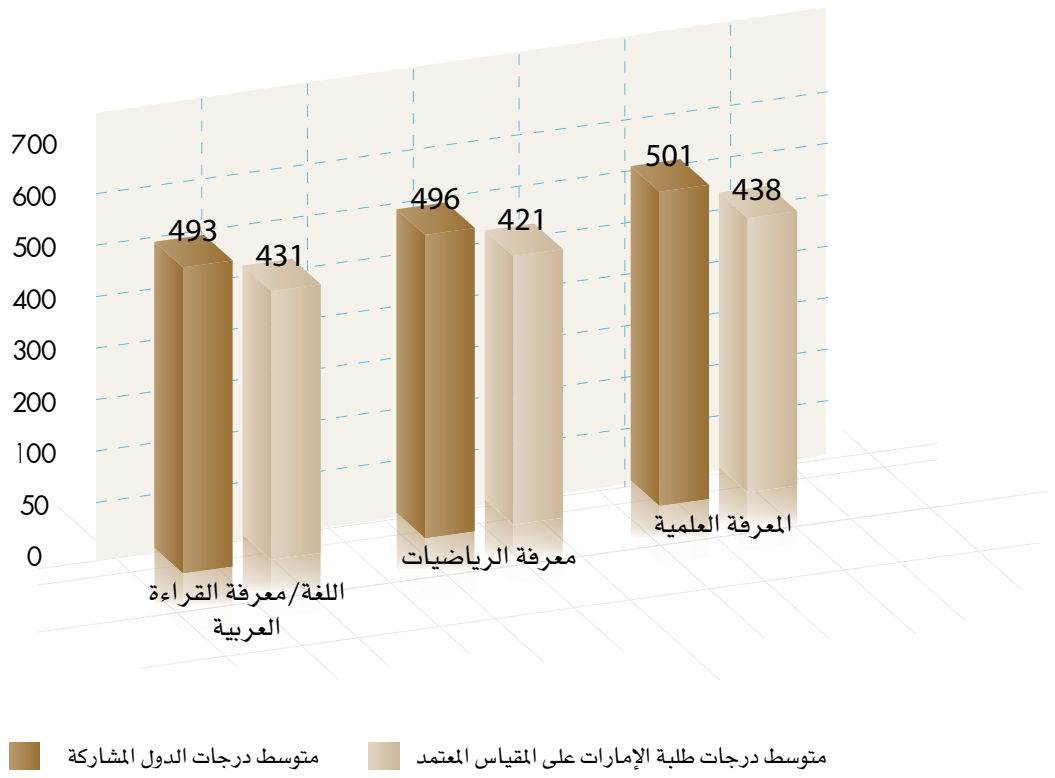

يلاحظ أن متوسط درجات عينة الطلبة المشاركين في الاختبار في (القراءة، الرياضيات، والعلوم) جاء دون المتوسط العام للدول المشاركة في (PISA) والبالغ عددها 65 دولة للعام 2009م مما يدفع باتجاه دراسة الأسباب والسعي حثيثا لوضع الحلول للارتقاء بمستوى الأداء إلى المستوى العالمي.

لا يمكن لدولة أن تحافظ على مكاسبها التنموية المتميزة مستقبلاً دون وجود مدارس متميزة تزود المجتمع بأفراد متميزين.

وتعد مشاركة الدولة في مثل هذه الدراسات والاختبارات العالمية جانبا مهماً للوقوف على مستوى مخرجات التعليم في الدولة وخاصة مواد: العلوم، الرياضيات، واللغة العربية، من أجل تطوير السياسات الهادفة للرقي بالاستراتيجيات التعليمية بالدولة. كما أنها تعد فرصة جيدة لقياس تطور إنجاز الطلبة في هذه المواد في دورات منتظمة.

وتستهدف هذه الاختبارات توفير معلومات تساعد متخذي القرار على تطوير العملية التعليمية، والتعرف على فاعلية المناهج الدراسية والأساليب التعليمية، بالإضافة إلى تقديم بيانات تربوية، ومؤشرات إحصائية ذات جودة عالية تساعدهم على فهم العوامل المدرسية وغير المدرسية المؤثرة في عمليتي التعليم والتعلم؛ حيث يصدر عن نتائج الاختبارات خمسة أنواع من التقارير نوع يتضمن مجموعة من المعلومات، والبيانات، والإحصاءات تخص متخذي القرار في الوزارة، وآخر يوجه إلى إدارات المناطق التعليمية، ونوع ثالث يخص بيانات كل مدرسة مقارنة بمدارس الدولة، ونوع رابع من التقارير يظهر مستوى كل فصل دراسي داخل المدرسة الواحدة، أما النوع الخامس من تقارير نتائج الاختبارات فيوضح مستوى كل طالب بالنسبة لأقرانه في الفصل الواحد وهذا التقرير الأخير يخص ولي الأمر للوقوف على المستوى العلمي لابنه.

## سابعاً : المشاريع الخاصة بتطوير المدرسة

### • فكرة المشاريع:

إن الانطلاق من مبدأ أن المدرسة وحدة التطوير في أي نظام تعليمي، كان واحدا من أهم الأسباب التي تقف وراء سعي وزارة التربية والتعليم في التوجه نحو إيجاد مدارس ذات جودة عالية في الأداء لتحقيق مخرجات تعليمية متميزة، تعمل على الحد من المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم الثانوي عند التحاقهم بمؤسسات التعليم العالي. لذا عمدت الوزارة والمجالس التعليمية إلى تنفيذ عدد من التجارب في سبيل تطوير المدرسة كمؤسسة تعليمية مستقلة، فكانت تجارب المدارس النموذجية ومدارس الغد. كما عنيت الوزارة بتوفير رؤية مستقلة موضوعية لمستوى أداء المدارس في الدولة وفق المعايير الدولية، ودعمها للارتقاء بإنجازاتها فكان مشروعي الاعتماد المدرسي والرقابة على المدارس الحكومية. كما عملت على إبراز التجارب المدرسية المتميزة وتعميمها وتحفيز أصحابها وتشجيعهم فكان مشروع أفضل التجارب المدرسية المطبقة. وسوف يتم تناول هذه المشاريع بالتفصيل:

تأسست المدارس النموذجية بالدولة عام 1994م من أجل الطلبة المواطنين الإماراتيين كجزء من منظومة مدارس التعليم العام.

## 1 : المدارس النموذجية:

### • فكرة المشروع:

جاءت فكرة المدارس النموذجية استجابة لحاجة تربوية فعلية تتمثل في ندرة التجارب الميدانية الناجحة، ومحاولة طموحة ومدروسة تستند إلى عدد من التجارب التربوية التي أثبتت تميزها في عدد من البلدان المتقدمة تربويا، وتستهدف إحداث نقلة نوعية في واقع التعليم بمدارس الدولة على المدى الطويل، وقد تم توفير الموارد المادية والبشرية كافة لضمان تحقيق أهداف هذه المدارس، لتكون نواة لعملية الإصلاح التربوي الشامل خلال السنوات القادمة من خلال التعميم المتدرج للتجربة على باقي مدارس

الدولة، فلا يمكن لدولة أن تحافظ على مكاسبها التنموية المتميزة مستقبلاً دون وجود مدارس متميزة تزود المجتمع بأفراد متميزين(46).

تأسست المدارس النموذجية بالدولة عام 1994م من أجل الطلبة المواطنين الإماراتيين كجزء من منظومة مدارس التعليم العام وسعت إلى تحقيق درجة عالية من الجودة، واعتمدت في أساس مقرراتها الدراسية على مناهج وزارة التربية والتعليم، ولكنها انفردت في سمات وخصائص في كيفية تنفيذ هذه المقررات على أيدي نخبة من الهيئة التعليمية والإدارية المدربة، إضافة إلى وجود برامج إثرائية ومساندة لجميع المواد الدراسية مع تركيز أكبر على تعليم اللغة الإنجليزية والتدريب على مهارات التفكير ويقدم الطلبة نفس امتحانات وزارة التربية والتعليم التي يقدمها طلبة المدارس النظامية الحكومية. غير أن المدارس النموذجية من المفترض نظرياً، أن تكون أفضل في الموارد فيما يتعلق بالتقانة والتسهيلات الأخرى، كما أن الالتحاق بهذه المدارس له متطلبات خاصة و يومها الدراسي أطول منه في المدارس الحكومية النظامية.

المشروع تمّ إيقافه في مدارس مجلس تعليم أبوظبي مطلع العام الدراسي 2011-2012م.

و المدارس النموذجية من أوائل تجارب وزارة التربية والتعليم، وكان الغرض منها تقويم ما إذا كان اليوم الأطول، والمعلمون الأفضل تدريباً والموارد الأكثر، ستؤثر في الإنجاز التعليمي للطلاب. غير أنه على مدى السنوات اضمحلت جودة المعلمين بسبب ممارسات التوظيف السيئة والافتقار إلى التدريب وإلى المعلمين الإماراتيين، كما تدنت مخرجات هذه المدارس، وقد حصلت المدارس نفسها على تصنيفات مشابهة لمدارس وزارة التربية والتعليم النظامية في عمليات الرقابة المدرسية في دبي. (61). كما نود الإشارة إلى أن المشروع تمّ إيقافه في مدارس مجلس تعليم أبوظبي مطلع العام الدراسي 2011-2012م.

### • فلسفة المشروع:

تقوم فلسفة المدارس النموذجية على تحقيق شعار: (إن النجاح والتفوق والتميز للجميع)، ولتحقيق هذا المبدأ فقد تبنت المدارس النموذجية مجموعة من الركائز الأساسية العامة التي تعكس فلسفة المشروع وهي:

- التنمية الشاملة لشخصية المتعلم.
- مبدأ المرونة وتفريد التعليم.
- التأكيد على مبدأ الشراكة بين الأسرة والمدرسة.
- ضرورة تعليم التلاميذ بأسلوب يناسبهم نمائيا. (15)
- استخدام تكنولوجيا المعلومات لتطوير مهارات الطلبة في طرق البحث.

شعار المدارس النموذجية يتمثل في المبدأ التالي: (إن النجاح والتفوق والتميز للجميع).

### • أهداف المشروع:

ومن أبرز الأهداف التي سعت إليها المدارس النموذجية ما يلي:

- غرس المبادئ والقيم السامية في نفوس المتعلمين.
- ترسيخ انتماء المتعلم لوطنه وأمته، والاعتزاز بلغته العربية باعتبارها رمز هويته، ووعاء ثقافته.

- بناء الشخصية المتكاملة والمتوازنة للمتعلم، ورعايته في شتى المجالات العلمية، الثقافية، الاجتماعية، الصحية والرياضية.
- تفعيل دور المتعلم بالعملية التعليمية وذلك بتوفير بيئة تعليمية حافزة، تأخذ بيده، وتطلق طاقته، وتبث فيه الثقة وتشجعه على الإبداع والتفوق.
- إكساب المتعلم مهارات التعاون الذاتي والبحث العلمي ليكون قادراً على مواكبة المستجدات، وحل المشكلات.
- إكساب التلاميذ المهارات القيادية، و تحمل المسؤولية، والمنافسة الشريفة.
- بناء وتعزيز مهارات التفاعل الاجتماعي وفقاً لمراحل نمو المتعلم، والتأكيد على أهمية العمل الجماعي، والتفاعل الإيجابي والحقيقي مع الحياة اليومية.
- مواكبة روح العصر والتفاعل الواعي مع التقنيات الحديثة، والاستفادة منها لتنمية مهارات الاكتشاف، والاستنباط والبحث العلمي.
- تعزيز النشاطات اللاصفية وتنويعها كأداة هادفة لتطوير شخصية المتعلم، ومهاراته.
- تعزيز الشراكة والتواصل بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي والدولي؛ لتوفير أفضل شروط التعليم والتعلم في المدرسة.

تدرس المدارس النموذجية مناهج وزارة التربية والتعليم كاملة بأساليب مبتكرة، تركز على التعلم بدلا من التعليم وعلى الطالب بدلا من المعلم وعلى التفكير والإبداع والتخيل عوضا عن الحفظ.

وقد سعى البرنامج إلى رعاية الموهوبين والمتميزين من خلال تقديم:

- برامج إثرائية.
- برامج ومشاريع لتطوير تعلم اللغة الإنجليزية.
- برامج للأنشطة المهارية والثقافية والاجتماعية. (5)

شكل رقم (55) يبين برامج رعاية الموهوبين والمتميزين في المدارس النموذجية

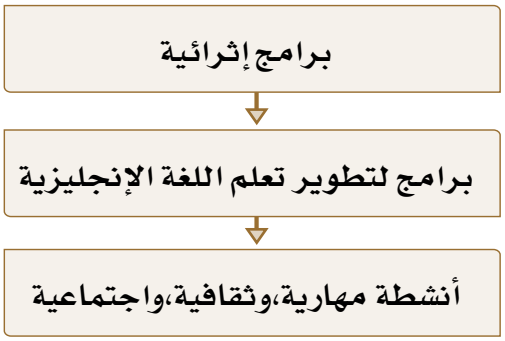


ولتحقيق ذلك طبقت معظم المدارس النموذجية برامج متنوعة نذكر منها التخطيط الدراسي القائم على مهارات التفكير (لتنمية مهارات التفكير من خلال المنهج الدراسي)، وبرنامج كورت Cognitive Research Trust (CORT) وهو برنامج إثرائي

لتنمية مهارات التفكير خارج المنهج الدراسي، وبرنامج إثرائي في اللغة الإنجليزية New English Parade يستند إلى السلسلة المعروفة (New Parad) وهذه السلسلة تتبني أسلوب المشاركة، ويصاحبها دليل واف للمعلم، وأشرطة، وغيرها من الموارد لمساعدة الطلاب على تعلم اللغة الإنجليزية بطريقة تفاعلية وممتعة. إضافة إلى برنامج كومون (Kumon) الإثرائي لمادة الرياضيات الذي يتكون من عدة مستويات تشمل مهارات مادة الرياضيات جميعها.

- **الخصائص العامة للمدارس النموذجية:**

أ: نظام الدراسة:

يوضح الجدول التالي نظام الدراسة المعمول به في المدارس النموذجية، حيث يقضي الطالب نحو 8 – 9 ساعات يوميا في المدرسة:

جدول رقم ( 51 ) يبين جدول اليوم الدراسي في المدارس النموذجية

| الزمن | النشاط | ملاحظات |
|---|---|---|
| 7,30 ص- 1,00م | بدء الدوام النظامي | 4حصص إضافية للغة الإنجليزية والحاسوب. |
| 1,00م – 1,40م | صلاة الظهر +الغداء | وجبة الغداء مطهية. |
| 1,40م – 2,35م | حصة حل الواجبات والمهارات الأساسية | حل الواجبات اليومية، والمراجعة، وإثراء المهارات الأساسية لمختلف المواد الدراسية. |
| 2,35م – 3,30م | الأنشطة والهوايات | الأنشطة الدينية والثقافية والرياضية والمهارية .....الخ |

تبدأ المدارس النموذجية بقبول الطلاب المواطنين من الصف الأول الأساسي وذلك عن طريق لجان مقابلات تقيس سلامة حواسه.

2: مناهج المدارس النموذجية:

أ. تدرّس المدارس النموذجية مناهج وزارة التربية والتعليم كاملة بأساليب مبتكرة، تركز على التعلم بدلا من التعليم وعلى الطالب بدلا من المعلم، وعلى التفكير والإبداع والتخيل عوضا عن الحفظ.

2. منهج علوم الحاسوب وتطبيقاته المتقدمة بدءا من الصف الأول الأساسي.

3. منهج خاص بالمهارات الحياتية، ويركز على المهارات الذاتية والشخصية للطالب وخاصة القيادية فيه، وعلى المهارات الاجتماعية، وفن التعامل مع الآخرين.

4. منهج تعليم التفكير الإبداعي ورعاية المبدعين بدءا من الصف الثالث الأساسي.

3: الأنشطة الطلابية:

أ. اهتمام كبير بالأنشطة الصفية، والبرامج غير المنهجية الهادفة إلى إثراء المناهج الحكومية، وصقل شخصيات الطلاب.

2. فترة خاصة للأنشطة، وبرنامج زاخر من الأنشطة المتنوعة والهادفة التي تلبي احتياجات الطلاب المهارية، وتحقق اهتماماتهم وميولهم، ومن هذه الأنشطة: أنشطة دينية، وثقافية، ورياضية، وريادية، ومهارية.

4: نظام قبول الطلبة:

تبدأ المدارس النموذجية بقبول الطلاب المواطنين من الصف الأول الأساسي وذلك عن طريق لجان مقابلات تقيس سلامة حواسه (نطق، سمع، بصر) وإدراكه العقلي. ويشترط سابقا دفع رسم سنوي للمساهمة في تغطية جزء من مصروفات المدرسة. (36)

وقد أجرى قسم البحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم في العام الدراسي 2000-2001م دراسة تقييمية لتجربة المدارس النموذجية في كافة مناطق الدولة، ومن أهم نتائجها ما يلي:

- فيما يتعلق بالتحصيل الدراسي ومن خلال تتبع أفواج الطلبة لثلاث سنوات دراسية وجدت الدراسة أن متوسط تحصيل الطلبة للنظامين (النموذجي والحكومي) متساويان تقريبا، وهذا يتفق مع ما أكدت عليه عمليات الرقابة في دبي .
- وفيما يتعلق بالمبنى المدرسي فقد أشادت الدراسة بالنظافة الدائمة للمدارس، وتوفر بيئة تعليمية مادية مناسبة وثرية لوجود المرافق الحديثة كمختبرات العلوم والحاسوب واللغات، والأندية والساحات والملاعب لممارسة الأنشطة المختلفة.
- كما توصلت الدراسة إلى عدم ملائمة كثافة التلاميذ في الفصول وخاصة في المرحلة الابتدائية (الحلقة الأولى حاليا).
- أما فيما يتعلق بالهيئة الإدارية فقد أشارت الدراسة إلى أنها تتمتع بالكفاءة العالية، وأنها تتبع خططا فعالة لرفع مستوى الأداء في مدارسها.
- وبالنسبة للهيئة التعليمية فقد وجدت الدراسة أنها تمتع بكفاءة عالية في توظيف التقنيات الحديثة المتوفرة في المدارس النموذجية، إلا أنها تفتقر إلى التدريب المستمر.
- وفيما يتعلق بشخصية المتعلم، فقد أكدت الدراسة على تمتعه بالثقة في النفس، والقدرة على التعامل والتفاعل مع الآخرين بإيجابية داخل المدرسة وخارجها. (32)

عام 2012م صدرت مبادرة كريمة من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، بتحويل جميع مدارس الحلقة الأولى في إمارة الشارقة والبالغ عددها 46 مدرسة إلى مدارس نموذجية.

وفي شهر يونيو من عام 2012م صدرت مبادرة كريمة من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، بتحويل جميع مدارس الحلقة الأولى في إمارة الشارقة والبالغ عددها 46 مدرسة إلى مدارس نموذجية يستفيد منها 13 ألف طالب لتكون جاهزة مع مطلع العام الدراسي2013/2012م في جميع أنحاء إمارة الشارقة وذلك بهدف تزويد المدارس بالمتطلبات اللازمة لتوفير بيئة مدرسية نموذجية لإحداث نقلة مهمة في العملية التعليمية تساهم في تعزيز القدرات الفكرية والإبداعية للطلبة.

## 2 : مدارس الغد:

### • فكرة المشروع:

جاءت مدارس الغد استجابة لموجهات إستراتيجية الحكومة الاتحادية بضرورة التطوير الشامل للمدارس في الدولة، وتنفيذا لتوجيهات القيادة الحكيمة بقيام وزارة التربية والتعليم و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالعمل معاً في سبيل تحقيق تعليم ناجح وفعال للطالب حتى يكون قادراً تماماً عند تخرجه من الثانوية العامة على مواصلة الدارسة في التعليم الجامعي دون الحاجة لبرامج التقوية التي تطرحها الجامعات والكليات. وقد تم تنفيذ مشروع مدارس الغد بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم وجامعة زايد، وكليات التقنية العليا.

إن الهدف الرئيسي للمشروع تخريج طلبة من المدارس الثانوية مؤهلين للإلتحاق بالتعليم الجامعي المباشر دون الحاجة لسنته الثانية في مجال اللغة الإنجليزية وقد كان مبرر هذا المشروع الاحصائية التي اظهرت أن 97٪ من الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات الحكومية يحتاجون إلى سنة تأسيسية لكي تنمو قدراتهم في اللغة الإنجليزية، وعدد من المواد الأخرى قبل أن يتمكنوا من الالتحاق ببرامج الدرجات الجامعية النظامية. (32)

تم تنفيذ مشروع مدارس الغد بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم وجامعة زايد وكليات التقنية العليا.

أطلقت مبادرة مدارس الغد في العام 2007م، وقد بدأ تنفيذ المشروع في خمسين مدرسة، منها 18 مدرسة من الحلقة الأولى 11 مدرسة من الحلقة الثانية، 21 مدرسة من المرحلة الثانوية موزعة على كافة مناطق الدولة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (52) يبين توزيع أعداد مدارس الغد في كل إمارة من إمارات الدولة عام 2007م

| المنطقة | أبوظبي | العين | الغربية | دبي | عجمان | الشارقة | الفجيرة | رأس الخيمة | أم القيوين | مكتب الشارقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المدارس | 6 | 5 | 2 | 6 | 6 | 6 | 5 | 6 | 5 | 3 |

شكل رقم (56) يبين النسبة المئوية لتوزيع مدارس الغد وفقاً للمنطقة التعليمية عام 2007م

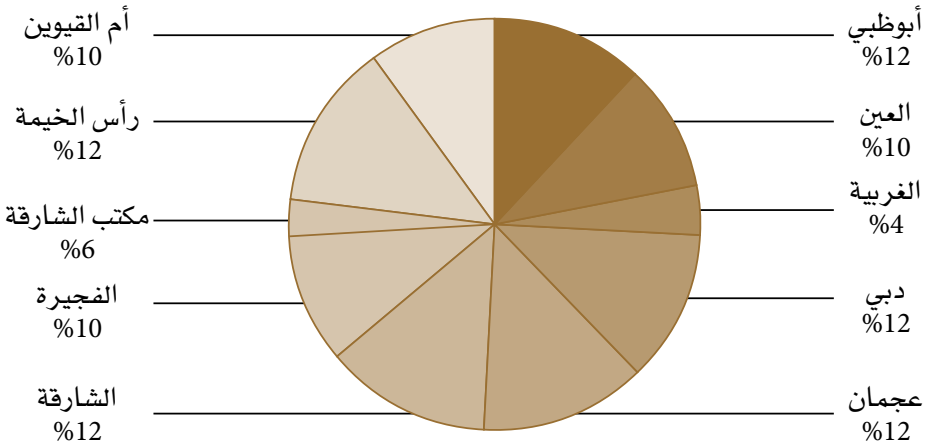

أما في العام 2011م وبسبب تحويل مدارس الغد في مجلس تعليم أبو ظبي إلى مدارس شراكة فقد بلغ عدد مدارس الغد 37 مدرسة، منها 13 مدرسة في حلقة التعليم الأساسي، بلغ عدد الطلبة في بعضها 28 طالباً بالفصل الواحد، أي بمعدل زيادة ثلاثة طلاب عن الرقم المحدد ضمن شروط البرنامج، وذلك لزيادة الطلب على الالتحاق بها، فيما بلغ عدد مدارس الغد في الحلقة الثانية نحو 8 مدرسة فقط، ووصل عدد مدارس الغد في المرحلة الثانوية إلى 16 مدرسة، ويبلغ عدد الطلبة في جميع المراحل بدءا من الحلقة الأولى حتى الصف الثاني عشر، نحو 20 ألف طالب وطالبة، موزعين على المدارس المعتمدة ضمن البرنامج في دبي والإمارات الشمالية. (35)

ويمثل هذا المشروع برامج التطوير الشامل في نظام التعليم في الدولة إذ يعد برنامجا متكاملاً للتطوير الشامل في جميع مدارس الدولة، ويقوم على المبادئ التالية: (57)

1. يقوم المشروع على التركيز على المدرسة باعتبارها محور تطوير التعليم ومركزه بحيث تكون كل مدرسة من مدارس الغد على مستوى يضارع المستويات المتوقعة في المدارس المستقلة على مستوى العالم، وبحيث تتمتع كل مدرسة بالاستقلالية والحرية للأخذ بأفضل الممارسات التربوية، تحقيقا للتعليم المتميز.

2. تتسم مدارس الغد بالخصائص التالية:

أطلقت مبادرة مدارس الغد في العام 2007م، وقد بدأ تنفيذ المشروع في خمسين مدرسة.

- مناهج متطورة.
- طرق تدريس فعالة.
- نظم امتحانات ملائمة.
- مكتبات ومواد تعليمية ثرية.
- تقنيات حديثة.
- مبانٍ ومرافق مناسبة.
- اهتمام بالمعلم.
- إدارة تربوية ناجحة، ونظم فعالة لمتابعة الأداء.

فمدرسة الغد هي مدرسة حكومية، ويتم تأهيلها من خلال البنية التحتية، ومن خلال إحداث تطوير شامل في بيئة التعلم، وفي نظم العمل لتكون نموذجا يحتذى به للمدرسة المرجوة في الإمارات، تخرج طالباً ثنائي اللغة: يجمع إلى جانب معرفته باللغة العربية معرفة جيدة بلغة أجنبية، ملماً بتراث وطنه وأمته وتاريخها، مفعما بالولاء والانتماء، قادرا على التعامل مع التقنيات الحديثة والتفاعل مع معطيات العصر، ومزودا بمهارات المبادرة والريادة.

وقد تطور دور المعلم في مدرسة الغد، بحيث أصبح يأخذ بكافة الوسائل والاستراتيجيات التي تمكن الطالب من التفوق والنجاح في إطار إداري يعمل على إعادة تنظيم شؤون المعلمين في المدرسة، على النحو المتبع في المدارس المستقلة، بحيث تكون هناك أقسام أكاديمية مسئوولة عن تدريس المواد المختلفة، يرأسها أشخاص لديهم مستويات عالية من التأهيل والخبرة.

**أما المناهج فقد تمّ تطويرها في مدارس الغد لتحقق ما يلي:**

- التعلم الفعال للغة العربية، من خلال تطوير شامل لهذه المادة يبدأ في الحلقة الأولى.
- الاهتمام بتدريس اللغة الإنجليزية وفق استراتيجيات متنوعة حتى يكون الطالب عند تخرجه ثنائي اللغة.
- التركيز على الرياضيات، والعلوم، والتربية الصحية، والرياضية، والفنية، بالإضافة إلى تنمية قدرة الطالب على استخدام التقنيات، وتزويده بمهارات المبادرة والريادة.
- التزام المناهج بالمعايير، والمستويات العالمية التي تتفق مع ظروف مجتمع الإمارات، وتفي باحتياجه وتطلعاته.

تطور دور المعلم في مدرسة الغد، بحيث أصبح يأخذ بكافة الوسائل والاستراتيجيات التي تمكن الطالب من التفوق والنجاح.

وقد خضعت التجهيزات والمرافق في مدارس الغد لتطوير شامل تمّ فيه إجراء الصيانة الشاملة لمبنى المدرسة، وإدخال تعديلات على المباني المدرسية؛ بما يوفر القاعات والمساحات الدراسية اللازمة للتعلم الجيد، وإدخال مختبرات الحاسب الآلي، وإنشاء مكتبات ومصادر تعلم ملائمة.

زيادة ساعة إضافية تخصص لدعم تدريس اللغة الإنجليزية. كما يتضمن البرنامج المدرسي أنشطة إضافية تساعد في التنمية المتوازنة لشخصية الطالب.

وفيما يتعلق باليوم الدراسي في مدارس الغد فقد تمّ إعادة جدولته بما يحقق التكامل المطلوب بين المواد المختلفة ذات الطبيعة المتقاربة، وتمّ زيادة ساعات إضافية تخصص لدعم تدريس اللغة الإنجليزية. كما يتضمن البرنامج المدرسي أنشطة إضافية تساعد في التنمية المتوازنة لشخصية الطالب وتشجيعه على العمل المجتمعي وتعميق مبادئ الانتماء والولاء للوطن، مثل أنشطة العمل التطوعي والتوعية البيئية والأنشطة الرياضية، إضافة إلى الهوايات الاجتماعية والثقافية.

كما حرصت الوزارة على الارتقاء بالقيادة التربوية في مدارس الغد حيث تمّ توفير القيادات الأكاديمية المؤهلة داخل كل مدرسة من مدارس الغد، بحيث تكون هذه القيادات مسئوولة عن تطوير بيئة التعلم، وذلك من خلال تعيين منسق التعليم والقيادة التربوية لمساعدة مدير المدرسة في تطوير العملية التعليمية فيها على نحو شمولي، وتعيين اختصاصيين في تدريب المعلمين في المدرسة يكونا مسئوولين عن تنفيذ المناهج الجديدة، ومتابعة أداء الطلبة، وتدريب المعلمين.

تمّ توفير القيادات الأكاديمية المؤهلة داخل كل مدرسة من مدارس الغد.

كما حرصت مدارس الغد على العلاقة مع أولياء الأمور من خلال تفعيل دور مجالس الآباء، ودعوة أولياء الأمور لزيارة المدرسة بشكل دوري، وإيجاد نظام للاتصال الفعّال مع أولياء الأمور سواء من خلال الوسائل العادية، أو الاتصال الإلكتروني. (57)

وقد وضعت الوزارة خطة شاملة لتطوير برنامج مدارس الغد، ليتم تطبيقها بدءاً من العام الدراسي المقبل 2012-2013م، تتمثل في اعتماد المعيار الأوروبي في تدريس اللغة الإنجليزية، والتطوير المهني لجميع العاملين بالمدرسة، فضلاً عن التوسعة العددية لها حيث تم خلال العام الجاري 2011 - 2012 إضافة خمس مدارس جديدة إلى قائمة مدارس الغد، ليصبح عدد المدارس على مستوى الدولة 43 مدرسة بدلاً من 37 مدرسة، بواقع 15 مدرسة حلقة أولى و12 حلقة ثانية و18 مرحلة ثانوية، وتسعى الوزارة إلى زيادة قائمة مدارس الغد للحلقة الثانية العام الدراسي المقبل 2012-2013م ليصبح عددها 14 مدرسة، حيث يتم مخاطبة المناطق التعليمية لإجراء تقارير حول المدارس التي يمكن تحويلها إلى مدارس غد، وذلك لتوفير مدارس حلقة ثانية لاستيعاب طلبة الحلقة الأولى من المشروع. وقد خضع جميع طلاب الحلقات الثلاث لامتحانات تشخيصية لتحديد مستواهم في اللغة الإنجليزية ووضعهم في المستوى الذي يناسبهم، لذلك تم تدريب فريق مدارس الغد على طرق تطبيق هذه المعايير، خصوصاً في المرحلة الثانوية لتطبيقها في بداية العام الدراسي المقبل، إضافة إلى تدريب فريق من المعلمين على عمليات التدريب حتى يتمكنوا من تدريب فرق أخرى مستقبلاً.

سعت وزارة التربية والتعليم لتقييم مدى نجاح برنامج «مدارس الغد» وتحقيقه مساعيه بالتعاون مع جامعة جورجيا الأميركية.

وقد سعت وزارة التربية والتعليم لتقييم مدى نجاح برنامج «مدارس الغد» وتحقيقه مساعيه بالتعاون مع جامعة جورجيا الأميركيةكما استندت إلى بعض التقارير المحلية التي أعدتها جهات محلية. وقد تم الأخذ بالتوصيات العامة التي خرجت بها هذه التقارير، وتم البدء في إدخالها حيز التنفيذ، وعلى رأسها حاجة المناهج إلى التعديل، فقامت الوزارة بتشكيل فريق متخصص من منسقين أكاديميين ومختصين في وضع المناهج، وعلى دراية كافية بمتطلبات التطوير والتحديث مهمته وضع مناهج جديدة لمدارس الغد. كما تم إدخال تعديلات في منهاجي مادتي العلوم والرياضيات لمدارس الحلقة الأولى، وتتم مراجعتها من قبل إدارة المناهج في الوزارة لاعتمادها، ومواءمتها مع سياسة الوزارة التعليمية، لتدرس للطلاب اعتباراً من العام الدراسي المقبل2012-2013م.

## 3 : الاعتماد المدرسي :

- **فكرة المشروع:**

يُعد مشروع الاعتماد المدرسي للمدارس الحكومية والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي تنفذه وزارة التربية والتعليم منذ عام 2009م من المشروعات الرائدة الساعية إلى تحقيق جودة التعليم، وتوفير رؤية مستقلة موضوعية لمستوى أداء المدارس في الدولة، ودعمها للارتقاء بإنجازاتها وفق المعايير الدولية. وقد انبثق المشروع عن إستراتيجية الحكومة الاتحادية 2007م والتي نصت أهدافها على إيجاد نظام للاعتماد الأكاديمي للمدارس الحكومية والخاصة يكفل جودة هذه المدارس، وارتفاع مستويات الخدمات التعليمية بها إلى المستويات العالمية المتعارف عليها، ويلتقي أيضا مع أهداف إستراتيجية وزارة التربية والتعليم 2010-2020م والرامية إلى تحقيق تعلم متميز في ضوء أعلى المعايير العالمية.

**وقد سلكت الوزارة في سبيل ذلك مسلكين أساسيين هما:**

1. مسلك مخرجات الطلبة، فيما يخُص أداءاتهم الأكاديمية، وتنميتهم الذاتية.

2. مسلك العوامل الأساسية الخاصة بالمدرسة والتي تسهم في الوصول إلى تلك المخرجات، وكانت أهم مجالات التركيز التي خضعت لعمليات التقييم والاعتماد هي (5) :

- القيادة المدرسية.
- المدرسة كمجتمع.
- التوجه المدرسي نحو تعلم الطلبة.
- جودة البيئة الصفية.
- التطور الشخصي للطلبة.
- نتائج تحصيل الطلبة وتقدمهم.

ولعل السبب الرئيس في التركيز على هذه المجالات الستة كونها تمثل جُل العمليات التي تقوم بها المدرسة، وتسهم مساهمة مباشرة في تحقيق مخرجاتها المتميزة، ثم كونها تحدد بدقة مستوى فاعلية المدارس بصرف النظر عن مكانها الجغرافي، أو ظروف عملها.

ومن أجل ذلك فقد سعت الوزارة ممثلة بإدارة الاعتماد المدرسي، إلى إعداد فريق عمل من المواطنين يشاركه بعض المقيمين الدوليين للقيام بمهمة التدريب والتقييم بصورة موضوعية وشفافة اشتقت موجهاتها من مدونة السلوك التي تُلزم المقيمين

ببنودها أثناء علمهم. هذا وقد وضّح الدليل للمراجعين (المقيمين) مستويات التقييم، ومؤشرات كل مستوى على النحو التالي: (فعّال للغاية، فعّال، غير فعّال بعد) (5). كما وضّح الزيارات بأنواعها وما يتم أثناءها، بحيث جعلت في قسمين هما:

يُعد مشروع الاعتماد المدرسي للمدارس الحكومية والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي تنفذه وزارة التربية والتعليم منذ عام 2009م من المشروعات الرائدة الساعية إلى تحقيق جودة التعليم.

أ – الزيارات المبدئية: حيث تُزار كل مدرسة مستهدفة بالاعتماد زيارة مبدئية قبل ثلاثة أسابيع من عمليات المراجعة، ويقوم بهذه الزيارة اثنان من المراجعين المعتمدين، أحدهما دولي والآخر محلي، وليس بالضرورة أن يكونا ضمن فريق المراجعة الفعلية، وتُشكل الزيارة الميدانية انطلاقة عملية المراجعة وتستغرق نصف يوم، يتحقق خلالها حصر الأدلة، والمستندات، والخطط الإستراتيجية والتنفيذية للمدرسة.

ب– زيارة المراجعة: يعمل فريق المراجعة على تقديم تقارير شفهية إلى المدرسة فيما يتعلق بمجالات القوة والضعف، وجمع الأدلة المبدئية حول المدرسة، ومراقبة سير العمل فيها، بما في ذلك الاطلاع على أعمال الطلبة، وحضور الحصص الدراسية، ومناقشة هيئة التدريس والطلبة وأولياء الأمور. وبناء على الأدلة وما يشكله فريق التقييم من انطباعات، يتخذ قراره بشأن أداء المدرسة في كل مجال من المجالات السابقة التي ذكرناها سابقاً، فيكون المستوى بين (فعّال للغاية، فعّال، غير فعّال بعد).

وعليه تمنح الوزارةُ المدرسةَ الاعتماد المدرسي إن حققت المستوى الفعّال للغاية في القيادة المدرسية وفي ثلاثة مجالات أخرى وفي حالة عدم حصول المدرسة على الاعتماد بسبب تقديرها بعدم الفاعلية في مجالات التركيز مناط التقييم والمراجعة، تُعطى مهلة ثلاثة شهور لمراجعة مستنداتها، ومراعاة التوصيات، ثم تُزار لمراجعة أداءاتها في مجالات الإخفاق، فإن أثبتت الممارسات والمخرجات فاعليتها، مُنحت الاعتماد.

سعت الوزارة ممثلة بإدارة الاعتماد المدرسي، إلى إعداد فريق عمل من المواطنين يشاركه بعض المقيمين الدوليين للقيام بمهمة التدريب والتقييم بصورة موضوعية وشفافة.

**لجان التقييم وعدد المدارس التي تم تقييمها في الأعوام 2009 – 2011م:**

نشير إلى أن عمليات التقييم تمت في المرحلة الأولى من قبل (24) مقيماً دولياً و(23) مقيماً محلياً من الإمارات الخمس (الشارقة عجمان، الفجيرة، رأس الخيمة، وأم القيوين)، بينما تمت عمليات التقييم في المرحلة الثانية من قبل (17) مقيماً دولياً و(33) مقيماً محلياً.

وقد تلقى المقيمون المحليون (المواطنون) في كلتا المرحلتين تدريباً نوعياً ومكثفاً قبل مشاركتهم في عمليات التقييم، ومر تدريبهم في مرحلتين: المرحلة الأولى مدتها عشرة أيام شارك فيها (23) متدرباً، والمرحلة الثانية مدتها عشرة أيام أخرى شارك فيها (20) متدرباً، تلقى فيها المتدربون تدريباً في عمليات التقييم المدرسي، وكان المتدربون (المقيمون) يعملون في فرق يتألف كل فريق من ثلاثة أعضاء (مقيم محلي ومقيمين دوليين) هذا في المرحلة الأولى، أما في المرحلة الثانية فقد اشتمل الفريق على أربعة أعضاء (اثنين محليين واثنين دوليين) وأحد المقيمين المحليين لديه خبرة سابقة، والآخر جديد.

تلقى المقيمون المحليون (المواطنون) في كلتا المرحلتين تدريباً نوعياً ومكثفاً قبل مشاركتهم في عمليات التقييم.

أما عدد المدارس التي تم تقييمها ومجموع التقييمات حسب نوع المدرسة فكانت على النحو الذي يظهره الرسم البياني التالي:

شكل رقم (57) يبين نسب التقييمات السنوية للمدارس التي قيمت في برنامج الاعتماد المدرسي للأعوام 2009-2012م

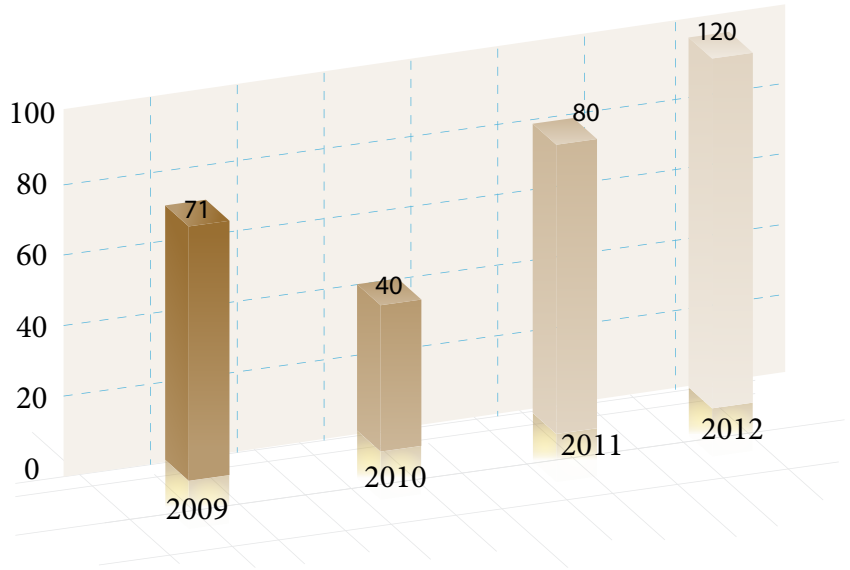


شكل رقم (58) يبين مجموع التقييمات حسب نوع المدرسة

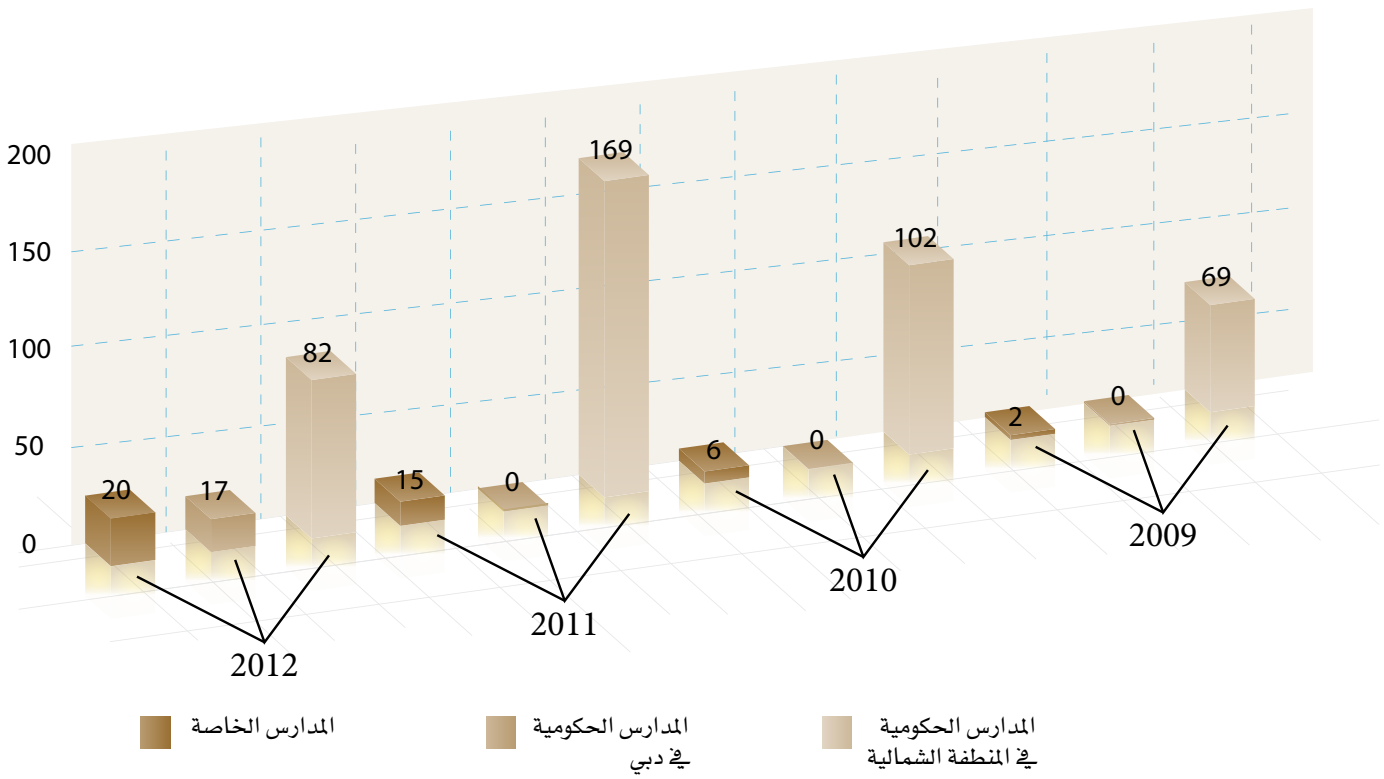

أما المقيمون فقد جرى زيادة عددهم في الأعوام (2009-2011م) وفق الرسم البياني التالي:(8)

شكل رقم (59) يبين الزيادة في أعداد المقيمين في الاعتماد المدرسي في الأعوام 2009-2011م

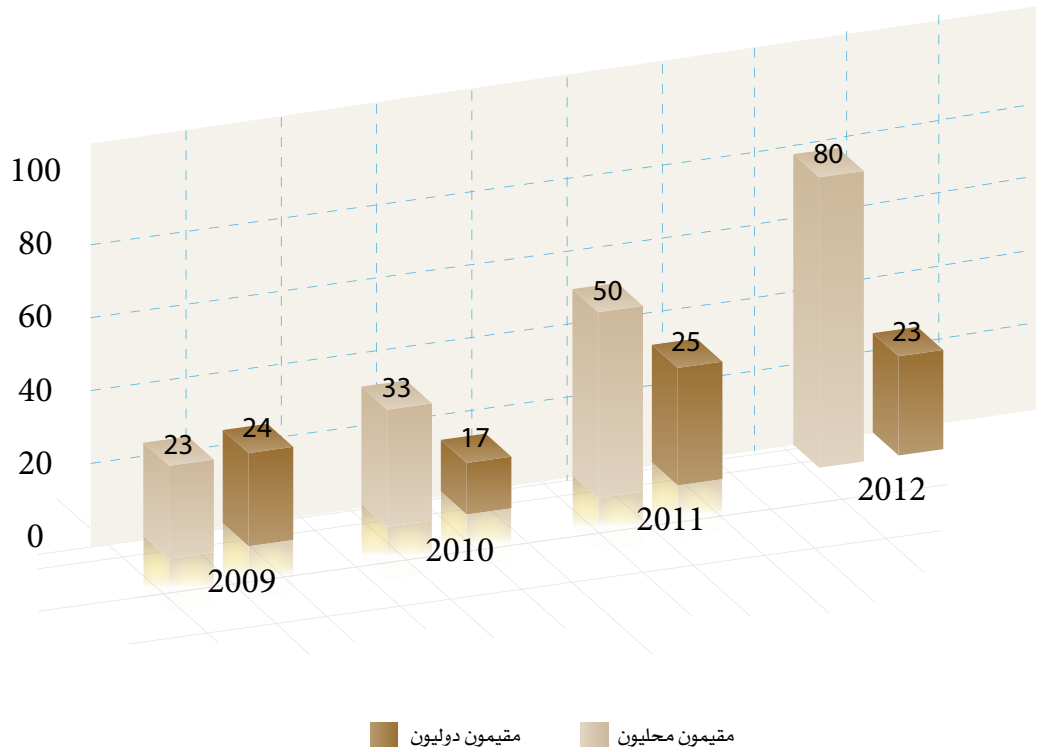


يُلاحظ أن زيادة عدد المقيمين جاءت لصالح المقيمين المحليين على حساب المقيمين الدوليين والذين كان عددهم في العام 2011م نصف عدد المقيمين المحليين (25: 50).

وهذا يؤكد توجهات الوزارة نحو إيجاد كفاءات مواطنة تُسند إليها مهمة الاعتماد المدرسي مع مراعاة الإفادة العميقة من الكفاءات الدولية التي سبق لها تطبيق معايير الاعتماد المدرسي.

ونشير تالياً إلى أداء المدارس التي خضعت للاعتماد في كل مجال من مجالات التركيز الستة في المرحلتين الأولى والثانية للعامين 2009 م، 2010م، كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (53) يبين أداء المدارس في مجالات التركيز الستة في الاعتماد المدرسي للعامين 2009م،2010م

| م | المستوى / المجال | فعّال للغاية | فعّال | غير فعّال | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | القيادة المدرسية | 56 | 48 | 7 | 111 |
| 2 | المدرسة كمجتمع | 82 | 27 | 2 | 111 |
| 3 | التوجه المدرسي نحو تعلم الطلاب | 48 | 59 | 4 | 111 |
| 4 | جودة البيئة الصفية | 30 | 73 | 8 | 111 |
| 5 | التطور الشخصي للطلاب | 75 | 36 | 0 | 111 |
| 6 | نتائج تحصيل الطلاب وتقدمهم | 55 | 52 | 4 | 111 |

شكل رقم (60) يبين أداء المدارس في مجالات التركيز الستة في الاعتماد المدرسي للعامين 2009م،2010م

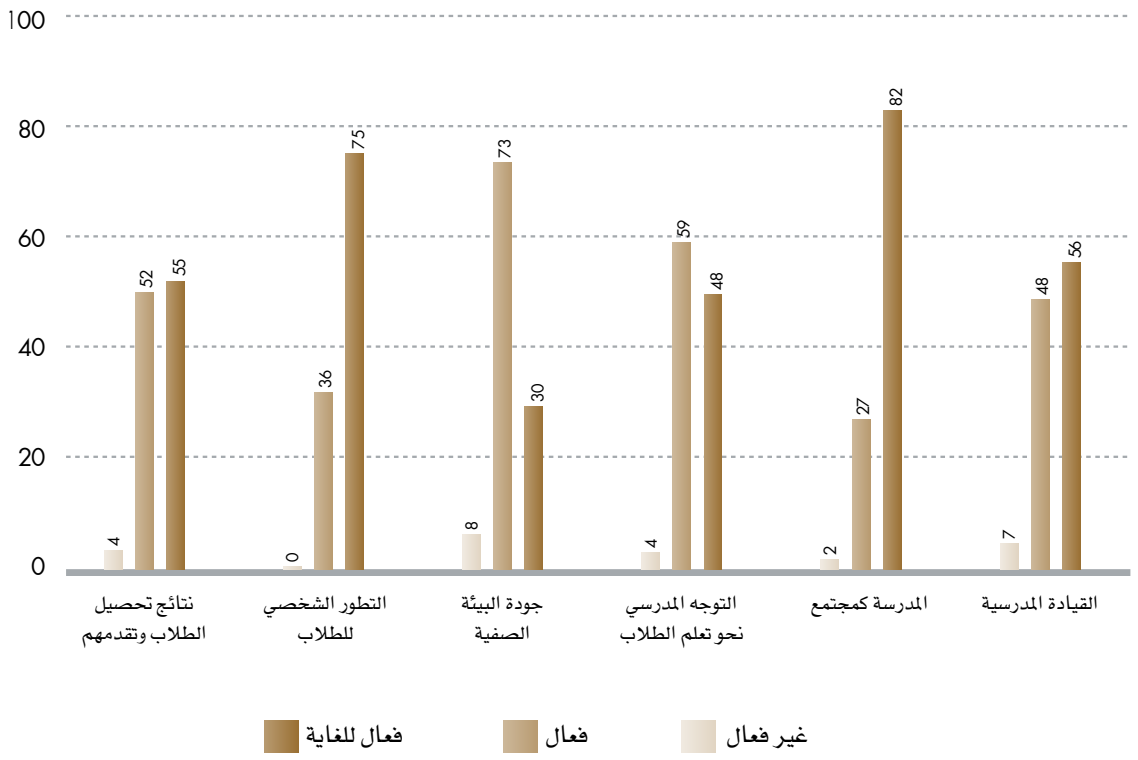

كما يبين الجدول التالي توزيع المدارس التي شاركت في التقييم في المرحلتين الأولى والثانية مع بيان الحلقة التعليمية وجنس الطلاب للعامين2009م،2010م،2012م (10)

جدول رقم (54) يبين أعداد المدارس التي شاركت في التقييم في المرحلتين الأولى والثانية من الاعتماد المدرسي مع بيان الحلقة التعليمية وجنس الطلاب للعامين 2009م،2010م،2012م (11)

| | المدارس / المرحلة | رياض الأطفال | الحلقة الأولى | الحلقة الثانية | الحلقة الثالثة | المدارس المشتركة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المرحلة الأولى | مدارس البنين | 0 | 7 | 3 | 6 | 3 | 19 |
| | مدارس البنات | 0 | 9 | 11 | 10 | 7 | 37 |
| | مدارس مختلطة | 12 | 1 | 0 | 0 | 2 | |
| | المجموع | 12 | 17 | 14 | 16 | 12 | 71 |
| المرحلة الثانية | مدارس البنين | 0 | 3 | 2 | 6 | 2 | 13 |
| | مدارس البنات | 0 | 3 | 3 | 7 | 3 | 16 |
| | مدارس مختلطة | 7 | 0 | 0 | 0 | 4 | 11 |
| | المجموع | 7 | 6 | 5 | 13 | 9 | 40 |
| المرحلة الثالثة | مدارس البنين | 0 | 18 | 15 | 3 | 15 | 51 |
| | مدارس البنات | 0 | 12 | 6 | 2 | 9 | 29 |
| | مدارس مختلطة | 13 | 3 | 0 | 0 | 23 | 39 |
| | المجموع | 13 | 33 | 21 | 5 | 47 | 119 |

شكل رقم (61) يبين أعداد المدارس التي شاركت في التقييم في المرحلتين الأولى والثانية والثالثة، من الاعتماد المدرسي

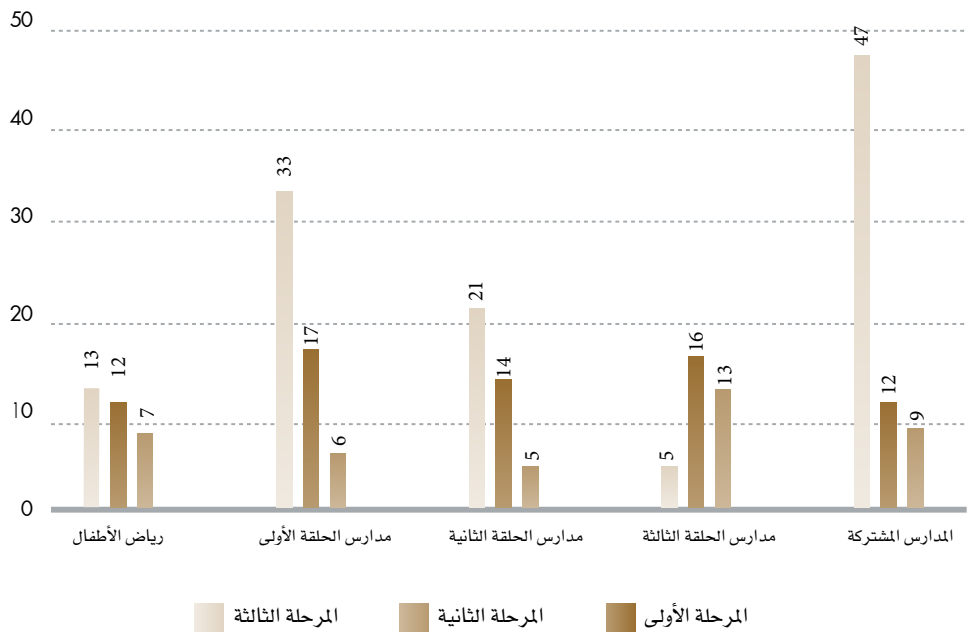

إن برنامج الاعتماد المدرسي الذي باشرته وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2009م يقدم برهاناً إلى كل شخص مهتم بشؤون التعليم عن أداء المدرسة بطريقة واضحة وشفافة، بالاستناد إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات الدولية، ليقف على المستوى الحقيقي للمدرسة وفقاً لهذه المؤشرات والمعايير، مما شكل نقلة نوعية بالنسبة للمدارس الحكومية والخاصة، وإلى زيادة كفاءة، وفاعلية المؤسسة التربوية من خلال برنامج «التقييم الذاتي»، الذي يتم التدريب عليه من قبل خبراء دوليين ومحليين، والمعد من إدارة الاعتماد المدرسي.

برنامج الاعتماد المدرسي الذي باشرته وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2009م يقدم برهاناً إلى كل شخص مهتم بشؤون التعليم عن أداء المدرسة بطريقة واضحة وشفافة.

ونشير هنا إلى أن مدخلات هذا البرنامج وخطته نابعة من رؤية التطوير الوطني وخططه، وأهداف التنافسية العالمية، وأهداف سياسة التعليم، ثم أهداف تطوير القدرات المحلية والتي تشكل بُعداً إستراتيجياً قويماً للقيادات التربوية. والعمل فيه لا يتوقف فبعد تقييم المدرسة يتم وضع التوصيات وبناء خطط التحسين، ثم المتابعة كل 3 سنوات، فضلاً عن المتابعة المستمرة من قبل التوجيه، لضمان الوصول إلى جودة الأداء الدائمة، ضمن منظومة متكاملة، ومستمرة باستمرار العملية التعليمية. وقد أوضحت تقارير المشروع في الفترة بين عامي 2009 - 2012م النتائج التي تحققت وأثرها الإيجابي الكبير في العملية التعليمية وكذلك التوسعات التي شملت تقييم واعتماد 310 مدرسة حكومية وخاصة، والخطوات التنفيذية التي تستهدف تقييم واعتماد 80 مدرسة أخرى مع نهاية العام الجاري 2012م.

مدخلات هذا البرنامج وخطته نابعة من رؤية التطوير الوطني وخططه، وأهداف التنافسية العالمية وأهداف سياسة التعليم ثم أهداف تطوير القدرات المحلية.

### 4: مشروع الرقابة على المدارس الحكومية

- **أهداف المشروع:**

تهدف عملية الرقابة على المدارس الحكومية الى تحقيق الأهداف التالية :

- التحسين والتطوير المستمر للأداء المؤسسي للمدرسة.
- تحقيق جودة الأداء العام للمدارس الحكومية من خلال تطبيق عملية الرقابة على المدارس الحكومية .
- الارتقاء بالمستوى التحصيلي والتطور الشخصي للطلاب لتجويد مخرجات النظام التعليمي في الدولة.
- تطبيق مبدأي التحفيز والمساءلة في ضوء نتائج عمليات الرقابة الدورية.
- ترسيخ أنماط جديدة من العلاقات المهنية بين عناصر النظام التعليمي (موجه – معلم – مدير) قائمة على التشاركية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
- تحقيق التكاملية في الأدوار بين إدارة التوجيه والرقابة على المدارس الحكومية وشركائها الاستراتيجيين وأهمهم إدارة الإعتماد المدرسي.
- مواكبة التوجهات العالمية في تقييم أداء المدرسة كمؤسسة تربوية من خلال مقيمين متخصصين ومستقلين.

تقوم اللجان المتخصصة في المشروع بتحكيم جميع التجارب المدرسية المرشحة وإعطائها ترتيباً تنافسياً في ضوء محكات تحكيمية موضوعية.

## • معايير التقييم

تم تصميم معايير الرقابة على المدارس الحكومية بما يتوافق ويتكامل مع الشريك الاستراتيجي للإدارة في هذا المجال وهي "إدارة الإعتماد المدرسي" ، ومعايير الرقابة على المدارس الحكومية هي:

- المعيار الأول: التحصيل الدراسي
- المعيار الثاني: القيادة المدرسية
- المعيار الثالث: جودة التعليم والتعلم
- المعيار الرابع: التطور الشخصي والاجتماعي للطلبة

## • آلية عمل الرقابة

- تشكيل فرق الرقابة بالتعاون مع المناطق التعليمية
- جدولة الزيارات التشخيصية للمدارس.
- جمع وتحليل البيانات من خلال الإطلاع على الوثائق المستلمة قبل الزيارة التشخيصية.
- تنفيذ الزيارات التشخيصية للمدارس .
- إعداد خطة التحسين والتطوير المقترحة للمدرسة بعد الزيارة التشخيصية مباشرة.
- تنفيذ خطة التحسين والتطوير ومتابعتها.
- رفع توصيات للمناطق التعليمية ولإدارة التوجية والرقابة بالوزارة بخصوص مجالات خطة التحسين والتطوير المقترحة.
- تنفيذ الزيارات التقييمية لتقييم انجاز خطة التحسين والتطوير.
- موافاة المناطق التعليمية وإدارة التوجيه والرقابة على المدارس الحكومية بتقارير نهائية عن مستوى أداء المدارس.
- والمخطط التالي يوضح آلية عملية الرقابة :

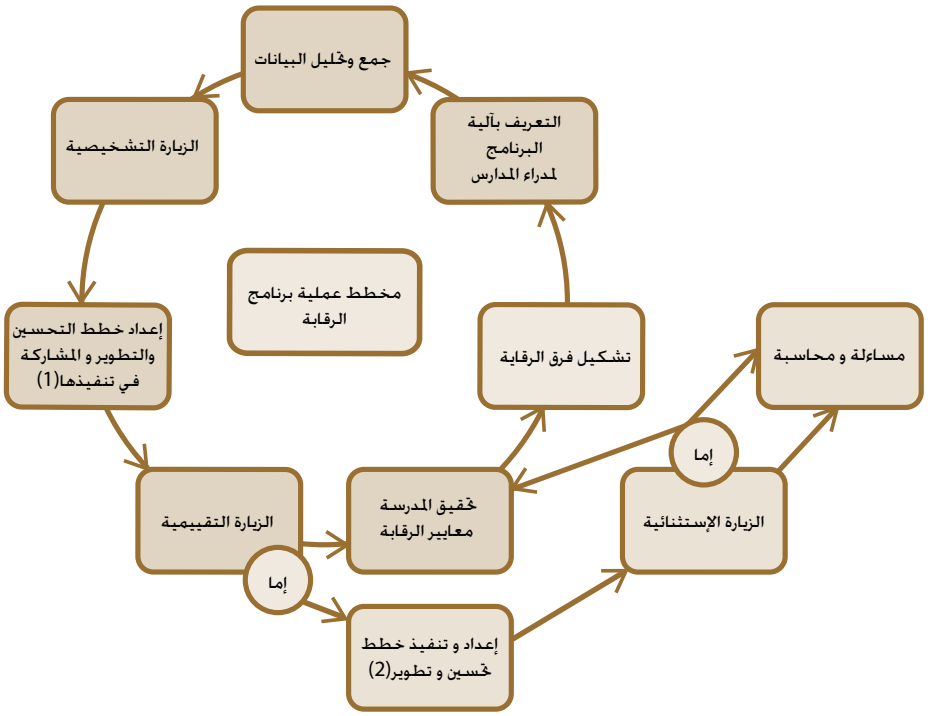


- **أدوار ومهام فريق الرقابة :**

1. تحليل وتشخيص مستوى أداء المدرسة.

تهدف هذه الخطوات إلى التعرف على وضع المدرسة بشكل عام قبل زيارتها. وبالتالي رصد بعض الملاحظات عن واقع المدرسة التي سيتم تدارسها من أعضاء الفريق ثم يحولها رئيس الفريق إلى مجموعة من الاسئلة يسعى فريق الرقابة للإجابة عنها من قبل إدارة المدرسة وجمع الأدلة المرتبطة بهذه الاجابات ، والتي تشكل المحور الرئيس للزيارة التشخيصية.

– ويتم هذا العمل من خلال عمليتين رئيستين :

ألأولى : تحليل جميع البيانات والمعلومات المقدمة من المدرسة أو المنطقة التعليمية عن المدرسة مثل الخطة الاستراتيجية، الخطة التشغيلية ، مستوى أداء المعلمين ، التحصيل الدراسي ( 3 سنوات ) .... إلخ

الثانية : تحليل محتوى استمارة التقييم الذاتي للمدرسة. حيث تقدم المدرسة من خلالها تقريرا حول الوضع الحقيقي لها والذي ينبغي أن يقوم فريق الرقابة بدراسته بكل تفاصيله

2. بناء وتصميم خطة الدعم والتحسين لتطوير أداء المدرسة بعد الانتهاء من الزيارة التشخيصية ، وتقييم المعايير الرئيسية الأربعة ومكوناتها الفرعية ،حيث يقوم فريق الرقابة بالمشاركة مع فريق التطوير في المدرسة بعقد جلسة مشتركة يتم خلالها تفريغ جميع التوصيات وترتيبها تبعا لأهميتها وهي التي ينبغي أن تتضمن في خطة الدعم والتحسين ، فيضع الفريق المشترك خطة الدعم والتحسين للمدرسة بهدف رفع أدائها وتجاوز نقاط ضعفها.

3. متابعة خطة الدعم والتحسين وتقييم أثرها:

بعد الأنتهاء من إنجاز خطة الدعم والتحسين يضع الفريق المشترك ( فريق الرقابة وفريق التطوير في المدرسة) خطة واضحة ومحددة لمتابعة خطة الدعم والتحسين وتقييم أثرها ، بحيث تحدد المسؤوليات لكل شخص من أعضاء الفريق المشترك ومن ثم تقييم مدى التقدم في تحقيق أهداف الخطة وفق مؤشرات النجاح المحدده لها سلفا.

- **ويتوقع من فرق الرقابة ان تحقق ما يلي :**

- تجويد مخرجات النظام التعليمي على مستوى المنطقة ومن ثم على مستوى الدولة.
- رسم الواقع الحقيقي لمستوى أداء المدارس في المنطقة من خلال الوثائق والأدلة الموضوعية .
- تشكل تقارير فرق الرقابة وتوصياتها مدخلا هاما قي تمايز بناء الخطط التشغيلية للمناطق.
- التحسين والتطوير المستمر للأداء المؤسسي للمدرسة.
- الارتقاء بالمستوى التحصيلي والتطور الشخصي للطلاب.
- وجود فرق احترافية متخصصة في بناء وتصميم خطط الدعم والتطوير تشكل البرامج والمشاريع التطويرية عمادها الرئيس.
- تتبع التقدم في أداء المدرسة خلال دورة زمنية مدتها 3 سنوات .
- تطبيق مبدأي التحفيز والمساءلة في ضوء نتائج عمليات الرقابة الدورية.
- متابعة تنفيذ جميع المشاريع المركزية للوزارة أو مشاريع المنطقة.

## 5: مشروع أفضل التجارب المدرسية الناجحة:

يأتي هذا المشروع تلبية لحاجة الميدان التربوي لإبراز الجوانب الإبداعية في جميع الممارسات التي يقوم بها وخاصة تلك التي تركز على عمليتي التعليم والتعلم وشعوراً من الوزارة بمسؤولياتها في تعزيز دعم الإبداع ورعايته فقد أخذت (إدارة التوجيه والرقابة على المدارس الحكومية) على عاتقها جعل أفضل التجارب المدرسية الناجحة واحدة من مكونات خطتها التشغيلية لكي تستمر شعلة الإبداع متقدة في مدارسنا بجهود وقامات تربوية مبدعة ومتميزة.

- **فكرة المشروع:**

تسليط الضوء سنويا على التجارب المدرسية في الميدان التربوي التي تم تطبيقها بنجاح وحققت تأثيرا إيجابيا، وأثرا فاعلا على

عملية التعليم والتعلم في المدرسة، وذلك بهدف تطويرها وتحفيز أصحابها من ذوي المبادرات والأفكار المميزة، وتعميمها لغايات تطوير الممارسات التدريسية في المدارس، والارتقاء بعملية التعليم، وذلك بعد أن تقوم اللجان المتخصصة في المشروع بتحكيم جميع التجارب المدرسية المرشحة وإعطائها ترتيباً تنافسياً في ضوء محكات تحكيمية موضوعية، ثم عرضها في ملتقى تربوي يضم أفضل التجارب المدرسية المطبقة، ويشهده الميدان التربوي.

**• أهداف المشروع**

يهدف المشروع إلى:

- إبراز التجارب المميزة في المؤسسات التعليمية بالدولة، وتعميمها.
- توجيه اهتمام الميدان التربوي نحو تبني تجارب تعليمية تحقق جودة عملية التعليم والتعلم.
- تحفيز أصحاب المبادرات والأفكار المميزة، وتشجيعها.
- تطوير الممارسات التدريسية في ضوء المعايير العالمية؛ للارتقاء بمخرجات عملية التعليم.

**• المستهدفون من المشروع:**

- الإدارات المدرسية.
- الهيئات التعليمية والفنية.

حددت مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في المشاريع المرشحة.

**• ضوابط فريق العمل:**

وقد وضعت مجموعة من الضوابط لفريق عمل المشروع لغايات تجويده هي:

1. يمتلك كفايات ومهارات مهنية عالية.
2. يتمتع بأخلاقيات المهنة والعمل بروح الفريق الواحد.
3. المبادرة في تقديم المشورة بأمانة ومصداقية.
4. متابعة التجارب ميدانياً من خلال خطة عمل إجرائية وتقديم تقارير دورية عن خطوات سير العمل، ومراحله.
5. يمتلك مهارات الاتصال، والتواصل الفاعل.
6. الالتزام بتوجيهات اللجنة العليا للملتقى.

**• شروط المشاريع المرشحة:**

كما حددت مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في المشاريع المرشحة هي:

1. أن تكون التجربة مطبقة في المؤسسات التعليمية الحكومية في المناطق التعليمية بالدولة.

2. ارتباط التجربة بالأهداف الإستراتيجية للوزارة.

3. تشمل المشاركة المراحل التعليمية كافة، ويكون الترشيح وفق تمثيل نسبي بواقع تجربة عن كل 10 مدارس.

4. أن ترتبط التجربة بإحدى مبادرات، أو أنشطة الخطة الاستراتيجية ذات العلاقة بتحسين مخرجات التعليم.

5. أن تتسم منتجات التجربة بالأصالة والابتكار.

6. أن تنتج التجربة لغايات مبادرة أفضل التجارب المدرسية.

7. أن تكون التجربة قد مضى على تطبيقها الميداني عام دراسي على الأقل.

8. أن يلبي المشروع حاجة تعليمية وتربوية، أو مجتمعية.

9. ألاّ يكون المشروع قد حصل على جائزة داخل الدولة، أو خارجها.

## • معايير التقييم:

وقد وضعت مجموعة من المعايير لتقييم كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(55) يوضح المعاير والدرجات

| م | المعيار | الدرجة المخصصة |
|---|---|---|
| 1 | بناء التجربة | 180 |
| 2 | التخطيط للتجربة | 200 |
| 3 | مراحل التطبيق | 200 |
| 4 | تقييم التجربة | 300 |
| 5 | النظرة المستقبلية | 120 |
| المجموع | | 1000 |

• **مراحل تنفيذ المشروع:**

وقد مر المشروع بأربعة مراحل و هي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (56) يبين مراحل تنفيذ مشروع أفضل التجارب المدرسية الناجحة

| المراحل | الخطوات |
|---|---|
| المرحلة الأولى الإطار النظري | 1. دراسة الهدف الاستراتيجي والمبادرة.<br>2. وضع الإطار النظري لتنفيذ المشروع (الأهداف، والمعايير، والشروط، والمراحل، والمخرجات.<br>3. هيكله فرق عمل المبادرة (تحديد المهام، والصلاحيات، والشروط الضابطة للعمل).<br>4. التواصل مع فرق عمل الملتقى (اللجنة العليا، اللجنة التنظيمية، اللجنة المالية، اللجنة الإعلامية، لجنة التقييم، لجنة الدعم والمساندة).<br>5. الاجتماع بالفرق، وشرح متطلبات العمل.<br>6. إبرام اتفاقية عمل مع اللجان.<br>7. وضع البرنامج الزمني لتنفيذ المشروع. |
| المرحلة الثانية الإشراف والمتابعة | 8.تعميم استمارة المشاركة في المشروع.<br>9.نشر ثقافة المشاركة في المشروع.<br>10.التقييم الداخلي على مستوى المناطق التعليمية ( فرق الدعم والمساندة ) في المرحلة الأولى.<br>11.تحديد المدارس المشاركة المتقدمة بالمشاريع من قبل المناطق التعليمية، ورفعها إلى إدارة التوجيه والرقابة على المدارس الحكومية. |
| | 12. عرض المشاريع المرشحة على لجنة التقييم المركزية.<br>13. تقديم التغذية الراجعة للمشاريع من لجنة التقييم المركزية للمناطق التعليمية.<br>14. تقديم ورشة عمل في إدارة المشاريع وتقييمها. |
| المرحلة الثالثة التنفيذ | 15. التقييم الختامي للمشاريع من قبل لجنة التقييم.<br>16. انتقاء المشاريع وتقديم تغذية راجعة عنها.<br>17. تحديد مواعيد الزيارة الميدانية للمشاريع، وإخطارها رسمياً بهذه الزيارة.<br>18. إعلان نتائج التجارب المدرسية الناجحة. |
| المرحلة الرابعة التقييم | 19. التسويق لإقامة الملتقى.<br>20. إقامة عرض تجريبي.<br>21. إقامة الملتقي وتقويمه.<br>22. التقرير الختامي. |

بلغ عدد المشاريع المقدمة في العام 2009م من جميع المناطق التعليمية في الإمارات الشمالية وهيئة المعرفة 53 مشروعا شارك منها 12 مشروعاً في ورش الملتقى التربوي لأفضل التجارب المدرسية.

بلغ عدد المشاريع المقدمة في العام 2009م من جميع المناطق التعليمية في الإمارات الشمالية وهيئة المعرفة 53 مشروعا شارك منها 12 مشروعاً في ورش الملتقى التربوي لأفضل التجارب المدرسية، وشاركت 4 مشاريع في المعرض المصاحب للملتقى. وفي العام 2011م شارك عدد كبير من المدارس بمشاريع مميزة تم ترشيح أفضل 13 مشروعاً منها للتحكيم الميداني، وشاركت أفضل خمسة مشاريع منها في منتدى التعليم للعام 2011-2012م . والجدول التالي يبين أسماء بعض هذه المشاريع الفائزة:

جدول رقم (57) يبين بيانات عن بعض المشروعات الفائزة في مشروع أفضل التجارب المدرسية الناجحة

| العام الدراسي | اسم المشروع | اسم المدرسة | المنطقة التعليمية |
|---|---|---|---|
| 2011م | مدرسة الضاد للتعليم الإلكتروني | الماسة للتعليم الأساسي | الفجيرة |
| | القارئة الصغيرة | مزون للتعليم الأساسي والثانوي | رأس الخيمة |
| | مدرستي تصقل هواياتي | الحور للتعليم الأساسي | مكتب الشارقة |
| | الفصل الإلكتروني | المحمود للتعليم الثانوي | مكتب الشارقة |
| | تحويل ملعب المدرسة من قار إلى عشب طبيعي | مساي للتعليم الثانوي | رأس الخيمة |
| 2009م | كنوز | روضة السندس | الشارقة |
| | توظيف المواقع الشخصية space | السدرة | مكتب الشارقة |
| | نموذج مفهوم تباطؤ الحركة | الاستقلال | الفجيرة |
| | نادي الرماية | أم سقيم | هيئة المعرفة / دبي |

هذا البرنامج التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في عام 2012م و ترتكز إلى تطوير نظام تعليمي متكامل قائم على أخر ما جاد به العالم من تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتقنيات التعليم.

ومن المهم أن نذكر هنا أن المشروع مستمر في دورته الثالثة للعام 2013م بعد ان تم تعديل المعايير وتطويرها (الواردة سابقاً) حيث تم عقد لقاء تعريفي لمديري المدارس في المناطق التعليمية، وسيتم تقييم المشاريع (التجارب) في منتصف شهر مايو 2013م على أن يكون المشروع دوريا في كل عام دراسي.

## ثامناً : برنامج «محمد بن راشد للتعلم الذكي»

### • فكرة البرنامج:

فجاء هذا البرنامج ليشمل مدارس الدولة جميعها خلال خمس سنوات بتكلفة مليار درهم.

جاء هذا البرنامج الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في أبريل عام 2012م و يرتكز إلى تطوير نظام تعليمي متكامل قائم على آخر ما جاد به العالم من تكنولوجيا المعلومات، والاتصال، وتقنيات التعليم. ويأتي في إطار الجهود الحثيثة القائمة على دمج منتجات التكنولوجيا واستثمارها بطريقة آمنة في تحسين وتطوير عملية التعليم؛ بهدف النهوض بالعملية التعليمية انطلاقاً من القناعة الراسخة للقيادة الحكيمة لدولة الإمارات بدور التعليم في تقدّم الأمم والشعوب ونهضتها، واستجابة لأهداف الدولة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. فجاء هذا البرنامج ليشمل مدارس الدولة جميعها بتكلفة مليار درهم وسيتمّ تطبيقه بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم و(الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات) في الدولة على مدار 5 سنوات.

تطبيق مفهوم الصفوف الذكيّة في مدارس الدولة جميعها.

### • أهداف البرنامج:

يهدف هذا البرنامج إلى إيجاد بيئة تعليمية جديدة في مدارس الدولة، من خلال التحرّك على أربعة مسارات رئيسية:

شكل رقم (62) يبين أهداف برنامج –محمد بن راشد للتعلم الذكي.

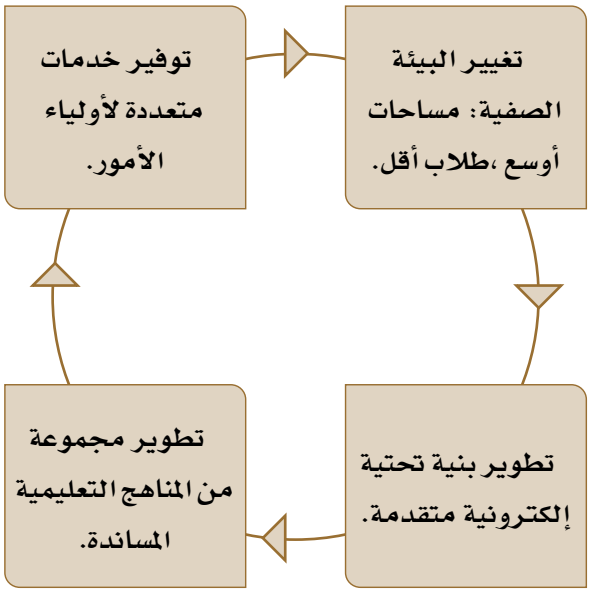


**أولها:** تغيير البيئة الصفية، حيث سيتم تغيير بيئة الصفّ الدراسي ليضم مساحات أوسع وعدد طلاب أقل، بالإضافة إلى تطبيق مفهوم الصفوف الذكيّة في مدارس الدولة جميعها، واستخدام برمجيات تشاركيه ذكية، حتى يتمكن الطلاب من تنفيذ مشروعاتهم وبحوثهم، ومناقشة الدروس مع أساتذتهم بشكل تشاركي إلكتروني.

**ثانيها:** تطوير بنية تحتية إلكترونية متقدّمة في المدارس جميعها، تضم شبكات الجيل الرابع فائقة السرعة، التي تتميّز بالأمان وتتناسب مع أعمار الطلاب من ناحية المحتوى الإلكتروني الذي توفره.

**ثالثها:** تطوير مجموعة من المناهج التعليمية المساندة للمنهاج الأصلي، تهدف إلى تسهيل استيعاب الطلاب للمناهج الأصلية والتوسّع في التطبيقات العملية لما يتم تدريسه.

**رابعها:** توفير خدمات متعدّدة لأولياء الأمور لمتابعة تحصيل أبنائهم إلكترونيّاً، والاطلاع على مشروعاتهم التعليمية، وإبداء الملاحظات والاقتراحات، أي العمل على إشراكهم في العملية التعليمية باعتبارهم طرفاً أصيلاً في عمليّة التطوير. كل ذلك يتم في إطار تكاملي، مع خطة شاملة تتضمن برامج تدريبية لكافة المعلمين.

لا شك أن الارتقاء بواقع التعليم، وتعظيم مخرجاته، يعتبران استثماراً حقيقيّاً في حاضر الوطن ومستقبله، ليس لأنه يرتبط بالعنصر البشريّ القادر على المنافسة بفاعلية في سوق العمل فحسب، وإنما لأن وجود تعليم نوعي وعصري أصبح السبيل الحقيقي نحو بناء مجتمع المعرفة القائم على اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في خدمة التنمية أيضاً، وهذا يؤكد أن هناك إرادة سياسية قوية تدعم خطوات إصلاح النظام التعليمي، وتساند عملية التطوير التي يشهدها هذا القطاع الحيوي بمراحله المختلفة، من أجل أن يكون نظامنا التعليمي واحداً من أفضل خمسة نظم تعليمية متطوّرة في العالم في غضون السنوات القليلة المقبلة.

إن البرنامج يكمل منظومة التعلم الذكي، وأركان المدرسة الرقمية التي تستند في بيئتها التعليمية وبنيتها التحتية ومرافقها التربوية والعلمية والثقافية والترفيهية، إلى تجهيزات ووسائل تعليم تقنية رفيعة المستوى، مشيراً إلى أنه يهدف إلى تحقيق رؤية الإمارات 2021م، في توفير نظام تعليمي رفيع المستوى، والارتقاء بمستوى المدرسة، وبيئتها ومرافقها وجودة خدماتها التعليمية، تحسين مخرجات التعليم والحد من التسرب والهدر المتمثل في السنة الجامعية التأسيسية، وربط الطالب بمجتمع المعرفة، وتمكينه من لغة العصر وأدوات التكنولوجيا الحديثة، وموافقة تطلعات الدولة في إعداد أجيال واعدة، بما تمتلكه من علوم ومعارف وفكر وانتماء وقيم، إضافة إلى الإسهام في تعزيز توجهات الدولة، ورؤيتها نحو تحقيق التنافسية العالمية.

الارتقاء بواقع التعليم، وتعظيم مخرجاته، يعتبران استثماراً حقيقيّاً في حاضر الوطن ومستقبله.

ويحقق البرنامج هدف الخروج بالمناهج والمواد التعليمية، من الأطر التقليدية، والصور النمطية المألوفة للكتب المدرسية، إلى المناهج الإلكترونية، والمحتوى العلمي التقني، الذي يتيح للطلبة فرص التعلم المستمر، والتعليم الجماعي والتواصل مع المعلمين والوصول إلى البرامج الإدارية ومعلومات الطالب وبياناته، من خلال عالم الحوسبة، وباقة التطبيقات الذكية المتكاملة. كما يوفر المشروع شبكات تواصل عالية المستوى، تتسم في مضمونها بالمرونة، وفي أدواتها بالدقة والسرعة، معتمدة في ذلك على وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تتيح فرص الحوار البناء، والتعاون المثمر بين جميع الأطراف الرئيسة للعملية (إداريون، معلمون، طلبة أولياء الأمور) من جهة، ومن جهة ثانية تعزز شراكة المدرسة بالمجتمع المحلي المحيط بها (مؤسسات وأفراد).

ويحقق البرنامج هدف الخروج بالمناهج والمواد التعليمية، من الأطر التقليدية والصور النمطية المألوفة للكتب المدرسية، إلى المناهج الإلكترونية، والمحتوى العلمي التقني.

### • مراحل تنفيذ البرنامج:

إن المرحلة الأولى من تطبيق - برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي- تم تنفيذها بدءاً من شهر سبتمبر من العام 2012م في صفوف الحلقة الثانية لثماني عشرة مدرسة حكومية، وستضع الوزارة خطة وجدولاً زمنياً متكاملين يضمان مختلف مراحل البرنامج التي يستغرق إتمامها 5 سنوات.

## تاسعاً : مشروع بنك الأسئلة

### • فكرة المشروع:

تقوم فكرة المشروع على صياغة نظام تقويم تربوي يتم عبر وضع مجموعة من الأسئلة المعيارية المرتبطة مباشرة بالمنهج المطبق والمبنية على مبدأ اختبار المهارات، والموزعة على آلاف المفردات الاختبارية، بطريقة ممكننة، ومرتبطة بمخرجات التعلم ونواتجه في المواد الأساسية، ومتدرجة وفقاً لمستويات الطلبة وقدراتهم، من خلال برنامج لإصدار الامتحانات، وأوراق العمل الصفية والواجبات المنزلية، إضافة إلى عدد كبير من التقارير لإظهار النتائج، مما يسمح بتقويم شامل لمستوى أداء الطلبة ومهاراتهم في مدارس دولة الإمارات العربية المتحدة.

### • أهداف المشروع:

1. الارتقاء بأساليب تقييم الطلبة، وجعل التقييم أحد الروافد الهامة في تحليل الوضع التعليمي.
2. إنشاء هيكلية جديدة لنظام التقويم والامتحانات.
3. اعتماد الاختبار المبني على أسئلة معيارية ذات نتائج قابلة للقياس.

4. توحيد معايير الامتحانات لقياس مهارات الطلاب وفق معايير عالمية.

5. مكننة الامتحانات في مدارس الدولة.

6. مساعدة التربويين على تقييم أداء الطلبة بموضوعية وتجرد، وتمكينهم من اختيار الاختبارات المناسبة بيسر وسهولة، واستثمار الوقت في تطوير عملية التعلم والتعليم.

7. تقييم مستوى مخرجات التعلم وتطوير الممارسات التعليمية بناء على نتائج تقييم الطلبة.

8. ترجمة الأهداف الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم، وتفعيلها.

9. وضع آلية منهجية لتتبع مهارات الطلبة، وأداء المعلمين، ومستوى المنهج.

## • الفئات المستفيدة من المشروع:

شكل رقم (63) يبين الفئات المستفيدة من مشروع بنك الأسئلة

| الطالب | و لي الأمر | المعلم | المدرسة والمنطقة | الوزارة | التعليم العالي |
|---|---|---|---|---|---|

**أولا: الطالب**، يتيح المشروع تطوير مهاراته في التعلم والتقييم الذاتي، وتجاوز مواطن الضعف، وتوحيد معايير تقييمه، وتكافؤ فرص التعليم له. إضافة إلى تعوّيده على نوعية الاختبارات التي تنفذ في مرحلة التعليم العالي.

**ثانيا: ولي الأمر**، يسمح المشروع لولي الأمر بالاطلاع تباعاً وعن كثب على أداء أبنائه خلال العملية التعليمية، والمعلم، والمدرسة والمنطقة التعليمية، والوزارة، إضافة إلى التعليم العالي.

**ثالثا: المعلم**، يؤمن له المشروع تدريباً غير مباشر على طرق التقويم الحديثة، وآليات تنمية المهارات في العملية التربوية. واستثمار وقت أكبر في عمليات التعليم والتعلم .

**رابعا: المدرسة والمنطقة**، تؤمن تقارير المشروع ما يلي:

- تتبع أداء الطلاب والمعلمين ما يظهر مواطن القوة والضعف لديهم.
- تسهيل عملية التوجيه الأكاديمي لمرحلة ما بعد المدرسة.
- تخفيف الأعباء الإدارية الخاصة ببناء الامتحانات، وتصميمها.

**خامسا: الوزارة**، يساهم المشروع في:

- تقويم المنهج وتحسينه باستمرار، مع ضمان جودة العملية التربوية ككل.

- تقديم الخدمات الإدارية اللامركزية بجودة عالية.
- الارتقاء بمستوى جودة التعليم لجميع الطلبة، مع توفر مؤشرات دقيقة.

**سادسا: التعليم العالي**، يتيح المشروع ما يلي:

- تنمية المهارات المطلوبة في مرحلة التعليم العالي.
- توفير جهود مؤسسات التعليم العالي في برامج السنة التأسيسية والتعليم الأساسي بالجامعات.
- تتبع أداء الطالب من المرحلة المدرسية إلى مرحلة التعليم العالي.

**مخرجات المشروع:**

يسمح المشروع لولي الأمر بالاطلاع تباعاً وعن كثب على أداء أبنائه خلال العملية التعليمية.

1. 1نظام تقني محكم.
2. تقديم بيانات كمية ونوعية يعتمد عليها في تحليل وتقييم العملية التعليمية.
3. إنتاج وتقديم آلاف المفردات الاختبارية المحكمة والصحيحة من النواحي العلمية والتربوية واللغوية، مع إجاباتها.
4. إنتاج أدلة إرشادية للمشروع.
5. تنفيذ المشروع في 387 مدرسة من مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، ومدارس المرحلة الثانوية في دولة الإمارات للصفوف: 6، 7، 8 و9 من الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، وللصفوف11،10و12 من المرحلة الثانوية، من خلال بنك أسئلة معيارية مجموعها 28000 سؤال بواقع 700 سؤال لكل مادة من المواد الآتية:

-اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، والعلوم للصفوف 6، 7، 8 و9 من الحلقة الثانية من التعليم الأساسي.
-اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، الكيمياء، الفيزياء، والأحياء للصفوف 11،10 و12من المرحلة الثانوية.

ومن أهم الخطوات التي تمت في مجال تنفيذ وتطبيق المشروع مايلي:

-الانتهاء من إعداد الفقرات الاختبارية للصف السابع في المواد الرئيسية الأربع ( العلوم ، الرياضيات ، اللغة العربية اللغة الإنجليزية ).

-الانتهاء من تدريب معلمي مدارس الحلقة الثانية والبالغ عددها 142 مدرسة في جميع المناطق التعليمية للمواد الرئيسية الأربع السابقة ذكرها.

-الانتهاء من المرحلة التجريبية في المدارس ال 20 في توظيف أدوات التقويم المستمر للمواد الأربع في الصف السابع الأساسي باستثناء اختبار نهاية الفصل.

- تشكيل فريق متابعة من 56 موجها وموجهة من المناطق التعليمية لدعم ومتابعة المشروع بالتنسيق مع فريق الدعم التقني الخاص بالشركة، وذلك ابتداءً من الفصل الدراسي الثالث للعام الدراسي 2012 / 2013م، ويتوقع انجاز الفقرات الاختبارية للصف التاسع قبل نهاية الفصل الدراسي الثالث من العام الدراسي 2012 / 2013م

## عاشراً: مشروع إدارة الأداء الوظيفي لموظفي المجال التعليمي

### • فكرة المشروع:

تنطلق فكرة المشروع من الرغبة في تحسين الأداء للعاملين في المجال التعليمي من خلال منظور شامل يجمع العناصر البشرية والمادية والتقنية والتنظيمية جميعاً في إطار متناسق ومتكامل، وعدم التجاوز بالتركيز على بعض العناصر، والتغافل عن البعض الآخر. حيث يتم تخطيط وتنظيم وتوجيه الأداء الفردي والجماعي، ووضع معايير ومقاييس واضحة ومقبولة كهدف يسعى الجميع لقبولها، مما يساعد على تهيئة بيئة العمل؛ بما يحقق أعلى مستويات الأداء، ونقل الخطط الإستراتيجية من الوصف إلى التطبيق.

تنطلق فكرة المشروع من الرغبة في تحسين الأداء للعاملين في المجال التعليمي من خلال منظور شامل يجمع العناصر البشرية والمادية والتقنية والتنظيمية.

### • أهداف المشروع:

يهدف نظام إدارة الأداء إلى ضمان التركيز على إنجاز الأهداف المؤسسية لوزارة التربية والتعليم المشتقة من الأهداف المؤسسية للحكومة الاتحادية؛ ولهذه الغاية فإن المحاور الرئيسية لنظام إدارة أداء الموظف تدور حول ركيزتين أساسيتين هما:

**الأهداف:**

ويُمثل هذا المحور ما يُتوقَّع من الموظف إنجازه خلال السنة حيث أن هذه الأهداف تساعده في التركيز على النواحي الرئيسية الهامة لعمله، مما يحقق الإنجاز بكل كفاءة وفاعلية، إضافة لذلك تتم ملاءمة وربط جميع أهدافه مع الأهداف المؤسسية لوزارة التربية والتعليم.

يهدف نظام إدارة الأداء إلى ضمان التركيز على إنجاز الأهداف المؤسسية لوزارة التربية والتعليم المشتقة من الأهداف المؤسسية للحكومة.

**الكفاءات:**

يبحث هذا المحور في الأسلوب أو الآلية التي تحدد كيفية إنجاز الموظف لأهدافه وفق الإطار العام للكفاءات السلوكية) خمس كفاءات أساسية ( ولقد تم تطويرها وفقاً للأولويات، والقيم الإستراتيجية، ووثيقة مبادئ السلوك المهني، وأخلاقيات الوظيفة العامة الخاصة بالجهة الاتحادية، وذلك وفقاً لما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (58) يبين الكفاءات السلوكية الخمس وتفاصيلها

| الكفاءات السلوكية الأساسية | | |
|---|---|---|
| | 1- التواصل ومهارات الاتصال | القدرة على الاستماع والشرح والإقناع والتأثير في الآخرين من خلال التعبير عن الأفكار والآراء بطريقة تتلاءم وتتوافق مع الموقف من مختلف الجوانب، سواء شفهياً أم خطيا، بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق غاية التواصل الإيجابي. |
| | 2- العمل بروح الفريق الواحد | القدرة على العمل بشكل جماعي وبروح الفريق الواحد بين مختلف الوحدات التنظيمية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. مع مراعاة المحافظة على الروابط الإيجابية على جميع المستويات بغض النظر عن الاختلافات الثقافية، إضافة لاحترام وجهات النظر المتبادلة. |
| | 3- التركيز على النتائج | القدرة على تحديد وتحقيق الأهداف الإستراتيجية ، والحفاظ على التركيز و الفعالية والتميز في تحقيق النتائج التي تنسجم مع أهداف الجهة. ويشمل ذلك القدرة على تذليل التحديات والعقبات التي تعترض العمل، وإيجاد الحلول المناسبة لها، وفقا للإمكانيات المتاحة. |
| | 4- إدارة الموارد بفاعلية | القدرة على التخطيط السليم و الفعال لموارد الجهة واعتماد معايير التميز في تحقيق أهدافها واستراتيجياتها، مما يشمل تحديد الأولويات، وتشجيع التعاون، وتحفيز الموظفين لتأدية مهماتهم وفقاً لمعايير التميز المطلوبة. |
| | 5- المساءلة | تحمل كامل المسؤولية عن نتائج قراراته المترتبة على المهام المناطة به، ومعالجة المشاكل بفعالية، وتشجيع الموظفين التابعين له على الالتزام بتحقيق الأهداف وانجاز المهمات المكلفين بها بكل صدق وأمانة. |

شكل رقم (64) يبين الكفاءات السلوكية الخمس بمشروع إدارة الأداء الوظيفي

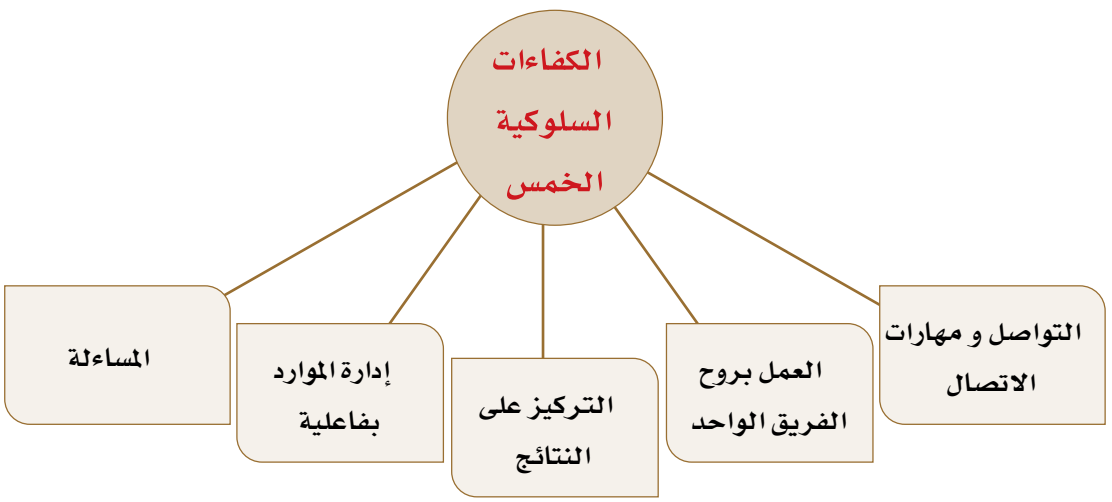

## • مراحل دورة أداء الموظف:

**وقد جاءت مراحل دورة أداء الموظف على النحو الآتي:**

• **تخطيط الأداء:** تتم وفق عاملين أساسيين هما:

- الخطة التشغيلية والإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم.
- إطار الكفاءات السلوكية لوزارة التربية والتعليم.

وتبدأ هذه المرحلة في شهري ( يناير وفبراير ) من كل عام حيث يتم ما يأتي:

- وضع الأهداف، وتحديدها.
- بيان التوقعات والكفاءات المطلوبة من الموظف، والمتوقع منه أن ينجزها في نهاية السنة.
- تدوين كل ذلك في وثيقة الأداء السنوي.

• **المراجعة المرحلية:** تتم في شهري ( يونيو، يوليو) من كل عام، وتتضمن مراجعة ما تم إنجازه من أهداف ومهام وفقا لما اتفق عليه في وثيقة الأداء السنوي، لغايات الوقوف على نقاط القوة وتعزيزها، ونقاط الضعف لمعالجتها.

• **التقييم النهائي للأداء السنوي:** يتم في شهري ( 11، 12 ) من السنة، حيث يتم التقييم النهائي لأداء الموظف حسب المعايير المعتمدة.

## • نتائج الأداء:

**وتحسب على النحو الآتي:**

• معدل نتائج الأهداف: ضرب درجة تقييم الأداء لكل هدف بالوزن الخاص به.

• معدل نتائج الكفاءات: جمع درجات تقييم الكفاءات وتقسيمها على عدد الكفاءات المنصوص عليها في الوثيقة.

• نتيجة الأداء النهائي: ضرب معدل نتيجة الهدف والكفاءة بالوزن الخاص بهما، وتكون نتيجة التقييم النهائي حاصل جمعهما.

• **سلم تقييم الأهداف والمهام الخاصة بالموظف:**

**وقد تم تحديد مجموعة من المستويات لتقييم الأهداف كما هو في الجدول التالي:**

جدول رقم (59) يبين سلم تقييم الأهداف والمهام الخاصة بالموظف

| النقاط | المستوى | توصيف مستوى الأهداف والمهام |
|---|---|---|
| 4 | **يفوق التوقعات بشكل ملحوظ** | حقق أهدافه بكل كفاءة وفاعلية طيلة العام .<br>تجاوز نسبة القياس المحددة للأهداف بشكل ملحوظ.<br>حقق أهدافا أكثر من الأهداف المتفق عليها في وثيقة الأداء السنوي.<br>كان للأهداف التي حققها أثر إيجابي واضح وملموس على جهة عمله.<br>قام بتقديم اقتراحات، ومبادرات تم الأخذ بها، وتطبيقها من قبل جهة عمله.<br>لم يتخذ بحقه أية عقوبات تأديبية. |
| 3 | **يفوق التوقعات** | حقق أهدافه بكل كفاءة وفاعلية.<br>حقق نسبة القياس المحددة للأهداف.<br>كان للأهداف التي حققها أثر ايجابي واضح وملموس على الإدارة .<br>قام بتقديم اقتراحات، ومبادرات إيجابية<br>لم يتخذ بحقة أية عقوبات تأديبية. |
| 2 | **يلبي التوقعات** | يؤدي عملة بانتظام وفقا للأصول المقررة ويفي بالتوقعات في جميع ما يطلب منه ويحقق معظم أهدافه. |
| 1 | **بحاجة إلى تحسين** | مستوى الأداء دائماً أدنى من التوقعات حيث لا تتم تلبية المقاييس والمعايير في الكثير من المجالات الأساسية في العمل، ويحتاج إلى تطوير وتحسين أدائه ليصل إلى المستوى المطلوب. |

- **سلم تقييم الكفاءات:**

**وقد تم تحديد مجموعة من المستويات لتقييم الكفاءات كما هو في الجدول التالي:**

جدول رقم (60) يبين سلم تقييم الكفاءات

| النقاط | المستوى | توصيف مستوى الكفاءات |
|---|---|---|
| 4 | يفوق التوقعات بشكل ملحوظ | يثبت الموظف تمتعه بجميع الكفاءات السلوكية المحددة لعمله.<br>وجميع الكفاءات التي تفوق المستوى المحدد لعمله والمطلوبة في المستوى التالي. |
| 3 | يفوق التوقعات | يثبت الموظف تمتعه بجميع الكفاءات السلوكية التي تلبي مستوى الكفاءة المطلوب للعمل.<br>أيضاً، يبرهن الموظف على تمتعه ببعض السلوكيات التي تفوق مستوى الكفاءة المطلوب للعمل التالي. |
| 2 | يلبي التوقعات | يبرهن الموظف عموماً على تمتعه بمعظم الكفاءات السلوكية المطلوبة لمستوى عمله الحالي؛ في حين لا يظهر الموظف أية سلوكيات إضافية. |
| 1 | بحاجة إلى تحسين | يفتقد الموظف إلى معظم مؤشرات سلوك النجاح في عمله؛ مما يؤدي إلى حدوث عيوب ونواقص كبيرة تؤثر سلباً على العمل أو على فريق العمل. لذلك، يكون التحسين مطلوباً في السلوكيات الأكثر أهميةً. |

- **مكافآت وجزاءات مرتبطة بتقييم الأداء:**

**( أ ) الترقيات والعلاوات الدورية والمكافآت المرتبطة بالأداء، وفق الجدول الآتي:**

جدول رقم (61) يبين الترقيات والعلاوات الدورية والمكافآت المرتبطة بالأداء

| التقييم النهائي للأداء | العلاوة الدورية (تصبح جزءاً من الراتب الأساسي والمدفوع شهريا) | الترقية |
|---|---|---|
| يفوق التوقعات بشكل ملحوظ | طبقاً للائحة التنفيذية | مؤهل للترقية الاستثنائية، أو الوظيفية، أو المالية |
| يفوق التوقعات | طبقاً للائحة التنفيذية | مؤهل للترقية الوظيفية، أو الترقية المالية |
| يلبي التوقعات | طبقاً للائحة التنفيذية | مؤهل للترقية المالية |
| يحتاج إلى تحسين | غير مؤهل للعلاوة الدورية | غير مؤهل لأي نوع من أنواع الترقية |

**(ب) الحوافز المعنوية:**

- شهادة تقدير من الوزير خلال إحدى فعاليات الجهة.
- الترشيح ل -جائزة الشيخ خليفة للأداء الحكومي المتميز- .
- تقدير جهود الموظفين خلال المناسبات العامة.
- منح لقب -موظف الشهر أو العام-.
- تقديم هدايا عينية.
- أية وسيلة أخرى تقررها الجهات الاتحادية.

**(ج) خطط التطوير الفردية:**

- خلال عملية تقييم الأداء السنوي يحدد الرئيس المباشر والموظف نقاط التطوير المهنية والسلوكية التي يحتاج الموظف لتطويرها.
- ولهذه الغاية تعتبر مجالات التحسين التي يتم تحديدها في اجتماعات مراحل دورة إدارة الأداء الأساس الرئيس لوضع خطط التطوير الفردية على أن يتم ربطها مع سياسة التدريب والتطوير التي تصدرها الهيئة.

**• مخرجات المشروع:**

من أهم النتائج المتوقعة لتطبيق مشروع إدارة الأداء الوظيفي:

خلال عملية تقييم الأداء السنوي يحدد الرئيس المباشر والموظف نقاط التطوير المهنية والسلوكية التي يحتاج الموظف لتطويرها.

- إرساء قواعد الأداء ومعايير التقييم السنوي.
- تحديد مستويات الأداء التي تستحق العلاوة الدورية.
- اعتماد مستويات الأداء المطلوبة للترقية.
- رسم مسار التظلمات من نتائج تقييم الأداء السنوي.

مما سبق نرى أن نظام التعليم في دولة الإمارات تبنى فكرة الإصلاح التربوي طيلة مسيرة تطوره الزاخرة بالإنجازات المؤثرة والفاعلة، والتي كان لها أثر واضح في تحقيق إنجاز ملحوظ في مجال تحسين جودته، والارتقاء بنوعية الخدمة التعليمية فيه، ولا تزال هذه الجهود مستمرة لتطوير التعليم وتسعى لمواجهة كل ما يستجد من تحديات، أو متغيرات مفروضة، أو مرغوبة.

وقد ساهم في تحقيق ذلك وعي القيادة السياسية والتربوية في الدولة إلى أهمية بناء وتجديد الخطط الإستراتيجية، وتبني الرؤى المستقبلية الشاملة لإصلاح النظام التعليمي، وحل مشكلاته وتطويره، بالإضافة إلى طموح القيادات التربوية في الدولة، وسعيها لترسيخ التميز والتنافسية العالمية للنظام التعليمي. كما تساهم مرونة العاملين في المجال التعليمي في إنجاح تنفيذ المبادرات الواعدة، والمشروعات التطويرية في جميع مجالات النظام التعليمي وعناصره رغم التحديات.

## الحادي عشر: الأنشطة المدرسية

### • فكرة المشروع:

إن جميع أوجه الأنشطة الطلابية ليست بالشيئ الجديد ... فهي قديمة قدم المدارس ذاتها ، حيث نلاحظ أن تلك الأنشطة كانت تمارس كجزء من المنهج التعليمي في المدارس منذ القدم وأستمرت لفترات طويلة لايتم الأعتناء بها وخاصة كان يطلق عليها بالأنشطة اللاصفية واللامنهجية.. ونظراً لأهمية البناء المتكامل لشخصية الطالب من النواحي العقلية والجسمية والوجدانية والذي لايتم إلا من خلال مناخ مدرسي يتقيم بالحركة والتفاعل من خلال المقرارات الدراسية وما يصاحبها من كافة الانشطة والمجالات داخل الفصل وخارجه ، وداخل المدرسة وخارجها، وتحقيقاً لبناء هذه الشخصية المتكاملة للطالب كان لزماً أن تتسع المدرسة لجميع الجوانب التي تؤكد هذا التكامل .. أن يتسع اليوم لإتاحة الفرصة للطالب لكي ينمو في جميع الجوانب والاتجاهات .. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا أذا أتيحت الفرصة للطالب ليمارس الوانامن النشاط يحقق فيها ذاته ويتأكد فيها نمو من حيث الجوانب الوجدانية والجسمية فضلاًعن الجانب العقلي .

يجمع التربويون على أن النشاط التربوي جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية.

لذلك عملت الوزارة على سرعة العمل على تطوير الانشطة المدرسية بالصورة والتي تتفق مع المعطيات الجديدة والتي تعمل على تكوين شخصية متزنة من جميع الجوانب .

النشاط المدرسي من أهم معززات العملية التعليمية.

### • أهداف المشروع:

وقد اعتمدت في أسلوب عملها على الخطط الاستراتيجية ذات النتائج العملية العلمية وأطلقت عدةمبادرات تشغيلية والتي تحقق أهداف وروءا الوزارة وتثبت الانشطة:

الأنشطة تلعب دورا هاما في إثراء قدرات الطلبة وتساعد على خلق جيل من الفائقين والمبدعين، وكذلك تنمي القدرة على التعلم مدى الحياة.

- مبادرة النادي البيئي (جلوب ) حيث بدأ بعدد 14 مركز في عام 2012م ووصلت إلى 34 مركز هذا العام 2013م.
- مبادرة مراكز الأعلام المدرسي المتخصصة .
- مبادرة جماعات البستنة في المدارس .
- مباردة أندية الروبوت وتدريب الطلبة و المشرفين .
- مبادرة الأحتفاء باللغة العربية والتي اشتملت على عدة مسابقات وأولمبياد بجانب المشروعات .
- تنظيم المعسكر الطلابي الفني الاول ، وهو الأول من نوعه حيث يجمع في طياته الفنون التشكيلية والموسيقى والتمثيل .
- تبني مشروع (مرحبا مدرستي ) التي تبدأ في بداية العام الدراسي 2013.
- تدريب وتأهيل الفرق الطلابية للمشاركة في المحافل الدولية

- إطلاق مبادرة برامج ( نجوم العلم ) يتنافس فيها الطلبة في مختلف المهارات التعليمية والفنون .
- الاهتمام بمبادرات قدرت المجتمع ( برنامج بادر ) والتي تهدف إلى تعويد الطلبة على العمل المجتمعي .
- مبادرة ذاكرة وطن لتجمع جميع الخبرات الاجتماعية والثقافية والتراثية والوطنية.

## الثاني عشر: برنامج تطوير القيادات المدرسية

### • فكرة البرنامج:

تسعى وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة لتنفيذ برنامج طموح لإصلاح التعليم من خلال تطوير القيادات المدرسية . هدفه الرئيسى تحسين نوعية التعليم والارتقاء به إلى مستوى المعايير الدولية وذلك من خلال برنامج تطويري حديث ومتنوع لرفع مهارات وقدرات القيادات المدرسية مما يمكنهم من تحسين العمليات المدرسية والممارسات في جميع الجوانب.

### • أهداف البرنامج:

**يهدف البرنامج إلى:**

- رفع مستوى الكفاءات القيادية والإدارية لقيادات الميدان التربوي.
- تقديم أفضل فرص التدريب الهادف والنوعي العالمي بما يعزز الكفاءة والفاعلية لقيادات الميدان التربوي.
- تحسين نوعية التدريب المقدم للقيادات المدرسية والارتقاء به إلى مستوى المعايير الدولية.
- التدريب لتحسين العمليات المدرسية والممارسات في جميع الجوانب.
- تعزيز جودة و نوعية التعليم والتعلم في المدارس لتحسين تلبية احتياجات المتعلمين وتعزيز تعلمهم.
- إعداد وتأهيل الصف الثاني من الكوادر الوطنية في مجال القيادة المدرسية.

ويستهدف البرنامج كلا من مديري المدارس و مساعديهم إضافة إلى الموجهين و بعض المعلمين المتميزين. بواقع 700 مرشح لمدة 5 سنوات (120 – 140 مرشح لكل سنة) ، بحيث لا تزيد مدة البرنامج عن عام لكل دفعة من المرشحين ، بمعدل 400 ساعة تدريب لكل مرشح . إضافة إلى 75 ساعة تدريبية في بريطانيا لـ 60 مرشحا منهم. والجدول التالي يبين توزيع الفئة المستهدفة من البرنامج على السنوات الخمس ( 2013-2017 )

جدول رقم (62) توزيع الفئات المستهدفة من البرنامج

| المسمى الوظيفي | العدد | توزيع عدد المستهدفين | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الدفعة 1 | الدفعة 2 | الدفعة 3 | الدفعة 4 | الدفعة 5 |
| | | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| مدير مدرسة | 250 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| مساعد مدير مدرسة | 150 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| موجه تربوي | 100 | 20 | 20 | 20 | 20 | 20 |
| معلم | 200 | 40 | 40 | 40 | 40 | 40 |
| المجموع | 700 | 140 | 140 | 140 | 140 | 140 |

أكدت القرارات الوزارية والخطط الإستراتيجية على أهمية المسابقات وتطويرها، وخصصت لها في هياكلها التنظيمية إدارات وأقسام خاصة تُعنى بها وبتطويرها.

تتجلىمضامين هذا الفصل في إبراز الخطط الإستراتيجية للوزارة، وأهم المشاريع والبرامج الاصلاحية للشأن التربوي والمبادرات التي تعانق المستجدات التربوية الحديثة، وتندمج في معاييرها واتجاهاتهاالمعاصرة بغية إحداث نقلة نوعية تسمو بالتعليم (مدخلاته ومخرجاته )ومن أبرز هذه الخطط والإستراتيجيات والمشروعات كما يلي :

1. رؤية التعليم 2020 ،التي قُدمت في العام 2000 م واحتوت على مجموعة من المحاور، والاهداف، والبرامج التطويرية، التي سعت ألى تحقيق تعلم أفضل، وبكلفة أقل والاهتمام بالتوطين في مجال التعليم، ورفع كفاءة العاملين فيه؛ لبناء جيل واع من المبدعين والمبتكرين .

2. الخطة الإستراتيجية 2008 ___2010 م ،وقد ركّزت غاياتها وأهدافها على توفير بيئة تعليمية متكاملة ،إعداد قيادات كفؤة لتخريج طالب ثنائي اللغة يمتلك مهارات علمية وتقنية وثقافية ،مع توجه لإعادة هيكلة الوزارة ووضع مناهج تربوية حديثة تواكب الإتجاهات والمعاير العالمية ، وكذلك الارتقاء بأنظمة التطوير المهني لكافة العاملين ،وصاحب ذلك العديد من البرامج التنفيذية ،كبرامج إعداد المدير كقائد تربوي ،ونظام إداراة الأداء للمديرين والإعتماد الأكاديمي، وغيرها ممايسهم في تجويد التعليم، وتحسين مستوى مخرجاته.

الأولمبيادات الوطنية فقد احتلت مكانة بارزة في قائمة المسابقات العامة للأنشطة التربوية، ولقيت دعماً من القائمين عليها لتحقيق التنافسية التي تؤهل للمشاركات الخليجية والعربية والدولية.

3. استرتيجية 2010 -2020 م ، وسعت إلى تحقيق نموذج تربوي ، يكون الطالب محوره الرئيس ،تهتم بمستوى التحصيل والمساواة من أجل تحقيق المعايير التربوية العالمية ،وتعزيز الهوية الوطنية ،وركّزت على الإرشاد الطلابي ،وبمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة في إطار من المبادرات والمشروعات الطموحة .

4. مشاريع الإصلاح التربوي من العام 2000م -2012 م ،وهي مشروعات نوعية وطموحة ،عنت بتطوير التعليم في جميع مراحله ، وجميع مجالاته،بدءاً من رياض الأطفال وانتهاء بالتعليم الثانوي ،بتزامن مع مجموعة من المشاريع والتي من أهمها :مشروع تطوير التوجيه التربوي ،ومشروع الأنشطة المدرسية ، ومشروع مدارس الغد والمدارس النوذجية ، والاعتماد المدرسي ومشروع دمج الفئات الخاصة ،ومشروع أفضل التجارب المدرسية ،وبنك الأسئلة، ومشروع التعلم الذكي الذي جاء بمبادرة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم-رعاه الله- ويركز على نظام تعليمي متكامل قائم على آخر ماجاء به العالم من تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وتقنيات التعليم ،ليكون النظام التعليمي في الدولة من أفضل خمسة نظم تعليمية متطورة في العالم ،ويبدأ المشروع بالعام 2012م في صفوف الحلقة الثانية ليشمل المراحل كافة بعد خمس سنوات من تطبيقه.

وكذلك مشروع إدارة الأداء الوظيفي لموظفي المجال التعليمي ،الذي يهدف إلى ضمان التركيز على إنجاز الأهداف المؤسسية للوزارة والمشتقة من الأهداف المؤسسية للحكومة الاتحادية ،في إطار سلسة من الكفاءات السلوكية، ومراحل التنفيذ ضمن مؤشرات دقيقة ترتب مكافآت وجزاءات مرتبطة بالتقيم .

وهكذا فإن جميع مشروعات الوزارة ومبادراتها تسعى إلى تطوير منظومة التعليم، وتعظيم منافعها إلى مستويات تنافسية وعالمية غاياتها تتمحور في جودة الأداء، وجودة المخرج .

# الفصل الرابع:

## النظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة

## مؤشرات و تحديات وحلول

## المبحث الأول: مؤشرات جودة نظام التعليم في دولة الإمارات:

أولاً : تعميم التعليم ومعدلات الالتحاق والقيد و القبول.

ثانياً : المساواة وتكافؤ الفرص.

ثالثاً : تحسين نوعية التعليم .

رابعاً : زيادة عدد ساعات التدريس.

خامساً : زيادة معدلات الإنفاق على التعليم.

سادساً : الإفادة من تقانة المعلومات والاتصالات.

سابعاً : التحفيز من خلال جوائز التميز.

ثامناً: التعاون الدولي والإقليمي في مجال التعليم.

## المبحث الثاني : النظام التعليمي: تحديات وحلول:

أولاً: التحديات التربوية التي تواجه نظام التعليم.

ثانياً: الاستجابة للتحديات.

## المبحث الأول: مؤشرات جودة نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة

نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة نظام ناشئ وطموح استطاع أن يحقق خلال الواحد والأربعين سنة الماضية من مسيرة الدولة الاتحادية إنجازات كبيرة، وتطورا ملموسا في جميع مجالاته، وذلك نتيجة لدعم الدولة المستمر، واهتمامها البالغ بقطاع التعليم، واعتباره واحداً من أهم أولوياتها، فتمكن من تحقيق خطوات واسعة وطفرات كبيرة في مجال تحسين جودته انطلقت من التشريعات التي تضمنها دستور الدولة، ومن القرارات الوزارية والقوانين الاتحادية التي أكدت على قيمة التعليم: منها قانون مجانية التعليم وإلزاميته في مراحل التعليم الأولى، ثم زيادة مدة إلزاميته ليمتد إلى تسع سنوات دراسية، حيث أكدت المادة (17) من الدستور على أن «التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في مراحله داخل الاتحاد» . كما نصت القوانين الاتحادية على نشر التعليم، وتوفيره لكل مواطن في مختلف أرجاء الدولة باعتباره حقا أساسيا من حقوق المواطنين ذكورا وإناثا كبارا وصغارا بما فيهم المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة. كما أقر مجلس الوزراء في 23 يونيو 2012 م قانونا جديدا لإلزامية التعليم ينص على أن التعليم حق لكل مواطن بالدولة توفره الدولة مجاناً في المدارس والمعاهد الحكومية، ويكون إلزامياً لكل من أكمل ست سنوات، ويظل الإلزام قائماً حتى نهاية التعليم أو بلوغ سن الـ18 أيهما أسبق، وبذلك تتغير إلزامية التعليم عن القانون السابق الذي جعلها في التسع سنوات الأولى من التعليم الأساسي، لتشمل المراحل التعليمية كافة وصولاً إلى سن الـ18.

التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في مراحله داخل الدولة.

يكون إلزامياً لكل من أكمل ست سنوات، ويظل الإلزام قائماً حتى نهاية التعليم أو بلوغ سن الـ18 أيهما أسبق.

كما نص مشروع القانون الجديد المقترح، وذلك على سبيل الإستئناس لحين اعتماله و التصديق عليه، على إلزام القائم على رعاية الطفل بمتابعة انتظامه واستمراريته في التعليم، وفق المواعيد التي تحددها وزارة التربية والتعليم. ونص القانون على أن تقوم الجهة التعليمية بإنذار القائم على رعاية الطفل حال عدم التزامه، مع فرض غرامة قدرها 10 آلاف درهم عليه، وتحال أوراقه للقضاء حال استمراره في عدم الالتزام.

يحتل نظام التعليم في دولة الإمارات المرتبة 23 بين دول العالم، والمرتبة الثانية على مستوى الشرق الأوسط بناءً على مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2010م.

ونجحت المؤسسة التعليمية في رسم الخطط الإستراتيجية وبرامج التطوير التي تهدف إلى وضع النظام التعليمي لدولة الإمارات في مصاف الأنظمة المتقدمة على مستوى العالم وبما يحقق باقتدار التنافسية العالمية،وبذلت جهودا لافتة باتجاه امتلاكه مؤشرات الجودة وقابليته لتحقيق الهدف الإستراتيجي للحكومة بأن تصبح دولة الإمارات من أفضل دول العالم مع حلول عام 2021م،في فترة يحتل فيها نظام التعليم في دولة الإمارات المرتبة 23 بين دول العالم، والمرتبة الثانية على مستوى الشرق الأوسط بناءً على مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2010م. (37)

هناك العديد من المؤشرات الأساسية التي تدل على جودة نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرزها:

شكل رقم (65) يبين المؤشرات الأساسية التي تدل على جودة نظام التعليم في دولة الإمارات

| | |
|---|---|
| أولا | تعميم التعليم ومعدلات الالتحاق ومستويات القبول |
| ثانيا | المساواة وتكافؤ الفرص |
| ثالثا | تحسين نوعية التعليم |
| رابعا | زيادة عدد ساعات التدريس |
| خامسا | زيادة معدلات الإنفاق على التعليم |
| سادسا | الاستفادة من تقانات المعلومات والاتصالات |
| سابعا | التحفيز من خلال جوائز التميز |
| ثامنا | التعاون الدولي والأقليمي في مجال التعليم |

## أولاً: تعميم التعليم ومعدلات الالتحاق والقيد والقبول:

التوسع الكمي في جميع أنواع ومراحل التعليم بالدولة:

دلت الإحصاءات والبيانات الكمية والتي تم تفصيلها في الفصل الثاني عن نظام التعليم في الإمارات على نجاحه اللافت في نشر التعليم، والتوسع المستمر في إنشاء المدارس، والزيادة السنوية المطردة في أعداد الطلبة، وما يواكبها من زيادة مماثلة في أعداد المعلمين والهيئات الإدارية في جميع أشكال التعليم ومراحله والتي تبينها الجداول التالية:

جدول رقم (63) يوضح معاملات التوسع الكمي في مراحل التعليم العام وفي التعليم الفني والخاص وتعليم الكبار لأعداد الطلبة ما بين العامين 1972-2009م

| أعداد الطلبة | | 1972-1973م | | | 2009-2010م | | | معامل الزيادة × 100٪ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | إناث | مجموع | ذكور | إناث | مجموع | ذكور | إناث | مجموع |
| التعليم العام | | 24478 | 15637 | 40115 | 123401 | 139357 | 262758 | 5,1 | 8,9 | 7 |
| الحلقة الأولى | | 15930 | 10757 | 26687 | 43220 | 48754 | 91974 | 2,7 | 4,5 | 3,6 |
| الحلقة الثانية والمرحلة الثانوية | الحلقة الثانية | 6841 | 3311 | 10152 | 41818 | 43453 | 85271 | 10 | 24 | 17 |
| | المرحلة الثانوية | | | | 26484 | 35119 | 61603 | | | |
| رياض الأطفال | | 1707 | 1669 | 3276 | 11879 | 12031 | 23910 | 7 | 7,6 | 7,3 |
| التعليم الخاص | | | | 2977 | 260408 | 227057 | 487,465 | | | 163,7 |
| التعليم الفني | | 274 | 0 | 274 | 2557 | 183 | 2740 | 9,3 | 0 | 10 |
| تعليم الكبار | | 3626 | 1551 | 5177 | 6082 | 7104 | 13186 | 1,67 | 4,58 | 3,13 |

شكل رقم (66) يبين التوسع الكمي في أعداد الطلاب بين عامي 1972-2009م موزعين وفقاً لنوع التعليم

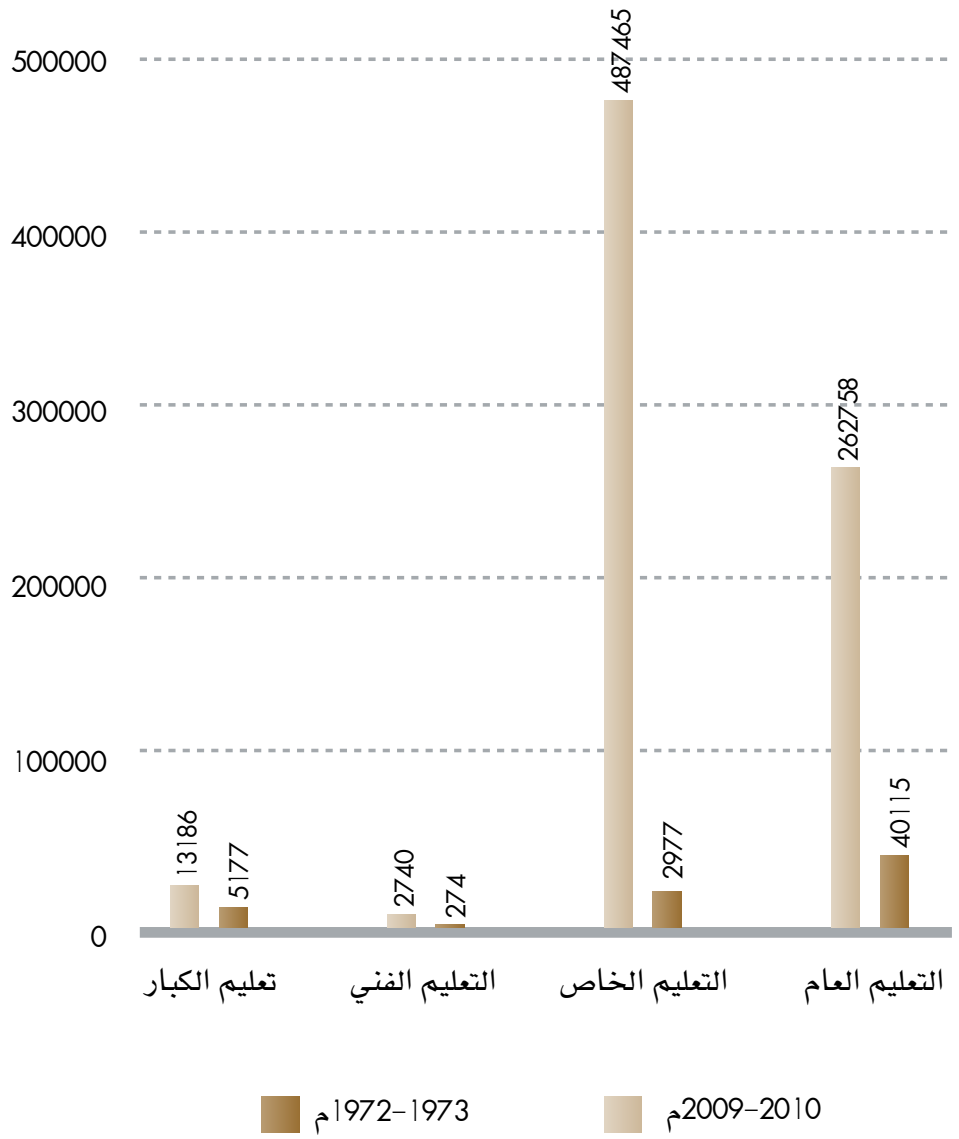


يظهر الجدول حدوث طفرات عالية في أعداد الطلبة في جميع أنواع التعليم وكافة مراحله، فقد تزايدت أعدادهم في التعليم الحكومي العام ما بين العامين 1972 إلى 2009م بمعدل سبعة أضعاف تقريبا مع تباين في هذه الزيادة لصالح الإناث بما يعادل تسعة أضعاف للإناث مقابل خمسة أضعاف للذكور، كما يلاحظ أن الزيادة الأكبر في أعداد الطلبة كانت للحلقة الثانية من التعليم الأساسي حيث تضاعف عددها إلى اثني عشر ضعفا بمعدل زيادة سنوية بلغ 10,3٪ (أنظر فصل التوسع الكمي في التعليم). كما تزايدت أعداد الطلبة في التعليم الفني بما يقارب عشرة أضعاف مع ملاحظة بدايةمشاركة الإناث حديثا بهذا النوع من التعليم

و كما يلاحظ أن النسبة الأقل في زيادة أعداد الطلبة كانت لتعليم الكبار حيث بلغت ثلاثة أضعاف تقريبا وهو ما يفسر إيجابا إقبال المتعلمين على التعليم النظامي ونجاح جهود محو الأمية في الدولة، أما الزيادة الكبيرة جدا في أعداد الطلبة فكانت في التعليم الخاص حيث تضاعفت أعداد الطلبة فيها إلى مئة وأربعة وستين ضعفا وهو ما يفسره تزايد أعداد الوافدين في الدولة، وظهور تشريعات خاصةتنظم قبولهم في مدارس التعليم العام.

ومما لا شك فيه أن هذه الزيادات في أعداد الطلبة واكبتها زيادات في أعداد المدارس والهيئات التعليمية في أنواع ومراحل التعليم المختلفة بنسب مماثلة ويمكن الرجوع إلى الفصل الثاني حول التوسع الكمي في نظام التعليم للاستزادة.

وفيما يلي المؤشرات الفرعية لتحقيق نشر وتعميم التعليم:

**تنامي معدلات التحاق الأطفال في التعليم (12):**

تدل الإحصائيات والبيانات المتعلقة بنسب الالتحاق الإجمالي والصافي أنها في تزايد خلال فترة المقارنة مما يدل على سعي الدولة في توفير فرص التعلم لكل الأطفال كما هو في الجدول رقم (64)

جدول رقم (64) يوضح معدلات القبول الصافي والإجمالي بالصف الأول من الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ما بين الأعوام 2000م-2006م

| العام الدراسي | الجنس | القيد الإجمالي | | القيد الصافي | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | القيد | مؤشر تعادل الجنسين | القيد | مؤشر تعادل الجنسين |
| 2000-2001م | ذكور | 104,1 | 98,5 | 97,4 | 101,2 |
| | إناث | 102,5 | | 98,6 | |
| | المجموع | 103,3 | | 98,0 | |
| 2005-2006م | ذكور | 103,6 | 98,5 | 97,8 | 101,0 |
| | إناث | 102,0 | | 98,8 | |
| | المجموع | 102,8 | | 98,3 | |

الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه حسب آخر إحصائية للسكان 2005م

شكل رقم (67) يبين معدلات القيد الصافي والإجمالي بالصف الأول ما بين الأعوام 2000م-2006م

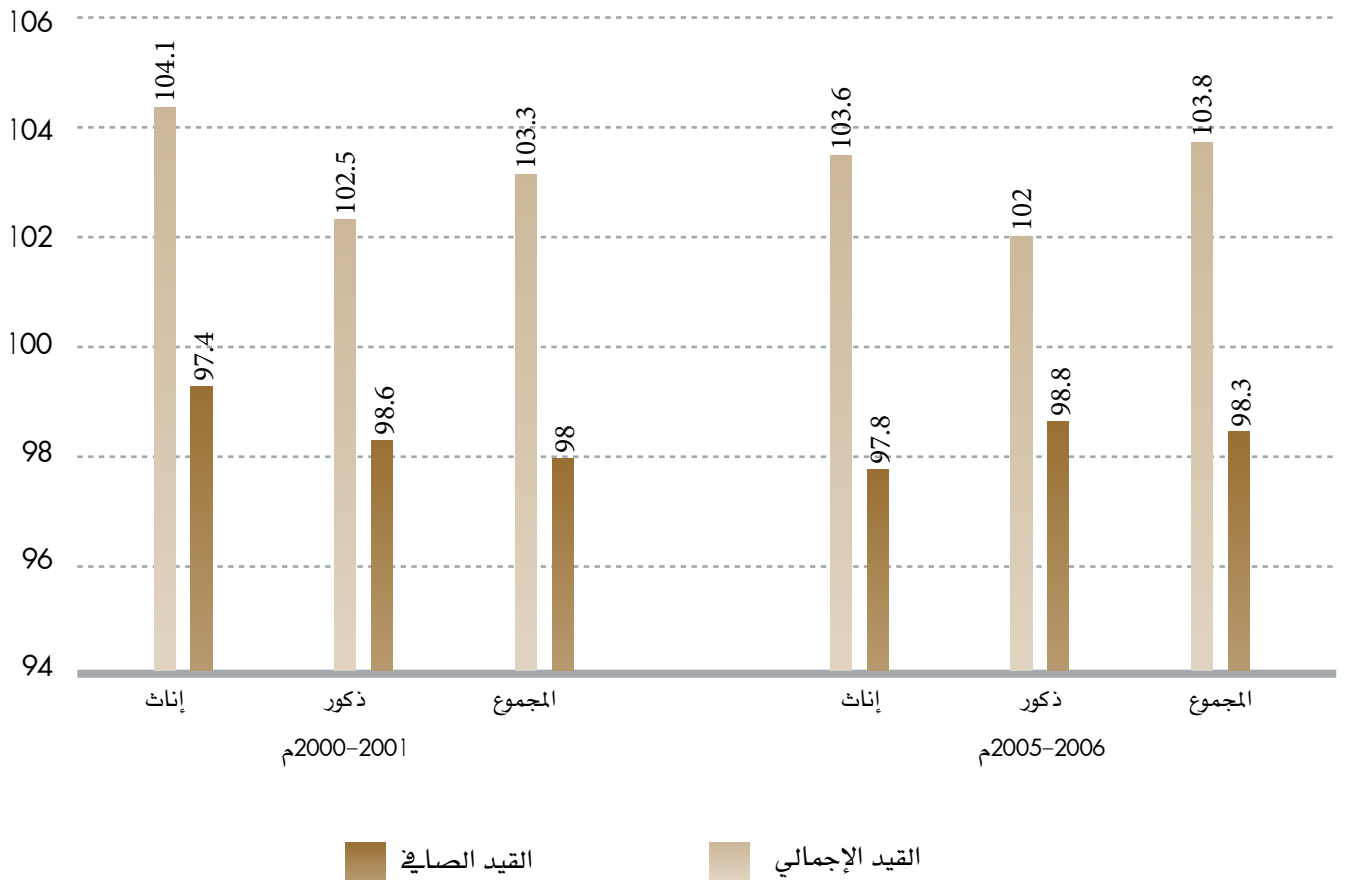

يلاحظ من الجدول أن هناك زيادة بين العامين 2000م و2006م في القيد الصافي من (98,0) إلى (98,3) بنسبة زيادة بلغت 0,3، أي أن هذا المؤشر يتحسن سنويا بمقدار 0,06 كما تؤكد الزيادة السنوية المطردة في معدلات الالتحاق على أن النظام التعليمي في دولة الإمارات مستمر في إتاحة فرص لتعليم جميع الأطفال في سن القبول في الصف الأول الأساسي،بل إن هذه النسبة اقتربت من الاستيعاب الكامل لكل الأطفال في سن التمدرس، وتدل إحصائيات وزارة التربية والتعليم على أن معدل الالتحاق الصافي لتلاميذ المرحلة الأساسية الأولى بلغ 91٪ للعام 2007م، كما كان عدد الأطفال خارج المدارس 5000 طفل فقط.

**معدلات البقاء في التعليم:**

أما معدلات البقاء في التعليم حتى الصف الخامس فيبينها الجدول التالي:

جدول رقم(65) معدلات البقاء في التعليم حتى الصف الخامس من التعليم 2010م

| القيد | معدل البقاء في الدراسة حتى الصف الخامس في العام 2010م | مؤشر تعادل الجنسين |
|---|---|---|
| الذكور | 95,1 | 102,0 |
| الإناث | 97,0 | |
| المجموع | 96,1 | |

نلاحظ أن 96,1٪ من تلاميذ المرحلة الأساسية الأولى يكملون دراستهم حتى السنة النهائية من هذه المرحلة بعد أن كانت هذه النسبة 90٪ في العام 1990م كما بينتها إحصائيات وزارة التربية والتعليم.

ونلاحظ وجود أفضلية في النسبة لصالح الإناث بمؤشر تعادل بين الجنسين 102,0. كما يشير تقرير المعرفة العربية الصادر عن اليونسكو عام 2010-2011م إلى أن معدل البقاء حتى الصف الخامس في دولة الإمارات قد بلغ96٪ في نهاية العام 2005م بمعدل تغير بلغ 4,8٪.(37)

أما معدلات الانتقال للمرحلة الثانوية ممن اجتازوا الصف التاسع بنجاح ما بين 2000-2010م فيبينها الجدول التالي:

جدول رقم (66) يبين معدلات الانتقال للمرحلة الثانوية ممن اجتازوا الصف التاسع بنجاح ما بين العامين 2000-2010م

| العام الدراسي | الجنس | المعدل للتعليم الخاص والعام | | | مؤشر تعادل الجنسين |
|---|---|---|---|---|---|
| | | التعليم العام | التعليم الخاص | المجموع | |
| 2001-2000م | ذكور | 91,1 | 91,5 | 91,3 | 104,2 |
| | إناث | 95,5 | 94,7 | 95,1 | |
| | المجموع | 93,3 | 92,6 | 93,0 | |
| 2006-2005م | ذكور | 93,2 | 92,7 | 93,0 | 103,2 |
| | إناث | 96,1 | 95,7 | 95,9 | |
| | المجموع | 94,7 | 94,1 | 94,4 | |
| 2011-2010م | ذكور | 95,3 | 94,1 | 44,7 | 103,5 |
| | إناث | 98,3 | 97,7 | 98 | |
| | المجموع | 96,8 | 95,91 | 96,4 | |

شكل رقم (68) يبين معدلات الانتقال للمرحلة الثانوية ممن اجتازوا الصف التاسع بنجاح ما بين العامين 2000-2010م

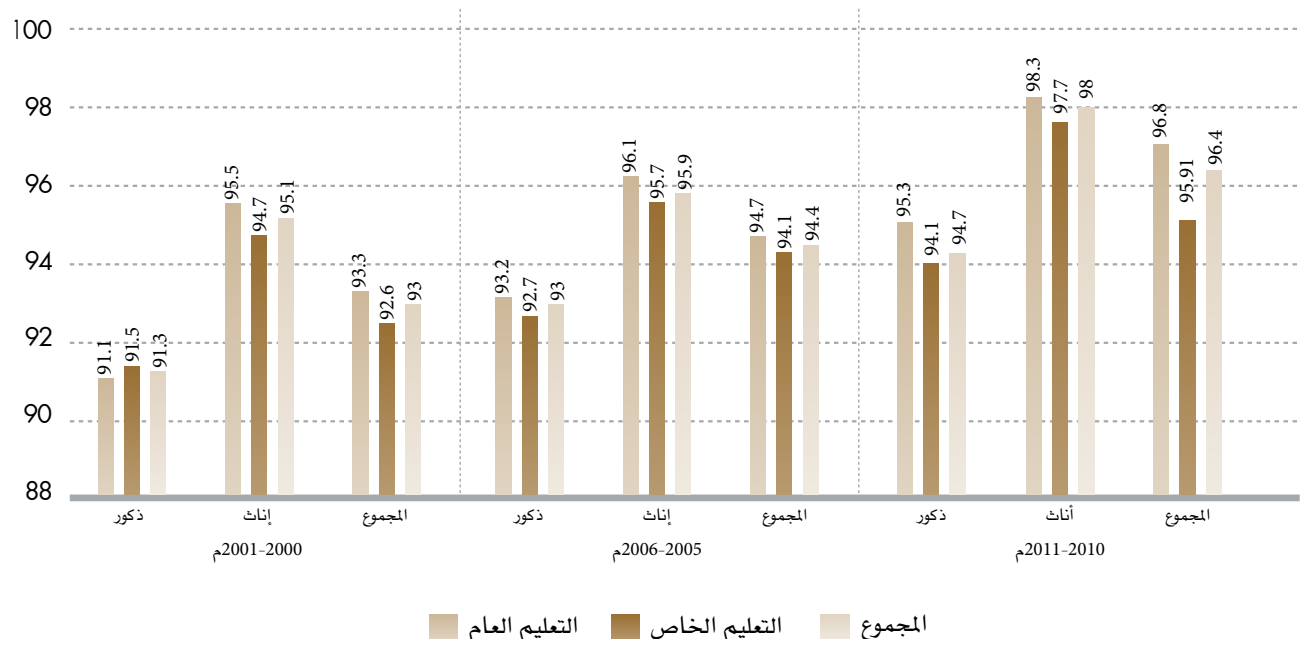


يلاحظ من الشكل أن معدلات الانتقال من الحلقة الثانية إلى المرحلة الثانوية ازداد بمقدار 1،4 في الأعوام 2000-2006م من 93,0 إلى 94,4 أي بزيادة سنوية بلغت 0,28٪، مع ملاحظة زيادة الإناث على الذكور.

**المعدل الصافي:**

أما بالنسبة للمعدل الصافي للمرحلة الثانوية والذي يقيس نسب الطلبة المسجلين في المرحلة الثانوية في سن القبول في هذه المرحلة فيبينه الجدول التالي:

جدول رقم (67) يبين نسب الطلبة المسجلين في المرحلة الثانوية في سن القبول في هذه المرحلة ما بين العامين 2000-2006م

| العام الدراسي | الجنس | القيد الصافي | |
|---|---|---|---|
| | | القيد | مؤشر تعادل الجنسين |
| 2000-2001م | ذكور | 87,6 | 98,7 |
| | إناث | 86,5 | |
| | المجموع | 86,7 | |
| 2005-2006م | ذكور | 87,6 | 100,8 |
| | إناث | 88,3 | |
| | المجموع | 88,0 | |

الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه وفق آخر إحصائية للسكان 2005م

شكل رقم (69) يبين نسب الطلبة المسجلين في المرحلة الثانوية في سن القبول ما بين العامين 2000-2006م

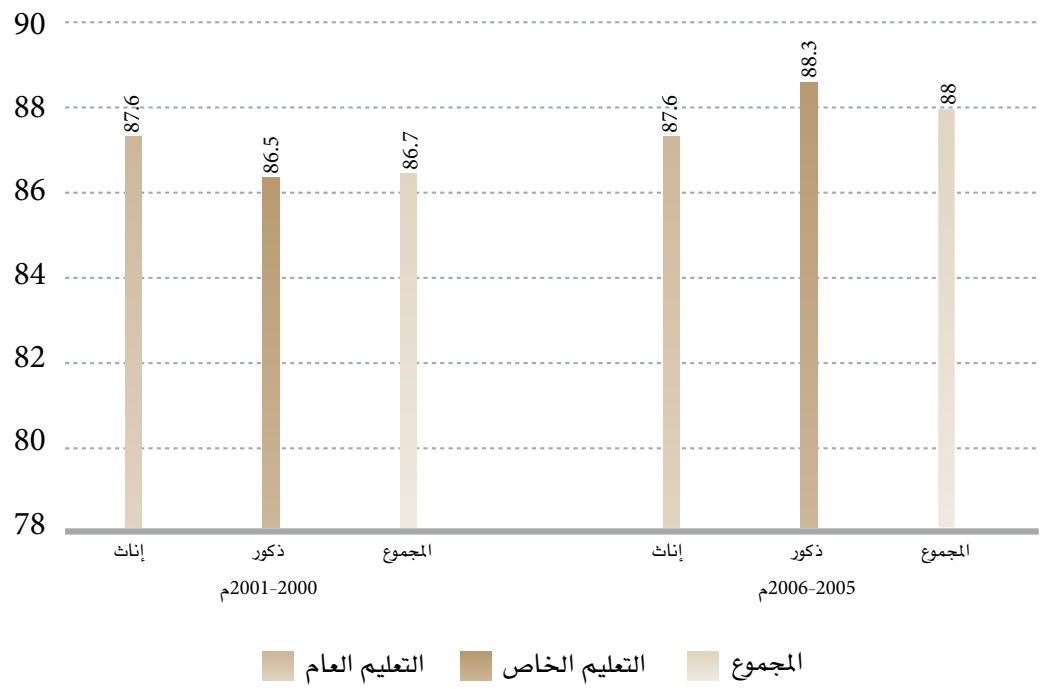

يلاحظ من الشكل إعلاه أن المعدل الصافي ازداد بمقدار 1,3 بين العامين 2000-2006م من 86,7 إلى 88,0 أي بزيادة سنوية بلغت 0,26٪ ، ويعود عدم وصول المعدل إلى مستويات أعلى لعوامل اجتماعية واقتصادية تؤثر في استمرار الطلبة على مقاعد الدراسة في المرحلة الثانوية.

**معدل الالتحاق:**

تدل إحصائيات وزارة التربية والتعليم على أن معدل الالتحاق الخام بالتعليم الثانوي بلغ 92٪ في العام 2007م بمؤشر تكافؤ بين الجنسين قيمته 1,03 مما يشير إلى نسب التحاق للإناث أعلى من الذكور.

بينت إحصائيات وزارة التربية والتعليم أن87٪ من الأطفال المواطنين في سن 4-6 سنوات يلتحقون برياض الأطفال.

أما بالنسبة لمعدلات الالتحاق في رياض الأطفال فقد بينت إحصائيات وزارة التربية والتعليم أن90٪ من الأطفال المواطنين في سن 4-6 سنوات يلتحقون برياض الأطفال. و أن معدلات الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي تزايدت من (64٪) في عام 1999م إلى (87٪) في العام 2007م. (37)

## ثانياً : المساواة وتكافؤ الفرص :

نجحت دولة الإمارات في تخفيض نسبة الأمية بصورة ملحوظة، فبعد أن كانت نسبة القرائية 71٪ في الفترة 1985-1994م وبمؤشر تكافؤ بين الجنسين0,95 ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 90٪ في الفترة بين الأعوام 2000 إلى 2007 بمؤشر تكافؤ بين الجنسين 1,02.

عمل نظام التعليم في دولة الإمارات على تحقيق مبدأ تكافؤ فرص التعليم من خلال نشر التعليم في كافة المناطق في الدولة بما فيها المناطق النائية، وتوفير فرصه للجميع، وتلبية حاجات التعلم المستمر لكل فئات المجتمع من الصغار والراشدين والطلبة الأقل حظا من الناحية الاقتصادية، وذوي الاحتياجات الخاصة من الطلبة الموهوبين والمتفوقين، كما أولى الطلبة المعاقين عناية كبيرة وتبنى دمجهم بالمدارس العادية، ووفر فرصا لتعليم العاملين في الدوائر الحكومية، والجمعيات المحلية، ومراكز الشرطة، والقوات المسلحة، وأفسح المجال للمرأة لمواصلة دراستها في الجمعيات النسائية، وأندية الفتيات، ومراكز التنمية الاجتماعية (12).

وعمل على تطوير برامج محو الأمية وتعليم الكبار بالتعاون مع منظمة اليونسكو، والمنظمة العربية للثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج. وقد نجحت دولة الإمارات في تخفيض نسبة الأمية بصورة ملحوظة، فبعد أن كانت نسبة القرائية 71٪ في الفترة 1985-1994م وبمؤشر تكافؤ بين الجنسين0,95 ارتفعت النسبة إلى 90٪ في الفترة بين الأعوام 2000 و 2007 بمؤشر تكافؤ بين الجنسين 1,02. (اليونسكو 2010م). وانخفضت معدلات الأمية بين الشباب من الفئة العمرية (15-45) في الفترة من عام 2000م إلى عام 2007م بما يقارب 5٪. (37)

شكل رقم (70) يبين ارتفاع نسبة القرائية بالدولة

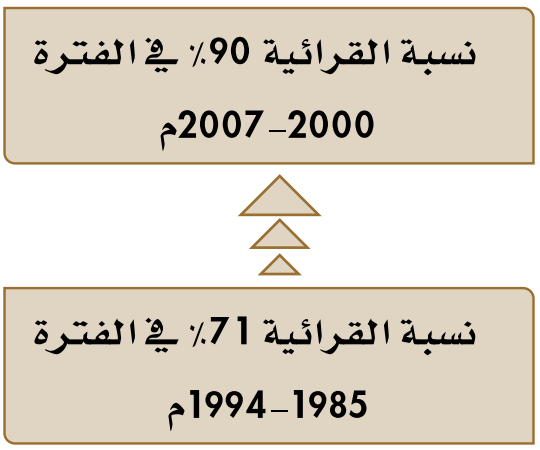

كما نجح نظام التعليم في دولة الإمارات في تحقيق مبدأ المساواة في التعليم بين الجنسين فمنذ صدور القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1972م بشأن إلزامية التعليم والذي فُرض بموجبه الإلزامية للذكور والإناث بدءا من سن السادسة، أخذت وزارة التربية والتعليم على عاتقها نشر التعليم باعتباره حقا أساسيا من حقوق المواطنين ذكورا وإناثا دون تمييز. وقد أولى نظام التعليم في الإمارات ومنذ بداياته اهتماما بتعليم البنات، وتحقق تقدم ملحوظ نحو المساواة بين الجنسين دلت عليها الإحصاءات والبيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم حيث يلاحظ تساوي نسب الإناث مع الذكور في كلٍ من التعليم العام والتعليم الخاص، وبالرغم مما أظهره التعداد الإحصائي لعام 2011م من ارتفاع في نسبة الذكور مقارنة بالإناث. إلا أن المؤشرات الرقمية تؤكد أن نسبة التحاق الإناث بالتعليم متساوية مع الذكور. كما وصل معدل التحاق البنات بالتعليم الثانوي إلى 100٪ عام 2007م(37).كما يحقق نظام التعليم المساواة بين الجنسين في محو الأمية، فقد بلغت معدلات محو الأمية من الإناث 91,5٪ ومن الذكور 89,5٪ لمن تجاوزت أعمارهم 15 عاما من الجنسين.

عمل نظام التعليم على تحقيق المساواة في الوظائف التعليمية والإدارية في المدارس الحكومية حتى فاق عدد المعلمات الإناث أعداد الذكور.

كما عمل نظام التعليم على تحقيق المساواة في الوظائف التعليمية والإدارية في المدارس الحكومية حتى فاق عدد المعلمات الإناث أعداد الذكور. وخاصة مع صدور قرار تأنيث مدارس الحلقة الأولى، وتأنيث الهيئات الإدارية والتدريسية في المدارس التي تحوي الصفوف من (1-5).(12)

احتلت دولة الإمارات المرتبة الثانية بين الدول العربية بحسب دليل تحقيق المساواة بين الجنسين.

وقد احتلت دولة الإمارات المرتبة الثانية بين الدول العربية بحسب دليل تحقيق المساواة بين الجنسين (Gender Inequality Index) الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،و المرتبة 45 عالميا وفقا لتقرير التنمية الإنسانية 2010م وبلغت قيمة هذا الدليل 0,464 وهي تقترب من المتوسط العالمي البالغ 0,56.(37)

كما عمل نظام التعليم في الدولة على تنويع الفرص التعليمية وفق احتياجات المتعلمين، وإتاحة الفرص للتعليم المستمر للجميع والاهتمام بمهارات التعلم مدى الحياة؛فقام بإدخال مادة المهارات الحياتية في المناهج، وتضمين برامج التثقيف الصحي في المدارس، وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية والتربوية لجميع الفئات.

## ثالثاً : تحسين نوعية التعليم:

حرصت الوزارة على تعيين المعلمين المؤهلين في مجال التدريس.

سعى نظام التعليم في الإمارات إلى تحقيق درجات عالية من الجودة من خلال تبني إستراتيجيات للتعليم تتضمن أهدافا شاملة لكل ما يتعلق بعملية التعليم بدءا من تطوير المناهج بحيث تحقق جودة عالية لتهيئة الطلبة لمجتمع المعرفة. وتحسين أداء الهيئات التعليمية وتنمية قدراتهم في مجال التعليم لضمان تلقي جميع الطلبة تعليما عالي الجودة،حيث حرصت الوزارة على تعيين المعلمين المؤهلين في مجال التدريس، وعملت على إحلال وظائف حاملي الدبلوم واستبدالهم بأصحاب المؤهلات الجامعية المدربين بنسبة 100٪.كما حرصت على تدريب جميع العاملين، وتوفير فرص التدريب المهني لهم.واهتمت بتقليل نسبة المتعلمين إلى المعلمين في الحلقة الأولى في مدارس التعليم العام حيث بلغت 11,6 في العام 2006م بعد أن كانت 14,2 في العام 2000م. وقد نجحت بتقليل ازدحام الطلبة في الفصول وتخفيض نسبة الكثافة الطلابية فيها.(12)

شكل رقم (71) يبين تقليل نسبة المتعلمين إلى المعلمين في الحلقة الأولى في مدارس التعليم العام

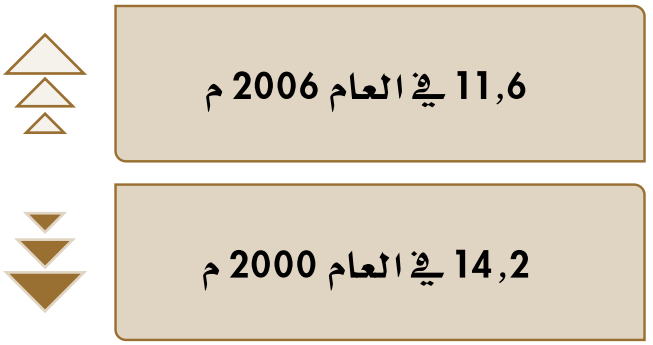


عمل نظام التعليم على تهيئة بيئة تعليمية محفزة تتلاءم مع احتياجات المتعلمين وتراعي مستوياتهم المختلفة وفروقاتهم الفردية.

وعمل نظام التعليم على تهيئة بيئة تعليمية محفزة تتلاءم مع احتياجات المتعلمين، وتراعي مستوياتهم المختلفة، وفروقاتهم الفردية ومواهبهم وثقافاتهم،من خلال إيلاء أهمية لتطوير المبنى المدرسي وفق معايير ومواصفات عالية الجودة في التشييد والتجهيز وكذلك بتوفير شروط الأمن والسلامة والصحة والجمال، علاوة على توفير الأجهزة، والأدوات، والوسائل، والتقنيات الحديثة التي تتلاءم مع المناهج المطورة؛ التي تجعل الطالب محور العملية التعليمية.كما أنشأ في جميع مدارس الدولة معامل للحاسوب ومعامل العلوم، والمكتبات، وغرف المصادر والأندية لممارسة الأنشطة الطلابية، كما يعمل على توفير وسائل المواصلات المريحة ونقل الطلاب، وتزويدهم بما يلزم لتسهيل تعلمهم.(37)

و يعمل على تفعيل الشراكة المجتمعية في العملية التربوية التعليمية، وتعزيز الهوية الوطنية، وتنمية روح المواطنة لضمان جودة الأداء. وتطوير أنظمة التقويم المستمر، وتطبيق اختبارات وطنية لتطوير التقييم الوطني، وضبط نوعية التعليم، والمشاركة في التقييم الدولي من خلال تطبيق الاختبارات الدولية؛ لمقارنة التحصيل العلمي للطلبة مع المستويات العالمية.

## رابعاً : زيادة ساعات التدريس:

نجح نظام التعليم في دولة الإمارات في زيادة عدد ساعات التدريس كل عام للوصول إلى المستويات العالمية من 840 ساعة إلى 927 ساعة ليقترب بذلك من متوسط الساعات العالمي البالغ 970 ساعة. كماارتفع عدد أيام الدراسة السنوية من 176 يوما إلى 180 يوما ليقترب من المتوسط العالمي وهو 185 يوما. في حين ارتفع عدد ساعات التدريس اليومي من 5,2 ساعة يوميا إلى 5,8 ساعة يوميا ليزيد بذلك عن المتوسط العالمي البالغ 5,5 ساعات يوميا.(5)

نجح نظام التعليم في دولة الإمارات في زيادة عدد ساعات التدريس كل عام للوصول إلى المستويات العالمية من 840 ساعة إلى 927 ساعة.

شكل رقم (72) يبين مقارنة عدد ساعات التدريس السنوية وعدد الأيام الدراسية وعدد ساعات التدريس اليومية بدولة الإمارات مقارنة بالمتوسطات العالمية

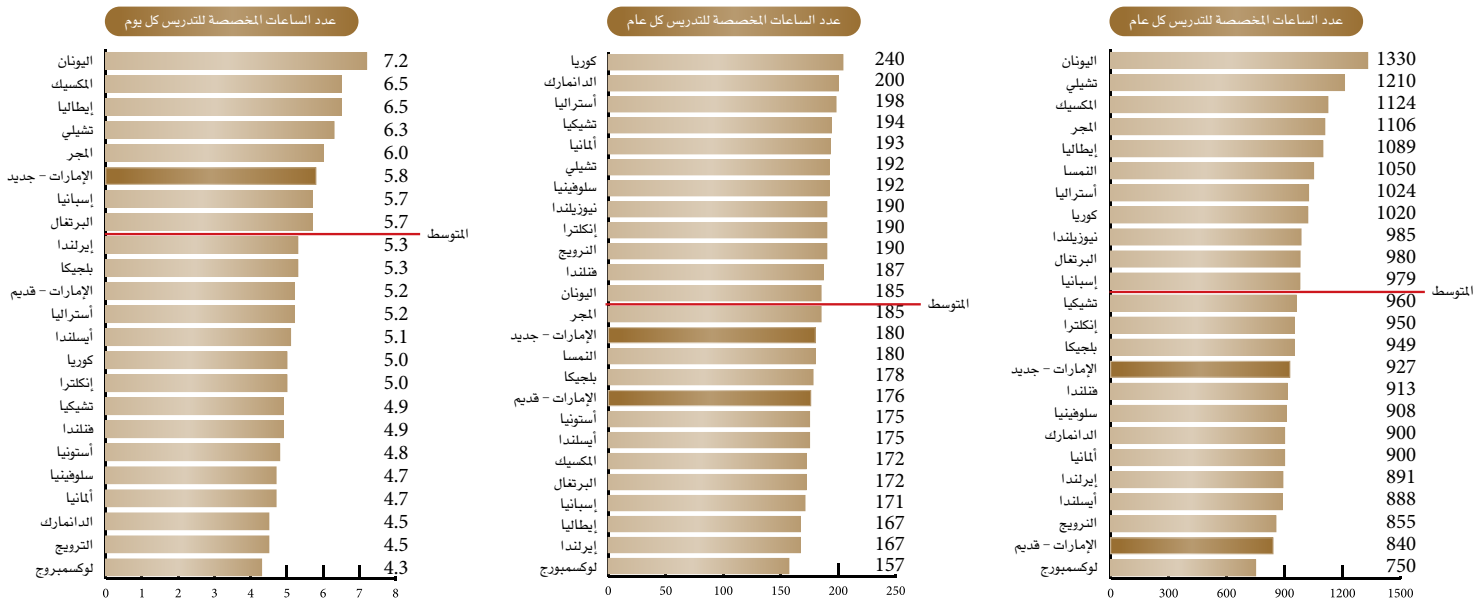


جدول رقم (68) يبين عدد ساعات التدريس كل عام مقارنة بالمتوسط العالمي

| عدد ساعات التدريس كل عام | | |
|---|---|---|
| 2008 | 2012 | المتوسط العالمي |
| 840 | 927 | 970 |

شكل رقم (73) يبين زيادة عددساعات التدريس كل عام مقارنةبالمتوسط العالمي

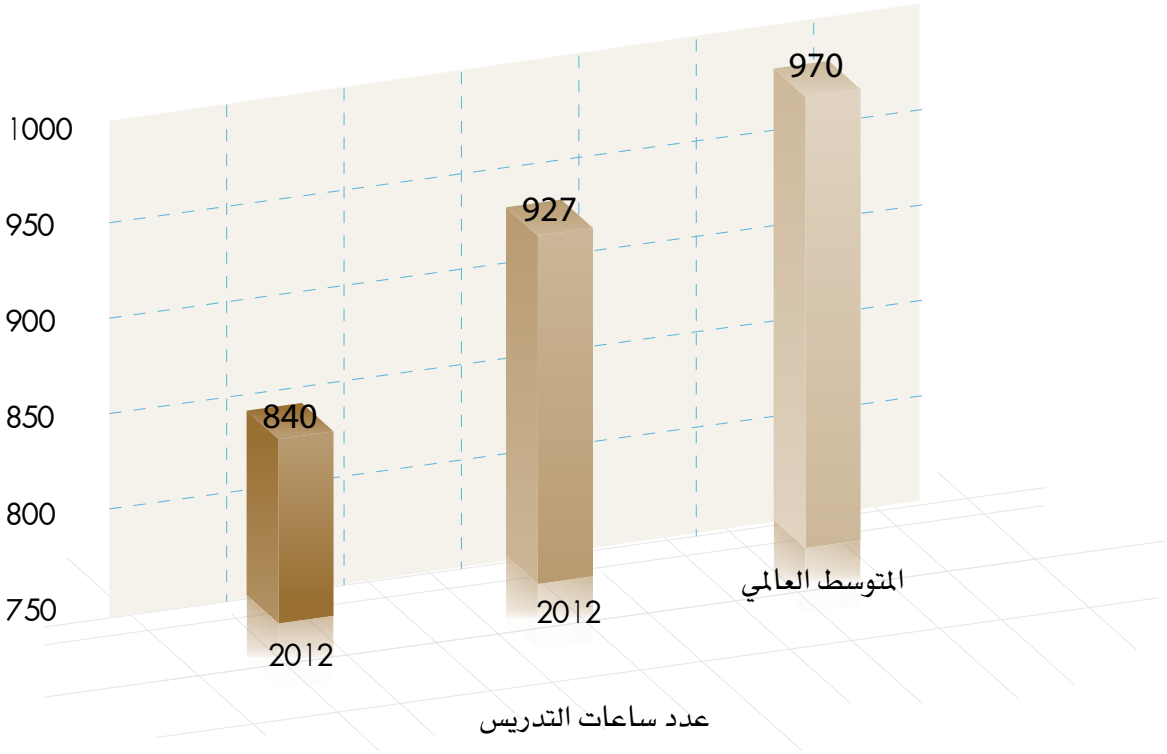


جدول رقم (69) يبين زيادة عدد أيام الدراسةالسنوية مقارنة بالمتوسط العالمي

| عدد أيام الدراسة السنوية | | |
|---|---|---|
| 2008 | 2012 | المتوسط العالمي |
| 176 | 180 | 185 |

شكل رقم (74) يبين زيادة عدد أيام الدراسة السنوية مقارنة بالمتوسط العالمي

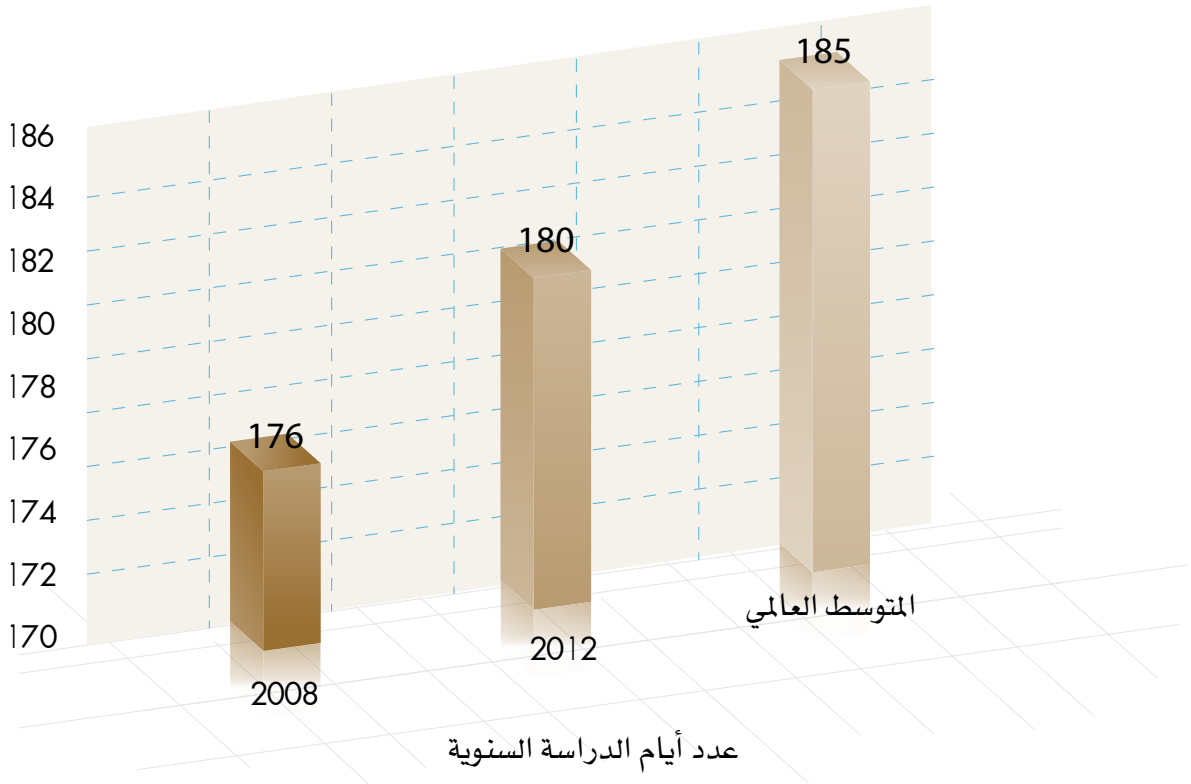


جدول رقم (70) يبين زيادة عدد ساعات التدريس اليومي مقارنة بالمتوسط العالمي

| عدد ساعات التدريس اليومي | | |
|---|---|---|
| 2008 | 2012 | المتوسط العالمي |
| 5,2 | 5,8 | 5,5 |

شكل رقم (75) يبين زيادة عدد ساعات التدريس اليومي مقارنة بالمتوسط العالمي

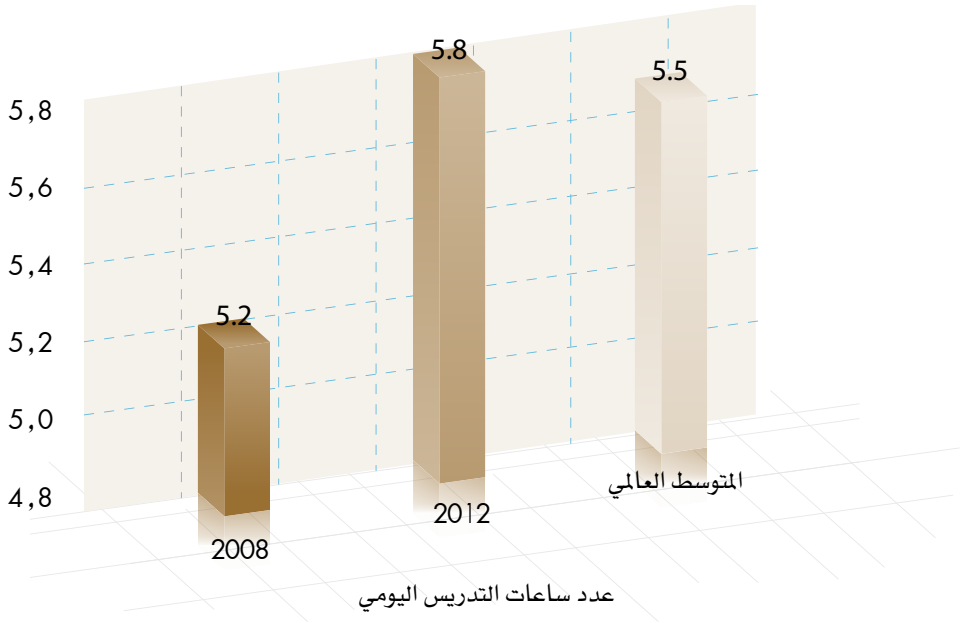


نسبة الإنفاق العام على التعليم فقد بلغ 28,3٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي.

## خامساً : زيادة معدلات الإنفاق على التعليم:

عمل نظام التعليم في دولة الإمارات على زيادة معدل الإنفاق على التعليم إذ تنفق الدولة ما يقارب 20,2ألف درهم سنويا لكل تلميذ في المرحلة الأساسية.وقد بلغت ميزانية التعليم نسبة 22٪ من ميزانية الدولة للعام 2012م. (37)

ألزمت وزارة التربية والتعليم المعلمين بالحصول على رخصة قيادة الحاسوب الدولية ICDL حيث يعتبر الحصول عليها من معايير التعيين والترقية.

شكل رقم (76) يبين نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي

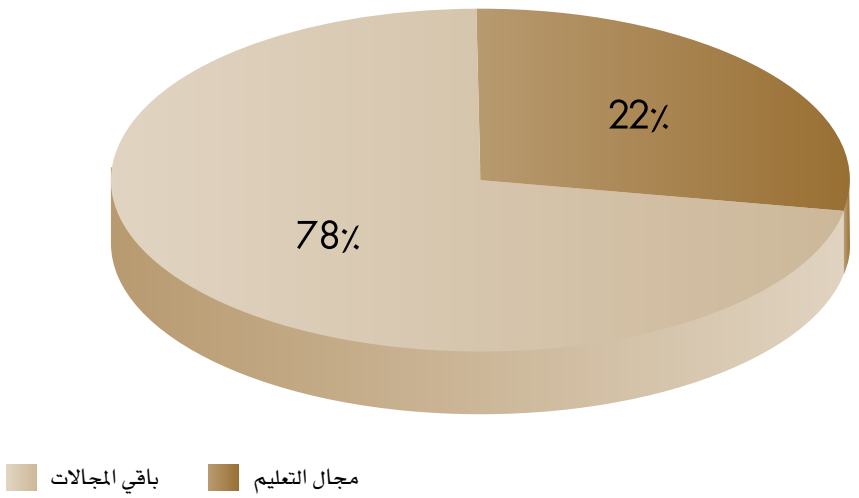

## سادساً : الإفادة من تقانة المعلومات والاتصالات:

قامت دولة الإمارات بتزويد المدارس بالحواسيب وصل عددها إلى 19,987 جهاز حاسوب و بمتوسط 7 طلاب لكل جهاز ووفرت غرف الانترنت لكافة مدارس الدولة، وتم توفير حزمة من البرامج التقنية المساعدة التي تصب في تطوير التعليم ومنها: نظام القيد والقبول، ونظام التقويم والامتحانات. كما ألزمت وزارة التربية والتعليم المعلمين بالحصول على رخصة قيادة الحاسوب الدولية ICDL حيث يعتبر الحصول عليها من معايير التعيين والترقية. كما اعتمدت مشروع التعليم الإلكتروني، ووفرت 3200 محتوى تعليمي الكتروني من منهاج الوزارة.كما قامت بربط جميع مدارس الدولة بشبكة الإنترنت،وتطوير البوابة الإلكترونية للوزارة، وإتاحة العديد من الخدمات التعليمية مثل: التواصل مع الطلبة، والمعلمين، ونشر النماذج الامتحانية، والاستعلام عن درجات الطلبة.

## سابعاً : التحفيز من خلال جوائزالتميز:

تعتبر الجوائز التعليمية من العوامل التي أسهمت بطريقة فاعلة في رفع كفاءة النظام التعليمي، وإحداث تغيير متميز في العملية التربوية. وقد بينت دراسة مسحية لعدد الجوائز على مستوى دولة الإمارات أن هناك ما يزيد عن 126 جائزة موجهة للشباب والأطفال، والمرأة، والأسرة، والباحثين،من أبرزها في المجال التربوي: جائزة خليفة التربوية، وجائزة حمدان بن راشد آل مكتوم للأداء التعليمي المتميز،وجائزة الشارقة للتفوق والتميز التربوي ، وجائزة رأس الخيمة للإبداع والتميز التعليمي ، وجائزة الشيخ راشد بن حميد للثقافة والعلوم، وجائزة الشيخة لطيفة لإبداعات الطفولة، وجائزة محمد بن خالد آل نهيان للأجيال ، وجائزة سلطان بن علي العويس الثقافية للإنجاز الثقافي والعلمي . يضاف إلى ذلك مجموعة المسابقات الموجهة للطلاب مثل مسابقة الهلال الأحمر الإماراتي، ومسابقة المجالس الطلابية من مؤسسة حميد بن راشد النعيمي للتطوير والتنمية البشرية. (37)

هناك ما يزيد عن 126 جائزة موجهة للشباب والأطفال والمرأة والأسرة والباحثين.

## ثامناً : التعاون الدولي والإقليمي في مجال التعليم:

سعى نظام التعليم في دولة الإمارات إلى تفعيل مساهمته في مجال التعاون الإقليمي والدولي في مجال التعليم من خلال التواصل مع المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية بهدف الإفادة من أفضل التجارب والتطبيقات التربوية العالمية الرائدة، في إطار الموروثات القيمية والثقافية لدولة الإمارات العربية المتحدة للوصول بالتعليم إلى مستويات الجودة الشاملة في مساراته ونتاجاته وتعزيز الاقتصاد المعرفي، والتمكن من أدواته ومهاراته، ومن صور هذا التعاون الانضمام إلى مجموعة من المنظمات و المكاتب التربوية التي يظهرها الشكل التالي:

شكل رقم (77) يبين المنظمات الدولية والإقليمية التي تتعاون معها دولة الإمارات في المجال التعليمي

| | |
|---|---|
| منظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونيسكو). | |
| المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو). | |
| المنظمة الأسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإسيسكو). | |
| مكتب التربية العربي لدول الخليج. | |

## المبحث الثاني: النظام التعليمي تحديات وحلول

### أولاً : التحديات التربوية التي تواجه نظام التعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة:

مما لاشك فيه أن معظم النظم التعليمية في العالم وفي العالم العربي خاصة ، تواجه تحديات تربوية –تتشابه في معظمها– تجتهد النظم التربوية بتفاوت بينها لإيجاد حلول لها ، ومن أبرز التحديات التي تواجه النظام التعليمي في الدولة مايلي:

1. الضعف النسبي في مخرجات التعليم ،وحاجة بعض الخريجين إلى سنة تأسيسية (تحضيرية) في العلوم والرياضيات واللغة الإنكليزية و آداب المهنة.
2. الحاجة إلى مزيد من الإستقرار في السياسات التعليمية.
3. مجاراة المناهج الدراسية لما يجري في العالم من تغير متسارع يستند إلى معايير محددة يضبطها التقويم المستمر والجودة في المخرج ،كما أن معاملة الكتاب المدرسي على أنه المنهاج والذي لا يأخذ بالإعتبار الإحتياجات التنموية للأعمار والتباين في القدرات والمواهب والإهتمامات، مشكلة تحتم على أصحاب الشأن إيجاد الحلول المناسبة والسريعة .
4. مازالت معدلات التسرب مرتفعة نسبياً وخاصة عند الذكور ، إذ تشير البيانات الإحصائية إلى أنها 7,8 ٪ و عند الإناث 2,3٪ في المرحلة الثانوية. مادفع بالوزارة إلى إجراء دراسة للوقوف على الحالة وكيفية التغلب عليها،إضافة إلى ماقامت به الوزارة قبل عام تقريباً من تعيين مرشدين أكاديميين متخصصين في المدارس بهدف التواصل مع الطلبة وفهم حاجاتهم ومتابعة أدائهم والحيلولة دون تسربهم .
5. ومن التحديات كذلك ، إنخفاض نسبة التوطين في الهيئات التعليمية وبشكل ملحوظ عند الذكور .
6. ميل اتجاهات المعلمين التربوية غالبا إلى النزعة التقليدية أكثر من الإتجاهات الحديثة في التدريس ، وعدم عمل الكثير منهم على تحسين علم الأصول التربوية ، وعدم اشتراط حصولهم على مؤهل تربوي عند استقطابهم للعمل في الدولة ، مما يترتب عليه آثار سلبية في الممارسات التدريسية التي يقومون بها .

7. على الرغم من محاولات الوزارة المتلاحقة وبرامجها العديدة في القياس والتقويم إلا أننا مازلنا نرى أن أغلب ممارسات التقويم التقليدية هي السائدة لدى معظم المعلمين إذ إن محاولات التطوير قد طالت الشكل أكثر منه في جوهر التقويم والذي أصبح اليوم يستند إلى ما يُعرف بالتقويم الأصيل ، والذي يهتم بما يعرفه وما يفعله المتعلم .

8. وفيما يتعلق بالبيئات التمكينية المؤثرة في إعداد المتعلم ليصبح قادراً على بناء مجتمع المعرفة ، أظهر تقرير المعرفة العربي (2010 -2011 م) أن دولة الإمارات العربية المتحدة ، تركز على بناء مشروعات تنموية في مجالات عديدة ، ماكان له الأثر في تمتع المواطنين بفرص حياة أفضل بكثير من بقية مواطني البلدان العربية ، إلا أنه وفي الوقت نفسه أشارت البيانات التي كشفها التقرير إلى تدني إعداد المواطنين في مجالات الطب والهندسة والفلك والزراعة والصناعة ، وهو عامل سلبي يحول دون تسريع تحوّل المجتمع إلى مجتمع المعرفة .

9. ومن التحديات التي تواجه نظام التعليمي أيضا ، طرق قياس جودة التعليم ومدى ملاءمتها للواقع المحلي وهذا يقضي إيجاد طرائق أفضل لقياسه و بما لا يتعارض مع خصوصيته ، بما في ذلك مقتضيات تعديل السياسات وتغير الأهداف والمقاصد التربوية ، ووضع معايير واقعية لتقيم العملية التربوية والمساعدة في توجيه جهود التطوير .

وخلاصة القول: إن الإصلاح الحقيقي للتعليم ، يكون باستبطان تحدياته والشروع بدراسة مضامينها دراسة شمولية متكاملة تركز على المضمون و على الشكل ، فلا يعني إدخال إصلاحات على المباني والتجهيزات تطوراً في النظم التعليمية – على الرغم من أهميتها – دون النظر إلى المواد التعليمية والمناهج وتدريب المعلمين وطرق التدريس والتقويم ..... الخ .

## ثانياً: الاستجابة للتحديات:

إننا في ظل هذه التحديات وهذه المتغيرات بحاجة ماسة إلى تحسين مؤسساتنا التعليمية وتحقيق معايير الجودة داخلها ، حيث إن مفهوم الجودة في المجال التعليمي يعني الحكم على مستوى تحقيق الأهداف ، وقيمة هذا الإنجاز وهذا الحكم يرتبط بالأنشطة أو المخرجات التي تتسم ببعض الملامح والخصائص في ضوء بعض المعايير والأهداف المتفق عليها .

و لكي تتمكن دولة الإمارات العربية من إحداث تغيير نوعي في نظامها التعليمي لمواجهة وتخطي التحديات لا بد من وجود برنامج إصلاحي يعمل على المدى الطويل وبشكل عميق، ويخضع للتقييم المستمر، ويتميز بالمرونة الضرورية لتطويره بما يتوافق ومتطلبات التعليم الثانوي ومتطلبات سوق العمل. وحتى يتم بناء ذلك بنجاح ينبغي الأخذ بأهداف وسمات التربية المستقبلية واستشراف مستقبل التعليم بعين الاعتبار والعمل على توفير الشروط والمتطلبات اللازمة بمنهجية علمية، وحشد كل الجهود والطاقات لتحقيق ذلك.وفي هذا السياق يشار إلى أن استشراف مستقبل التعليم يجب أن يحتل أهمية أكبر في الدول التي تعاني خللاً نسبياً في جودة نظمها التعليمية، وهو حال الدول العربية عموماً والإمارات ليست استثناءً رغم ما تقدمه من دعم على المستويات كافة. كما أن أهمية استشراف المستقبل تصبح مضاعفة في الدول التي يترتب عليها أن تتوسع في تقديم الخدمة التعليمة كمياً ونوعيا لمقابلة الطلب المتزايد على التعليم الناتج عن النمو المتزايد في السكان وفي توفير متطلبات مهن القرن الحادي والعشرين ولتحسين جودة المخرج التعليمي ليكون التدفق إلى التعليم العالي سلسا وبدون صعوبات تقف عائقا أمام المتعلمين للانخراط والالتحاق فيه(29) .

وجملة القول إن استشراف مستقبل التعليم يعد مدخلا أساسيا للتخطيط وصنع السياسات التعليمية، سعياً لضمان نظم تعليمية

متطورة وقادرة على مواجهة تحديات المستقبل، وبالتالي ضمان بقاء ونهضة مجتمعاتها. وذلك من خلال تعزيز قدرة النظام التعليمي على تمكين الفرد من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،وتحمل مسؤولياته واكتشاف وتنمية قدراته العقلية والإبداعية دعماً للتفوق والتميز ،وتنمية قدرته على البحث والاكتشاف والابتكار والفهم والتفكير والتحليل والتعلم،واكتساب المعرفة وتوظيفها وإنتاجها وتبادلها، وتعزيز القدرة على المشاركة والعمل بروح الفريق والحوار والنقاش الهادف وتقبل أراء الآخرين.

ولعل من أبرز ما تقدمه وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة -كرؤية استشرافية تطويري للتعليم- في الاستجابة للتحديات خطتها الإستراتيجية الطموحة 2010-2020 التي سنعرض لها تاليا:

## الخطة الإستراتيجية للتعليم 2010-2020

تركزت محاور الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2010- 2020م نحو إصلاح النظام التعليمي في دولة الإمارات من خلال استفادته من أفضل الممارسات الدولية ووضعه أولويات خاصة محورها الطالب والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (79) يبين المحاور الإستراتيجية التربوية في دولة الإمارات

هذا وقد حددت الخطة الإستراتيجية مجموعة من المخرجات المتوقعة في المجالات التالية:(3)

**الطلبة :**

مواطنون صالحون فخورون بهويتهم الوطنية، وبثقافة الإمارات وتاريخها، وبالقيم الإسلامية، يؤمنون بالتسامح وبتقبل واحترام الآخر، ويتمتعون بمعرفة واسعة مبدعون وبارعون في شتى المواد الدراسية كاللغات والعلوم والإنسانيات، راغبون في التعلم المستمر، ومساهمون في تقدم الدولة وازدهارها.طلبة يتمتعون بمهارات مناسبة مسلحون بالقدرة على التفكير النقدي والتحليل والتواصل، قادرون على أن يتفوقوا ويتميزوا في الدراسات العليا وفي بيئة العمل المستقبلية وهم أشخاص أصحاء مفعمون بالنشاط وبالحيوية مزودون بالطموح والاندفاع والمعرفة الضرورية لحياة منتجة.

**المعلمون :**

قدوة للطلبة يغرسون فيهم أهمية التعليم وقيم المجتمع الإماراتي والمواطنة الصالحة، ويعدون أفرادا يتمتعون بأخلاقيات عمل ومهنية عالية ويتمتعون بمعرفة واسعة ملتزمون بتأمين أفضل معايير التعليم في مختلف المواد.وهم مربون مبدعون يستخدمون أساليب تعليم مبتكرة وفعالة لإظهار أهمية المبادرة والبحث والتعلم الذاتي.وهم أيضا اختصاصيون مدربون قادرون على تمييز الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وعلى تقديم الدعم اللازم لهم لضمان تكافؤ الفرص،ومرشدون حريصون على توجيه الطلبة ومساعدتهم على تحقيق ما يصبون إليه في حياتهم الدراسية والمهنية.

**أولياء الأمور:**

إعطاء مثال عن المواطنة الصالحة كونهم قدوة في السلوك والصدق والاستقامة والصلاح والتسامح والتحفيز على التعلم من خلال تطوير الفضول الفكري والرغبة في التعلم المستمر، بالإضافةإلى مساعدة الطلبة في واجباتهم ومكافأة المتميزين منهم. واحترام المعلمين بإظهار الاهتمام بهم وبالمدرسة، وبتكريمهم والرفع من شأنهم والمساهمة في الحياة المدرسية من خلال المساعدة في الأنشطة الرياضية والثقافية والالتزام بأنظمة المدرسة ولوائحها وتفعيل دور أولياء الأمور في المدارس من خلال المجالس التي تعمل جنبا إلى جنب مع إدارات المدارس بهدف الرقي بالعملية التعليمية وتشجيع النشاط الرياضي والاجتماعي من خلال حفز أبنائهم على ممارسة الرياضة ودمجهم في المجتمع ليصبحوا أناسا أصحاء منتجين.

**المجتمع:**

احترام وتقدير التعليم من خلال تكريم الهيئات التعليمية والطلبة والتشجيع على التعلم المستمر ومساندة المدارس من خلال رعاية الأنشطة والفعاليات المختلفة والمشاركة مع مؤسسات تلتزم قضايا معينة مثل مساندة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وتشجيع الطلاب على اختيار توجه مهني، من خلال اطلاعهم على فرص العمل والمؤهلات التي يتطلبها سوق العمل المستقبلي والمساهمة في تطوير المنهج من خلال تقديم المعلومات حول المعارف والمهارات التي تساعد بنجاح في بيئة العمل المستقبلية.

وبناءً على ما تقدّم فإن الخطة الإستراتيجية الجديدة (2010-2020) لوزارة التربية و التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة تعد خطة طموحة وشاملة لجوانب العمل التربوي، تستند في مضامينها ومحاورها وأهدافها إلى رؤية تربوية واعية تشتمل على خمسين مبادرة تربوية تنبئ بتحقيق التطوير المنشود انبثقت منها مجموعة من المشاريع المرتبطة بالتعليم العام أهمها:

تطوير مدارس رياض الأطفال، وإعادة هيكلة الوزارة كجهاز تربوي فعال ونشط يضم الخبراء والكفاءات، مع اعتماد سياسات وممارسات لا مركزية في صنع القرار وتحديد واضح للعلاقة مع الهيئات التربوية ومجالس التعليم والمناطق التعليمية وبما يكفل أن تكون هي الأساس في عملية التطوير، وكان ذلك من خلال مبادرة الاستمرار في إعداد دراسة لتحسين الوجبة الغذائية ودراسة مشروع إلزامية التعليم، والصرف على العملية التعليمية، كما تأتي المناهج التربوية الحديثة وما يصاحبها من أساليب وأدوات تقويم تعتمد على معايير أكاديمية عالمية لجعل الطالب محورا للعملية التعليمية ضمن الأهداف الإستراتيجية. وفي هذا الجانب صيغت مجموعة من المبادرات منها معايير الخدمة وتوفيرها لذوي الاحتياجات الخاصة ومشروع مدارس الغد والاستمرار في تطبيق برنامج خدمة المجتمع، والاستمرار في إعداد برامج رياضية إضافية في مدارس البنين والبنات، وتطوير المهارات الأساسية لطلاب الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، كما حظي هدف تطوير وتحسين المباني والمرافق المدرسية وتزويدها بالتجهيزات والوسائل بما يتلاءم والمعايير التعليمية وبما يمكّن المدارس من طرح وتنفيذ المناهج والأنشطة المطورة باهتمام الوزارة، كما احتوت الإستراتيجية على هدف تطوير أنظمة تمكن أولياء الأمور من المشاركة في متابعة التطور الأكاديمي لأبنائهم، وجاء ذلك من خلال مبادرتين: الأولى برنامج مشاركة أولياء الأمور والثانية الاستمرار في تنفيذ حملة التوعية حول التعليم بالدولة.

ونلاحظ أن محاور الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2010- 2020م نحو إصلاح النظام التعليمي في دولة الإمارات جاءت من خلال استفادته من أفضل الممارسات الدولية ووضعه أولويات خاصة محورها الطالب عند بناء الخطة الإستراتيجية حيث تضمنت 50 مبادرة موزعة على أهدافها العشرة

كما تسعى الإستراتيجية الجديدة لوزارة التربية والتعليم إلى معالجة التحديات الراهنة ورسم المسار المستقبلي للتعليم من خلال تحقيق نموذج يكون محوره الطالب ويركز على تحسين تحصيل الطلبة والحياة المدرسية ، والمساواة من أجل تحقيق المعاييرالتربوية العالمية، بالإضافة إلى تعزيز الهوية الوطنية ، وذلك من خلال إلزام كل الأطراف المعنية في جميع أنحاء الدولة بقائمة من المبادرات القابلة للتطبيق والمرتبة بحسب الأولوية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية ولبلوغ التميز في تنفيذ كل مبادرة تطوير. حيث تضع الاستراتيجية الجديدة الطالب في محور تركيزها، وتحرص على إعداده من خلال: نظام تعليم يعتمد التنوع ويُعد الطلبة إلى اقتصاد قائم على المعرفة في ظل كيان حكومي مرن وحديث،حيث يعدّ هذا الأنموذج الطلبة للمنافسة العالمية. (5)

وانطلاقاً مما سبق ولغايات تحقيق متطلبات التربية المستقبلية في نظام التعليم في دولة الإمارات لا بد من الإيمان بحتمية التغيير كقاعدة للتطوير، والاستجابة الفاعلة والمتفاعلة معه، وإحداث التغيير وفق استراتيجية مؤسسية متكاملة تهدف إلى التطوير المستمر وبناء القدرات الفردية والمؤسسية للتكيف مع المتغيرات المتسارعة والإسهام في إحداثها والتركيز على اكتساب المتعلمين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والإسهام في تطويرها، وتوظيف التعلم الإلكتروني في التعليم المدرسي وفق منظور شمولي. مما يعني بالضرورة سعي النظام التعليمي في دولة الإمارات إلى توفير فرص التعليم النوعي للجميع والتأكيد على التعلم الذاتي المستمر والتدريب على الإبداع وتوليد الأفكار الجديدة وتمهين التعليم وتجديد كفايات المعلم واعتماد الجودة واللامركزية الإلكترونية في تعلم المعرفة وتقويم الطالب، والعملية التربوية برمتها وفق منهجية جديدة تعتمد على الانتقال التدريجي من

الأساليب التقليدية في التقييم إلى المشاركة، والمعلوماتية في تطوير الإدارة التربوية. (51)

### أمثلة على التجديدات التطويرية المرتبطة بالخطة الإستراتيجية :

قامت وزارة االتربية والتعليم بتنفيذ العديد من الأنشطة والمبادرات في إطار الخطة الإستراتيجية 2010-2020 حيث هدفت هذه البرامج إلى مواجهة التحديات التي تؤثر على النظام التعليمي في الدولة منطلقة من أن تحقيق الأهداف العشرة للخطة من خلال المبادرات الخمسين التي تضمنتها تشكل المرتكز الرئيس في تجاوز التحديات وتخطيها . وتضع الوزارة آمالا كبيرة في أن تلعب هذه المبادرات دورا كبيرا في إصلاح التعليم وتجويد مخرجاته ، ومن أهمها ما يلي :

1- الرقابة على المدارس الحكومية

2- برنامج تطوير القيادات المدرسية

3- ترخيص وتقييم أداء الهيئة التعليمية

4- المشاركة في التقييمات الدولية

5- برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي

6- مشروع بنك الاسئلة

وقد تم تناول هذه البرامج سابقا بنوع من التفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

لقد عُني هذا الفصل بجودة نظام التعليم في الدولة ، مسلطاً الضوء على أهم المؤشرات التي تؤكده ونذكر في هذا الاطار مايلي :

1. قانون إلزامية التعليم 2012م ،والذي بدأ بسن السادسة إلى نهاية مرحلة التعليم العام، أو بلوغ سن (18) أيهما أسبق .

2. المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم إذ هو حق أساسي من حقوق المواطنين ذكوراً وأناثاً دون تميز ،وقد احتلت الدولة المرتبة الثانية بين الدول العربية في تحقيق المساواة بين الجنسين والمرتبة (45) عالميا وفق تقرير التنمية الإنسانية 2011م وانخفضت نسبة الامية بين 2000- 2007 إلى ما يقارب من (5٪)

3. تحسين نوعية التعليم :وجاء شاملاً للمناهج والأجهزة والتقنيات التربوية الحديثة ،ومعاملات الحاسوب والهيئات التعليمية والإدارية ،والبيئات الحاضنة للتعليم الملائمة لاحتياجات المتعلمين وفق مستوياتهم وفروقهم الفردية ،إضافة إلى تطوير أنظمة التقويم وتطبيقاته ،وتعزيز الهوية الوطنية .

4. زيادة ساعات التدريس :إذ سعى النظام التعليمي في الدولة إلى زيادة عدد ساعات التدريس وصولاً لمستويات العالمية ، فأصبحت (927) ساعة بدلاً من (840) ساعة ،مقتربة من الرقم العالمي وهو (970)ساعة، وصاحب ذلك ارتفاع في عدد أيام الدراسة السنوية من (176 ) إلى (180) يوما مقترباً من الرقم العالمي وهو (185) يوماً .

5. زيادة معدلات الإنفاق على التعليم : إذ تنفق الدولة مايقارب (20) ألف درهم سنوياً على طالب المرحلة الأساسية لتبلغ نسبة الإنفاق الحكومي العام على التعليم (22٪) من إجمالي الإنفاق الحكومي .

6. الإفادة من تقانة المعلومات والاتصالات :عملت الوزارة على ربط جميع مدارس الدولة بشبكة الإنترنت ، وطورت البوابة الإلكترونية للوزارة؛ لتنتج فرص التواصل الإلكتروني مع الطلبة، وأولياء امورهم، والمعلمين، والمجتمع المحلي وجعلت الحصول على رخصة ICDL) معياراً رئيساً للتعيين والترقية .

7. التحفيز بالجوائز :بلغ عددها في الدولة (126)جائزة ،تسهم في رفع كفاءة النظام التعليمي ، وإحداث تغير ملموس في العملية التربوية في الدولة .

8. التعاون الدولي والإقليمي : وتمثل ذلك بانضمام الدولة إلى اليونسكو ،والأليكسو، والإيسيسكو إضافة إلى عضويتها في مكتب التربية العربي لدول الخليج ،وساعية بذلك إلى النهوض بمستوى التعليم وزيادة التكافل بين الشعوب والتعاون في وضع الإستراتيجيات التي من شأنها تطوير التربية والثقافة .

يشير الفصل إلى أبرز التحديات التي تواجه نظام التعليم في الدولة ، والتي منها : الانفجار المعرفي وثورة التكنولوجية التي تشهد وتيرة متسارعة تستدعي المتابعة الحثيثة، والمواكبة في المناهج التي يجب أن تلبي حاجات الطلبة واهتماماتهم وقدراتهم ،وما يترتب على ذلك من تغير في أدوار المعلمين. ويُختم الفصل برؤية استشرافية لمستقبل التعليم في الدولة من خلال بوابات عديدة تتمحور حول التدريب التقني والمهني ،ومحو الأمية وتعليم الكبار ، وتعليم ذوي الإعاقة والعناية برياض الأطفال، والمؤسسات الداعمة للطفولة في مجال التعليم، ثم ميزانية التعليم، وخططه الإستراتيجية وخاصة طويلة الأجل وعلى رأسها الخطة الإستراتيجية 2010-2020م التي تُعد خطوة نحو تشكيل مستقبل التعليم في الدولة .

# الخاتمة:

وهكذا تم بحمد الله إنجاز كتاب تطور التعليم العام في دولة الإمارات العربية المتحدة ،والذي سعينا عبر صفحاته إلى توثيق هذه المسيرة، والمحطات الهامة فيها مستندا إلى جملة المراسيم، والقوانين، والقرارات والخطط الإستراتيجية التي أسست للنظام التعليمي وإبرازه بصورة - نحسب أنها - حققت طموحات القيادة الحكيمة وتوجهاتها بهذا الصدد ،ساعية إلى مواكبة الجديد والمفيد ،مهتمة بالتنافسية والجودة في جميع مدخلات النظام ومخرجاته.

هذا وقد سعى الكتاب - بين أيدكم - إلى تتبع واستعراض محطات التعليم، ونقلاته النوعية بأسلوب علمي منهجي سارداً أحياناً ومحلّلاً أحياناً أخرى، ومعقبا أحياناً ثالثة ،كاشفاً أن التعليم وعلى مدار الواحد والأربعين عاماً من عمر الدولة قد حظي باهتمام بالغ من قبل الحكومات المتعاقبة إذ شُرّعت له القوانين، ووضعت اللوائح مؤكدة في مواد الدستور ما أعطاه زخماً ومساندة ودعماً مكّن القائمين على النظام التعليمي من القيام بواجبهم على نحو نهضوي يجمع بين الأصالة والمعاصرة بثوب قيمي يحفظ للأمة هويتها وثقافتها وعاداتها.

ولعل من المفيد أن نذكر أن الكتاب جاء في أربعة فصول رئيسة تناولت الأسس والمرتكزات التي انطلق منها النظام التعليمي وأشكاله وسلمه ،مهتما بإبراز ملامح التطور الكمي والنوعي الذي شهده النظام من خلال دلالات رقمية، وإحصائية موثقة.

مسلطا الضوء على أهم الإستراتيجيات، وخطط التطوير التي واكبت مسيرة التعليم، ومارافق ذلك من برامج ومشروعات ومبادرات جاءت معبرة عن الأهداف ومحققة لها ثم راسمة الطريق لمستقبل التعليم في الدولة، ومؤشرات الحكم على جودته المنشودة، وسبل مواجهة التحديات، ووضع الحلول لمواجهتها.

وقد حرصنا على أن يخرج الكتاب بصورة تحظى بقبول جميع القراء شكلاً ومضموناً ، وأن يمثل مسيرة التعليم في دولتنا الحبيبة منذ نشأتها مستجمعاً في ثناياه كل ما يهم الباحث والدارس والمثقف وكل الذي يريد تعرف تاريخ التعليم في الدولة ومحطاته آملين أن يكون هذا الكتاب قد حقق مراده، واستجمع في صفحاته ماسعينا إليه سائلين المولى التوفيق والسداد.

# المراجع


1) إحصائيات وزارة التربية والتعليم -2008-2009م .

2) إدارة الأبنية، وزارة التربية والتعليم،2012م .

3) إدارة التطوير والتدريب، وزارة التربية والتعليم- الإمارات العربية المتحدة -2011م .

4) إدارة المناهج، وزارة التربية والتعليم – الإمارات العربية المتحدة -2011م .

5) إستراتيجية 2010-2020 - وزارة التربية والتعليم والشباب - الإمارات العربية المتحدة- أكتوبر2011م .

6) إستراتيجية وزارة التربية والتعليم 2010 -2020م - وزارة التربية والتعليم والشباب-2010 .

7) اقتصاديات التعليم- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج- الكويت – 2012.

8) الباهلي ، محمد ، التعليم والهوية الوطنية - دار الثقافة والشباب وتنمية المجتمع - الطبعة الأولى 2009م

9) -التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة : مسيرة تطور وإنجاز، وزارة التربية والتعليم والشباب، مارس 1996م .

10) التعليم الفني - وزارة التربية والتعليم -2012.

11) التعليم للجميع بحلول عام 2015م هل سنحقق الهدف؟، التعليم للجميع، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة 2008م.

12) التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تطور التعليم في الفترة 2000-2005م - وزارة التربية والتعليم والشباب، البرامج والمناهج التعليمية، إدارة المعلومات والإحصاء والبحوث المؤسسية ، سبتمبر 2007م .

13) التقرير الوطني حول التعليم للجميع – الإمارات العربية المتحدة – ( 1990-2000م )

14) التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تطوير التعليم في الفترة من 91/90– 2000/99م – إدارة المعلومات - وزارة التربية والتعليم – الإمارات العربية المتحدة- 2000م.

15) الخطة الإستراتيجية- وزارة التربية والتعليم والشباب- الإمارات العربية المتحدة - فبراير2007م

16) الخطة الإستراتيجية الخمسية لوزارة التربية والتعليم - الإمارات العربية المتحدة - 2003-2007م .

17) الخطيب ، بثينة محمد - تقييم تجربة المدارس النموذجية لكافة مناطق الدولة - وزارة التربية والتعليم والشباب، البرامج والمناهج التعليمية، إدارة المعلومات والإحصاء والبحوث المؤسسية - 2000-2001م .

18) الدليل الإرشادي للمسابقات التربوية -2010-2011م ، وزارة التربية والتعليم - الإمارات العربية المتحدة .

19) الدليل الإرشادي للمسابقات التربوية ،وزارة التربية والتعليم - الإمارات العربية المتحدة -2004 م .

20) القاسمي ، علي محمد، واقع المناهج الدراسية وأساليب تطويرها في دولة الإمارات العربية المتحدة - إدارة المناهج – 1995

21) القرار الإداري رقم (1/281) لسنة2007م - وزارة التربية والتعليم- الإمارات العربية المتحدة.

22) القرار الوزاري رقم (1290) لسنة 2011م - وزارة التربية والتعليم - الإمارات العربية المتحدة.

23) القرار الوزاري رقم (4658) لسنة2006م بشأن نظام التقويم والامتحانات للثاني عشر- وزارة التربية والتعليم - الإمارات العربية المتحدة .

24) القرار الوزاري رقم (5153) لسنة2000م - وزارة التربية والتعليم – الإمارات العربية المتحدة.

25) اللائحة التنظيمية للتعليم الخاص للعام 2008 م قرار مجلس الوزراء رقم (29) لسنة 2008م، الإمارات العربية المتحدة.

26) اللجنة الوزارية للتعليم ،السياسة التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة الإمارات العربية المتحدة - مايو 1996م.

27) المرجع في أحكام التقويم والامتحانات لمدارس التعليم العام - وزارة التربية والتعليم – الإمارات العربية المتحدة - 2006م.

28) المرشد في تطبيق أدوات التقويم المستمر - وزارة التربية والتعليم- الإمارات العربية المتحدة.

29) المعايطة ، إبراهيم عبد ربه ، المطيوعي ، مهرة هلال (2005)- التوجيه التربوي واقع وطموح ، مقدمة للمؤتمر التربوي الثالث " الإشراف التربوي إدارة لجودة التعليم" - جائزة خليفة بن زايد للمعلم ، مارس 2005م .

30) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، نظم الامتحانات في دولة الإمارات العربية المتحدة - تونس1986 م.

31) الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم - وزارة التربية والتعليم -2012.

32) بدري ، فوزية - تطوير رياض الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة من 1972-2005م - وزارة التربية والتعليم -2005م.

33) تاريخ التعليم في الإمارات خلال الحقبة 1900-1993م - وزارة التربية والتعليم والشباب، قسم البحوث، إدارة المعلومات والبحوث - يونيو 1993م.

34) تقرير إستراتيجية وزارة التربية والتعليم– الإمارات العربية المتحدة - 2009م .

35) تقرير الإحصاء المدرسي– وزارة التربية والتعليم - الإمارات العربية المتحدة -أكتوبر 2008– 2009م .

36) تقرير المدرسة للجميع- الإمارات العربية المتحدة -2005 م.

37) تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010م

38) تقرير واقع التعليم وتنمية القدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة 2010-2011م – إعداد اللجنة التوجيهية لإعداد

الإستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة- 2010.

39) حسن ،علي حسين - دور النشاط المدرسي في العملية التربوية بمدارس الإمارات، 1991م .

40) خطة تطوير وتفعيل مراكز تدريب وتأهيل العاملين، الخطة الخمسية 2000-2005م - وزارة التربية والتعليم - الإمارات العربية المتحدة .

41) خليفة والعمل التربوي- 2007م .

42) دراسة تحليلية لأوضاع الطفولة في دولة الإمارات العربية المتحدة- 2010م .

43) دليل التقويم المدرسي – وزارة التربية والتعليم - الإمارات العربية المتحدة- 2011.

44) دليل التقويم المستمر لطلبة الصف الثاني عشر للعام2006/ 2007م ،وزارة التربية والتعليم- الإمارات العربية المتحدة.

45) رضوان ، أبو الفتوح - منهج المدرسة الابتدائية-1973م.

46) رؤية التعليم 2020 ، المحاور والأهداف الإستراتيجية والمشروعات والبرامج التنفيذية لتطوير التعليم في الدولة - وزارة التربية والتعليم والشباب - أكتوبر 2000م.

47) رؤية2020 - وزارة التربية والتعليم والشباب - اكتوبر2000م.

48) عبد الحميد ، صلاح وآخرون ، التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة - مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،1996 م.

49) عبود ،عبد الرحمن : مسيرة التربية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة بين تجليات الواقع ورصد التطوير - وزارة التربية وزارة التربية والتعليم والشباب ، إدارة برامج ذوي القدرات الخاصة "دراسة وصفية تحليلية " . 2006م .

50) عجاوي، محمود، التربية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة ،دار الكتاب الجامعي - الطبعة الأولى 1999م.

51) عجاوي، محمود، خضر، فخري ، التربية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة ،دار الكتاب الجامعي - الطبعة الأولى 1998م.

52) كمال ، سيد عبد الحميد ، سامح ، التعليم في الإمارات خلال قرن من الزمان - إدارة العلاقات العامة والإعلام التربوي، وزارة التربية والتعليم - ديسمبر 1993م .

53) لائحة التقويم والامتحانات،وزارة التربية والتعليم –الإمارات العربية المتحدة - 1982م .

54) لائحة الامتحانات للمرحلة الثانوية في دولة الإمارات العربية المتحدة - وزارة التربية والتعليم - 1980/1981م .

55) لوائح التقويم والامتحانات للعام1991/1992م - وزارة التربية والتعليم- الإمارات العربية المتحدة.

56) لوائح التقويم والامتحانات للعام1996/ 1997م - وزارة التربية والتعليم- الإمارات العربية المتحدة.

57) مدارس الغد – وزارة التربية والتعليم- الإمارات العربية المتحدة 2011 م .

58) نتائج الرقابة المدرسية – دبي- 2011م .

59) نظام التقويم والامتحانات ودليل التقويم المستمر لصفوف المرحلة الثانوية 2008/2007م - وزارة التربية والتعليم - الإمارات العربية المتحدة.

60) نظام التقويم والامتحانات للصف الثاني عشر - وزارة التربية والتعليم- الإمارات العربية المتحدة ،2006م.

61) واقع التعليم والآفاق المستقبلية وتطويره بدولة الإمارات العربية المتحدة - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الطبعة الأولى 2011م .

62) وثيقة السياسة التربوية - الإمارات العربية المتحدة- 1995م .

63) وثيقة مشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم والشباب، 2003م.

64) هيكل وزارة التربية والتعليم 1999م

65) هيكل وزارة التربية والتعليم 1999


# فهرس الجداول للفصل الأول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| الجدول (1) | معدلات ارتفاع مخصصات التعليم خلال الفترة من عام 1973م إلى عام 2012م | 22 |
| الجدول ( 2 ) | تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم (بالدرهم ) خلال الأعوام 2000م و 2005م و 2010م (دون ميزانية المشاريع) | 23 |
| الجدول ( 3 ) | نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم خلال الأعوام 1985 - 2010م | 23 |
| الجدول (4) | تطور تكلفة الطالب ( بالدرهم ) في مراحل التعليم المختلفة للأعوام من 2000-2009م | 25 |
| الجدول (5) | السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام للعام الدراسي 2011-2012م | 31 |
| الجدول (6) | تطور أعداد المدارس والطلبة والمعلمين في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي للأعوام من 1973-2010م | 33 |
| الجدول (7) | تطور أعداد المدارس والطلبة والمعلمين في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي للأعوام من 1972-2009م | 34 |
| الجدول (8) | تطور أعداد المدارس والطلبة والمعلمين في المرحلة الثانوية للأعوام من 1973 - 2010م | 35 |
| الجدول ( 9) | حالة التعليم الثانوي بالدولة موزعا على الفصل والطالب والمعلم والإمارة والجنس للعام الدراسي 2000-2010م | 36 |
| الجدول (10) | توزيع الدارسين بمراكز تعليم الكبار حسب المرحلة والجنس ومتوسط أعدادهم في المركز الواحد وأعداد الفصول في السنة الدراسية 2011 - 2012م | 38 |

| | | |
|---|---|---|
| الجدول (11) | تطور أعداد المراكز وأعداد الدارسين والدارسات والمعلمين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار خلال الأعوام من 1972 إلى 2012م | 39 |
| الجدول (12) | أعداد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية موزعة حسب الإمارة من عام 2008-2009م | 40 |
| الجدول (13) | السلم التعليمي لمحو الأمية وتعليم الكبار للعام الدراسي2011-2012م | 41 |
| الجدول (14) | تطور أعداد المدارس والطلبة والمعلمين في التعليم الخاص من العام 1972م إلى العام 2012م | 45 |
| الجدول (15) | تطور أعداد الطلبة في التعليم الفني من العام 1958م إلى العام 2012م | 50 |
| الجدول (16) | أهم المعاهد الدينية في إمارات الدولة | 52 |


# فهرس الجداول للفصل الثاني


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| الجدول (17) | التطور في أعداد المدارس في التعليم الحكومي العام كما أوردتها إحصائيات وزارة التربية والتعليم 1972-2011م | 57 |
| الجدول(18) | التطور في أعداد الفصول الدراسية في مدارس التعليم الحكومي العام 1972-2011م | 60 |
| الجدول (19) | التطور في أعداد الطلبة في مدارس التعليم الحكومي العام 1972-2011م | 63 |
| الجدول (20) | التطور في أعداد الهيئات التعليمية والإدارية في مدارس التعليم الحكومي العام 1972-2011م | 66 |
| الجدول (21) | التطور في أعداد المراكزالمسائية 1972-2011م | 69 |
| الجدول (22) | التطور في أعداد الفصول في المراكز المسائية وتعليم الكبار 1972-2012م | 72 |
| الجدول (23) | التطور في أعداد الدارسين في المراكز المسائية 1972-2011م | 75 |
| الجدول (24) | التطورفي أعداد الإداريين والمدرسين في المراكزالمسائية كما أوردتها إحصائيات وزارة التربية والتعليم 1972-2011م | 78 |
| الجدول(25) | التطور في أعداد طلاب (التعليم الفني) 1972-2011م | 81 |
| الجدول (26) | التطورفي أعداد الهيئة التعليمية والادارية في (التعليم الفني) 1972-2011م | 84 |
| الجدول (27) | التطور في أعداد مدارس التعليم الخاص 1972-2011م | 87 |

| | | |
|---|---|---|
| الجدول (28) | المقارنة في التوسع الكمي في مراحل التعليم العام وفي تعليم الكبار والخاص لأعداد المدارس و الطلبة والمعلمين للأعوام 1972-1973م / 1993-1994م / 2009-2010م | 90 |
| الجدول (29) | ملامح المناهج المتعددة في إمارات الدولة | 92 |
| الجدول (30) | السلم التعليمي في الإمارات الشمالية وأبوظبي في مرحلة المناهج المتعددة من قبل قيام دولة الاتحاد إلى بعد قيامها (1972- 1973م) | 93 |
| الجدول (31) | السلم التعليمي في الإمارات في مرحلة المناهج الوطنية في الأعوام ( 1973-1984م) | 94 |
| الجدول (32) | مراحل تطبيق المناهج الوطنية في المشروع الثاني لتطوير المناهج في الأعوام من 1994-1997م | 95 |
| الجدول (33) | الكتب الدراسية المطورة والسنوات والصفوف التي طبقت فيه ابدءا من العام الدراسي (2002- 2003م) | 96 |
| الجدول (34) | المواد الدراسية المطورة لجميع مراحل التعليم العام في الفترة الزمنية 2000 ـ 2008م | 98 |
| الجدول (35) | الوثائق الوطنية المطورة التي أصدرتها الوزارة من عام 2008م وحتى 2011م | 99 |
| الجدول(36) | المواد التي كان يُمتحن فيها طلبة الثانوية العامة العلمي والأدبي ودرجتها القصوى للنجاح في العام 1981/1982م | 106 |
| الجدول (37) | المواد التي يُمتحن فيها الطالب ودرجتها القصوى في التعليم الفني في العام 1981/1982م | 106 |
| الجدول (38) | الأوزان النسبية لدرجات الفصول الدراسية واستخراج الدرجات في نظام التقويم المستمر للعام الدراسي 2006-2007م | 109 |
| الجدول (39) | النهايات الصغرى وشروط النجاح في نظام التقويم المستمر في العام الدراسي 2007_2008م | 110 |
| الجدول (40) | الأوزان النسبية واستخراج الدرجات | 110 |
| الجدول (41) | الأوزان النسبية لدرجات أدوات التقويم المستمر ودرجة نهاية الفصل في نظام الفصول الدراسية الثلاثة في العام 2010-2011م | 111 |
| الجدول (42) | الدورات التدريبية التي تم تنفيذها وفق الخطة الخمسية لوزارة التربية والتعليم في الأعوام من (2000-2004)م | 114 |
| الجدول (43) | نماذج المبنى المدرسي وتطورها عبر مسيرة التطور في نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة | 121 |


# فهرس الجداول للفصل الثالث


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول رقم (44) | السلم التعليمي والمراحل التعليمية وتقسيمها إلى حلقات ومستويات كما أوردها مشروع تطوير التعليم الثانوي المطور | 151 |
| جدول رقم (45) | تطور أعداد المدارس الحكومية المشاركة في مبادرة الدمج خلال الأعوام من 2009- 2011م | 156 |
| جدول رقم (46) | يوضح سنوات تطبيق المشروع 2008-2012 | 157 |
| جدول رقم (47) | نسبة مشاركة الطلبة حسب المواد والصفوف الدراسية | 159 |
| جدول رقم (48) | نسبة الطلبة الذين حققوا مؤشرات الجودة حسب المواد والصفوف الدراسية | 160 |

| | | |
|---|---|---|
| جدول رقم (49) | عدد الطلاب المشاركين في الاختبارات الوطنية موزعين على إمارات الدولة في العام 2000م | 163 |
| جدول رقم (50) | أداء طلبة الإمارات مقارنة بمتوسط درجات الدول المشاركة في تقييم (PISA) للعام 2009م | 166 |
| جدول رقم ( 51 ) | جدول اليوم الدراسي في المدارس النموذجية | 170 |
| جدول رقم ( 52 ) | توزيع أعداد مدارس الغد في كل إمارة من إمارات الدولة عام 2007م | 172 |
| جدول رقم (53) | أداء المدارس في مجالات التركيز الستة في الاعتماد المدرسي للعامين 2009م،2010م | 179 |
| جدول رقم (54) | أعداد المدارس التي شاركت في التقييم في المرحلتين الأولى والثانية في الاعتماد المدرسي مع بيان الحلقة التعليمية وجنس الطلاب للعامين 2009م،2010م | 180 |
| جدول رقم (55) | يوضح المعايير و الدرجات | 186 |
| جدول رقم (56) | مراحل تنفيذ مشروع أفضل التجارب المدرسية الناجحة | 187 |
| جدول رقم (57) | بيانات عن بعض المشروعات الفائزة في مشروع أفضل التجارب المدرسية الناجحة | 188 |
| جدول رقم (58) | الكفاءات السلوكية الست وتفاصيلها | 194 |
| جدول رقم (59) | سلم تقييم الأهداف والمهام الخاصة بالموظف | 196 |
| جدول رقم (60) | سلم تقييم الكفاءات | 197 |
| جدول رقم (61) | الترقيات والعلاوات الدورية والمكافآت المرتبطة بالأداء | 197 |
| جدول رقم (62) | توزيع المستهدفين من البرنامج على السنوات الخمس 2013-2017م | 201 |


# فهرس الجداول للفصل الرابع


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول رقم(63) | معاملات التوسع الكمي في مراحل التعليم العام وفي التعليم الفني والخاص وتعليم الكبار لأعداد الطلبة ما بين العامين 1972-2009م | 206 |
| جدول رقم(64) | معدلات القبول الصافي والإجمالي بالصف الأول من الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ما بين الأعوام 2000-2006م | 208 |
| جدول رقم(65) | معدلات البقاء في التعليم حتى الصف الخامس من التعليم الأساسي ما بين الأعوام 2000-2006م | 210 |
| جدول رقم(66) | معدلات الانتقال للمرحلة الثانوية ممن اجتازوا الصف التاسع بنجاح ما بين العامين 2000-2006م | 211 |
| جدول رقم(67) | نسب الطلبة المسجلين في المرحلة الثانوية في سن القبول في هذه المرحلة ما بين العامين 2000-2010م | 212 |
| جدول رقم(68) | تحسن عدد ساعات التدريس كل عام مقارنة بالمتوسط العالمي | 216 |
| جدول رقم(69) | تحسن عدد أيام الدراسة السنوية مقارنة بالمتوسط العالمي | 217 |
| جدول رقم(70) | تحسن عدد ساعات التدريس اليومي مقارنة بالمتوسط العالمي | 218 |

# فهرس الأشكال التوضيحية والمخططات للفصل الأول


| رقم الشكل | اسم الشكل أو المخطط | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل (1) | وثيقة السياسة التعليمية في دولة الإمارات | 17 |
| الشكل (2) | المخطط التنظيمي لوزارة التربية والتعليم للعام 2012م | 19 |
| الشكل (3) | الهيكل التنظيمي للمناطق التعليمية للعام 2012م | 21 |
| الشكل (4) | عدد المدارس الحكومية 1985-2010م | 24 |
| الشكل (5) | عدد الطلبة المسجلين في المدارس الحكومية 1985-2010م | 24 |
| الشكل (6) | تكلفة الطفل برياض الأطفال 2000-2009م | 26 |
| الشكل (7) | تكلفة الطالب بالحلقة الأولى 2000-2009م | 26 |
| الشكل (8) | تكلفة الطالب بالحلقة الثانية 2000-2009م | 27 |
| الشكل (9) | تكلفة الطالب بالمرحلة الثانوية 2000-2009م | 27 |
| الشكل (10) | تكلفة الطالب بالتعليم الديني 2000-2009م | 28 |
| الشكل (11) | المراحل التاريخية لتطور التعليم في دولة الإمارات منذ نشأة الدولة ثم قيام الاتحاد وما بعده | 30 |
| الشكل (12) | يوضح نسبة المدارس الحكومية والخاصة وتوزيعها على إمارات الدولة | 43 |
| الشكل (13) | يوضح تقسيم الطلبة بالآلاف في المدارس حسب الجنسية ونوع المدارس (حكومية - خاصة) | 43 |
| الشكل رقم (14) | تطور عدد مدارس التعليم الخاص | 46 |
| الشكل رقم (15) | تطور عدد الطلبة بالتعليم الخاص | 47 |
| الشكل رقم (16) | تطور عدد المعلمين بالتعليم الخاص | 48 |
| الشكل رقم (17) | عدد طلاب التعليم الفني | 51 |
| الشكل رقم (18) | أشكال التعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة | 53 |

# فهرس الأشكال التوضيحية والمخططات للفصل الثاني


| رقم الشكل | اسم الشكل أو المخطط | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل رقم (19) | يبين تطور أعداد المدارس في التعليم الحكومي العام | 59 |
| الشكل رقم (20) | يبين تطور أعداد الفصول الدراسية في التعليم الحكومي العام | 62 |
| الشكل رقم (21) | يبين تطور أعداد الطلبة في التعليم الحكومي العام | 65 |
| الشكل رقم (22) | يبين تطور أعداد المعلمين والإداريين في التعليم الحكومي العام | 68 |
| الشكل رقم (23) | يبين تطور أعداد المراكز المسائية وتعليم الكبار | 71 |
| الشكل رقم (24) | يبين تطور أعداد الفصول بالمراكز المسائية وتعليم الكبار | 74 |
| الشكل رقم (25) | يبين تطور أعداد الدارسين بالمراكز المسائية وتعليم الكبار | 77 |
| الشكل رقم (26) | يبين تطور أعداد الإداريين والمدرسين بالمراكز المسائية وتعليم الكبار | 80 |
| الشكل رقم (27) | يبين تطور أعداد الطلاب في مدارس التعليم الفني | 83 |
| الشكل رقم (28) | يبين تطور أعداد الهيئة التعليمية والإدارية في مدارس التعليم الفني | 86 |
| الشكل رقم (29) | يبين تطور أعداد مدارس التعليم الخاص | 89 |
| الشكل رقم (30) | يبين مراحل تطور المناهج الدراسية بالدولة | 92 |
| الشكل رقم (31) | يبين مرتكزات بناء وتطوير المناهج | 100 |
| الشكل رقم (32) | يبين البرامج الالكترونية المنتجة في الأعوام 2009-2011م | 102 |
| الشكل رقم (33) | يبين إجمالي أعداد الذين تمت دريبهم من الفئات المختلفة | 115 |
| الشكل رقم (34) | يبين توزيع العدد الإجمالي للمتدربين من مختلف الفئات على الأعوام الدراسية | 115 |
| الشكل رقم (35) | يبين النسبة المئوية لإجمالي عدد المتدربين من مختلف الفئات المستهدفة وفقاً للعام الدراسي | 116 |
| الشكل رقم (36) | يبين مراحل تنفيذ برنامج تطويرالقيادات المدرسية | 117 |
| الشكل رقم (37) | يبين موضوعات التدريب في برنامج التطويرالمهني للمعلمين والموجهين والإدارة المدرسية | 118 |
| الشكل رقم (38) | يبين مراحل تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل وترشيح الموجهين الجدد | 119 |
| الشكل رقم (39) | يبين تطور نماذج المبنى المدرسي بدولة الإمارات | 125 |
| الشكل رقم (40) | نماذج المبنى المدرسي بدولة الإمارات وتطورها | 126 |

# فهرس الأشكال التوضيحية والمخططات للفصل الثالث


| رقم الشكل | اسم الشكل أو المخطط | الصفحة |
|---|---|---|
| شكل رقم (41) | أهم أهداف رؤية 2020م | 131 |
| شكل رقم (42) | المحاور السبعة لرؤية 2020م | 132 |
| شكل رقم (43) | الأهداف الاستراتيجية لخطة 2008-2010م | 134 |
| شكل رقم (44) | محاور الخطة الاستراتيجية 2010- 2020م | 136 |
| شكل رقم (45) | أهداف مشروع تطوير رياض الأطفال | 138 |
| شكل رقم (46) | مخرجات مشروع تطوير رياض الأطفال | 140 |
| شكل رقم ( 47 ) | أهداف مشروع تطوير بيئات التعلم | 143 |
| شكل رقم (48) | مراحل تنفيذ برنامج ترشيح وتأهيل الموجهين التربويين الجدد | 154 |
| شكل رقم (49) | النسب المئوية للمدارس التي شاركت في مشروع الدمج | 157 |
| شكل رقم (50) | عدد الطلبة المشاركين في الاختبارات الوطنية وفقاً للصف الدراسي 2011/2010م | 160 |
| شكل رقم (51) | نسبة الطلبة الذين حققوا مؤشرات الجودة حسب المواد والصفوف الدراسية | 161 |
| شكل رقم (52) | عدد المدارس المشاركة في الاختبارات الدولية وفقاً للمنطقة التعليمية | 164 |
| شكل رقم (53) | عدد الطلبة المشاركة في الاختبارات الدولية وفقاً للمنطقة التعليمية | 165 |
| شكل رقم (54) | أداء طلبة الإمارات مقارنة بمتوسط درجات الدول المشاركة في تقييم (PISA) للعام 2009م | 166 |
| شكل رقم (55) | برامج رعاية الموهوبين والمتميزين في المدارس النموذجية | 169 |
| شكل رقم (56) | النسبة المئوية لتوزيع مدارس الغد وفقاً للمنطقة التعليمية عام 2007م | 172 |
| شكل رقم (57) | نسب التقييمات السنوية للمدارس التي قيمت في برنامج الاعتماد المدرسي للأعوام 2009-2011م | 177 |
| شكل رقم (58) | مجموع التقييمات حسب نوع المدرسة | 177 |
| شكل رقم (59) | الزيادة في أعداد المقيمين في الاعتماد المدرسي في الأعوام 2009-2011م | 178 |
| شكل رقم (60) | أداء المدارس في مجالات التركيز الستة في الاعتماد المدرسي للعامين 2009م،2010م | 179 |
| شكل رقم (61) | أعداد المدارس التي شاركت في التقييم في المرحلتين الأولى والثانية من الاعتماد المدرسي | 180 |
| شكل رقم (62) | أهداف برنامج -محمد بن راشد للتعلم الذكي- | 189 |
| شكل رقم (63) | الفئات المستفيدة من مشروع بنك الأسئلة | 191 |
| شكل رقم (64) | الكفاءات السلوكية الست بمشروع إدارة الأداء الوظيفي | 194 |

# فهرس الأشكال التوضيحية والمخططات للفصل الرابع


| رقم الشكل | اسم الشكل أو المخطط | الصفحة |
|---|---|---|
| شكل رقم (65) | المؤشرات الأساسية التي تدل على جودة نظام التعليم في دولة الإمارات | 206 |
| شكل رقم (66) | التوسع الكمي في أعداد الطلاب بين عامي 1972-2009م موزعين وفقاً لنوع التعليم | 207 |
| شكل رقم (67) | معدلات القيد الصافي والإجمالي بالصف الأول مابين الأعوام 2000م-2006م | 209 |
| شكل رقم (68) | معدلات الانتقال للمرحلة الثانوية ممن اجتازوا الصف التاسع بنجاح ما بين العامين 2000-2006م | 211 |
| شكل رقم (69) | نسب الطلبة المسجلين في المرحلة الثانوية في سن القبول ما بين العامين 2000-2006م | 212 |
| شكل رقم (70) | ارتفاع نسبة القرائية بالدولة | 213 |
| شكل رقم (71) | تقليل نسبة المتعلمين إلى المعلمين في الحلقة الأولى في مدارس التعليم العام | 215 |
| شكل رقم (72) | مقارنة عدد ساعات التدريس السنوية وعدد أيام الدراسة وعدد ساعات التدريس اليومية بدولة الإمارات مقارنة بالمتوسطات العالمية | 216 |
| شكل رقم (73) | تحسن عدد ساعات التدريس كل عام مقارنة بالمتوسط العالمي | 217 |
| شكل رقم (74) | تحسن عدد أيام الدراسة السنوية مقارنة بالمتوسط العالمي | 218 |
| شكل رقم (75) | تحسن عدد ساعات التدريس اليومي مقارنة بالمتوسط العالمي | 219 |
| شكل رقم (76) | نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي | 219 |
| شكل رقم (77) | المنظمات الدولية والإقليمية التي تتعاون معها دولة الإمارات في المجال التعليمي | 221 |
| شكل رقم (79) | المحاور الاستراتيجية التربوية في دولة الإمارات | 223 |